جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات العليا

نحو منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بالخرطوم الكبرى

Towards a conservation method for urban and architectural heritage in greater Khartoum

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية

إعداد: إشراف

ندى محمد رمضان عبد الحي إشراف أ.د. سعود صادق حسن

٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات العليا

صفحـــة الموافقـــة

اسم الباحث : فدى محمد رمضان صالحي

عنوان البحث : نحو منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بالخرطوم الكبرى

Towards a Conservation Method for Urban and Architectural Heritage in Greater Khartoum

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: د. عبيد الله محمد عثمان

التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٥/٦/٧

الممتحن الداخلي

الاسم: د. هواري سعدان محمد

التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٥/٦/٧

المشرف

الاسم: أ.د. سعاد صادق حسن

التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٥/٦/٧

egs @ sustech edu. البريد الالكتروني 83 769363 /فاكس ص.ب 407

Sudan University of Science and Technology
College of Graduate Studies

Declaration

I, the signing here-under, declare that I'm the sole author of the Ph.D. thesis entitled....Towards a Conservation Method for.....
...Urban and Architectural Heritage in Greater.....
.....Khartoum.....
which is an original intellectual work. Willingly, I assign the copy-right of this work to the College of Graduate Studies (CGS), Sudan University of Science & Technology (SUST). Accordingly, SUST has all the rights to publish this work for scientific purposes.

Candidate's name: Nada Mohamed Ramadan Abdelkhai.....

Candidate's signature: ..... Date: 7 June 2015 - 1436

إقرار

أنا الموقع أدناه أقر بأنني المؤلف الوحيد لرسالة الدكتوراه المعنونة .....نحو منهج للحفاظ.....
.....على التراث المعماري والعمراني بالخرطوم الكبرى.....
.....

وهى منتج فكري أصيل . وباختياري أعطى حقوق طبع ونشر هذا العمل لكلية الدراسات العليا جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ،عليه يحق للجامعه نشر هذا العمل للأغراض العلمية .

اسم الدارس :..ندى محمد رمضان عبد الحي عمر.....

توقيع الدارس :..... التاريخ :..٧ يونيو ٢٠١٥م ١٤٣٦هـ

إقـــــــــرار

أقر أن هذا البحث مقدم إلي جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية.

وأقر أن العمل الذي يحتويه هذا البحث قد تم إجراءه بمعرفة الباحثة في كلية العمارة والتخطيط بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

كما أقر أن هذا البحث أو أي جزء من أجزاءه لم يقدم لنيل أي مؤهل أو درجة علمية لأي جهة أخري.

الباحثة: ندى محمد رمضان

الآيـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ٣٢

إهـــــــداء

إلي روح والدي الذي كان خير معلم لي

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرهما

عرفاناً وتقديراً بالجميل

إلي زوجي وأبنائي الأعزاء

لمثابرتهم وصبرهم

إلي إخوتي وأخواتي الأعزاء

لمساندتهم ومساعدتهم

لي علي الدوام

أيضاً إهداء

إلي الجمال النائم بين طيات العمائر القديمة منتظراً من يحميه من تقلبات الزمن ويعيد إليه بهجة الحياة.

شـــــكر وتقـــــدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى اَله وصحبه أجمعين.

أشكر الله سبحانه وتعالي وأحمده علي توفيقي في إتمام البحث، ولله الحمد من قبل ومن بعد. أخص بالشكر والتقدير أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور/ سعود صادق حسن، المشرف علي البحث، علي مجهوداته وتوجيهاته لي في إعداد البحث، كما أشكره على نصائحه الثمينة والتي أثرت بالإيجاب على إكمال البحث بهذه الصورة، وأشكره أيضا علي تشجيعه الذي أثر علي مثابرتي فإلى سيادته أتوجه بكل شكر وتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور/ عمر محمد أحمد سالم الذي كان خير أستاذ وقدوة لي، والذي قدم لي كل الدعم. جزاك الله عني خيراً، ودعائي لك بدوام الصحة والعافية والرضا من الله عز وجل.

كما يسعدني أن أشكر كل الجهات التي دعمتني بالمعلومات سواء كانت مؤسسات علمية أو هيئات حكومية. وأخص بالشكر الهيئة القومية للاَثار/ الإدارة العامة للاَثار والمتاحف /رئاسة مجلس الوزراء(العقارات الحكومية)/وزارة العدل (مستشار الاَثار) و(مستشار مكتب وزير العدل)/القصر الجمهوري(الإدارة الهندسية)، ومتحف القصر/وزارة المالية(الوحدة الفنية) /وزارة الثقافة والإعلام الإتحادية (العلاقات الدولية)/وزارة السياحة والاَثار والحياة البرية/اللجنة الوطنية للثقافة(اليونسكو)/وحدة إنفاذ المخطط الهيكلي لولاية الخرطوم/ وحدة متابعة إنفاذ المخطط الهيكلي لولاية الخرطوم /وزارة التخطيط العمراني (ولاية الخرطوم)/دار الوثائق القومية/ مكتبة كلية العمارة جامعة السودان/ مكتبة كلية العمارة كلية شرق النيل الجامعية/ مكتبة كلية العمارة جامعة الخرطوم/محلية الخرطوم/محلية الخرطوم بحري/محلية أمدرمان(الإدارة العامة للتخطيط العمراني)، الجمعية المعمارية.

والي كل من شجعني وعاونني ..... لكم جزيل الشكر علي تعاونكم الصادق، وجزاكم الله خير الجزاء....

المستخـــــلص

يناقش البحث موضوع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى. يواجه هذا التراث العديد من المشاكل، أهمها أن طرق الحفاظ على هذا التراث من المجالات التي لم يتم التعامل معها وفق أسس علمية، في السودان عامة، ومنطقة الخرطوم الكبرى خاصة، بالإضافة إلى قصور طرق الحفاظ المتبعة من قبل الدولة.

هدف البحث إلى تقديم منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، يضم كافة العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث، بحيث يساهم في دعم طرق الحفاظ على هذا التراث، وبناء خطة للعمل على ذلك. إتبع البحث منهجية بدأت بدراسة نظرية تحليلية لتحديد العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها، ثم تجميع بيانات حول أهم المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني الصادرة عن منظمتي أيكوموس الدولية (ICOMOS) ولجانها القومية، ومنظمة يونسكو الدولية (UNESCO)، التي تناولت طرق التعامل مع التراث المعماري والعمراني، منذ صدور أول ميثاق في ستينات القرن الماضي ودراستها وتحليلها، حيث ساهمت في تكوين عناصر تقييم المنهج المقترح. تم تصميم المنهج المقترح وتطويره بإضافة بعض الدروس المستفادة من التجارب العالمية. ثم جُمعت كافة المعلومات والبيانات المتوفرة والضرورية عن المباني والمعالم والمناطق التراثية التي أُنشأت خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في منطقة الخرطوم الكبرى. كما شمل البحث دراسة وتحليل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي تتبعها المؤسسات المعنية بالحفاظ، وإلقاء الضوء على أداء الجهات الرسمية في مشاريع الحفاظ في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث، وتحليل إيجابياتها وسلبياتها وقياسها وتقييمها.

تم تطبيق المنهج المقترح على منطقة الخرطوم الكبرى، وصنفت تجربة منطقة الخرطوم الكبرى كحالة أقل من المستوى المطلوب من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، نتيجة لعدم تطبيق أغلب طرق الحفاظ على التراث. وأشارت نتائج البحث إلى فقدان المنطقة للرؤية الشمولية للعوامل المؤثرة على الحفاظ، كما أن ضعف إمكانيات طاقم العمل الموجود في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن التراث أثرت تأثيراً سلبياً علي طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى، بالإضافة إلى أن الخطوات التي تم إتخاذها بواسطة المسئولين في الدولة في مشاريع الحفاظ لا تتعدى كونها قرارات سياسية وليس منهجاً علمياً مدروساً يتعامل مع مفردات المنطقة ملبياً إحتياجها ومتطلباتها الفعلية. وخلص البحث إلى أهمية تغيير النظر لمشروعات الحفاظ، وعدم التعامل معها بحلول منعزلة، بل يجب عمل منظومة متكاملة للعوامل المؤثرة على الحفاظ. كما يجب إعادة هيكلة الأجهزة المعنية بالحفاظ، وذلك بوضع طاقم مؤهل للعمل في المستويات المختلفة للحفاظ على هذا التراث؛ ودراسة المواثيق والتوصيات الدولية والبحث في كيفية المصادقة عليها؛ والإضطلاع على التجارب العالمية في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإستفادة منها دون الإلتزام بالتفاصيل، بل بالمنهجية المناسبة.

Abstract

The research discusses the subject of conservation the architectural and urban heritage in the greater Khartoum area. This heritage is facing many problems, most notably that the conservation of this heritage is one of the fields that are not handled according to scientific bases, generally in Sudan, and especially in greater Khartoum area, in addition to the failure of conservation methods adopted by the state.

The research objective is to provide approach to conserve the architectural and urban heritage, featuring all the factors affecting the conservation of heritage, so that it contributing to support ways to conserve this heritage, and draw a work plans to act upon. The research methodology began by carrying an analytical study to determine the factors affecting the conservation and its own considerations, then collected the relevant data on the most important conventions and recommendations of the international , national organizations, besides the decisions to conserve the architectural and urban heritage issued by the International organization **ICOMOS** and its committees, and also the **UNESCO**, Which dealt with ways of dealing with architectural and urban heritage, since the issuance of the first charter in the sixties of the last century, and studied, analyzed them contributing in the formation of the elements of evaluation of the proposed approach.

The proposed approach was designed and developed by adding some of the lessons learned from international experiences, and then collected all the relevant information and data from buildings, monuments, and heritage areas, that have been established during the nineteenth century and early twentieth century in the greater Khartoum area. The research included study and analysis of ways to maintain the architectural and urban heritage followed by the concerned conservation institutions, and to shed light on the performance of the various levels of conservation authorities in charge of the heritage, and analyzed the advantages and disadvantages measuring and evaluating them.The proposed approach has been applied to the Greater Khartoum area. This area was classified as less experience than the required level for a case in terms of achieving the conservation of architectural and urban heritage requirements, as a result of the lack of most ways that achieve the heritage conservation methods. Also the results of the research indicated the loss of the area to the comprehensive vision of factors negatively affecting the conservation of the architectural and urban heritage in Khartoum area. Also weakness of the work team at various levels of responsibilities of heritage extended a negative impact on architectural and urban heritage conservation in Greater Khartoum area. Moreover, the decisions that have been taken by the government officials in maintaining projects were mostly no more than political decisions, not thoughtful scientific approach to deal with the region necessities, responding to its needs and actual requirements. The research concluded to the higher importance of considering a change to the conservation projects, and to deal with it in a comprehensive way to reach the solutions, through the enhancement of an integrated system of the factors affecting the conservation. Also restructuring the authorities in charge of conservation via placing qualified working teams at various levels of responsibility for maintaining this heritage, in addition to the study of the international conventions and recommendations, and how to ratify it; also access to international experiences in the field of conservation of architectural and urban heritage and make use of them without sticking to the details, rather to benefit from the appropriate methodology.

المحـــــــتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
إقـــرار	أ
الآيـــة	ب
إهـــداء	ت
شـــكر وتقـــدير	ث
المستخـــلص باللغة العربية	ج
المستخـــلص باللغة الإنجليزية	ح
جـــدول المحتويات	خ
قائمة الأشـــكال	ظ
قائمة الجـــداول	ق
المقـــــدمة	**١**
المقدمة	٢
مشكلة البحث	٢
أهمية البحث	٤
أهداف البحث	٤
فروض البحث	٥
منهجية البحث	٥
أدوات البحث ومصادر المعلومات	٥
حدود البحث	٦
الصعوبات التي واجهت البحث	٦
الدراسات السابقة	٦
هيكل البحث	١٠
الباب الأول: الحفاظ على التراث المعماري والعمراني: المنهج المقترح	**١٣**
الفصل الأول: مفهوم الحفاظ ومفهوم التراث المعماري والعمراني	**١٤**
١-١ تمهيد	١٥
١-٢ مفهوم التراث والتراث المعماري والعمراني والحفاظ	١٥
١-٢-١ التراث	١٥

١-٢-٢ التراث المعماري	١٦
١-٢-٣ التراث العمراني	١٦
١-٢-٤ مفهوم الحفاظ	١٧
١-٣ أهمية تقييم المصدر التراثي في عملية الحفاظ	١٨
١-٣-١ القيمة	١٨
١-٤ نشوء وتطور توجهات ونظريات الحفاظ	٢٠
١-٥ دواعي وأسباب الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٢٢
١-٦ نظرة تلميحية على المواثيق والأعراف الدولية	٢٢
١-٧ أهداف المواثيق والتوصيات الدولية	٢٢
١-٨ المنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٢٣
١-٨-١ منظمات أجنبية	٢٤
١-٨-٢ منظمات عربية إسلامية	٢٥
١-٨-٣ المنظمات الإسلامية	٢٧
١-٩ سياسات التعامل مع التراث المعماري والعمراني	٢٧
١-٩-١ سياسات التعامل مع المباني التراثية	٢٩
١-٩-٢ سياسات التعامل مع المناطق التراثية	٣٠
١-١٠ خلاصة وإستنتاج	٣١
الفصل الثاني: التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	**٣٢**
٢-١ تمهيد	٣٣
٢-٢ أهمية عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٣٣
٢-٢-١ الجوانب العمرانية	٣٣
٢-٢-٢ الجوانب الثقافية	٣٣
٢-٢-٣ الجوانب الإقتصادية	٣٤
٢-٢-٤ الجوانب الإجتماعية	٣٤
٢-٢-٥ الجوانب البيئية	٣٤
٢-٣ مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٣٤
٢-٣-١ الدراسات المبدئية للمنطقة التراثية	٣٤
٢-٣-٢ دراسات الوضع الراهن للمنطقة التراثية	٣٥
٢-٣-٣ مقترح الحفاظ	٣٨

٢-٣-٤ خطة الحفاظ	٣٨
٢-٤ التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٣٨
٢-٤-١ العوامل الإستراتيجية	٤٠
٢-٤-٢ العوامل القانونية	٤١
٢-٤-٣ العوامل الإدارية	٤٢
٢-٤-٤ العوامل الإقتصادية	٤٣
٢-٤-٥ العوامل الإجتماعية	٤٤
٢-٤-٦ العوامل الثقافية	٤٥
٢-٤-٧ العوامل الفنية	٤٦
٢-٤-٨ العوامل التنظيمية	٤٦
٢-٥ العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها.	٤٧
٢-٦ خلاصة وإستنتاج	٤٨
الفصل الثالث: طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والإتفاقيات والقرارات الدولية والقومية	**٤٩**
٣-١ تمهيد	٥١
٣-٢ أهم المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي سيناقشها الفصل	٥٢
٣-٢-١ ميثاق فينيسيا ١٩٦٤م	٥٤
٣-٢-٢ أيكوموس الدولية – بودابست١٩٧٢م	٥٥
٣-٢-٣ توصيات نيروبي ١٩٧٦م	٥٦
٣-٢-٤ ميثاق أبلتون لحماية وتحسين البيئة المبنية (ايكوموس كندا ١٩٨٣م)	٥٧
٣-٢-٥ توصيات حلقة نقاش البرازيل الأولى (ايكوموس البرازيل – يوليو ١٩٨٧م)	٥٨
٣-٢-٦ ميثاق واشنطن – أكتوبر ١٩٨٧م	٥٩
٣-٢-٧ الميثاق الدولى لإدارة التراث الأثرى ١٩٩٠م	٦١
٣-٢-٨ ميثاق الحفاظ على الأماكن ذات القيمة التراثية الثقافية (ميثاق نيوزيلاند ١٩٩٢م)	٦١
٣-٢-٩ ميثاق السياحة الثقافية الدولية (المكسيك ١٩٩٩م)	٦٢
٣-٢-١٠ ميثاق بورا (١٩٧٩م-١٩٩٩م)	٦٣
٣-٢-١١ مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية ٢٠١١م	٦٤

٣-٢-١٢ إعلان باريس عن التراث كمحرك للتنمية ٢٠١١م	٦٥
٣-٣ تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٦٨
٣-٣-١ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإستراتيجية	٦٨
٣-٣-٢ تصنيف بنود المواثيق للعوامل القانونية	٧٠
٣-٣-٣ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإدارية	٧٢
٣-٣-٤ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإقتصادية	٧٥
٣-٣-٥ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإجتماعية	٧٥
٣-٣-٦ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الثقافية	٧٨
٣-٣-٧ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الفنية	٧٩
٣-٣-٨ تصنيف بنود المواثيق للعوامل التنظيمية	٨٤
٣-٤ نتائج تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية	٨٤
٣-٤-١ نتائج دراسة العوامل الإستراتيجية	٨٥
٣-٤-٢ نتائج دراسة العوامل القانونية	٨٥
٣-٤-٣ نتائج دراسة العوامل الإدارية	٨٦
٣-٤-٤ نتائج دراسة العوامل الإقتصادية	٨٦
٣-٤-٥ نتائج دراسة العوامل الإجتماعية	٨٦
٣-٤-٦ نتائج دراسة العوامل الثقافية	٨٦
٣-٤-٧ نتائج دراسة العوامل الفنية	٨٧
٣-٤-٨ نتائج دراسة العوامل التنظيمية	٨٧
٣-٥ تصميم المنهج المقترح	٨٧
٣-٦ خلاصة وإستنتاج	٨٩
الفصل الرابع: الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في ضوء التجارب العالمية	**٩٠**
٤-١ تمهيد	٩٢
٤-٢ أسس اختيار تجارب الحفاظ العالمية	٩٢
٤-٣ طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في التجارب العالمية	٩٤
٤-٣-١ التجربة الإيطالية	٩٤
٤-٣-١-١ إيجابيات وسلبيات التجربة الإيطالية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٠٠
٤-٣-٢ التجربة الفرنسية	١٠٢

٤-٣-٢-١إيجابيات وسلبيات التجربة الفرنسية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٠٩
٤-٣-٣ التجربة البريطانية	١١١
٤-٣-٣-١إيجابيات وسلبيات التجربة البريطانية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١١٧
٤-٣-٤ التجربة الأمريكية	١١٩
٤-٣-٤-١إيجابيات وسلبيات التجربة الأمريكية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٢٨
٤-٣-٥ التجربة النيجيرية	١٣٠
٤-٣-٥-١إيجابيات وسلبيات التجربة النيجيرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٣٥
٤-٣-٦ التجربة المصرية	١٣٦
٤-٣-٦-١إيجابيات وسلبيات التجربة المصرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٤٤
٤-٣-٧ التجربة الأردنية	١٤٦
٤-٣-٧-١ إيجابيات وسلبيات التجربة الأردنية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٥٤
٤-٣-٨ التجربة المغربية	١٥٦
٤-٣-٨-١ إيجابيات وسلبيات التجربة المغربية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٦١
٤-٤ إختبار المنهج المقترح على التجارب العالمية	١٦٤
٤-٥ تحليل بياني للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في التجارب العالمية	١٦٤
٤-٥-١ نتائج تحليل التجربة الإيطالية	١٦٥
٤-٥-٢ نتائج تحليل التجربة الفرنسية	١٦٦
٤-٥-٣ نتائج تحليل التجربة البريطانية	١٦٧
٤-٥-٤ نتائج تحليل التجربة الأمريكية	١٦٨
٤-٥-٥ نتائج تحليل التجربة النيجيرية	١٦٩
٤-٥-٦ نتائج تحليل التجربة المصرية	١٧٠
٤-٥-٧ نتائج تحليل التجربة الأردنية	١٧١

٤-٥-٨ نتائج تحليل التجربة المغربية	١٧٢
٤-٦ مقارنة عناصر التقييم المحققة في تجارب الحفاظ العالمية	١٧٣
٤-٧ الدروس المستفادة في ضوء تحليل التجارب العالمية	١٧٤
٤-٨ خلاصة وإستنتاج	١٧٦
الفصل الخامس: وصف الإطار المنهجي والفكري للمنهج المقترح	**١٧٨**
٥-١ تمهيد	١٧٩
٥-٢ مكونات المنهج المقترح	١٧٩
٥-٢-١ العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	١٨٠
٥-٢-٢ طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والتوصيات والإتفاقيات الدولية والقومية	١٨٠
٥-٢-٣ الدروس المستفادة من التجارب العالمية	١٨٣
٥-٣ الشكل النهائي للمنهج المقترح	١٨٤
٥-٤ خلاصة وإستنتاج	١٨٦
الباب الثاني: تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	**١٨٧**
الفصل السادس: الملامح التراثية للعمارة والعمران في منطقة الخرطوم الكبرى	**١٨٨**
٦-١ تمهيد	١٨٩
٦-٢ الموقع والظروف التاريخية والملامح الثقافية العامة في منطقة الخرطوم الكبرى	١٨٩
٦-٣ مدينة الخرطوم	١٩٠
٦-٣-١ نشأة مدينة الخرطوم	١٩٠
٦-٣-٢ الخرطوم في العهد التركي (١٨٢١م-١٨٨٥م)	١٩١
٦-٣-٣ الخرطوم في عهد الدولة المهدية (١٨٨٥م-١٨٩٨م)	١٩٣
٦-٣-٤ الخرطوم فى عهد الحكم الثنائي (١٨٩٨م-١٩٥٦م)	١٩٣
٦-٣-٥ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم	١٩٥
٦-٣-٦ أهم المعالم التراثية المسجلة لدى الإدارة العامة لٰلآثار والمتاحف فى مدينة الخرطوم	١٩٧
٦-٤ مدينة أمدرمان	١٩٨
٦-٤-١ نشأة مدينة أم درمان	١٩٨
٦-٤-٢ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة أم درمان	١٩٩
٦-٤-٣ أهم المعالم التراثية المسجلة لدى الإدارة العامة لٰلآثار والمتاحف في مدينة أم	٢٠٢

درمان	
٦-٥ مدينة الخرطوم بحري	٢٠٢
٦-٥-١ نشأة مدينة الخرطوم بحري	٢٠٢
٦-٥-٢ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم بحري	٢٠٣
٦-٥-٣ أهم المعالم التراثية المسجلة لدى الإدارة العامة لـلآثار والمتاحف في مدينة الخرطوم بحري	٢٠٥
٦-٦ خلاصة واستنتاج	٢٠٥
الفصل السابع: تقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	**٢٠٦**
٧-١ تمهيد	٢٠٧
٧-٢ أهداف الدراسة الميدانية	٢٠٧
٧-٣ منهجية الدراسة الميدانية	٢٨٠
٧-٤ الحفاظ المعماري والعمراني في السودان: خلفية تاريخية	٢٠٨
٧-٥ الجهات المسئولة عن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٠٩
٧-٥-١ الهيئة القومية لـلآثار	٢٠٩
٧-٥-٢ الإدارة العامة للآثار والمتاحف	٢١١
٧-٦ المنظمات والهيئات القائمة على الحفاظ على التراث في السودان	٢١٢
٧-٦-١ اللجنة الوطنية للثقافة اليونسكو (UNESCO)	٢١٣
٧-٦-٢ منظمة الأيكوموس (ICOMOS)	٢١٤
٧-٧ دراسة مستوى الحفاظ المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى	٢١٤
٧-٧-١ العوامل السياسية	٢١٤
٧-٧-٢ العوامل الإستراتيجية	٢١٥
٧-٧-٣ العوامل القانونية	٢٢١
٧-٧-٤ العوامل الإدارية	٢٢٦
٧-٧-٥ العوامل الإقتصادية	٢٢٧
٧-٧-٦ العوامل الإجتماعية	٢٢٨
٧-٧-٧ العوامل الثقافية	٢٢٩
٧-٧-٨ العوامل الفنية	٢٢٩

٧-٧-٩ العوامل التنظيمية	٢٣٢
٧-٨ إيجابيات وسلبيات تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ التراث المعماري والعمراني	٢٣٣
٧-٩ تطبيق المنهج المقترح على منطقة الخرطوم الكبرى	٢٣٧
٧-١٠ تحليل وتقييم تجربة الحفاظ على التراث في منطقة الخرطوم الكبرى	٢٤٠
٧-١١ تحديد العناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٤١
٧-١٢ خلاصة وإستنتاج	٢٤٣
الفصل الثامن: تقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى	**٢٤٧**
٨-١ تمهيد	٢٤٨
٨-٢ منهجية الدراسة الميدانية	٢٤٨
٨-٣ مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٤٩
٨-٣-١ مشروع الحفاظ على المنطقة الواقعة بين شارع النيل وشارع الجمهورية بالخرطوم	٢٥٠
٨-٣-٢ القصر الجمهوري	٢٥٩
٨-٣-٣ مبنى وزارة المالية الإتحادية	٢٦٤
٨-٣-٤ سرايا الإمام عبد الرحمن (دار الوثائق سابقاً)	٢٦٦
٨-٣-٥ مشروع الحفاظ على مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ لطب العيون	٢٦٩
٨-٣-٦ مشروع الحفاظ على مسجد أرباب العقائد (جامع فاروق)	٢٧١
٨-٣-٧ مشروع الحفاظ على مسجد الخرطوم الكبير	٢٧٥
٨-٣-٨ مشروع الحفاظ على سوق أم درمان الكبير	٢٧٨
٨-٣-٩ مشروع الحفاظ على منزل برمبل	٢٨٤
٨-٣-١٠ مشروع الحفاظ على بيت الخليفة بأم درمان	٢٨٦
٨-٣-١١ مشروع الحفاظ على بيت الأمانة (دار الرياضة) بأمدرمان	٢٨٨
٨-٣-١٢ مشروع الحفاظ على قصر الزبير باشا	٢٩١
٨-٣-١٣ مشروع الحفاظ على الطوابي ومحيطها	٢٩٢
٨-٤ إيجابيات وسلبيات طرق الحفاظ على التراث في المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٩٥
٨-٥ تطبيق المنهج المقترح على مشاريع الحفاظ بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٩٨

٨-٦ تحليل وتقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى	٣٠١
٨-٧ تحديد العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٣٠٢
٨-٨ خلاصة وإستنتاج	٣٠٤
الباب الثالث: مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث المعماري والعمراني: (مقترحات، إستنتاجات، وتوصيات)	**٣٠٨**
الفصل التاسع: مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث (الخطة المقترحة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى)	**٣٠٩**
٩-١ تمهيد	٣١٠
٩-٢ خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٣١٠
٩-٢-١ المحور الاول:الجهات المسئولة وطاقم الادارة	٣١١
٩-٢-٢ المحور الثانى:الرؤية المستقبلية للحفاظ على التراث المعماري والعمرانى بالمنطقة	٣١١
٩-٢-٣ المحور الثالث آليات التنفيذ	٣٤٠
٩-٣ خلاصة وإستنتاج	٣٤١
الفصل العاشر: الإستنتاجات الإضافة العلمية والتوصيات	**٣١٧**
١٠-١ تمهيد	٣١٨
١٠-٢ ملخص الدراسة	٣١٨
١٠-٣ الإستنتاجات	٣١٨
١٠-٣-١ إستنتاجات الدراسة النظرية	٣١٨
١٠-٣-٢ إستنتاجات الدراسة التطبيقية	٣١٩
١٠-٣-٣ إستنتاجات خاصة بالمنهج المقترح	٣٢١
١٠-٣-٤ إستنتاجات خاصة بفروض البحث	٣٢٢
١٠-٣-٥ إستنتاجات بخصوص مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث	٣٢٣
١٠-٤ الإضافة العلمية	٣٢٣
١٠-٤-١ منهج لقياس وتقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٣٢٣

١٠-٤-٢ توثيق الوضع الراهن لحالة التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٣٢٣
١٠-٤-٣ وضع خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٣٢٤
١٠-٤-٤ تطبيق المنهج المقترح بشكل عملي	٣٢٤
١٠-٤-٥ تحقيق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني حالياً ومستقبلياً	٣٢٤
١٠-٥ التوصيات	٣٢٤
١٠-٥-١ توصيات عامة	٣٢٤
١٠-٥-٢ توصيات بخصوص المنهج المقترح	٣٢٦
١٠-٥-٣ توصيات حول مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث	٣٢٦
١٠-٥-٤ توصيات حول معوقات الدراسة	٣٢٦
١٠-٥-٥ توصيات الدراسات والأبحاث المستقبلية	٣٢٦
المراجع	٢٢٨
الملاحق	٣٣٦

قائمة الأشـــــــكال

رقم الشـكل	البيـــــــــان	الصفحة
شكل (١)	هيكل البحث	١٢
شكل (١-١)	المنظمات الأجنبية العاملة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٢٦
شكل (١-٢)	المنظمات العربية والإسلامية المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٢٨
شكل (١-٣)	سياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٢٨
شكل (٢-٤)	مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٣٩
شكل (٢-٥)	العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٤٠
شكل (٣-٦)	المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٥٣
شكل (٤-٧)	التراث المعماري والعمراني في إيطاليا	٩٥
شكل (٤-٨)	من مشروع الكارتون لتثقيف الأطفال بشأن التراث العالمي	٩٩
شكل (٤-٩)	التراث المعماري والعمراني في فرنسا	١٠٣
شكل (٤-١٠)	التراث المعماري والعمراني في بريطانيا	١١١
شكل (٤-١١)	التراث المعماري والعمراني في أمريكا	١٢٠
شكل (٤-١٢)	التراث المعماري والعمراني في نيجيريا	١٣٠
شكل (٤-١٣)	التراث المعماري والعمراني في مصر	١٣٦
شكل (٤-١٤)	حالة التراث المعماري والعمراني في مصر	١٣٩
شكل (٤-١٥)	التراث المعماري والعمراني في الأردن	١٤٧
شكل (٤-١٦)	التراث المعماري والعمراني في المغرب	١٥٧
شكل (٤-١٧)	تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة الإيطالية	١٦٥
شكل (٤-١٨)	تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة الفرنسية	١٦٦
شكل (٤-١٩)	تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة البريطانية	١٦٧

شكل (٤-٢٠)	تمثيل للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة الأمريكية	١٦٨
شكل (٤-٢١)	تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة النيجيرية	١٦٩
شكل (٤-٢٢)	تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة المصرية	١٧٠
شكل (٤-٢٣)	تمثيل بياني للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة الأردنية	١٧١
شكل (٤-٢٤)	تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في التجربة المغربية	١٧٢
شكل (٤-٢٥)	تمثيل بيانى لمقارنة الجوانب الإيجابية في تجارب الحفاظ العالمية	١٧٣
شكل (٥-٢٦)	مكونات المنهج المقترح	١٧٩
شكل (٦-٢٧)	خارطة كروكية وصورة فضائية توضح منطقة الخرطوم الكبرى	١٩٠
شكل (٦-٢٨)	خريطة توضح أحياء الخرطوم في حقبة الحكم التركي	١٩٢
شكل (٦-٢٩)	قباب الأتراك تقاطع شارع البلدية مع شارع القصر	١٩٢
شكل (٦-٣٠)	الموضع الذي تم فيه قتل غردون في القصر الجمهوري على يد الأنصار	١٩٣
شكل (٦-٣١)	العمران في الخرطوم في عهد الحكم الثنائي (١٨٩٨م-١٩٥٦م)	١٩٤
شكل (٦-٣٢)	خريطة توضح مخطط الخرطوم في العهد الثنائي	١٩٥
شكل (٦-٣٣)	الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم	١٩٦
شكل (٦-٣٤)	ملامح العمارة والعمران بمدينة الخرطوم	١٩٧
شكل (٦-٣٥)	الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة أم درمان	٢٠١
شكل (٦-٣٦)	الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم بحري	٢٠٤
شكل (٧-٣٧)	منهجية الدراسة الميدانية	٢٠٨
شكل (٧-٣٨)	الهيكل الإدارى للهيئة القومية لـلآثار	٢١١
شكل (٧-٣٩)	الهيكل التنظيمي الإدارة العامة للآثار والمتاحف	٢١٢
شكل (٧-٤٠)	خريطة توضح مقترح نقل الوزارات والوحدات الحكومية	٢١٨
شكل (٧-٤١)	خريطة توضح مناطق إعادة التأهيل	٢٢٠
شكل (٧-٤٢)	توزيع الأنشطة في المنطقة الحضرية	٢٢٠
شكل (٧-٤٣)	تمثيل بياني للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في تجربة	٢٤١

	منطقة الخرطوم الكبرى	
شكل (٨-٤٤)	منهجية الدراسة الميدانية	٢٤٩
شكل (٨-٤٥)	أهم المعالم التراثية في المنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية	٢٥٢
شكل (٨-٤٦)	المباني التراثية في المنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية	٢٥٣
شكل (٨-٤٧)	نماذج لأنماط العمارة المعاصرة	٢٥٤
شكل (٨-٤٨)	الوضع الراهن للمنطقة الواقعة بين شارع النيل وشارع الجمهورية بالخرطوم	٢٥٧
شكل (٨-٤٩)	القصر الجمهوري في فترات زمنية مختلفة	٢٦١
شكل (٨-٥٠)	المشاريع التي نفذت بموقع القصر الجمهوري	٢٦٣
شكل (٨-٥١)	مبنى وزارة المالية الإتحادية في العهد الثنائي	٢٦٥
شكل (٨-٥٢)	العناصر المعمارية لمبنى وزارة المالية الإتحادية	٢٦٥
شكل (٨-٥٣)	تأثير الترميم والصيانة العشوائية على مبنى وزارة المالية الإتحادية	٢٦٦
شكل (٨-٥٤)	العناصر المعمارية لسرايا الإمام عبد الرحمن المهدي (دار الوثائق سابقاً)	٢٦٨
شكل (٨-٥٥)	هدم وتشويه سرايا الإمام عبد الرحمن المهدي (دار الوثائق سابقاً)	٢٦٨
شكل (٨-٥٦)	العناصر المعمارية لمستشفى العيون (مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ لطب العيون)	٢٧٠
شكل (٨-٥٧)	تأثير مياه الصرف الصحي والرطوبة على جدران المستشفى	٢٧١
شكل (٨-٥٨)	مسجد فاروق(أرباب العقائد سابقاً) في العهد الثنائي	٢٧٢
شكل (٨-٥٩)	العناصر المعمارية لمسجد فاروق-المصدر: الإدارة العامة للآثار والمتاحف	٢٧٣
شكل (٨-٦٠)	التشوهات في مسجد فاروق (أرباب العقائد)	٢٧٤
شكل (٨-٦١)	مسجد الخرطوم الكبير (مسجد عباس سابقاً)	٢٧٧
شكل (٨-٦٢)	العناصر المعمارية للمسجد الكبير	٢٧٧
شكل (٨-٦٣)	التنافر المعماري بين المظلات التى تم تشييدها وبين مبنى المسجد	٢٧٧
شكل (٨-٦٤)	سوق أم درمان في الثلاثينيات	٢٧٩
شكل (٨-٦٥)	خريطة لسوق أم درمان رسمها الإيطالي باليو روزقنولي	٢٧٩
شكل (٨-٦٦)	خريطة توضح منطقة سوق أم درمان	٢٨٠
شكل (٨-٦٧)	مبنى محلية أم درمان	٢٨٠
شكل (٨-٦٨)	حالة منطقة سوق أم درمان	٢٨٢

شكل (٨-٦٩)	منزل المفتش الانجليزى برمبل قبل وبعد الترميم	٢٨٦
شكل (٨-٧٠)	بيت الخليفة عبد الله التعايشي	٢٨٧
شكل (٨-٧١)	العناصر المعمارية لبيت الخليفة	٢٨٨
شكل (٨-٧٢)	تأثير مياه الأمطار على بيت الخليفة	٢٨٨
شكل (٨-٧٣)	أعمال الترميم والصيانة في بيت الخليفة	٢٨٨
شكل (٨-٧٤)	العناصر المعمارية لبيت الأمانة	٢٩٠
شكل (٨-٧٥)	الوضع الراهن لمبنى دار الرياضة (بيت الامانة سابقاً)	٢٩٠
شكل (٨-٧٦)	قصر الزبير باشا ومحيطه العمراني بالجيلي	٢٩٢
شكل (٨-٧٧)	قصر الزبير باشا قبل وبعد الترميم	٢٩٢
شكل (٨-٧٨)	الطوابي في منطقة الخرطوم الكبرى	٢٩٤
شكل (٨-٧٩)	تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم في المشاريع التي ُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى	٣٠٢

قائمة الجـــــداول

رقم الجـدول	البيـــــان	الصفحة
جدول (٢-١)	العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها	٥٠
جدول (٣-٢)	جدول تجميعي يوضح إسم الميثاق، تاريخ صدوره، الجهة المصدرة، الفلسفة	٦٦
جدول(٣-٣)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإستراتيجية	٦٨
جدول(٣-٤)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل القانونية	٧٠
جدول(٣-٥)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإدارية	٧٢
جدول(٣-٦)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإقتصادية	٧٥
جدول(٣-٧)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإجتماعية	٧٦
جدول(٣-٨)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل الثقافية	٧٨
جدول(٣-٩)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل الفنية	٧٩
جدول(٣-١٠)	تصنيف بنود المواثيق للعوامل التنظيمية	٨٤
جدول (٣-١١)	تواجد العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث في المواثيق والتوصيات الدولية	٨٥
جدول (٣-١٢)	المنهج المقترح للحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٨٧
جدول(٤-١٣)	إيجابيات وسلبيات التجربة الإيطالية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	١٠١
جدول(٤-١٤)	إيجابيات وسلبيات التجربة الفرنسية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	١٠٩
جدول(٤-١٥)	إيجابيات وسلبيات التجربة البريطانية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	١١٨
جدول(٤-١٦)	إيجابيات وسلبيات التجربة الأمريكية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	١٢٨
جدول(٤-١٧)	إيجابيات وسلبيات التجربة النيجيرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	١٣٥
جدول(٤-١٨)	إيجابيات وسلبيات التجربة المصرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	١٤٥
جدول(٤-١٩)	إيجابيات وسلبيات التجربة الأردنية في الحفاظ على التراث المعماري	١٥٤

	والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	
جدول(٤-٢٠)	إيجابيات وسلبيات التجربة المغربية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ	١٦٢
جدول(٤-٢١)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الإيطالية	١٦٥
جدول(٤-٢٢)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الفرنسية	١٦٦
جدول(٤-٢٣)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة البريطانية	١٦٧
جدول(٤-٢٤)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الأمريكية	١٦٨
جدول(٤-٢٥)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة النيجيرية	١٦٩
جدول(٤-٢٦)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة المصرية	١٧٠
جدول(٤-٢٧)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الأردنية	١٧١
جدول(٤-٢٨)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة المغربية	١٧٢
جدول(٤-٢٩)	إحصاءات عناصر التقييم المحققة في تجارب الحفاظ العالمية	١٧٤
جدول(٤-٣٠)	الدروس المستفادة من التجارب العالمية	١٧٦
جدول (٥-٣١)	العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها	١٨٠
جدول (٥-٣٢)	المنهج المقترح	١٨١
جدول (٥-٣٣)	الدروس المستفادة من التجارب العالمية	١٨٣
جدول (٥-٣٤)	المنهج المقترح بعد الإضافات في ضوء اختباره على الامثلة المختارة من التجارب العالمية والإضافات ممثلة بالجزء المظلل	١٨٤
جدول(٦-٣٥)	أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم المسجلة لدى الإدارة العامة للاَثار والمتاحف	١٩٨
جدول(٦-٣٦)	أهم المعالم التراثية في مدينة أم درمان المسجلة لدى الإدارة العامة للاَثار والمتاحف	٢٠٢
جدول(٦-٣٧)	أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم بحري المسجلة لدى الإدارة العامة للاَثار والمتاحف	٢٠٥
جدول (٧-٣٨)	المشروعات المنفذة والجهة الممولة وتكلفة الترميم والصيانة	٢٢٨

جدول (٧-٣٩)	إيجابيات وسلبيات تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	٢٣٣
جدول(٧-٤٠)	تطبيق المنهج المقترح على تجربة منطقة الخرطوم الكبرى	٢٣٧
جدول(٧-٤١)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى	٢٤١
جدول (٧-٤٢)	العناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٦٢
جدول (٨-٤٣)	المشروعات التي تم إختيارها للدراسة بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٥٠
شكل (٨-٤٤)	أسماء الطوابي ومحيطها الطولي وموقعها	٢٩٣
جدول(٨-٤٥)	إيجابيات وسلبيات مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٩٥
جدول(٨-٤٦)	تطبيق المنهج على المقترح المشاريع التي نفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى	٢٩٨
جدول(٨-٤٧)	إحصاءات تواجد عناصر التقييم في المشاريع التي ُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى	٣٠٢
جدول(٨-٤٨)	العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى	٣٠٣
جدول (٩-٤٩)	توزيع عناصر تقييم المنهج المقترح وإرتباطها باَجال تنفيذها في المدى القصير والمتوسط والطويل	٣١٢

المقـــــــدمة

المقـــــدمة

للسودان تاريخ عريق من الآثار وبقايا العمران مالايعد ويحصى، والذي يوثق إلى الحضارات القديمة التي نشأت على أرضه وأنشات ثقافات وعلوم مانتزال مصدر إلهام للمعرفة الإنسانية. بعضاً من هذا الإرث هو العمائر والدور التي شيدت في منطقة الخرطوم الكبرى في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي تتميز بطابعها المعماري التاريخي، حيث تتشكل المباني مع النسيج والمسارات في تكوين عام ومميز يتطلب الحفاظ والحماية ويتمثل ذلك في (القصر الجمهوري، كلية غردون التذكارية، المالية، معمل إستاك، مدرسة كتشنر الطبية، مستشفى الخرطوم القديم، مستشفى النهر، البوستة، الجامع الكبير... الخ فى مدينة الخرطوم. أما في مدينة أمدرمان فنجد قبة الإمام المهدي، بيت الخليفة، بيت الأمير شيخ الدين (سجن أم درمان)، بيت الأمانة (دار الرياضة)، مبنى بلدية أم درمان وطوابى المهدية. ومنزل الزبير باشا في مدينة الخرطوم بحري. هذه العمائر مانتزال تقدم خدماتها مشكلة جزءاً من نسيج منطقة الخرطوم الكبرى العمراني، هذا النسيج العمراني تتجسد فيه روح وملامح الإرث والتاريخ الذي عاصرته المدينة مما عزز من قيمتها وأهميتها في ذاكرة المجتمع السوداني.

إن التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى يجب المحافظة عليه، الأمر الذي يستدعي التعامل مع هذا التراث، بكافة أبعاده العمرانية والمعمارية والإقتصادية والإجتماعية، بالأساليب العلمية الصحيحة، وعليه فلابد من النظر إلى مشاكله بشمولية، ووضع السياسات والخطط والبرامج التي تستند إلى الواقع، والتي تضمن المحافظة عليه حالياً ومستقبلاً .

إن الجهات الرسمية المسؤله عن الحفاظ على هذا التراث لها دور فعال في الحفاظ عليه، من أجل إستكمال الخطوات اللازمة لإعداد خطط الحفاظ على أسس واقعية، ومن واقع مسئولياتها وإختصاصاتها وضع الخطط والقوانين والسياسات والآليات التنفيذ في مجال الحفاظ، وهذه الحقيقة جعلت الجهات الحكومية في المنطقة تواجه تحديات كبيرة أوجدتها إشكالية التعامل مع كافة العوامل المؤثرة على طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى، ومن جهة أخرى فإن هذه الخطط والسياسات التي يتم وضعها للحفاظ على التراث، تمر جميعها عبر هذه الجهات التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في إنجاحها أو تعطيلها. كما أن التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى لاتحميه التشريعات والقوانين فقط وإنما يحتاج أيضا للوعي الثقافي للمجتمع بجميع قطاعاته.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الآتي:

- كانت منطقة الخرطوم الكبرى تمتلك مباني ومعماراً مميزاً في أسواقها، وفي الدور الحكومية وبعضها مباني ذات رمزية أو أسواقاً لها تاريخ، بعض هذه المباني أُزيلت وشُيدت مباني أخرى محلها وبعضها سيتم إزالته والبعض الآخر تغير طابعها الذي كان يميزها، مثل سوق الخضار واللحوم والفواكه في وسط الخرطوم وكان متعة للمشترين والمستهلكين وللسياح، فتم هدمه وبناء أبراج واحة الخرطوم مكانه. وحديقة الحيوان التي كانت تمثل متعة وفوائد للأسرة السودانية ولتلاميذ المدارس وللسياح، شُيد برج الفاتح محلها. وأزيلت عدة مباني لها تاريخ ورمزية تعكس تاريخ هذا الوطن. فالقوانين لم تتناول سياسات التعامل مع التراث المعماري والعمراني وفق أسس تحكم عمليات الحفاظ داخل منطقة الخرطوم الكبرى. بالإضافة إلى تداخل القرارت نتيجة تعدد الجهات والسلطات المسئولة عن التراث مع عدم وجود تنسيق فيما بينها.
- إن مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المجالات التي لم يتم التعامل معها وفق أسس علمية في السودان عامة ومنطقة الخرطوم الكبرى خاصة. وذلك لعدم وجود منهج متكامل يشمل كل العوامل المؤثرة على طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، بتفعيل دور كل المسئولين في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث، الأمر الذي أدى إلي تنفيذ العديد من المشروعات خلال السنوات الماضية التي أثرت تأثيراً سلبياً على التراث المعماري والعمراني بالمنطقة. وبالرغم من ذلك برزت في منطقة الخرطوم الكبرى منذ العام ٢٠٠٧، وهو العام الذي أُنشأت فيه الإدارة العامة للآثار والمتاحف الولائية[١]، العديد من المحاولات من قبل الدولة والجهات المختلفة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بالمنطقة، إلا أنه من الملاحظ أن هذه المجهودات تحتاج إلى صياغة مفاهيم ومنهجية لوضع أسس علمية وطرق منظمة للتعامل مع هذا التراث.
- إن التركيز على الحفاظ على التراث لابد أن يسبقه وعي شامل لدى صانعي القرار بأهمية وضع قرارات وتعليمات وقوانين تحمي وتحد من التدخل العشوائي الذي يعرقل الجهود المبذولة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- بالإضافة إلى ذلك إهمال بعض العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في مشروعات ومخططات الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى.
- عدم ملائمة طرق الحفاظ في بعض المشاريع التي نُفذت في منطقة الخرطوم الكبرى، والتي لا تتناسب مع القيم المعمارية والتاريخية والجمالية للمباني التراثية.

[١] قرار إنشاء الإدارة العامة للآثار والمتاحف،وزارة البيئة والآثار،ولاية الخرطوم،٢٠٠٧.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من أنه مدخل جديد للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى حيث:

- إن دراسة موضوع منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى لم تتم دراسته من قبل، ومن ثم فإن هذا البحث يعتبر محاولة لإستخلاص منهج واضح لتعديل مسار مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في الإتجاه الصحيح.
- تعامل البحث مع منطقة الدراسة عن قرب وتلمس المشاكل مباشرة، بالإضافة إلى دراسة النماذج العالمية لإثراء نتائج البحث، وصولاً بها إلى منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- تقييم وتوجيه مشروعات الحفاظ في ولايات السودان ودول العالم بإستخدام المنهج المقترح.
- توجيه نظر الأجهزة الحكومية لأهمية موضوع الحفاظ، ولسلبيات أداء أجهزة الدولة في بعض مجالات الحفاظ، وقصور القوانين وسبل تطبيقها.
- توثيق التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى.
- إثراء المكتبة السودانية والجامعية بمرجعية علمية موثقة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

أهداف البحث

الهدف الرئيس الذي يسعى البحث إلى تحقيقه هو:

التوصل إلى منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، يضم كافة العوامل المؤثرة على الحفاظ، بحيث يساهم في دعم طرق الحفاظ وبناء خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى.

ومن خلال العمل على تحقيق الهدف الرئيس تبرز أهداف فرعية أخرى يعمل البحث على تحقيقها تتمثل في:

- دراسة العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- دراسة وتحليل المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية التى تتناول موضوع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- التعرف علي الخبرات السابقة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني من خلال دراسة التجارب العالمية والإقليمية وتحليلها والوقوف علي الدروس المستفادة منها.
- التعرف على طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى لتحديد سلبيات الحفاظ ووضع الحلول والمقترحات.

فروض البحث

تتمثل فرضيتا البحث في الآتي:

- إن عملية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي تتم في منطقة الخرطوم الكبرى في ظل غياب منهج يشمل العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث، تؤدي إلى التأثير السلبي على هذا التراث.
- إن نجاح عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني تعتمد على كفاءة، وإمكانيات طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث.

منهجية البحث

يتبع البحث المنهجية التالية:

- دراسة نظرية تحليلية لتحديد العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها، ويتم ذلك بتتبع مراحل إجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، حيث إستعانت الباحثة بكتب ومراجع مختلفة في هذا المجال. ويتناول البحث ثلاثة مناهج رئيسة من أجل تحقيق الهدف الرئيس وهي كالتالي:
- منهج تاريخي بتجميع بيانات حول أهم المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، الصادرة عن منظمتي أيكوموس الدولية ولجانها القومية ومنظمة يونسكو الدولية، التي تناولت طرق التعامل مع التراث المعماري والعمراني، منذ صدور أول ميثاق في ستينات القرن الماضي ودراستها وتحليلها، لتسهم في تكوين عناصر لقياس وتقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع كافة المعلومات والبيانات المتوفرة والضرورية للمباني والمعالم والمناطق التراثية، التي أُنشأت في أوائل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في منطقة الخرطوم الكبرى،كما يتناول أيضاً وصفاً للملامح التراثية للعمارة والعمران في المنطقة.
- منهج التحليل النقدي الذي يتناول دراسة وتحليل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي تتبعها المؤسسات المعنية بالحفاظ، وإلقاء الضوء على أداء المسئولين في مشاريع الحفاظ في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث، وتحليل إيجابياتها وسلبياتها وقياسها وتقييمها.

أدوات البحث ومصادر المعلومات

إعتمدت الدراسة من جانب بشكل أساسي على المعلومات الموثقة والمكتبية المتوفرة، وعلى أوراق العمل والمؤتمرات والدراسات السابقة. ومن جانب آخر ولتغطية جانب من المعلومات الضرورية

في جانب تقييم تجربة منطقة الخرطوم الكبرى وتجارب الحفاظ التي نُفذت بالمنطقة، إعتمدت الباحثة على عدد من المقابلات الشخصية للمسئولين ومتخذي القرار في المؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث، للحصول على المعلومات من مجموعة الأسئلة التي تم طرحها عليهم، وأيضاً من خلال التقارير والصور والخرائط والمعلومات. إرتكزت المعلومات الواردة في هذا البحث على عدد من المصادر أهمها:

المصادر المكتبية: وشملت الكتب والمراجع والدوريات والموسوعات والوثائق ورسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

- المصادر الرسمية: وشملت النشرات والوثائق والخرائط والمخططات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية كالوزارات والمنظمات والمحليات والمؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- المصادر شبه الرسمية: وشملت الدراسات والأبحاث والتقارير الصادرة عن مراكز –الدراسات والأبحاث والجامعات والهيئات والمنظمات الدولية.
- المصادر الشخصية: وشملت بشكل أساسي الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية
- الشبكة العنكبوتيه العالمية – الانترت.

حدود البحث

يعنى هذا البحث بالحفاظ على المباني والمعالم والمناطق ذات الأهمية المعمارية والعمرانية التراثية التي تحتوي على مباني تتميز بطابعها المعماري التراثي، حيث تتشكل المباني مع النسيج والمسارات في تكوين عام ومميز، التي شُيدت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في منطقة الخرطوم الكبرى، التي تضم ثلاثة مدن هي الخرطوم العاصمة، أم درمان، والخرطوم بحري. وإختصت الدراسة البحثية بدراسة المستويين الحفاظ المعماري والعمرانى.

الصعوبات التي واجهت البحث

- هناك بعض المعلومات التي تعذر الحصول عليها في بعض مشروعات الحفاظ نسبة لحساسية موضوع الحفاظ عند بعض الجهات الحكومية، وعدم تحمس بعض المسئولين للإجابة على أسئلة المقابلة في مرحلة الدراسات الميدانية خاصة فيما يتعلق بالعوامل السياسية.
- شح المصادر والمراجع التي يمكن الإستفادة منها في مجال البحث في المكتبات السودانية بصورة عامة.

الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من جوانب مختلفة، من هذه الدراسات:

- دراسة لبنى عبد العزيز (٢٠٠١م)، (الإرتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة –توثيق وتقييم لتجارب الحفاظ في القاهرة التاريخية). تناولت الدراسة قضية الحفاظ على النطاقات التراثية بهدف إبراز أهمية الإرتقاء كسياسة تنمية شاملة، وإعتمدت الدراسة على إبراز دور الأساليب المتبعة والسياسات المؤثرة في التعامل مع النطاقات التراثية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة وذات إطار عمل ثابت لايتغير بتغير الإدارات السياسية، والركيزة العلمية المنطقية للتعامل، يضاف إلى ذلك قصور الأطر القانونية والهياكل الإدارية والموارد المالية اللازمة لإخراج البرامج والمخططات إلى حيز التنفيذ. وأوصت الدراسة بعمل كود مصري لتنظيم التعامل مع المناطق والمباني التراثية، يتضمن ذلك إصدار التشريعات الخاصة بتنظيم البناء في هذه المناطق، ووضع تعريفات واضحة ومحددة لأساليب التدخل المختلفة، ووضع شروط إعادة التوظيف وإستقطاب رؤوس الأموال الخاصة، وتشجيع المشاركة الشعبية.
- كتاب جمال عليان (٢٠٠٥)، (الحفاظ على التراث الثقافي). تناول الكتاب أهمية الحفاظ على المصادر الثقافية، وهدف إلى توضيح فكرة التراث الثقافي كذاكرة للفرد والمجتمع، مما يجعل من الحفاظ عليه حاجة إجتماعية من حاجات الإنسان، ومخاطبة أفراد المجتمع وليس فقط أصحاب التخصص، لأن لهم دوراً مهماً في الحفاظ على تراثهم. وأوصى بوضع أسس لإيجاد قاعدة فكرية لإنشاء مدرسة ذاتية التكوين ومتوافقة في التطبيق في هذا التخصص ضمن منهج البحث العلمي، وبناء مدرسة فكرية لهذا العلم في ثقافتنا العربية والإسلامية.
- دراسة سارة أحمد محمد عثمان (٢٠٠٨)، (تجارب إعادة إستخدام المباني ذات القيمة في جمهورية مصر العربية– توثيق وتحليل). تناولت الدراسة إعادة إستخدام أوتوظيف المباني ذات القيمة التي تعتبر من أنجح اتجاهات الحفاظ، نظراً للإهتمام المتزايد بالحفاظ علي المباني ذات القيمة لقيمتها الحضارية ولما تمثله من ثروة ثقافية للعالم، وأيضاً التدهور الذي تتعرض له هذه الأبنية. لذا هدفت الدراسة إلي التأكيد علي أهمية إعادة استخدام أو توظيف المباني ذات القيمة وفقًا لشروط عديدة يجب مراعاتها. وخلصت الدراسة إلى الأخذ في الاعتبار مواكبة العصر دون المساس بالقيم التي تحملها هذه المباني، وإضافة إستخدامات جديدة مكملة للإستخدام الأصلي للمباني ذات القيمة بحيث يؤدي المبني دوره في المجتمع بصورة أفضل، ووجود جهة مركزية واحدة مسئولة وتكون هذه الجهة مستقلة وقوية تختص وحدها بإتخاذ القرارات الخاصة بإعادة استخدام المباني ذات القيمة وتطويرها مع التنفيذ والإشراف، ويجب أن تتألف هذه الجهة من المختصين والخبراء المعماريين والأكاديميين.
- دراسة أيمن عزمي جبران سعادة (٢٠٠٩)، (آليات تفعيل المشاركه الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني–حاله دراسية الضفه الغربية). تناولت هذه الدراسة قضية المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني من الزاويتين المفاهيمية والتطبيقية،

بتحليل وإدراك مفهوم الحفاظ المعماري ومفهوم المشاركة الشعبية وتحليل لإرتباط المفهومين السابقين كمدخل متعدد التخصصات، هدفت الدراسة إلى فهم ماهية المشاركة الشعبية كمنهج حديث نسبياً، وإلى إلقاء الضوء على النماذج والنظريات التي تبحث في موضوع المشاركة الشعبية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك إختلاف في مفهوم المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ إلا أنها تقود الى تضمين المواطنين بشكل إيجابي، وأن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يتطلب تفعيل وإعتماد المشاركه الشعبية كمنهج لتنفيذ هذه المشاريع.

- دراسة هناء رفعت جاد (٢٠٠٩)، (قواعد البيانات القياسية لتوثيق التراث المعماري- دراسة تحليلية للتجارب المصرية لتوثيق تراث منطقة وسط المدينة). تناولت الدراسة مفهوم التراث المعماري والقيم التي تحكمه وإلقاء الضوء على تراث فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مع عرض وتحليل لمفاهيم التوثيق المعماري والمواثيق الدولية التي نادت به ومجالاته في جمهورية مصر العربية. وتحليل مصادر المعلومات الخاصة بالمباني التراثية وكيفية إستخلاص البيانات منها بالطرق التكنولوجية الحديثة، ومناقشة دور نظم المعلومات الجغرافية كأحد الطرق الحديثة في توثيق التراث المعماري، واستنباط مصفوفة من المعلومات الخاصة بتوثيق المبنى التراثي يمكن من خلالها تحليل التجارب المصرية في توثيق تراث منطقة وسط المدينة. وتوصي الدراسة بالمشاركة في تطوير برامج ومشاريع التوثيق المعماري المصرية للحد من تكرار العمل على نفس المناطق العمرانية أكثر من مرة، وكيفية إستخدام التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة في هذا المجال، والدعوة إلى إنشاء مركز مصري يختص بجمع البيانات الخاصة بالمباني التراثية بحيث يعتبر هو الجهة الوحيدة التي يلجأ إليها جميع المهتمين والباحثين في مجال التراث المعماري.
- دراسة إيزيس محي الدين عبده فهد (٢٠١٠)، (تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا- أورفيتو حالة دراسية وإمكانية تطبيقها في فلسطين- عراق بورين حالة دراسية). تناولت الدراسة قضية الترميم والحفاظ على التراث لمدينة أورفيتو الإيطالية العريقة بتراثها سواء الطبيعي أو الثقافي، وفي نفس الوقت دراسة لقرية عراق بورين، في محاولة للإستفادة من التجربة الإيطالية في الترميم والحفاظ، وتوثيق جانب من هذا التراث وإيجاد الحلول لإعادة إحيائه والحفاظ عليه. وخلصت الدراسة إلى الإستفادة من التجربة الإيطالية في الحفاظ والترميم عن طريق وضع خطة لدراسة وحماية صخرة عراق بورين الفريدة وترويجها إعلامًيا وسياحًيا وتأهيل المباني القديمة في قرية عراق بورين وإعادة إستخدامها، ودراسة مدى إمكانية العمل على عقد توأمة مع مدينة أورفيتو في إيطاليا من أجل الحفاظ على القرية ودعم مشاريع الترميم فيها.
- دراسة ريهام كامل الخضراوي (٢٠١٢)، (الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني- دراسة حالة واحة سيوة). تناولت

الدراسة قضية دور مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية. يحاول البحث إلقاء الضوء على دور المجتمع المدني في خطط وسياسات الحفاظ على التراث العمراني، حيث يهدف إلى الإستفادة من الأساليب المختلفة للحفاظ على التراث العمراني والتي تم دراستها في التجارب العالمية، مع التوصل إلى منهجية لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة. وقد خلص البحث إلى إستنتاج أن غياب الوعي كان من أهم أسباب تدهور التراث العمراني، وأن تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية يتم من خلال المشاركة الشعبية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على المناطق التراثية وتطويرها والإرتقاء بها، سواء في مرحلة تخطيط أو تنفيذ مشروعات الحفاظ، ولكن بشرط وجود تكامل لأدوار قطاعات الدولة الثلاثة (القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني).

أما بالنسبة للدراسات السابقة عن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني على المستوى المحلي الدراسات الاَتية:

- كتاب كباشي حسين قسيمة (٢٠٠٨)، (التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي). تناول الكتاب دراسة التراث الثقافي الأثري في السودان وإدارته، لأهميته التاريخية والثقافية للأمة السودانية. ونتيجة لتعرض هذا التراث للمخاطر والدمار بفعل الأنشطة البشرية والطبيعية التي أدت إلى طمس وتشويه الكثير من معالمه، سعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها، التعريف بالتراث الأثري في السودان، وإبراز أهميته التاريخية، الثقافية، الفنية، المعرفية والإقتصادية، والعمل على عرضه والحفاظ عليه ونقله للأجيال القادمة. وضع خطة مواقع التراث الأثري وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة المواقع بغرض تكامل وتضافر الجهود الرسمية والشعبية، الإستغلال الأمثل لمواقع وموارد التراث الثقافي في صناعة السياحة، من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة في السودان التي تعمل على تحقيق منافع وفوائد إقتصادية وثقافية وإجتماعية وبيئية للمجتمعات المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة حماية وصون مواقع التراث الأثري، وتكامل وتضافر الجهود العلمية والبحثية من أجل التوظيف والتطبيق الأمثل في مجال الإستثمار السياحي وصناعة السياحة في جميع ولايات السودان من أجل نهضتها وتنميتها إقتصادياً وإجتماعياً .
- دراسة محمد البدوي القباني (صيانة وترميم المباني التاريخية والأثرية). تناولت الدراسة صيانة وترميم المباني التاريخية والأثرية التي تتم بطريقة عشوائية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تشوهات في هيكل ومظهر هذه المباني. وهدف البحث إلى تحديد مراحل صيانة وترميم المباني التاريخية والأثرية بدراسة حالة القصر الجمهوري للمحافظة عليه بالترميم والصيانة الصحيحة. وأوصت الدراسة بإتباع الطرق المناسبة في صيانة وترميم المباني

التاريخية والأثرية، وتدريب العمالة على طرق الصيانة والترميم، وإستخدام مواد ترميم مناسبة لهذه المباني.

الدراسات السابقة الذكر بالرغم من إيجابياتها في توضيح مفهوم التراث المعماري والعمراني وأهميته والمشاكل التي يتعرض لها، إلا أنها لم تضع المعالجات بأسلوب شامل وتفصيلي، حيث لاتوجد رؤية شاملة ومنهج متكامل يشمل كل العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. فضلاً عن أن الدراسات في هذا المجال فقيرة ومحدودة وخاصة في منطقة الدراسة.

هيكل البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة أبواب تفصيلها كالآتي:

الباب الأول: دراسة نظرية تحليلية تطبيقية (الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)

يختص هذا الباب بدراسة مفهوم الحفاظ ومفهوم التراث المعماري والعمراني، كما يتعرض لدراسة العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث، وتحديد مدخلات المقترح لإستنتاج إطار المنهج، كذلك تطبيقه على التجارب العالمية، وصولاً إلى المخرج النهائي للمنهج.

الفصل الأول: مفهوم الحفاظ ومفهوم التراث المعماري والعمراني.

الفصل الثاني: التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

الفصل الثالث: طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والإتفاقيات الدولية.

الفصل الرابع: الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في ضوء التجارب العالمية.

الفصل الخامس: وصف الإطار المنهجي والفكري للمنهج المقترح.

الباب الثاني: تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

يتناول هذا الباب إستعراض الملامح التراثية للعمارة والعمران في منطقة الخرطوم الكبرى، وقياس وتقييم تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من خلال تطبيق المنهج المقترح، بالإضافة إلى إستخدامه في تقييم المشاريع التي نُفذت في المدن الثلاثة (الخرطوم، الخرطوم بحري، أم درمان). ويتناول أيضاً تحديد العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى، لوضع خطة تساهم في دعم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنطقة.

الفصل السادس: الملامح التراثية للعمارة والعمران في منطقة الخرطوم الكبرى.

الفصل السابع: تقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى.

الفصل الثامن: تقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى.

الباب الثالث: مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث المعماري والعمراني: (مقترحات، إستنتاجات، وتوصيات)

يتناول هذا الباب تقديم مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث، بوضع خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني. كما يتناول عرضاً لملخص وإستنتاجات البحث، والإضافة العلمية، والتوصيات.

الفصل التاسع : مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث (خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني).

الفصل العاشر: الإستنتاجات والإضافة العلمية والتوصيات، شكل(١-١) يوضح هيكل البحث.

شكل (١) هيكل البحث-المصدر الباحثة

الباب الأول

الحفاظ على التراث المعماري والعمراني: المنهج المقترح

الفصل الأول: مفهوم الحفاظ ومفهوم التراث المعماري والعمراني.

الفصل الثاني: التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

الفصل الثالث: طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والإتفاقيات الدولية.

الفصل الرابع: الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في ضوء التجارب العالمية.

الفصل الخامس: وصف الإطار المنهجي والفكري للمنهج المقترح.

الفصل الأول

مفهوم الحفاظ ومفهوم التراث المعماري والعمراني

١-١ تمهيد

١-٢ مفهوم التراث والتراث المعماري والعمراني والحفاظ

١-٢-١ التراث

١-٢-٢ التراث المعماري

١-٢-٣ التراث العمراني

١-٢-٤ مفهوم الحفاظ

١-٣ أهمية تقييم المصدر التراثي في عملية الحفاظ

١-٣-١ القيمة

١-٤ نشوء وتطور توجهات ونظريات الحفاظ

١-٥ دواعي وأسباب الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

١-٦ نظرة تلميحية على المواثيق والأعراف الدولية

١-٧ أهداف المواثيق والتوصيات الدولية

١-٨ المنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني

١-٨-١ منظمات أجنبية

١-٨-٢ منظمات عربية إسلامية

١-٨-٣ المنظمات الإسلامية

١-٩ سياسات التعامل مع التراث المعماري والعمراني

١-٩-١ سياسات التعامل مع المباني التراثية

١-٩-٢ سياسات التعامل مع المناطق التراثية

١-١٠ خلاصة واستنتاج

الفصل الأول

مفهوم الحفاظ ومفهوم التراث المعماري والعمراني

١-١ تمهيد

يختص هذا الفصل بمفاهيم عامة وتعاريف عن التراث، التراث المعماري والعمراني، الحفاظ ومفهوم القيمة، ويوضح الفصل القيم التي توجب الحفاظ على التراث.ويتناول أيضاً نشوء وتطور توجهات ونظريات الحفاظ، وإلقاء الضوء على المواثيق والتوصيات الدولية والمنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني، ثم يتعرض الفصل إلى توضيح سياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

١-٢ مفهوم التراث والتراث المعماري والعمراني والحفاظ

١-٢-١ التراث

في اللغة العربية هو ما يخلفه الرجل لورثته وأصله ورث أو وراث فأبدلت الواو تاء فالتراث والإرث مترادفة. وقد وردت كلمة التراث في القرآن الكريم للدلالة على الميراث الثقافي والديني في دعاء زكريا عليه السلام، قال تعالى: { يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ}(مريم : ٦)، فإنه يعني وراثة النبوة والعلم والفضيلة دون المال لأن المال لا قدر له عند الأنبياء. وكذلك قال تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ}(فاطر : ٣٢) فالمقصود هنا وراثة الاعتقاد والإيمان بالكتب المنزلة قبل القرآن. وبذلك نجد أن التراث في لغة العرب معناه الميراث ويطلق على وراثة المال والحسب والعقيدة والدين، والتراث الحضاري هو مجموع ما ورثناه عن الآباء من منجزات ثقافية. وجوهر التراث هو رؤية الوارث لقيمة وجدوى ما ورثه وإدراكه لنفعه وفائدته. ويرى بعض المتخصصين أن التراث: هو كل ما ورث أي صار إلى الوارث أو الوارثين من أشياء عن الأسلاف، سواء كانت مفاهيم أو أفكاراً أو قيماً أو تقاليد أو أدوات أو أوضاعاً عمرانية أو أي صورة من صور الفن، مما تركته كل جماعة من كل عصر لمن يأتي بعدها فيكون شاهداً على نظرتها للحياة وموقفها منها. ومن ذلك نجد أن التراث هو وجود مادي من مبانٍ وأدوات وصور وتراث روحي انطبع في الوجدان.[١]

[١] امانى السيد عبد الرحمن،المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعمارى والعمرانى،ط١،دائرة الثقافة والاعلام ،الشارقة ،٢٠٠٦ ،ص٢٢-٢٣.

١-٢-٢ التراث المعماري

هو التراث الحضاري لمجتمع ما باعتبار أن العمارة مرآة لحضارة هذا المجتمع وتجسيد لها، وهو وثيقة تاريخية وفنية وهو حقيقة ثقافية، وتتعدد مجالات التراث المعماري– الحضاري وتتمثل في:

أ. المحيط البيئي للملكية (التراث العمراني).

ب. المبنى أو الصرح ذاته (التراث المعماري).

ج. الآثار والمنقولات الداخلية والخارجية.[٢]

والتراث المعماري: حسب تعريف الميثاق الأوروبي للتراث المعماري عام ١٩٧٥م لا يقتصر على الآثار المهمة فقط، ولكن يشمل أيضاً مجموعة المباني الأقل أهمية في المدن القديمة والقرى المميزة في بيئاتها الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان.[٣]

تعريف التراث المعماري في إعلان أمستردام ١٩٧٥م، ذكر أنه جزء لا ينفصل عن التراث الثقافي الحضاري للعالم كله، وأنه لا يقتصر على المباني التاريخية ذات القيمة المتميزة ومحيطها المباشر، وإنما يشتمل أيضاً على المناطق والمدن والقرى ذات الإهتمام التاريخي.[٤]

١-٢-٣ التراث العمراني

حسب (ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته) الذي صدر عام ٢٠٠٣م، هو كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومباني وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو اقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية، ويتم تحديدها وتصنيفها وفقا لما يلي:

أ. المباني التراثية، وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والإجتماعية، بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.

ب. مناطق التراث العمراني، وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والإجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.

ج. مواقع التراث العمراني، وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.[٥]

---

[٢] المرجع السابق،ص٢٣.

[٣] The European charter of the architectural heritage, 1975.www.unesco org.

[٤] The declaration of Amsterdam, 1975.www.Icomos org.

[٥] مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمرانى فى الدول العربية وتنميته.المملكة العربية السعودية،٢٠٠٣.

١-٢-٤ مفهوم الحفاظ

هو إجراء من شأنه تأكيد عدم حدوث التلف أو الاضمحلال[٦]، فهو بذلك يحوي جميع الإجراءات التي من شأنها تحقيق البيئة الملائمة للتراث الحضاري والثقافي وفقا لأطر ومحددات تحكمها الأعراف والمواثيق الدولية في هذا الخصوص،[٧] إضافة إلى المجهودات المعنية بالإدارة والتخطيط السليم مع الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لكي تتفق مع متطلبات واحتياجات المستعمل وطبيعة تطور هذه الإحتياجات في المستقبل، وهو ما يضمن إستمرارية المباني والمناطق التاريخية من منطلق كونها المكونات ذات القيمة والطابع المتميز.[٨]

جوفاني كاربونارا يقول عن الحفاظ: (له عدة معان في اللغة التقنية، في بعض الأحيان يعطي معنى الترميم، وفي حالات أخرى يعني الاعتناء بالمحيط، مثل البيئة ومشاكل التخطيط الحضري والأمور المتعلقة بالقوانين التي تعني بدوام المعلم).

أما المعهد الأمريكي للحفاظ فيحدد الحفاظ بما يلي: (المهنة التي تكرس الحفاظ على الممتلكات التراثية للمستقبل، تحتوي مهارات الحفاظ على التفحص والتوثيق والعلاج والاعتناء الوقائي الذي يسند بالبحث والتربية).[٩]

ويقصد بالحفاظ أيضاً القيام بمنع التدهور وتشويه المدن القديمة أو البيئة التاريخية أو المباني التراثية، والعمل على إطالة حياة التراث والطابع الحضاري المميز لتلك المدن والبيئات والمباني بما يتضمن ذلك من فهم لجوانب إقتصادية وإجتماعية وإدارية وتقنية. فالحفاظ هو حماية للمدن القديمة والبيئة التاريخية والمباني التراثية من تشويه وتدمير قد يمكن أن يحدث عن عمد أو عن جهل، كما أنه محاولة لإنقاذ هذه المناطق من فقدان هويتها وطابعها العمراني المميز وليس بهدف إعاقة حركة نمو وتطوير وإنما الحفاظ على أصالة المدينة القديمة وإستمرارية البيئة التاريخية بها. وعملية الحفاظ لاتقتصر على المناطق التاريخية، وإنما تتعداها لتستكمل تطوير شبكات البنية الأساسية والخدمات المجتمعية بها، وبذلك يشمل التطور الشامل للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً ويؤدى إلى تفاعل علاقة المجتمع بتلك المناطق.[١٠]

ورغم تعدد تعريفات الحفاظ إلا أنه هناك اتفاقا كبيرًا حول المفهوم الأساسي للحفاظ، حيث يمكن القول بأن مفهوم الحفاظ هو(العملية التي تشمل كل الإجراءات والأساليب التي توفر للموروث البقاء لأطول مدة ممكنة، ليؤدي دورًا في حياة المجتمع الذي يتعايش معه)، أي أن الحفاظ ما هو إلا عمليتان تسيران علي التوازي:

---

[٦] Bukhash,R.,(Managing Restoration Project in Dubai)MPhil,Manchester University,2001.

[٧] Marquis,P.&Walker,M.(The Illustrated Burra Charter),Prestige Litho,1992.

[٨] Feilden, B: Conservation of Historic Buildings, Butterworth Architecture, London,1994.

[٩] .جمال عليان،الحفاظ على التراث الثقافى،عالم المعرفة،الكويت،٢٠٠٥،ص٦٤.

[١٠] سوسن الطوخى، حسن وهبى،اهمية المناطق التاريخية وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعى، المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤،ص٥١-٥٢.

الأولي: تهدف إلي الحفاظ علي كل ما هو ذو قيمة في تشكيل الطابع المادي والمعنوي للنطاق التراثي.

الثانية: تهدف إلي التحكم في التغيرات المصاحبة لعمليات التطور التي يخضع لها النطاق التراثي وتؤثر بالضرورة عليه.[١١]

١-٣ أهمية تقييم المصدر التراثي في عملية الحفاظ

إن أساس الحفاظ والترميم لأي مصدر ثقافي يقوم على الحفاظ على القيم الثقافية الكامنة فيه، وهذا واضح في تعريف الحفاظ، لذلك لابد هنا من التعرف على هذه القيم، أي لابد كخطوة أولى من معرفة القيم الكامنة في المصدر الثقافي أو القيام بعملية التقييم ومن ثم نقوم بإيجاد علاقة كل من القيم مع الحفاظ.[١٢]

١-٣-١ القيمة

القيمة (بالمفهوم الواقعي تعني كل ما يقدر قيمته)، فإذا ما إرتبطت بالتراث فهي ما يخلفه السلف من إرث مادي أو معنوي يستحق الإبقاء عليه وحمايته من الإندثار والحفاظ عليه عبر الأجيال المتعاقبة. وليس بالضروري أن يكون كل شيء قديم محتوياً لقيمة تراثية ما لم ير ويقدر المجتمع جدوى وأهمية ما خلفه السلف، لأن في هذه الحالة لا يعتبر هذا الإرث تراثاً للمجتمع. والخطورة تكمن في أن يتضمن الإرث قيمة لا يراها أو يدركها المجتمع فتتوارى في زوايا النسيان إلى أن يزول ويفقد إلى الأبد. لذلك لا بد من الإدراك الواعي للقيم الكامنة بالعناصر التراثية الموروثة أولاً لكي تتحدد جدوى أهمية حفظها واستمرار حياتها.[١٣]

أيضاً تعتبر القيمة أحد أهم الأهداف والمحددات الرئيسة في سياسات الحفاظ، حيث ترتبط فاعلية تلك السياسات واتجاهاتها بشكل مباشر مع تعريف القيمة واختلاف مرئيات المجتمع وتفسيره للدور الذي يمثله المبني التاريخي في البيئة العمرانية، تلك القيم وإن كانت تكسب الحفاظ على المبنى التاريخي المعني والبعد الديناميكي، إلا أنها تشكل العنصر الرئيس في تكاليف مشروعات الحفاظ المعماري، والتي تؤثر بصورة أو بأخرى على فاعلية التعامل معها، ومن ثم هناك علاقة تبادلية بين مفهوم القيمة والقابلية للتطوير.[١٤]

تنقسم القيم الكامنة في المعالم الثقافية إلى قسمين أساسيين هما:

أ. القيم الثقافية.

ب. القيم المعاصرة الإجتماعية – الإقتصادية.

---

[١١] ريهام كامل الخضراوي،الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،٢٠٠٣،ص٢١.

[١٢] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٠٣.

[١٣] امانى السيد عبد الرحمن،مرجع سبق ذكره،ص٢٤.

[١٤] محمد امين،مرجع سبق ذكره،ص٧٠.

أ. **القيم الثقافية**

- القيمة التاريخية: وتعتبر قيمة مطلقة لا تحددها آراء الاشخاص، وهي القيمة الأكثر وجوداً وإنتشاراً في المصادر الثقافية، وسبب ذلك أن الحدث التاريخي ليس له مثيل، لأنه يمثل متغيرات الزمان في المكان من تراكم الأحداث، والذي يحدد الإنفرادية التاريخية لكل معلم وحدث تاريخي هو مفهوم المسار الخطي للتاريخ.
- القيمة الجمالية: وتعتبر قيمة نسبية بالإعتماد على رأي الفرد فيها، فالقيمة الجمالية تعتمد على تربية وثقافة الشخص.
- القيمة الأثرية: وهي قيمة تذكارية موجودة في طبائع الناس، فإعطاء الاَثار قيمة وإحترامها موجود عند الناس عامة وبشكل فطري، بعكس القيمة الفنية التي تحتاج إلى تذوق.
- القيمة المعمارية: وتعتمد على البحث في تحديدها، وتحدد القيمة المعمارية للمبنى من خلال تحليل المعلم المعماري التاريخي إلى العناصر الأساسية المكونة للعمارة من حيث الشكل والوظيفة والرمزية والمعنى التاريخي، أي دور المبنى في تطوير تاريخ العمارة.[١٥]
- القيمة الفنية أو القيمة التقنية: وتعتمد على البحث، وتركز على دراسة التقنيات الإنشائية والفنية ودورها في تطوير تاريخ التقنيات في الماضي والحاضر على مستوى القطر ويمكن أن تكون على مستوى الاقليم.
- قيمة الهوية: تعتمد على الإدراك والمعرفة، فهوية القطر أو هوية شعب من الشعوب قد تكمن في معلم تاريخي أو موقع أثري، وهذا يحدث من شعور وإدراك عام لدى الناس وقد يأتي لأحد الأسباب التالية : العصر ، التراث ، الذاكرة ، الخرافة ، الشعور ، الروحية .
- قيمة الندرة: وتعتمد على الإحصاء، أي أنها تعتمد على كم عدد المصادر التراثية التي تماثل أو تشابه مصدراً معيناً في نمطه أو انشائه أو وقت إنشائه أو المنطقة التي إنشئ فيها (مجتمعة أو منفردة). هذه القيمة قد تتغير إذا اكتشفت مصادر جديدة لها القيم الثقافية نفسها ومعاصرة للمصدر الثقافي الذي يُدرس.
- القيمة الرمزية: تعتمد على الربط والمشاركة، نحدد بهذه القيمة إلام يرمز المصدر الثقافي أو الأجزاء التي فيه، بربطه بأحداث أو مشاركته في صنع أحداث.
- القيمة المعلوماتية: المعلومات التي يقدمها المصدر الثقافي وفائدتها كلما زاد مستوى المهتمين والمستفيدين منها زادت تلك القيمة، وبذلك قد تكون قيمته المعلوماتية على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي.
- القيمة الدينية: ما يحتوي المعلم من تاريخ له علاقة بدين أو معتقد لشعب معين.

---

[١٥] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٠٣-١٠٤.

- القيمة العلمية: تعتمد على البحث، وهي التي من خلالها تجيب عن أسئلة إفتراضية من قبل الباحثين والعلماء في المجالات العلمية. ومن مجالاتها مثلاً البحث في الإتزان البيئي للمعلم التراثي.

ب. **القيم المعاصرة الإجتماعية الإقتصادية**

- القيمة الإقتصادية: دراسة الجدوى الإقتصادية بإختيار الوظيفة الأمثل للمصدر الثقافي.
- قيمة الإستخدام الوظيفية: جزء من القيمة المعمارية في المبنى، تقيس تجانس الوظيفة الجديدة التي تختار مع خصائص المعلم المعمارية. ويمكن أن تطوع وتكيف القيمة التاريخية (لأنها أكثر طوعاً) وذلك لتسهيل عملية إستخدام المعلم (مع ترك دلالات القيمة المعرفة ظاهرة قدر المستطاع).
- القيمة التربوية: مدى مقدرة المصدر الثقافي في أن يكون مادة للتربية الثقافية والسياحية.
- القيمة الإجتماعية: وجود النشاطات والمهن التقليدية المرتبطة بإستخدامات المجتمع المحلي لها في حياته اليومية، وهذا يعزز الهوية الثقافية والإجتماعية لدى أفراد المجتمع.
- القيمة السياسية: مدى إرتباط المصدر الثقافي في أحداث تاريخية سياسية ومدى ترابط تلك الأحداث مع السياسة الراهنة لقطر ما.
- القيمة العرقية: أي موقع يحتوي على معانٍ لها علاقة بعرق أو بمجتمع معين يكون له قيمة عرقية.
- قيمة الحداثة: لابد من أن نقدم للإنسان الحالي الشعور بالفن الحديث، وهذا ممكن من خلال ضرورة التمييز بين الحديث والقديم التي هي من قواعد الحفاظ، ولكن ضمن الشروط بحيث تكون الهيمنة البصرية في الحلول المعمارية والفنية للعناصر القديمة من التركيبة الشاملة للقديم الأصل والحديث المضاف. أي لابد من أن يكون هناك تجانس بين القديم والحديث وأن يكون الحديث في درجة ثانوية مع القديم المهيمن على الجديد.[١٦]

١-٣ نشوء وتطور توجهات ونظريات الحفاظ

بدأت نظريات الحفاظ تأخذ شكلاً وإتجاهاً فكرياً عالمياً مع مطلع الستينات من القرن الماضي، وذلك كرد فعل عكسي كمحاولة للمجتمع الإنساني لإحتواء حجم التغيير السلبي الناتج عن الإنطلاق السريع غير المرشد نحو تحقيق متطلبات الحداثة وسرعة التغيير وإعادة الهيكلة الحضارية للمجتمعات، إلى جانب حجم التدمير الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية (١٩٤٢م) في المدن الأوربية، مما أفقد الكثير من تلك المدن إرتباطها وشخصيتها الحضارية. وقد شملت منهجيات الحفاظ أشكالاً وإتجاهات متعددة نحو الحفاظ

[١٦] المرجع السابق ،ص١٠٤-١٠٦.

على البيئة الحياتية بمشتملاتها الطبيعية والحفاظ على البيئات المشيدة بما فيها من أنماط الحفاظ العمراني والمعماري.[١٧] لقد كان هناك سببان أساسيان حملا المثقفين على المناداة ورفع لواء الحفاظ على التراث الثقافي:

أ. تطور الفكر الثقافي العام في المجتمع الغربي ونضج فكرة الحفاظ على تراثه .

وهنالك عدة أحداث أدت إلى تطور فكري وثقافي أدى بدوره إلى بروز فكرة الحفاظ على التراث الثقافي بصورته الحديثة في أوروبا ومن أهم هذه التطورات الفكرية:

- الحنين إلى الماضي ونشوء ما عرف بإحياء الطرز المعمارية القديمة.
- النظرة الخطية للتاريخ والنظرة النسبية الحديثة للفن.
- المفهوم المعاصر للتراث الثقافي كمادة استراتيجية.

ب. ردة الفعل على هول الدمار الذي لحق بذلك التراث الثقافي.[١٨]

إن مفهوم نظريات الحفاظ المعماري والعمراني يوجب التعامل مع المناطق التراثية، من خلال مفاهيم ومنهجية متراكبة تتعدي الإطارات التقليدية الحالية والتي تركز على ترميم المبني التاريخي دونما أدني تحسين لمحيطه المباشر.

تتعامل سياسات الحفاظ المعماري – شأنها مثل أنواع الحفظ الأخري – مع هذا المفهوم إلا أن أوجه الاختلاف بينه وغيره من أنماط الحفاظ تبرز في مضمونه الديناميكي ومفهوم الإعاشة فيه، إلي جانب الحجم الكمي وتأثير التغير في العلاقات التبادلية بين المبني والنطاق العمراني المحيط، مما يجعل عمليات الحفاظ دورات إستعمال وظيفية تختلف في طبيعتها وفقا للخصائص المعمارية والعمرانية للمبني التاريخي وبما يتلائم مع نمط التغيير العمراني في البنية الهيكلية للمجتمعات، ومن ثم يجب أن يعبر عن التوازن بين الطاقة المتجددة للتغيير بتلك المجتمعات وبين الموارد المتاحة المتمثلة في الموروث المعماري والعمراني فيها. وبالتالي لم تعد النظرة الرومانسية نحو الماضي والتاريخ هي الحدث الملائم لتفعيل تلك السياسات من خلال هذا المفهوم تعددت المواثيق والأعراف الدولية التي عرفت نظريات الحفاظ المعماري والعمراني خلال النصف الثاني من القرن العشرين. [١٩]

---

[١٧] محمد امين محمد،فى الحفاظ المعمارى والعمرانى رؤى ولمحات،مركز دعم التصميمات المعمارية والهندسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٨ ص٦١.

[١٨] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٧٩-٨١.

[١٩] محمد امين،مرجع سبق ذكره،ص٦١-٦٢.

١-٤ دواعي وأسباب الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

تعددت الأسباب التي تدعو إلى القيام بعملية الحفاظ والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. أسباب إجتماعية وتاريخية: وهي الحاجة إلى إستمرار الوظيفة الإجتماعية وربطها بذكريات شاغلي المدينة القديمة، والتي تعتبر تجسيداً لأحداث وفترات تاريخية وشخصيات لها تأثيرها على الأحداث وترجمة لظواهر معيشية خاصة تعطي إستمرار للنبع الحضاري عبر العصور.

ب. أسباب إقتصادية: تعتبر الوظيفة السياحية للتراث العمراني مصدراً مهماً للدخل، مع إمكانيات إعادة إستخدام المناطق المحافظ عليها سواء كمزارات أو متاحف ثقافية، كما تبرز في مناطق الحفاظ والمدن القديمة القيم الفنية والفلسفية والتقنية إلى جانب النقوش والمواد المستخدمة والتي تعتبر ثروة لا تقدر بمادة تقابلها.

ج. أسباب سياسية: حيث يتم من خلال الحفاظ التعلم من الماضي وسرد التاريخ بأحداثه الحقيقية وتعبر عن الحالة السياسية في تلك الحقب الزمنية على المدن وتعبر عن قيم الحكم ورسوخه وقوته وإستقراره.

د. أسباب دينية وعقائدية: وتتمثل في وضع القيم الدينية في المجموعات العمرانية من دور عباده ومساكن وأسواق وغيرها.[٢٠]

١-٦ نظرة تلميحية على المواثيق والأعراف الدولية

إرتكزت محاور التطور في سياسات الحفاظ المعماري والعمراني خلال النصف الثاني من القرن العشرين انطلاقاً من ميثاق أثينا ١٩٣١م وبدء حركة التسجيل للمباني التاريخية وما صاحبها من قوانين منظمة، وعلى مجموعة كبيرة من المواثيق والأعراف الدولية وذلك نظراً للحاجة إلى مرجعيات قياسية يمكن الرجوع إليها في مشروعات الحفاظ على المباني التاريخية، إلى جانب التغلب على سلبيات الإجتهادات والحلول الجزئية التي أدت إلى طمس الكثير من المعالم الحضارية على مستوي العالم خاصة في البلدان النامية.

١-٧ أهداف المواثيق والتوصيات الدولية

ترجع أهداف تلك المواثيق والأعراف الدولية إلى جانب إسهاماتها في المستوى الثقافي خاصة في فتراتها الأولى إلى ما يلي:

[٢٠] إيزيس محي الدين عبده فهد،تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا،رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،٢٠١٠،ص١٦-١٧.

أ. أنها عكست مدى الإهتمام العالمي بالموروث العمراني والمعماري مما حقق قالب جيد للتطوير في سياسات الحفاظ المعماري والعمراني بالعصر الحديث.

ب. شكلت مرجعيات قياسية للمنظمات العاملة في مجال الحفاظ المعماري والعمراني على إختلاف مستوياتها الأمر الذي سهل من تبادل الخبرات والمعلومات.

ج. ركزت من خلال أطروحاتها على إحداث قدر من التعايش السلمي بين القديم والحديث داخل البيئة المعاصرة.

د. تعتبر مؤشراً لمحاور التوجهات الجديدة لسياسات الحفاظ المعماري والعمراني، ومن ثم ومن خلال التحليل المقارن لتلك المواثيق والأعراف الدولية، يمكن القول أن اعتمدت مجموعة من المداخل المتتابعة لتحقيق أهدافها، يمكن إيجازها فيما يلي:

- مداخل سلوكية: تحقق إطارات الممارسة من خلال إحترام الزمان والمكان.
- مداخل قومية: المحافظة على طبيعة العلاقة بين المبنى التاريخي والمعرفة الإجتماعية والإقتصادية بالمجتمع.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، تعددت تلك المواثيق لتحقيق شمولية التعامل مع تلك المداخل السابقة. ويمكن حصر أسباب هذا التعدد رغم الإلتزام بإطار السياسات العامة المتمثل في ضرورة على القيمة الحضارية والأصالة التاريخية فيما يلي:

- محاولة التواؤم مع سرعة التغيير في متطلبات العصر.
- الاستجابة للمتطلبات الإقليمية والإختلافات الحضارية وتغير درجة التقدم في المجتمعات.
- تحقيق المواكبة مع فكر ومتطلبات التنمية.
- تنظيم إطر العمل خاصة مع وجود المنظمات غير الحكومية الفاعلة في حالات الحفاظ المعماري والعمراني.
- عدم وضوح بعض مرئيات التعامل مع مصطلحات سياسات الحفاظ وطرق قياسها وبيان الفروق الأساسية بينها.[٢١]

١-٨ المنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني

بدأ الاهتمام الدولي بوضع مبادئ ومفاهيم مشتركة لتنظيم التعاون الدولي في مجال الحفاظ على ما تركته الأجيال السابقة من تراث، فقد صدر العديد من المواثيق والتوصيات والقرارات عن جهات ومنظمات محلية ودولية. ويمكن تقسيم المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في العالم العربي إلى قسمين إساسيين أجنبية وعربية:

[٢١] محمد امين،مرجع سبق ذكره،ص٦٢-٦٣.

١-٨-١ منظمات أجنبية

هذه المنظمات تقسم إلى ثلاثة مستويات دولية حكومية وثقافية عالمية، ومؤسسات خاصة تعمل بموجب إتفاقيات خاصة بينها وبين المؤسسات المحلية في الوطن العربي، وفيما يلي التفصيل:

أ. **منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم والتعليم (يونسكو) (Unesco)**

تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٤٥م، وهدفها الأساسي صنع السلام في عقول الناس وعدد أعضائها حتى سنة ٢٠٠٣م وصل الى مائة وتسعين عضواً دولياً. أوجدت المنظمة البرامج المختلفة التي تهتم بالحفاظ على المصادر الثقافية وإدارتها على مستوى العالم. وتتكون اليونسكو من ثلاثة أجهزة تنظيمية هى: المؤتمر العام والمجلس التنفيذي والأمانة العامة، كما قامت منظمة اليونسكو بإنشاء منظمات تابعة لها تعمل كقنوات لتوجيه أنشطة الحفاظ على التراث العالمي، ومن أمثال ذلك: لجنة التراث العالمي، قائمة التراث العالمي، قائمة التراث العالمي المهدد بالزوال، تمويل التراث العالمي. وتضطلع اليونسكو ضمن مشروع مركز التراث العالمي بتمويل من البنك الدولي، بمبادرة التطوير العالمي للمقدرة في إدارة معلومات التراث في الدول العربية، والهدف هو تطوير إدارة المعالم التاريخية وحماية المواقع العالمية التراثية.

ب. **المركز الدولي لدراسة الحفاظ والترميم للممتكات الثقافية (أيكروم) (Iccrom)**

أنشئ هذا المركز بقرار من اليونسكو في مؤتمره العام التاسع في نيودلهي العام ١٩٥٦م. وأُسس المركز في روما عام ١٩٥٩م. إنضم إلى المركز حتى عام ٢٠٠٤م مائة عضوية دولية والدور الرئيس لهذا المركز هو المساهمة في أعمال الحفاظ والترميم للتراث الحضاري على الصعيد الدولي وتنمية ودعم البيئة اللازمة لهذه الأعمال في الدول الأعضاء والمناطق المختلفة من العالم. وقد تمكن المركز خلال الفترة السابقة من تكوين شبكة فعالة من الإتصالات على الصعيد الدولي في مجال الحفاظ على التراث الحضاري، نتيجة للبرامج التدريبية للمتخصصين الذين يحتلون حالياً مراكز قيادية في هذا المجال سواء من ناحية الحفاظ أو الترميم أو الإدارة، ويتركز نشاطه في الحفاظ على التراث ضمن المجالات التالية: عقد الدورات التدريبية، نشر المعلومات الثقافية، البحث العلمي، عقد التعاون بين الدول والمتخصصين، الدعم عن طريق ورش العمل فيما يخص عمليات الحفاظ .[٢٢]

ج. **التراث الثقافي بلا حدود**

وهي منظمة إغاثة دولية تأسست في العام ١٩٩٥م، تعمل من أجل الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بخطر الزوال. وتؤمن بأن تدمير التراث الثقافي الذي ينتمي لأي مجموعة هو

[٢٢] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٦٩-١٧٠.

تدمير للتراث الثقافي الإنساني بصفة عامة، حيث أن لكل مجموعة إسهاماتها في التراث الثقافي العالمي.[٢٣]

د. المجلس الدولي للمعالم والمواقع (الأيكوموس) (Icomos)

هو مؤسسة دولية غير حكومية تعنى بالحفاظ على المعالم التاريخية والمواقع في العالم. أسست عام ١٩٦٥م بعد عام من إقرار الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع في البندقية، وأعضاء المنظمة الآن مائة وسبع لجان قطرية ومركزه الرئيسي في باريس. لمنظمة الأيكوموس دور عالمي تحت رعاية (معاهدة التراث العالمي) لتقديم النصح للجنة التراث العالمي ولليونسكو لتحديد المواقع الجديدة في قائمة التراث العالمي. للمؤسسة إحدى وعشرون لجنة عالمية متخصصة تبحث في وضع مقاييس عالمية للحفاظ والترميم وإدارة المصادر الثقافية وتنشرها عبر مواثيقها العالمية التي تصدر كنتيجة لإجتماعها العام الذي ينعقد كل ثلاث سنوات.[٢٤]

هـ. المجلس العالمي للمتاحف (الأيكوم) (Icom)

أُسس عام ١٩٤٦م في باريس، وهو غير حكومي تربطه باليونسكو روابط رسمية ويقدم إرشادات للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة. أعضاؤه ١٧ ألفاً في ١٤٠ دولة ولديه ١١٩ لجنة قطرية و٢٩ لجنة دولية، وله علاقة مع ١٩ جمعية عالمية، ويهتم بما يخص العرض المتحفي والحفاظ على المقتنيات المتحفية. [٢٦]يوضح الشكل (١-١) المنظمات الأجنبية العاملة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

١-٨-٢ منظمات عربية إسلامية

هناك منظمات تعمل في مجال الحفاظ على التراث الثقافي نشأت في الوطن العربي وتعمل فيه، ويمكن اجمالها فيما يلي :

أ. منظمة المدن العربية

نشأت بإهتمام سبعة وعشرين رئيس بلدية من مدن الدول العربية عام ١٩٦٧م. وكان الهدف من إنشائها هو تقوية العلاقات والروابط بين المدن العربية، ولهذه الغاية في العام ١٩٧٩م تم إنشاء المعهد العربي لإنماء المدن ومقره الرئيسي في الرياض، بهدف تقديم إستشارات إدارية وتدريبية لكل المدن الأعضاء، مع إنفتاح نحو البحث الثقافي والعلمي في مواضيع تتعلق بتطور المدينة. في العام ١٩٨١م أضيف هدف جديد للمنظمة وهو الحفاظ على الهوية العربية

---

[٢٣] http://chwb.org

[٢٤] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٧١.

[٢٦] المرجع السابق،ص١٧٣-١٧٤.

والإسلامية للمدينة بالحفاظ على تراثها الحضري. ومن أنشطتها نشر كتب عن التراث الثقافي في بعض المدن العربية.

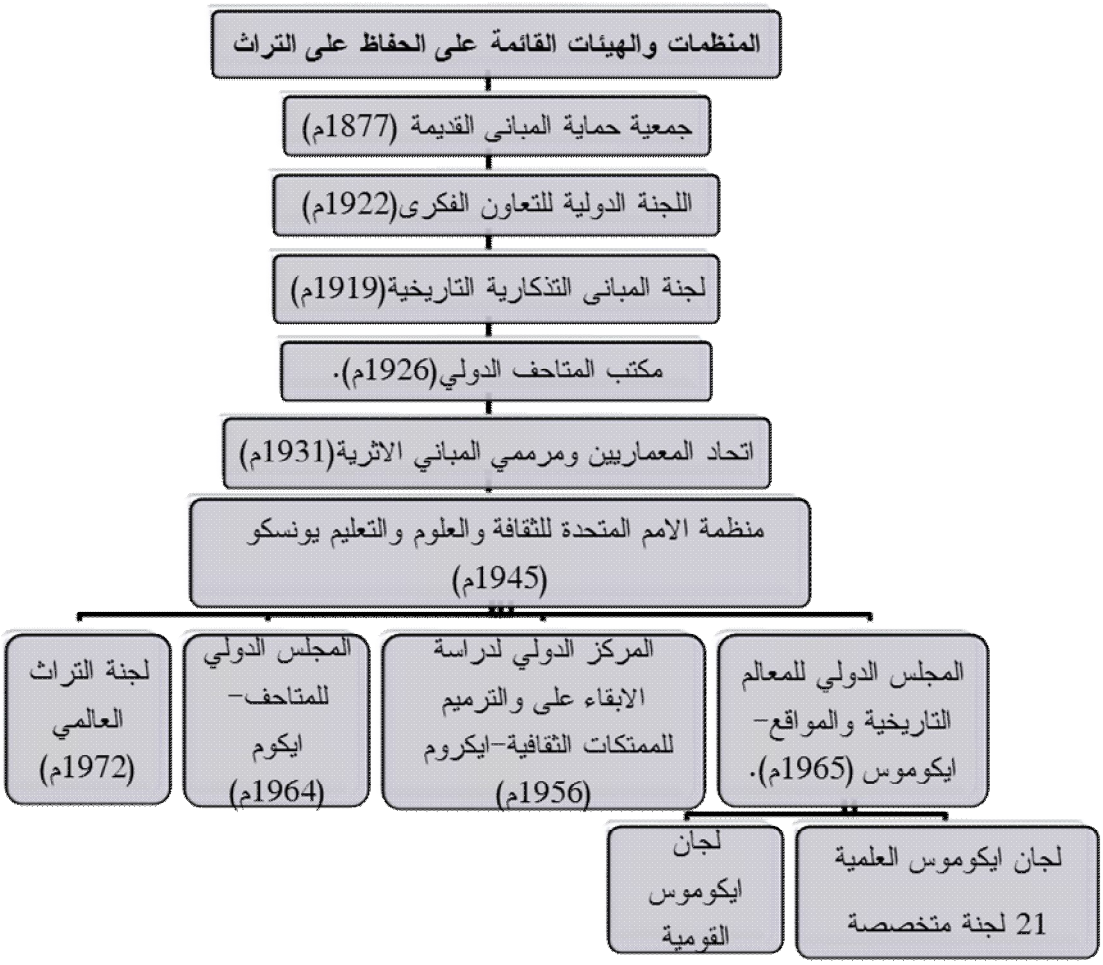

شكل (١-١) المنظمات الأجنبية العاملة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني- المصدر:الباحثة

ب. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) (Alecso)**

تقوم بالنشاطات نفسها التي تقوم بها منظمة اليونسكو (دون تعارض بينهما) ولكن بشكل خاص في الوطن العربي. أُسست من قبل الجامعة العربية عام ١٩٧٠م، وهي من أنشط المنظمات التي تهتم بنشر معرفة التراث وثقافة الحفاظ داخل الوطن العربي. ومن أهم الأهداف الأساسية لنشاطها القيام بعمل جمعيات بين الدول العربية للقيام بإنقاذ تراثها ولاسيما المعالم والمواقع التراثية، بالإضافة إلى توجيه وتحسين الرأي العام العربي نحو الحفاظ على المدينة كمرآة للحضارة الإسلامية، هذه المؤسسة هي التي تنظم لقاء الآثاريين وتنظم لقاء وزراء الثقافة العرب. وتعنى أيضاً بتطوير التربية والثقافة والعلوم في البلدان العربية، ووضع الإستراتيجيات الشاملة والمساعدة على تنفيذها، فأصبحت هي الجهة الملحقة بها جميع الأجهزة الثقافية والعلمية والتربوية وتونس العاصمة هي المقر الدائم للمنظمة.

ج. **المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافة (إيسيسكو) (Isesco)**

أسست عام ١٩٨٢م في فاس، ومقرها في الرباط، ومن أهدافها الأساسية: دعم الثقافة الإسلامية، الحفاظ على الهوية الإسلامية، الحفاظ على معالم الحضارة الإسلامية. الدول الأعضاء فيها حتى عام ٢٠٠٤م إحدى وخمسون دولة. ومن أهم نشاطات المنظمة طبع ونشر كتب تهتم بالثقافة والتراث في العالم الاسلامي.[٢٥]

د. **منظمة العواصم والمدن الإسلامية**

انشئت في العام ١٩٨٠م في مكة المكرمة، ومن أهدافها الحفاظ على التراث الثقافي للعواصم وللمدن الإسلامية. تنظم هذه المنظمة مؤتمرات ومعارض تهتم بمشاكل العواصم والمدن الإسلامية، وتتركز أنشطتها في تحقيق أهدافها التي تقع ضمن إطار التنمية المتواصلة للمستوطنات البشرية. وتقدم جوائز في مختلف المجالات التي تعنى بحل مشاكل العواصم والمدن الإسلامية.

١-٨-٣ المنظمات الإسلامية

أ. **منظمة الأغاخان**

من أهم المؤسسات الخاصة وأشدها تأثيراً في نشر ثقافة الحفاظ وتنفيذ المشاريع المتعلقة به. تحتوي هذه المؤسسة على ثلاثة برامج تطويرية للدول الفقيرة في العالمين العربي والإسلامي، في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والأخيرة تنفذ من خلال برنامج خاص تحت مسمى (ثقة الأغاخان للثقافة) الذي يحتوي على ثلاثة برامج داخلية وهي: جائزة الاغاخان الدولية للعمارة، التربية والبرنامج الثقافي، المدن التاريخية والبرنامج المساند (أُسس عام ١٩٩٢م). وهدف البرنامج الأخير هو الترميم المتكامل وإعادة الإستخدام والتنمية الإجتماعية في المراكز التاريخية، والهدف الآخر هو عقد دورات تدريبية على النطاق المحلي بالإشتراك مع الحكومات في مجال الترميم والمحافظة على التراث في الدول النامية في العالم الاسلامي. الشكل (١-٢) يوضح المنظمات العربية والإسلامية المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

١-٩ سياسات التعامل مع التراث المعماري والعمراني

يتم التعامل مع التراث المعماري والعمراني من خلال مجموعة من السياسات المتعددة، حيث يتم إختيار سياسة واحدة أو أكثر طبقاً لظروف وطبيعة المنطقة أو المباني المراد الحفاظ عليها، وتنقسم سياسات التعامل إلى مستويين وهما سياسات خاصة بالحفاظ على المباني التراثية، وسياسات خاصة بالحفاظ على المناطق التراثية وفيما يلي إستعراض لهذه السياسات في شكل(١-٣).

[٢٥] المرجع السابق،ص،١٧١-١٧٢-١٧٣.

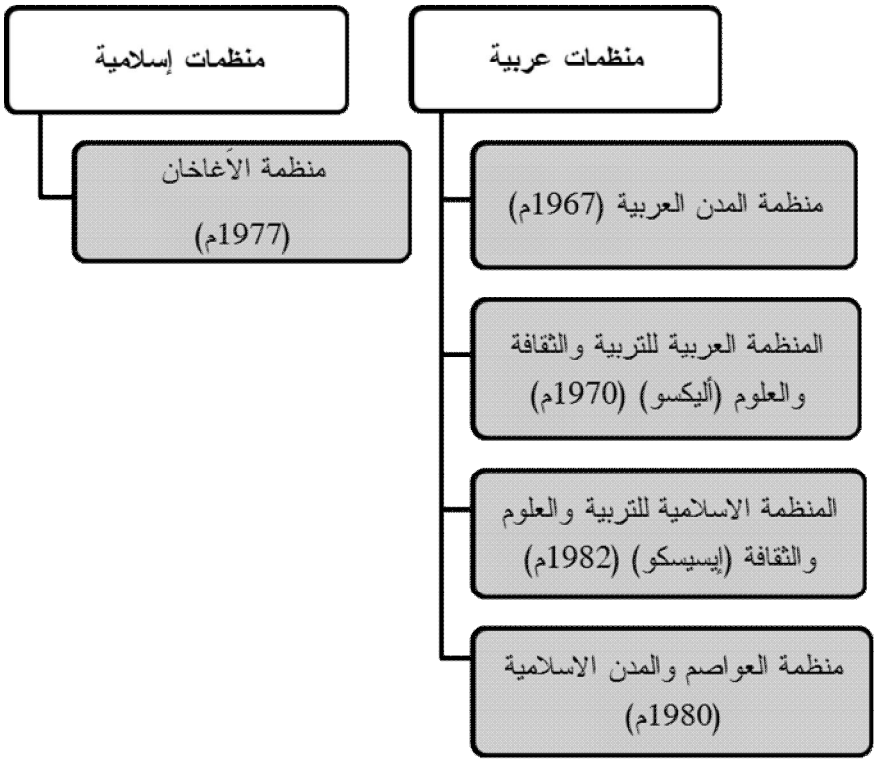

شكل (١-٢) المنظمات العربية والإسلامية المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني

المصدر: الباحثة

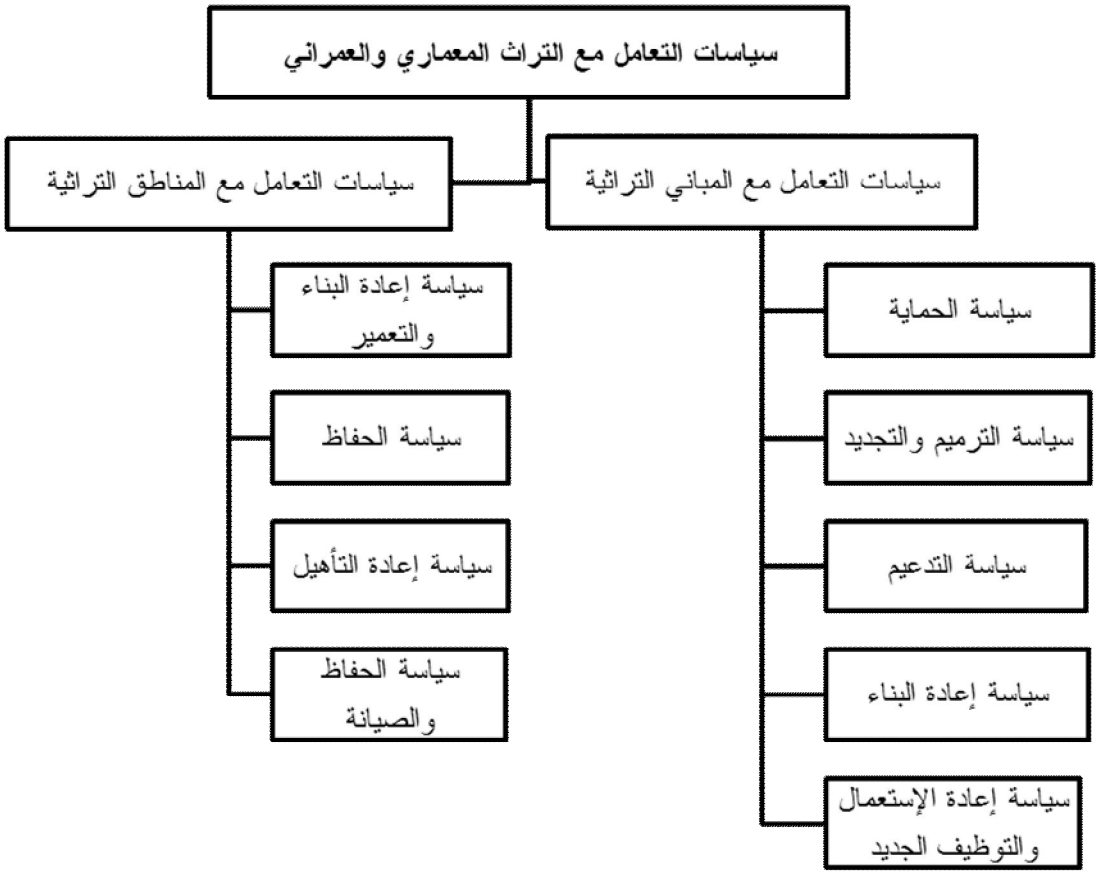

شكل (١-٣) سياسات التعامل مع التراث المعماري والعمراني- المصدر: ريهام،٢٠٠٣م

١-٩-١ سياسات التعامل مع المباني التراثية

يمكن تصنيف سياسات التعامل مع المباني التراثية كما يلي:

أ. **سياسة الحماية**

ويقصد بها حماية المباني من الناحية الإنشائية والبصرية، بالإضافة إلى تحديد معايير وإشتراطات ضمان صيانة هذه المباني في إطارها العمراني. وهدف هذه السياسة هو منع المباني التراثية من التدهور عن طريق التحكم في عمليات الترميم والتجديد والصيانة للمباني، وذلك بحماية هذه المباني من أي مؤثرات خارجية بيئية أو عمرانية، قد تؤثر سلباً عليها وعلى محيطها العمراني.

ب. **سياسة الترميم والتجديد**

تتعامل هذه السياسة مع حالات فردية من المباني الواقعة داخل المنطقة التاريخية، وليس مع الإطار العمراني والاجتماعي لها، وهي تهتم بالقيمة الثقافية للأثر وليس بقيمته الوظيفية أو الإقتصادية. وتهدف هذه السياسة إلى إعادة الأصل للمباني ذات الطابع التاريخي المميز، وذلك عن طريق أعمال الترميم الإنشائية، وهنالك أعمال التشطيب الداخلي والخارجي للواجهات، كما تشمل هذه السياسة أعمال الصيانة المطلوبة للمحافظة الدائمة على الأثر في حالته الأصلية، وبذلك فإن هذا الإتجاه يركز على تأكيد النواحي الروحية والرمزية للمباني واعتبارها قيمة تراثية تعكس العصر الذي شيدت فيه.

ج. **سياسة التدعيم**

ويقصد بها تقوية وتدعيم العناصر الإنشائية والمعمارية في المبنى، أو زيادة قدرة المواد الأصلية المستعملة في البناء على التماسك بإستخدام أنواع من المواد اللاصقة.

د. **سياسة إعادة البناء**

يتضمن هذا الأسلوب إعادة بناء المباني القديمة على مثل الحالة التي كانت عليها في الماضي، ويشترط أن تتوافر معلومات موثقة ومفصلة عن المبنى في الحقبة الزمنية الأصلية التي بني فيها المبنى، وكذلك معلومات عن نوعية الخامات المستخدمة في البناء.

هـ. **سياسة إعادة الاستعمال والتوظيف الجديد**

تختلف هذه السياسة عن السياسات السابقة، بأنها تهتم بالقيمة الوظيفية والإقتصادية للمباني التاريخية للحفاظ على قيمتها التاريخية والمعمارية والعلمية. فتختص هذه السياسة بإعادة توظيف المباني التاريخية في إستعمالات جديدة تلائم التطور، وفي نفس الوقت تحافظ على الأثر، وتضمن إستمرارية صيانته والمحافظة عليه بصورة عملية. ولذلك فإن إختيار الوظيفة والإستعمال الجديد للمباني التراثية يجب أن يتم بعناية فائقة بما يحدث أقل تغيير ممكن في التوزيع الداخلي للفراغات، ولا يحدث أي تغيير في الواجهات الخارجية.

١-٩-٢ سياسات التعامل مع المناطق التراثية

يمكن تصنيف سياسات التعامل مع المناطق التراثية كما يلي:

أ. سياسة إعادة البناء والتعمير

إرتبطت هذه السياسة بعمليات إعادة البناء والتعمير للمناطق التراثية المتدهورة عمرانيا، والتي تستلزم عمليات إزالة وإحلال وتجديد واسع النطاق، وبشكل جذري. وتهتم هذه السياسة بالبعد الوظيفي والقيمة الإقتصادية للإستعمال، وتتميز بحرية واسعة على حساب القيمة الثقافية والتاريخية في كثير من الأحيان، وفي إمكانية تغيير الإستعمالات والنسيج العمراني وشبكات الحركة لتلاءم التطور التكنولوجي، ومتغيرات العصر الإجتماعية والإقتصادية، وقد تصاحب عمليات إعادة البناء والتعمير عمليات نقل للسكان وترحيلهم إلى أماكن بديلة أخرى تقوم الدولة بتوفيرها لهم، وينتج عن ذلك تغير مصاحب في النمط الإجتماعي للسكان، بجانب التغير في النسيج العمراني.

ب. سياسة الحفاظ

عندما يمتد نطاق الحماية ليشمل البيئة العمرانية بالإضافة إلى المباني، وفي بعض الأحيان البيئة الإجتماعية والإقتصادية، تكون السياسة المتبعة في هذه الحالة هي سياسة الحفاظ. وهدف هذه السياسة هو الحفاظ على المباني والنسيج والطابع العمراني الخاص للمنطقة التاريخية كرمز تاريخي وقيمة علمية، يجب المحافظة عليه في صورته الأصلية وقد يتسع مفهوم الحفاظ، أيضا ليشمل الحماية والحفاظ على الهيكل الإجتماعي، (السكان وخصائصهم) والهيكل الإقتصادي (الأنشطة الرئيسة السائدة في العصر التاريخي)، بجانب الهيكل العمراني.

ج. سياسة إعادة التأهيل

تهتم هذه السياسة بكل المباني التاريخية (من حيث ترميمها وتجديدها وحمايتها وصيانتها وإعادة إستعمالها) ومحيطها العمراني (من حيث تحسين طرقها وتزويدها بالبنية الأساسية والمرافق والخدمات اللازمة)، وذلك حتى تتكامل المنطقة التاريخية مع المناطق الحديثة بالمدن. وبذلك تضمن هذه السياسة إستمرارية حياة العناصر التاريخية من مبانٍ وطابع عمراني بقيمتها الجمالية والثقافية والوظيفية من خلال تحسين المنطقة ككل ورفع مستواها الإقتصادي والإجتماعي.

د. سياسة الحفاظ والصيانة

تتميز هذه السياسة عن سياسة إعادة التأهيل بأنها لا تهتم بالنواحي المعمارية للمباني والعمرانية للمنطقة التاريخية فقط، بل أيضا تتعامل مع التغيير في المجالات العمرانية والإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية. أي أنها تنتهج نهجاً متكاملاً في التعامل مع بيئة المنطقة التاريخية بكل أبعادها وعناصرها، لضمان إستدامة وإستمرار تكيف المنطقة مع التغير السريع

والمستمر فيها. ولذا فإن هذه السياسة تهدف إلى صيانة إستمرارية الإحساس بالقيمة التاريخية والتأكيد على شخصية المكان والمجتمع المحلي.[٢٧]

١-١٠ خلاصة وإستنتاج

- تم فى هذا الفصل إستعراض مفهوم التراث، والتراث المعماري والعمراني، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الحفاظ والقيمة، وقيم التراث، والتي يتحدد بناءاً عليها درجة أهمية التراث الذي يجب المحافظة عليه سواءًكان مبنى أو موقعاً .
- إستعراض المنظمات والهيئات القائمة على الحفاظ، ومنها المنظمات العالمية، مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم والهيئات المنبثقة عنها، التي تعمل كقنوات لتوجيه أنشطة الحفاظ على مستوى العالم، وأيضاً المؤسسات الثقافية العالمية غير الحكومية ومايتبثق عنها من هيئات مثل المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية (أيكوموس) والمجلس العالمي للمتاحف (أيكوم)، كما تناول المنظمات العربية مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة الإسلامية (الأغاخان).
- إستعراض سياسات التعامل مع التراث المعماري العمراني من خلال مجموعة من السياسات المتعددة، ومما سبق نجد مرونة في سياسات التعامل مع التراث المعماري والعمراني، حيث تنقسم إلى مستويين وهما التعامل مع المباني التراثية وكذلك التعامل مع المناطق التراثية. وتتعدد السياسات المتبعة في كل مستوى حسب حالة وطبيعة المباني والمنطقة التراثية. ويمكن إستخدام سياسة واحدة أو أكثر في عملية التعامل مع التراث المعماري والعمراني طبقاً لظروف وطبيعة المنطقة أو المباني المراد الحفاظ عليها.

[٢٧] ريهام كامل الخضراوي،مرجع سبق ذكره،ص٢٦-٢٧-٢٨-٢٩.

الفصل الثاني

التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٢-١ تمهيد

٢-٢ أهمية عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٢-٢-١ الجوانب العمرانية

٢-٢-٢ الجوانب الثقافية

٢-٢-٣ الجوانب الإقتصادية

٢-٢-٤ الجوانب الإجتماعية

٢-٢-٥ الجوانب البيئية

٢-٣ مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٢-٣-١ الدراسات المبدئية للمنطقة التراثية

٢-٣-٢ دراسات الوضع الراهن للمنطقة التراثية

٢-٣-٣ مقترح الحفاظ

٢-٣-٤ خطة الحفاظ

٢-٤ التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٢-٤-١ العوامل الإستراتيجية

٢-٤-٢ العوامل القانونية

٢-٤-٣ العوامل الإدارية

٢-٤-٤ العوامل الإقتصادية

٢-٤-٥ العوامل الإجتماعية

٢-٤-٦ العوامل الثقافية

٢-٤-٧ العوامل الفنية

٢-٤-٨ العوامل التنظيمية

٢-٥ العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها.

٢-٦ خلاصة وإستنتاج

الفصل الثاني

التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٢-١ تمهيد

يعرض هذا الفصل أهمية عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بجوانبها المختلفة. كما يتناول مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، التي سيتحدد بناءاً عليها العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث والإعتبارات الخاصة بها. حتى تعمل هذه العوامل والإعتبارات في صورة متناغمة سليمة عند التطبيق. بحيث تكون رسالة لمتخذي القرارات وواضعي السياسات حول المقتضيات الأساسية لنجاح مشروعات الحفاظ.

٢-٢ أهمية عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

يمكن تحديد أهمية عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في الجوانب التالية:

٢-٢-١ الجوانب العمرانية ومن أهمها

أ. الحفاظ على إستمرارية الكتلة البنائية، والفراغات العمرانية، والمباني، والمناطق ذات القيمة التاريخية حيث تؤدي نفس الدور المنوط بها، أو الدور الجديد المطلوب تأديته.

ب. حماية الطابع البصري المميز لهذه المناطق، بالإضافة إلى حماية القيم المعنوية لها بكل ما تشتمل عليه من عناصر بنائية، وفراغات داخلية.

ج. حماية الأنشطة التقليدية القائمة والمرغوب في إستمرار مزاولتها بهذه المناطق.

٢-٢-٢ الجوانب الثقافية ومن أهمها

أ. الحفاظ على التراث الثقافي وبعده الحضاري وحفظه لذاكرة وهوية الإنسان والمجتمع.

ب. إثراء الثقافة الإنسانية بالحفاظ على إختلاف التنوع الثقافي لدى شعوبها.[١]

ج. الحفاظ على إستمرارية أكبر قدر ممكن من العناصر التراثية، والقيم المتوارثة، وهو ما يساعد على الإحساس بالثراء والغنى الفني لمعمار هذه المناطق، بالإضافة إلى المساهمة في إبرازه.

د. إحساس المجتمع بمدى الترابط والاتصال بينه وبين الأحداث التاريخية، والقيم التى مازالت تحملها تلك المناطق ومبانيها ذات القيمة.

هـ. إبراز حالة الشعوب، وإتخاذ خطوة نحو الثقافة العالمية لتأكيد التفاعل مع الحاضر.[٢]

---

[١] جمال عليان،الحفاظ على التراث الثقافى،عالم المعرفة،الكويت،٢٠٠٥.،ص٧١-٧٤.

[٢] دعاء وفيق عمر ،التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ على طابع المناطق ذات القيمة التاريخية بمدينة القاهرة،أكاديمية طيبة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢-٢-٣ الجوانب الإقتصادية ومن أهمها

أ. الحفاظ على التراث كمادة إستراتيجية ودوره الإقتصادي في تطوير المجتمع المحلي.[٣]

ب. رفع القيمة العقارية للمباني بهذه المناطق، وزيادة متوسط إيجار الأماكن السكنية والتجارية كإنعكاس طبيعي لإرتفاع مستوى هذه المناطق وتميزها.

ج. تفادي التكلفة الزائدة لعمليات الهدم والبناء والإحلال.

د. تشجيع الحركة السياحية سواء الداخلية أو الخارجية، مما يساهم في رفع المستوى الإ قتصادى لها ككل.[٤]

٢-٢-٤ الجوانب الإجتماعية ومن أهمها

أ. التراث بقيمه الثقافية والإجتماعية يعتبر مصدراً تربوياً علمياً وفنياً وثقافياً وإجتماعياً.[٥]

ب. تقوية الثقة بين أفراد المجتمع وأجهزة الدولة .

ج. تدعيم العلاقات الإجتماعية بين سكان هذه المناطق.

د. تقوية إحساس الفرد بالإنتماء للمنطقة، والمبنى الذي يقطن فيه، مما يساعد على الحفاظ على تلك المباني، وهو الأمر الذي يضمن الحفاظ على ميراث الأجداد وبقاءه لأطول فترة زمنية ممكنة.

هـ. الحفاظ على التقاليد الإجتماعية المتوارثة والتي يمكن من خلالها زيادة الجذب لهذه المناطق.[٦]

٢-٢-٥ الجوانب البيئية ومن أهمها

أ. تقديم عناصر التراث المحافظ عليه كحلول لمشاكل الإنسان الحالية (البيئية).

ب. تقديم خاصية الحفاظ وإستدامة العمارة كنوعية معمارية.[٧]

٢-٣ مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

إن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يتم وفق مجموعة من الخطوات والإجراءات والتي سيتم عرضها فيما يلي:

٢-٣-١ الدراسات المبدئية للمنطقة التراثية

تتناول هذه المرحلة مهمة التعرف على المنطقة التراثية ومحيطها، وفيها يتم المسح الميداني وتكوين قاعدة المعلومات في خرائط مجمعة، وتعرف هذه المرحلة بجرد خصائص

---

[٣] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٧٦

[٤] دعاء وفيق عمر،مرجع سبق ذكره.

[٥] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٧٥.

[٦] دعاء وفيق عمر،مرجع سبق ذكره.

[٧] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٧١.

الموقع أو تجميع معلومات المكان، أيضاً يتم فيها صياغة الهدف الرئيس من المشروع، والأهداف التخطيطية والإقتصادية والإجتماعية. وتتبع الخطوات التالية:[٨]

أ. **تحديث خريطة المنطقة:** تحديث خريطة الأساس للمنطقة من أولى الخطوات في عملية الحفاظ على تراثها المعماري والعمراني، وتؤدي إلى إنتاج خريطة أساس تحتوي على كافة البيانات (المباني– شبكة الطرق– المعالم الطبيعية).

ب. **المسح الميداني وتكوين قاعدة المعلومات:** تعتبر هذه المهمة من أهم الخطوات الأساسية التي تقوم عليها عملية الحفاظ لأي منطقة، حيث تعتبر ترجمة لنشاط الإنسان بها، وعلى قدر دقة البيانات وشموليتها يتوقف مستوى دقة الحفاظ على المناطق التراثية.

ج. **أهداف الحفاظ على المنطقة التراثية:** وضع الأهداف هي الخطوة الأولى في عملية الحفاظ على المنطقة التراثية، وهي بمثابة معايير التقييم التي من خلالها يتم تقييم البدائل المقترحة للحفاظ على المنطقة وتنقسم الأهداف إلى:

- الأهداف التخطيطية (التوافق بين الأنشطة المقترحة، التوافق مع الخصائص الطبيعية للموقع، إمكانية التطوير المرحلي، بساطة ووضوح التكوين العام ... الخ).
- أهداف التصميم العمراني (الحفاظ على النسيج العمراني، تأكيد الطابع العمراني، الحفاظ على المباني ذات القيمة ، التكامل مع حدود ونوعيات ملكيات الأراضي... الخ).
- أهداف شبكة الطرق ومسارات المشاة (تأكيد المداخل وسهولة الاتصال، توفير مواقف سيارات، الفصل بين مسارات المشاة وحركة السيارات، تحقيق التدرج الهرمي لشبكة الطرق ومسارات المشاة ...الخ).
- الأهداف الإجتماعية والإقتصادية (توفير كافة الخدمات اللازمة، الحفاظ على السكان الأصليين، الحفاظ على الحرف التراثية وتنميتها، التوافق مع المفاهيم الإجتماعية والدينية... الخ).[٩]

٢-٣-٢ دراسات الوضع الراهن للمنطقة التراثية

وتتضمن هذه المرحلة التوثيق والتحليل والفهم، فهي تهتم بجمع المعلومات عن المنطقة من الواقع الفعلي وبما يعرف بالوضع الراهن للمنطقة، ويتم تحقيق ذلك من خلال الزيارات الميدانية المتكررة للمكان، وإستعمال أدوات المشاهدة والرصد، وإجراء المقابلات مع الناس المستعملين والمهتمين بالمشروع، ثم تحليل هذه المعلومات من خلال تأثيرها مجتمعة على

[٨] هشام جلال ابو سعدة،موضوعات حول مهنة عمارة البيئة،ط١،المكتبة الاكاديمية،القاهرة،٢٠٠٧،ص٢٢٨.

[٩] ريهام كامل الخضراوي،مرجع سبق ذكره،ص٣٢-٣٣.

المكان، ثم استكشاف إمكانات الموقع، وبيان المشاكل وبعض مقترحات الحلول.[١٠] وتتضمن الدراسات الأتية:

أ. **الدراسات العمرانية:** الموقع وعلاقته بالمنطقة المحيطة: يتم دراسة موقع المنطقة التراثية من خلال دراسة الموقع وما حوله من إستخدامات (طبيعية عمرانية) وطرق الوصول إليه وتحديد المداخل الأساسية للمنطقة والعلاقات بالمناطق المحيطة.

ب. **دراسة التطور التاريخي:** يتم دراسة التطور التاريخي للمنطقة من خلال فترات زمنية ثابتة، بهدف التعرف على التطورات التي طرأت على المنطقة من الناحية العمرانية، وتطور الأنشطة بها، ومحاولة تفسير ذلك التطور، ومدى تأثيره على برنامج الحفاظ المقترح للمنطقة.

ج. **دراسة الهيكل العمراني للمنطقة التراثية:** تهدف دراسة الهيكل العمراني إلى التعرف على الخصائص العمرانية للمنطقة، والتكوين الوظيفي، والإستخدامات المتجانسة، وغير المتجانسة ومواقع الأراضي الفضاء التي يمكن إستغلالها، بالإضافة إلى معرفة إتجاهات عناصر جذب النمو العمراني، وأهم العوائق الطبيعية بمنطقة الدراسة. ويتم دراسة الهيكل العمراني من خلال مجموعة من العناصر متمثلة في: (إستعمالات الأراضي وحالات المباني وإرتفاعات المباني، وطرق ومواد الإنشاء، وحالة البنية الأساسية والغطاء النباتي والتجمعات الشجرية، والطابع العام للنسيج العمراني والكتل والفراغات).

د. **الدراسة البصرية للمنطقة التراثية:** وهي من الدراسات التي تساهم بقوة في تأكيد الطابع العمراني للمنطقة، وكذلك تأكيد الصورة البصرية لدى سكان وزوار المنطقة لسهولة التعرف على هذه المنطقة، ويتم إنتاج هذه الدراسة في صورة خريطة تسمى (الصورة البصرية).

هـ. **تحديد المباني ذات القيمة وملكياتها:** ويتم ذلك من خلال عملية المسح الميداني، حيث يتم تحديد وتصنيف المباني ذات القيمة التاريخية، والتي يمكن تحديدبعضاً منها لإجراء عمليات الحفاظ عليهاطبقاً لبرنامج الحفاظ على المباني التراثية. ومن أمثلة هذه المباني (المساجد، القصور، المنازل، الخدمات، مباني عامة...الخ) ويتم تحديد ملكية هذه المباني (حكومية ، خاصة، أوقاف).

و. **الدراسات الإقتصادية للمنطقة التراثية:** دراسة الأنشطة بالمنطقة التراثية: ويقصد بها الأنشطة التراثية التي تتميز بها المنطقة (المشغولات المعدنية، صناعات خشبية، صناعات الخزف) ...إلخ . وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير هذه الأنشطة على المنطقة، وأهميتها للسكان، وكيفية تطويرها حتى تصبح مصدر دخل لهم.

---

[١٠] هشام جلال ابو سعدة،مرجع سبق ذكره،ص٢٣٠.

ز. **دراسة أسعار الأراضي بالمنطقة التراثية:** وهي من الدراسات التي يتم على أساسها تقدير التعويضات عن الملكيات الخاصة التي قد تستخدم في تطوير المنطقة، بالإضافة إلى أنها إحدى الدراسات المهمة في تحديد جدوى إنشاء المشروعات الإستثمارية ضمن برنامج تطوير المنطقة. و يتم فيها تقسيم المنطقة إلى مناطق تفصيلية أصغر مع تحديد أسعار الأراضي لكل منطقة على حده وتنتج هذه الدراسة في صورة خريطة تسمى خريطة أسعار الأراضي بالمنطقة التراثية.

ح. **الدراسات الإجتماعية للمنطقة التراثية:** الإهتمام بالجانب السكاني والإجتماعي من الجوانب المهمة التي تساعد على إنجاح برامج الحفاظ على التراث العمراني بالمناطق القديمة، وذلك من خلال دراسة خصائص سكان المنطقة، بهدف التعرف على طبيعة السكان، وتحديد متطلباتهم وما يناسبهم من برامج التطوير المحلي. وتتم الدراسة من خلال بعض العناصر المتمثلة في: (دراسة عدد سكان المنطقة ومتوسط حجم الأسرة، دراسة مستوى دخل الأسرة، دراسة النشاط الإقتصادي للسكان، دراسة الحالة التعليمية والثقافية للسكان).ويتم توضيح هذه العناصر في صورة جداول وأشكال بيانية لسهولة التحليل والمقارنة والوصول لأفضل النتائج.

ط. **دراسات البنية الأساسية للمنطقة التراثية وتشمل**

- دراسة شبكات الطرق بالمنطقة التراثية وتدرجها وعرضها وحالتها ومدى إمكانيات توسعتها والتعديل فيها، مع دراسة أماكن الإنتظار العامة والخاصة ومدى كفاءتها.
- دراسة شبكات المشاة بالمنطقة التراثية من خلال حالتها، ومدى إمكانيات تطويرها وتحسينها.
- دراسة مدى تأثير المرافق بالطرق (مياه، صرف صحي، كهرباء، إتصالات) ومدى إمكانية تطويرها دون الإضرار بحالة المنطقة التراثية. ويتم إنتاج هذه العناصر في صورة خرائط توضح مكونات كل عنصر للحصول منها على مؤشرات يتم إستخدامها عند وضع برامج الحفاظ المقترحة للمنطقة.

ي. **التحليل العام لدراسات الوضع الراهن للمنطقة التراثية:** التحليل العام للدراسات السابقة من الخطوات الهامة التي تسبق مرحلة وضع بدائل مقترحات الحفاظ على المنطقة، والتي تهدف إلى رصد المحددات والمشكلات والإمكانات بالمنطقة، بهدف الإستفادة منها عند وضع بدائل مقترحات الحفاظ.[١١]

[١١] ريهام كامل الخضراوي،مرجع سبق ذكره،ص٣٤-٣٥-٣٦.

٢-٣-٣ مقترح الحفاظ

يتم في هذه المرحلة رسم مخطط الحفاظ المقترح والبديل الأوفق بهدف الوصول إلى إستراتيجية منظمة وموضوعية.[١٢] وبناء على الأهداف التي تم وضعها للحفاظ على المنطقة التراثية، وطبقا للتحليل العام، يتم صياغة مجموعة البدائل المقترحة للمحافظة على المنطقة، والتي تعتمد في المقام الأول على السياسات المتبعة في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. ويجب أن تتسم هذه البدائل بمجموعة من السمات: الواقعية والقابلية للتنفيذ، أن تكون نابعة من الأهداف ومحققة لها بدرجة معينة، الإتفاق مع المعدلات والمعايير. ويتم تقييم البدائل بناء على الأهداف المقترحة للحفاظ، ويتم إختيار البديل الأمثل ليكون هو مقترح الحفاظ.[١٣]

٢-٣-٤ خطة الحفاظ

تنفيذ عملية الحفاظ طبقاً للأولويات وخطوات الدراسة المقترحة وبلورة الخطة المستحدثة للحفاظ على المكان والهدف من هذه المرحلة هو التعبير عن الأفكار والطموحات ووضع تصور في مخطط حقيقى، تتضمن هذه المرحلة إعداد المخطط العام والمخطط التفصيلي.[١٤] ويتضمن الرسومات والمخططات الاتية:

أ. إعداد الرسومات التفصيلية والتنفيذية لإعادة تأهيل المباني التراثية.

ب. إعداد المخططات التنفيذية لإعادة تأهيل البنية الأساسية والطرق.

ج. إعداد الرسومات التفصيلية لتنسيق المواقع والفراغات.

د. إعداد الرسومات التنفيذية للمشروعات التنموية والخدمات المقترحة (السياحية-الترفيهية...الخ).[١٥] يوضح شكل (٢-٤) مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي تم إستخلاصها من الدراسة النظرية.

٢-٤ التوجه المنهجي للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

تبين من خلال الدراسة النظرية ومن خلال تتبع مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، أنه توجد ثمانية عوامل أساسية تؤثر على الحفاظ على التراث. لذا عند بناء خطة للحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى، يجب أن ترتكز هذه الخطة على دراسة هذه العوامل وهي كما موضحة في الشكل (٢-٥).

---

[١٢] هشام جلال ابو سعدة،مرجع سبق ذكره،ص٢٢٨.

[١٣] ريهام كامل الخضراوي،مرجع سبق ذكره،ص٣٧.

[١٤] هشام جلال ابو سعدة،مرجع سبق ذكره،ص٢٢٩.

[١٥] ريهام كامل الخضراوي،مرجع سبق ذكره،ص٣٧.

شكل(٢-٤) مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني-المصدر:الباحثة

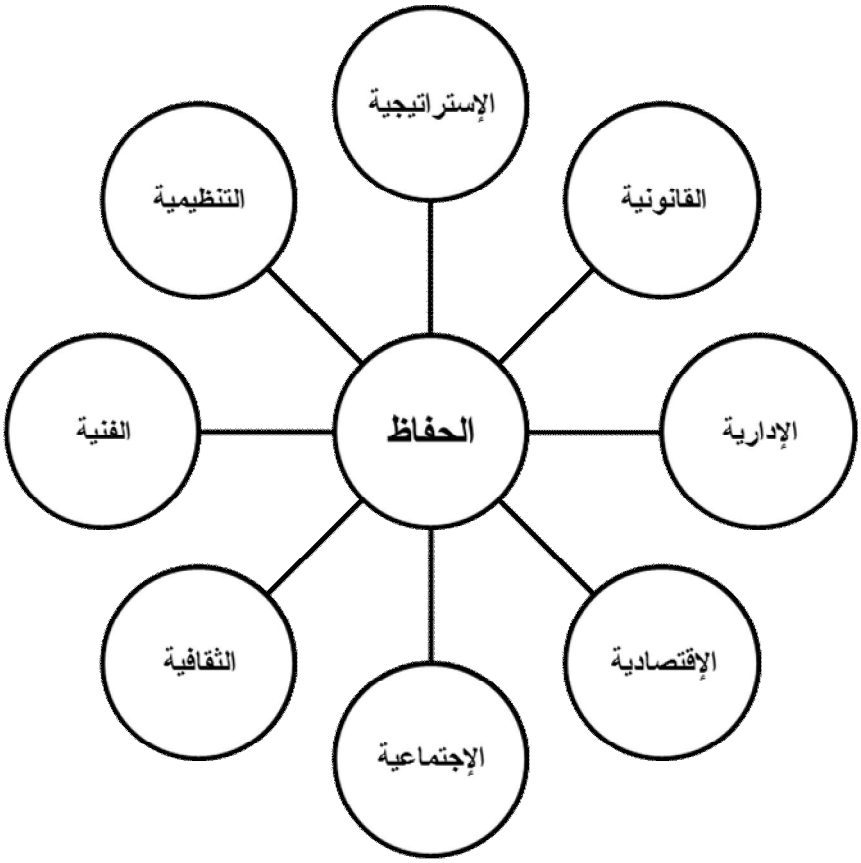

شكل (٢-٥) العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني- المصدر :الباحثة

٢-٤-١ العوامل الإستراتيجية

إن التخطيط الإستراتيجي للحفاظ على التراث المعماري والعمراني هو دراسة الواقع بكل أبعاده ومظاهره، من قوة وضعف وتحديات وفرص، ورسم رؤى وأهداف مستقبلية بناءً على ذلك، ثم وضع برامج عملية تساعد على الإنتقال إلى المستقبل المنشود.[١٦]لذلك نجد أن وضع إستراتيجية للحفاظ على التراث يجب أن يكون تأسيسها مبني على مفهوم واضح لقيمة التراث وعلاقته بالبيئة المحيطة به، له قوة في التطبيق وفاعلية تجعل الإلتزام بها ممكن وهذا المفهوم هو جزء من العملية التي تهدف إلى تقدير التراث كجزء من المجتمع، عن طريق تطوير خطط لتقييم التراث والحفاظ عليه للأجيال الحالية والقادمة. إن الطبيعة الفنية والتاريخية المتشعبة للتراث الحضاري وتعدد مظاهرها ومشاكلها يتطلب التعامل معها باستراتيجية شاملة يمكنها من تغطية كافة الجوانب المتعلقة بها.[١٧]

تستند إستراتيجية المحافظة والتطوير على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط العمل التي برزت في المناقشات الدولية في السنوات الماضية، والتي طبقت في العديد من المواقع وتحت مختلف الظروف. ويذهب هذا المفهوم إلى ما بعد الخطط الكلاسيكية للتخطيط الفيزيائي

[١٦] التخطيط الاستراتيجى،تقرير دورة النجاح الاستراتيجى،جامعة الزعيم الأزهرى،الخرطوم بحرى،٢٠١٢.

[١٧] مقال:الاساءة والمخالفات وكيف نحمى تراثنا:http http://www.amrit Syria.com/volunteers/hisham

والفراغي، وهذا المفهوم يستند إلى المشاركة وموجه تجاه تنفيذ الأعمال.[١٨] ومن المهم في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني الخروج بإستراتيجية واضحة وفعالة، من خلال محاكاة هذه الإستراتيجية للعوامل والأوضاع القائمة، وأن المصادر التي يتم بها بناء إستراتيجية لحماية التراث تعتمد على القوانين والأنظمة التي يتم التعامل بها، وكذلك على الإتفاقيات العالمية وعلى متطلبات المجتمع المحلي.[١٩]

٢-٤-٢ العوامل القانونية

تعتبر التشريعات والقوانين من أهم الآليات المؤثرة في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، من خلال توافر الإطار القانوني الملزم، فضلاً عما تفرضه من ضوابط ومعايير تهدف للحفاظ على التراث العمراني، والإرتقاء بمستوى البيئة العمرانية، وبما يضمن إستمرارية الأهداف التنموية الأخرى.[٢٠]

وتحتاج عملية الحفاظ إلى تشريعات تجمع بين حماية الأثر وحماية الوسط المحيط وتحديد واضح للمناطق التاريخية ووضع صيغة قانونية تجنبها التدمير أو الاستغلال.[٢١] فإن لم تتوافق القوانين والتشريعات مع البيئة المحيطة لمفهومها الشامل بما تتضمن من عوامل ومؤثرات ومحددات تنموية سواء عمرانية كانت أو تراثية، فإنه لايمكن تحقيق التوافق المستهدف من خلق بيئة عمرانية ذات طابع متميز مرتبط بجذوره التاريخية وملائم لإحتياجات المجتمع المعاصر.[٢٢] لذلك فإن مراعاة القوانين السائدة على المستوى الوطني بالإضافة إلى الإتفاقيات الدولية، من العوامل الرئيسة لإستراتيجيات الحفاظ وتعتبر القوانين والتشريعات والأنظمة الضابط الرئيس للتعامل مع التراث العمراني وتوضع القوانين على مستويين المستوى الوطني والمستوى العالمي.
إن ربط قوانين التراث بالنظام السياسي للمجتمع أمر بالغ الأهمية. وبما أن القوانين تشكل اطاراً عاماً للحفاظ، إلا أنه يجب إدراك عاملين هامين لدى التعامل مع القوانين وهما إهتمام المجتمع في حماية التراث العمراني، وأن الأساليب التي تستخدم للحفاظ لاتتعارض مع القوانين الأخرى ويجب أيضاً إدراك أهمية تقليل التعارض ما بين رغبة وإهتمام العامة واهتمام الشخص المالك

---

[١٨] مدينة حلب القديمة استراتيجية المحافظة والتنمية،تقريرأويكوس مجموعة بحث التجمعات البشرية،٢٠٠٥.

[١٩] مرفت مأمون خليل،القوانين والتشريعات الاردنية واثرها على استراتيجيات الحفاظ العمرانى، المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤،ص٧٧.

[٢٠] حسام الدين مصطفى النور صالح،تقييم البعد التشريعى لحماية التراث العمرانى فى جمهورية مصر العربية،ورقة عمل(المؤتمر الدولى الأول للتراث العمرانى فى الدول الإسلامية)، ٢٠١٠م.

[٢١] سوسن الطوخى،حسن وهبى،اهمية المناطق التاريخية وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعى،المؤتمر والمعرض الدولى الاول الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق،ص٥٧،دبى،٢٠٠٤.

[٢٢] فايز محمد فكرى،اشكالية خصائص المدينة التقليدية ودور قوانين وتشريعات البناء فى الحفاظ على الطابع المعمارى،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤،ص١٠١.

ورغبته. وبالتالي لابد من البحث عن اَليات ملائمة للحفاظ وأن تعمل القوانين المطروحة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بطريقة تساعد على حماية هذا التراث بطريقة إيجابية.[٢٣]

٢-٤-٣ العوامل الإدارية

الإدارة تشكل حجر الزاوية في مشروعات الحفاظ ويحقق نجاحها ومن ثم فهي تعتمد بصورة أساسية على وجود كادر مؤهل لإتخاذ القرار وقادر على تحقيق الأهداف ووضع السياسات ضمن خطط الحفاظ.[٢٤]

إن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني لا يمكن تحقيقه إذا لم تتوافر الإدارة الناجحة لهذا التراث وتعتمد إدارة التراث العمراني على إتخاذ التدابير الإدارية اللازمة ووضع الخطط والبرامج وآليات التنفيذ من أجل حمايته.[٢٥]

ومن أهم النقاط المرتبطة بإدارة التراث العمراني، أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني واقعي ويرتبط مع الحاجة وذو نظرة شمولية لنشاطات التطوير مثل الخدمات التحتية، النقل الاسكان، الخدمات الإجتماعية وتطوير السياحة، البيئة، وإذا لم تكن إدارة التراث جزء من عملية التطوير فإن عملية الإدارة للتراث تكون غير قادرة على تحقيق أهدافها. إذ يجب أن تكون إهتمامات الحفاظ وأعماله جزءاً أساسياً من كل أداة تطوير مثل خطط التطوير الوطنية والإقليمية وإستعمالات الأراضي، وكذلك إستثمارات المجتمع. ومن أساليب الإدارة الناجحة للمناطق التراثية تحديد هذه المناطق من خلال قوانين خاصة وإيجاد سلطة إدارة تطوير محلية تحت مظلة الحكومة أوالبلدية بحيث تشرف على عمليات التخطيط والحفاظ والإدارة اليومية لهذه المناطق.[٢٦]

إن أغلب الدول تنتهج في سعيها للحفاظ علي ما تملكه من تراث معماري وعمراني، واحدة من السياسات الإدارية التالية: الإدارة المركزية، أو الإدارة اللامركزية، أو المزج بينهما مع فصل وتحديد إختصاصات كلاً منهما، مع مراعاة أن لكل منهم إيجابياته وسلبياته، ويرجع إختيار السياسة الإدارية المتبعة إلي النمط السياسي المميز للدولة بوجه عام، وفيما يلي توضيح لملامح كل منهم:

الإدارة المركزية: وجود إدارة مركزية حكومية للحفاظ يسهل عملية وضع مقياس عام لتقييم الممتلكات الثقافية وعمل مخططات شاملة للدولة. كما يتيح تبادل الخبرات بين جهات العمل المختلفة، كما تضمن الإدارة المركزية التوزيع الصحيح للموارد الموجودة، والمساواة في تقدير أهمية الممتلكات.إلا أنه من ناحية أخري تكمن سلبيات الإدارة المركزية في قلة الخبرة لتحمل

---

[٢٣] مرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٧٧-٧٨.

[٢٤] محمد امين محمد،مرجع سبق ذكره،ص٦٩.

[٢٥] مرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٧٥.

[٢٦] المرجع السابق،ص٩٥.

مسئولية إدارة العمل بالتعاون مع المختصين في المجالات المختلفة من الأثريين والمعماريين والتاريخيين والتقنيين وغيرهم، كما يتطلب وجود سلطة مركزية للحفاظ تدعم التعاون بينها وبين السلطات المدنية الأخرى، لتحديد المسئولية بالنسبة للمباني التراثية وقد يتم التعاون من خلال تشكيل لجنة إستشارية لخدمات الحفاظ المركزية، وإيجاد سلطات محلية لدعم سلطة الحفاظ المركزية.

الإدارة اللامركزية: تدير وتنفذ مشاريع الحفاظ بسهولة أكبر لعدم وجود تدخل مباشر من الحكومة إلا أن هذا يتطلب وجود تعاون وتنسيق بين إدارات الحفاظ المختلفة، ويمكن أن يكون هذا عن طريق المؤسسات الوطنية للحفاظ.[٢٧]

٢-٤-٤ العوامل الإقتصادية

يعد مجال إقتصاديات الحفاظ من المجالات الجديدة، والتي تهدف إلى المساهمة في تحسين الإدارة والحفاظ علي التراث الحضاري وفقاً لضوابط وأولويات وإمكانات ومحددات المجتمع. إن لغة الإقتصاد أصبحت من المفاهيم الأساسية والمتحكمة في حياتنا اليومية بصفة عامة وخاصة في مجال الحفاظ في الفترة الأخيرة. حيث تتدخل الأبعاد الاقتصادية في تحديد أولويات ما نحافظ عليه، وكذلك اختيار البدائل ووسائل التدخل والتعامل مع المباني التراثية. ولضمان نجاح عمليات الحفاظ ، فلابد من الإهتمام بالنواحي الإقتصادية.

إن البعد الإقتصادي في عمليات الحفاظ من الأهمية بمكان حيث أنه يضمن تعظيم الفوائد والعائد من الموارد التراثية المتمثلة في البيئة المشيدة والأنشطة الإقتصادية المصاحبة، سواء من المنظور الإقتصادي أوالإجتماعي أوالبيئي علي حد سواء. ومن ثم فإن الوعي بالمبادئ الإقتصادية يضمن مستويات من الكفاءة لبرامج الحفاظ داخل المواقع التراثية، كما يعمل علي تشجيع تنفيذ تلك البرامج.[٢٨]وهنا أيضاً تبرز أهمية التعاون الدولي في توفر بعض التمويل اللازم لمشروعات الحماية من خلال القنوات الشرعية والهيئات الدولية والدول المانحة. وتجدر الإشارة إلى حتمية دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في توفر بعض التمويل اللازم لعمليات الحماية والصيانة في إطار التعاون البناء بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص في دعم التنمية المستدامة.

وتعتبر السياحة من أهم الموارد الإقتصادية للعديد من الدول الغربية والعربية ونتيجة لإنتشار العولمة فقد أصبح التعرف على حضارات الدول الأخرى أمر بالغ الأهمية. وأصبحت السياحة بأنواعها من أهم المصادر الثقافية والتعليمية عن المجتمعات المختلفة، وقد أوجدت

---

[٢٧] لبنى عبد العزيز ،الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة،رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة،٢٠٠١،ص١٤٦.

[٢٨] عمرو مصطفي الحلفاوي ،ورقة عمل(الأبعاد الاقتصادية لعمليات الحفاظ علي المناطق ذات القيمة نحو مدخل لتواصل عمليات التنمية والحفاظ)،كلية الهندسة،جامعة القاهرة.

الإتفاقية العالمية للسياحة الثقافية علاقة جديدة مابين الحفاظ والسائح. فقد ركزت الإتفاقية على أن الهدف من أعمال الحفاظ هو إبقاء تميز مواقع التراث الثقافي والحفاظ عليها، بهدف حصول السائح على أكبر قدر من التمتع بهذه المواقع وأن التراث الثقافي لايمكن أن يحصل على الدعم المادي بدونها.[٢٩]إن صناعة السياحة في الوقت الحالي تشكل أكبر الركائز لجذب الإستثمار ومن جهة أخرى يمكن إعتبار السياحة أحد المحققات الرئيسة لدفع وإستمرارية سياسات الحفاظ المعماري خلال فترات التطور في القرن العشرين خاصة في فترات الإنتكاس الإقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية.[٣٠]

٢-٤-٥ العوامل الإجتماعية

إن البعد الإجتماعي لعمليات الحماية هو المؤشر الحقيقي لنجاحها. إن غياب الإنتماء والولاء للتراث يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عكسية. خاصة إذا كانت عمليات الحماية في مناطق يصعب فيها الفصل بين النسيج الإجتماعي وبين النسيج المعماري أو الحضاري. ومن هذا المنطلق يجب الأخذ في الإعتبار الجوانب الإجتماعية لحماية التراث، أي يجب وجود المشاركة الشعبية في هذا المجال. ويجب أن يشعر المواطن أن حماية هذا التراث سيعود عليه بالنفع، ليس فقط كتراث عالمي يجب الحفاظ عليه ولكن كعائد إقتصادي يمكن أن يساهم في تحسين مستوى معيشته.[٣١]

إن إعادة توظيف المباني الأثرية والمناطق التاريخية التوظيف الملائم ليس فقط للمساعدة على تطويرها وإرجاع الحياة إليها لكن هذا التوظيف قد يؤثر على الكيانات العمرانية المجاورة ويمتد أثره إلى المجال الإقتصادي والحضاري، مما قد يساعد على إيجاد قاعدة إقتصادية يعتمد عليها للإبقاء على تلك المباني والمناطق، وأيضاً يعود على المنطقة المحيطة بالنفع. إن بيئة المناطق التاريخية والمدن القديمة تحتاج إلى الحفاظ على طابعها وتراثها الحضاري، بالإضافة إلى التطوير، حتى يمكنها إستيعاب الإحتياجات السكانية المستقبلية من مأوى وخدمات وقد يتضح الأمر في عدم ملائمة التكوين الداخلي لتلك البيئات مع كثافة وإستعمالات وإحتياجات السكان مما قد ينتج عنه ضغوط إجتماعية تساعد على إنخفاض المستوى الإجتماعي فيؤثر سلباً على تلك المناطق، وفي بعض الأحيان قد تدعو الحاجة إلى إستيعاب هذه الزيادة لكن مع الحفاظ على الشخصية المتميزة لتلك المناطق، الأمر الذى يتوقف على ما هو متاح من أرض ومدى تفاعل أفراد المجتمع.[٣٢]

---

[٢٩] مرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٧٩-٨٠.

[٣٠] محمد امين محمد،مرجع سبق ذكره،ص٩٥.

[٣١] مقال:الاساءة والمخالفات وكيف نحمى تراثنا،مرجع سبق ذكره.

[٣٢] سوسن الطوخى،حسن وهبى،اهمية المناطق التاريخية وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعى،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤،ص٥٨-٥٦.

٢-٤-٦ العوامل الثقافية

إن الوعي بالتراث الثقافي بشكل عام والتراث المادي المتمثل في المباني بشكل خاص يعتبر القاعدة الأساس في مجال الحفاظ، فبغياب هذا الوعي والإدراك لدى العامة من غير المنطقي تبني القواعد الشعبية منهجاً أو إقحام العامة في برنامج للحفاظ على التراث. من ناحية أخرى يتوقع تغير مواقف الجمهور ودرجة تعاونهم في مشاريع الحفاظ بزيادة وعيهم وإدراكهم للعمليات التي سوف تحدث والنتائج المتوقعة ومدى تأثيرهم عليها، وبشكل عام وعي الجمهور يمكن أن يكون في المجالات التالية:

أ. إدراك الجمهور لأهمية الموروث الثقافي ومكانته في حياتهم ودوره في تشكيل حضارتهم وأهمية المحافظة عليه ونقله إلى الأجيال القادمة دون تغيير أو تزوير.

ب. إدراك الجمهور بالمخاطر المختلفة التي تهدد التراث من عوامل طبيعية وبشرية، بالإضافة إلى توضيح تأثير السلوكيات غير المقصودة على هذا الإرث، وأهمية الإلتزام بالنصائح والإرشادات التي يطلبها المتخصصون، وتوضيح أسباب وجود قواعد وقوانين محددة فيما يخص مشروع الحفاظ المحدد.

ج. إدراك الجمهور لقيم الموقع وأهميته من النواحي المختلفة، وخصائصه وأهميتها، وكيفية المحافظة عليها وإظهارها.

د. إدراك الجمهور لأهمية مشاركتهم في إتخاذ القرارات ومساهماتهم الطوعية أو المادية أو غيرها في التقدم بمشروع الحفاظ.

هـ. إدراك الجمهور تجاه المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقه خلال مشروع الحفاظ، وتجاه أدواره المستقبلية بعد الإنتقال إلى مرحلة التشغيل، ومعرفته بأساليب التشغيل والطرق السليمة للتعامل مع المبنى.

و. أهمية وجود فريق جماعي للعمل حيث تنتقل المسؤولية من الفردية إلى الجماعية، وفائدة ذلك في تركيز الجهود والمعلومات والخبرات المتوافرة.

ز. إضطلاع الجمهور بتكلفة عملية الحفاظ والصيانة هي عنصر أساسي لتقييمهم أهمية الجهود المبذولة للحفاظ على هذا الإرث.[٣٣]

إن الحاجة ماسة لتطوير مناهج التعليم للأطفال والأفراد العاديين والأشخاص في المواقع المسئولة وأصحاب المال. بالإضافة إلى أن القيم المعمارية والتراث الحضاري يجب تضمينها في مناهج التعليم بجميع مراحله. إن التطور السريع والمتلاحق لوسائل الإتصالات في العصر

[٣٣] أيمن عزمي جبران سعادة،مرجع سبق ذكره،ص٨٤.

الحديث متمثلة في التلفزيون والراديو وشبكة الإتصالات العالمية لنقل المعلومات (الإنترنت)، يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في زيادة الوعي الثقافي بالتراث الحضاري وتنميته لدى الجميع بدءاً من الأطفال ووصولاً إلى متخذي القرار.[٣٤]

٢-٤-٧ العوامل الفنية

تمثل الجوانب الفنية المعيار التنفيذي للقدرة على الحفاظ على القيمة، لحكمه قوالب حددتها تفصيلياً المواثيق الدولية والتي تناولت محددات الحذف والإضافة وكيفية إبراز العناصر الأصلية وإستخدام نفس مواد البناء والإنشاء ومتطلبات المسح الميداني والدراسات التاريخية على مراحل تطور المبنى والنطاق المحيط. ومن ثم لتحقيق الكفاءة يجب توافر كادر فني مدرب مع ترتيب مستويات التعامل. حيث يجب تعزيز الطرق والأساليب والتدريب لتحقيق مواصفات الحفاظ وإعادة التأهيل.[٣٥]إن المستوى البيئى يتحكم فى تأثير طبيعة التدخل لعمليات الحفاظ والتغيير في الإستخدام بهدف التلاؤم مع البيئة المعاصرة، ويتحدد من خلال القياسات على البيئة الهيكلية معمارياً وعمرانياً حيث يجب أن يكون في أضيق الحدود لضمان عدم سلبية التأثير بالقياس مع حجم التغيير المتوقع.[٣٦]

بالإضافة إلى ذلك نجد أن الإلتزام بحماية الموروث يتطلب إلتزاماً تجاه عملية التوثيق. فالتقيد بعمليات التسجيل والشرح تتطلب نشر أفراد ذوي مهارة ومعرفة ووعي مناسب للمهام المرتبطة بها. وبشكل نموذجي فإن عملية التوثيق من الممكن أن تتطلب أفراداً مؤهلين للعمل فى مجموعات، مثل مسجلي التراث المتخصصين والمساحين والعاملين على حماية الموروث، والمهندسين والمعماريين والباحثين، والمؤرخين المعماريين وعلماء الآثار وجميع المستشاريين المتخصصين.[٣٧]

٢-٤-٨ العوامل التنظيمية

يتنوع مسئولو الحفاظ تبعاً لحجم المشروع ومستواه، ويمكن أن يتعدد المسئولين عن عملية الحفاظ أو إشتراك أكثر من جهة في المشروع الواحد وفقاً لتوزيع الأدوار والمهام، ومن المسئولين عن عمليات الحفاظ :جهات حكومية، جهات غير حكومية، أفراد، جهات بحثية، جهات أجنبية.هذا وتعتبر عملية توزيع الأدوار الناجحة من مقومات دعم مشروعات الحفاظ.[٣٨]وبما أن الجانب التطبيقي للحفاظ على التراث المعماري والعمراني يتطلب تداخل مجموعة كبيرة من الأنشطة والإختصاصات، فيجب التعامل مع الحفاظ على أنه عملية ديناميكية

---

[٣٤] مقال:الاساءة والمخالفات وكيف نحمى تراثنا،مرجع سبق ذكره،

[٣٥] محمد امين محمد،مرجع سبق ذكره،ص٦٩.

[٣٦] المصدر السابق،ص٧٠.

[٣٧] هناء رفعت جاد،قواعد البيانات القياسية لتوثيق التراث المعمارى، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،٢٠٠٩،ص١٩.

[٣٨] عماد على الدين الشربينى،مرجع سبق ذكره،ص١٧.

متعددة الأنشطة تجتمع فيها كل الأنشطة، وأن محور نجاح مشروعات الحفاظ يعتمد بصورة مباشرة على مدى الفهم والإدراك لمحاور التعامل مع كل عامل من العوامل المذكورة أعلاه، ومن خلال إطار العلاقة التي تربطها مع غيرها داخل إطار تنظيمي يعمل على تنظيم كل الأنشطة مع بعضها. ويجب أيضاً وجود جهات مختصة تعمل على الإستغلال الأمثل لتقنيات المعلومات المتطورة في التنسيق بين الجهات المختلفة على المستويات (القومية، الإقليمية، المحلية).[٣٩]

٢-٥ العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها

مما سبق ذكره نجد أن العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني هي (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية،الثقافية، الفنية، التنظيمية). ويمكن تجميع المفاهيم النظرية السابقة في شكل مصفوفة، تجمع العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها، بحيث تشكل الأساس النظري لتناول موضوع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني كما موضح في جدول (٢-١).

جدول(٢-١) العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها

المصدر:الباحثة

العوامل	الإعتبارات
الإستراتيجية	أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.
القانونية	اتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.
الإدارية	إتخاذ التدابير الإدارية لحماية التراث.
الإقتصادية	الدعم المادي.
	الإستثمار في مواقع التراث.
الإجتماعية	دعم سياسات جعل التراث المعماري والعمراني يؤدى وظيفة في المجتمع.
الثقافية	دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
	إتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيري
الفنية	إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.
	دعم الحرف والمهن التقليدية.
التنظيمية	اتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ (تكامل، تنسيق، توازن، شمول).

[٣٩] احمد حسين كامل حنفي، مفاهيم القيمة وسياسات الحفاظ على التراث العمراني، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع،٢٠٠٧.

٢-٦ خلاصة وإستنتاج

- تناول هذا الفصل توضيح أهمية عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بجوانبها المختلفة.
- تناول الفصل أيضاً إستعراض مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. ومن خلال تتبع هذه المراحل والإجراءات، تم إستنتاج العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والإعتبارات الخاصة بها، لتكون البداية في صياغة رؤية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني. هذه العوامل هي (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية).
- ينتهي الفصل بعرض مصفوفة العوامل والإعتبارات التي ستشكل الأساس النظري لتناول موضوع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، بحيث يتم على أساسها تحليل وتصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية من خلال جدول تحليلي في الفصل القادم.

الفصل الثالث

طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والإتفاقيات والقرارات الدولية والقومية

٣-١ تمهيد

٣-٢ أهم المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي سيناقشها الفصل

٣-٢-١ ميثاق فينيسيا ١٩٦٤م

٣-٢-٢ أيكوموس الدولية – بودابست١٩٧٢م

٣-٢-٣ توصيات نيروبي ١٩٧٦م

٣-٢-٤ ميثاق أبلتون لحماية وتحسين البيئة المبنية (أيكوموس كندا ١٩٨٣م)

٣-٢-٥ توصيات حلقة نقاش البرازيل الأولى (أيكوموس البرازيل – يوليو ١٩٨٧م)

٣-٢-٦ ميثاق واشنطن – أكتوبر ١٩٨٧م

٣-٢-٧ الميثاق الدولى لادارة التراث الاثرى ١٩٩٠م

٣-٢-٨ ميثاق الحفاظ على الأماكن ذات القيمة التراثية الثقافية (ميثاق نيوزيلاند ١٩٩٢م)

٣-٢-٩ ميثاق السياحة الثقافية الدولية (المكسيك ١٩٩٩م)

٣-٢-١٠ ميثاق بورا (١٩٧٩م-١٩٩٩م)

٣-٢-١١ مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية ٢٠١١م

٣-٢-١٢ إعلان باريس عن التراث كمحرك للتنمية ٢٠١١م

٣-٣ تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٣-٣-١ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإستراتيجية

٣-٣-٢ تصنيف بنود المواثيق للعوامل القانونية

٣-٣-٣ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإدارية

٣-٣-٤ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإقتصادية

٣-٣-٥ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإجتماعية

٣-٣-٦ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الثقافية

٣-٣-٧ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الفنية

٣-٣-٨ تصنيف بنود المواثيق للعوامل التنظيمية

٣-٤ نتائج تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية

٣-٤-١ نتائج دراسة العوامل الإستراتيجية
٣-٤-٢ نتائج دراسة العوامل القانونية
٣-٤-٣ نتائج دراسة العوامل الإدارية
٣-٤-٤ نتائج دراسة العوامل الإقتصادية
٣-٤-٥ نتائج دراسة العوامل الإجتماعية
٣-٤-٦ نتائج دراسة العوامل الثقافية
٣-٤-٧ نتائج دراسة العوامل الفنية
٣-٤-٨ نتائج دراسة العوامل التنظيمية
٣-٥ تصميم المنهج المقترح
٣-٦ خلاصة واستنتاج

الفصل الثالث

طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والإتفاقيات والقرارات الدولية والقومية

٣-١ تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض أهم المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث التي تناولت طرق التعامل مع التراث المعماري والعمراني، الصادرة عن منظمتي أيكوموس الدولية ولجانها القومية ومنظمة يونسكو الدولية، بإعتبارها الجهات المنوط بها الإهتمام بالتراث المعماري والعمراني، ودراسة هذه المواثيق وتحليلها منذ صدور أول ميثاق للحفاظ على التراث، وهو ميثاق فينيسيا الذي صدر عام ١٩٦٤م، وحتى اَخر ميثاق وهو إعلان باريس عن التراث كمحرك للتنمية الذي صدر عام ٢٠١١م. حيث يسعى البحث للتحقق من إمكانية إستخدام بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية لتسهم في تكوين عناصر لقياس وتقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. ومن هنا برزت الفكرة بدراسة وتحليل بنود المواثيق والتوصيات الدولية والقومية وتصنيفها إلى ثمانية عوامل هى: الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية. وهى العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي توصل إليها البحث في الفصل الثاني.

بداية لابد من تحديد نوعية المصادر التقنية التي جرى الرجوع إليها في تعريف المصطلحات بشكل أساسي وهي (الميثاق، الإتفاقية، الإعلان، القانون):

أ. الميثاق: هو عبارة عن وثيقة تعطي بموجبها حقوق ومسؤولية وقوة من قبل الدولة إلى الشعب أو إلى المجموعة منه منظمة في مؤسسة أو في هيئة وقد تكون مستقلة، والميثاق غالباً ما يكون صادراً عن مجموعة من المتخصصين أو عن هيئة، وفي مجال الحفاظ على التراث الثقافي، قد تكون هذه الهيئة على مستوى قطري أو دولي، فالمجلس العالمي للمعالم والمواقع أيكوموس هو مؤسسة دولية لها أفرع قطرية، وقد تصدر مواثيقها على مستوى عالمي من خلال مؤتمرها الذي يعقد مرة كل سنتين، وأهمها ميثاق البندقية الصادر العام ١٩٦٤م، أو تصدر على مستوى قطري مثل ميثاق بورا الصادر عن اللجنة القطرية الإسترالية للأيكوموس. ونصوص الميثاق ليست ملزمة بل هي مجرد مرجع أخلاقي ومهني قدمه خبراء في المجال تحتوي على سياسات وأخلاقيات وأسس ومعايير الحفاظ على المصادر التراثية.

ب. الإتفاقية: وعد يؤدي إلى إلتزام بالتنفيذ. وقد تكون الإتفاقية بين أقطار أو بين أفراد، وهي ملزمة لمن يوقع عليها، ومن الإتفاقيات التي سنرجع إليها في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني إتفاقيات اليونسكو.

ج. الإعلان: تصدره بعض الدول لإخطار دول أخرى بنشوء حالة قانونية جديدة كتقييد إقليمي أو لتغيير نظام ما فيها.

إن هدف كل من الميثاق والإتفاقية أن تتحول إلى تطبيق ملزم بموجب قوانين قطرية ليعكس ما أتفق عليه من تطبيقات، فالقانون يحتوى على كل الأسس والقواعد والتشريعات التي تطبق في المحاكم وتنفذ بإسم الحكومة. وهدف الإتفاقيات الدولية أن تطبق في الدول الموقعة عليها، بمعنى أن تتحول تلك الإتفاقيات الدولية إلى قوانين في داخل الدول الموقعة عليها. هذه هي إحدى الطرق لكيفية تطور الأفكار الثقافية للحفاظ، إلى أن تصبح قانوناً في الدول الأعضاء في مسار (من الأعلى إلى الأسفل) من المؤسسة العالمية كاليونسكو إلى الدول القطرية الموقعة على الإتفاقية. واليونسكو في وضع هذه الإتفاقيات تلجأ إلى تشكيل لجان متخصصة وتشارك معها مؤسسة ثقافية غير حكومية مثل الأيكوموس، أما الطريقة الأخرى لسن القوانين التي تعني بالحفاظ على التراث في داخل الأقطار فيكون ذلك عبر القنوات الطبيعية لسن القوانين بشكل عام في الدول الديموقراطية.

د. القانون: يحتوى على كل الأسس والقواعد والتشريعات التي تطبق في المحاكم وتنفذ بإسم الحكومة. وهدف الإتفاقيات الدولية أن تطبق في الدول الموقعة عليها، أي أن تتحول تلك الإتفاقيات الدولية إلى قوانين في داخل الدول الموقعة عليها.[1]

٣-٢ أهم المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي سيناقشها الفصل

يعرض هذا الفصل أهم المواثيق والتوصيات الدولية والقومية، التي سيتم تحليل وتصنيف بنودها إلى العوامل (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية). وقد تم إختيار أهم المواثيق والتوصيات بناء على أربع خصائص أساسية:

أ. تغطي المجال الزمني لتطور الإهتمام بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني منذ بدايته في أوائل القرن العشرين وحتى الآن بشكل متصل لا توجد به فترات إنقطاع في التطور الفكري.

ب. تتعرض لموضوعات فهم وتفسير التراث وعلى إجراءات الحفاظ المطلوبة مثل إدخال العمارة المعاصرة والحفاظ على المناطق التاريخية وتكامل الحفاظ مع السياحة.

ج. تغطي تصور فهم التراث من كونه معلماً تاريخياً أو أثراً حتى شمل المحيط المبني والتنسيق الطبيعي للأرض إلى أن شمل مناطق متكاملة من العمران والمدن الصغيرة.

[1] جمال عليان،الحفاظ على التراث الثقافى،عالم المعرفة،الكويت،٢٠٠٥،ص٥٥.

د. تُعبر عن تنوع الإهتمامات الدولية والقومية بتأكيد الخصوصيات المحلية التي يفسرها ويظهر معناها الحفاظ التراثي في دول وأقاليم العالم المختلفة.

والمواثيق والتوصيات والقرارات التي يتعرض لها الفصل مرتبةً زمنياً وعلى حسب إنتمائها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) أو المجلس الدولي للمعالم التاريخية والمواقع (أيكوموس) وهي كما موضحة في شكل(٣-٦).

شكل(٣-٦) المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي يناقشها الفصل – المصدر:الباحثة

٣-٢-١ ميثاق فينيسيا ١٩٦٤م

ميثاق فينيسيا الناتج عن المؤتمر الثاني لإتحاد المعماريين ومرممي المباني الأثرية عام ١٩٦٤م، هو أول وثيقة تصاغ على مستوى دولي لإبراز مبادئ وأسس الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. يتم اعتمادها بواسطة دول العالم المختلفة بصورة إختيارية من خلال أيكوموس الدولية عام ١٩٦٥م ليكون لكل شعب حرية تطبيقها في نطاق ثقافته وتقاليده. ميثاق فينيسيا يشتمل على ستة عشر بنداً تقرر الجوانب المتعددة لأعمال الحفاظ على المباني التراثية وفلسفة التعامل معها ومع بيئتها المحيطة. يغطي ببنوده موضوعات: التعريفات، الحفاظ، الترميم، المواقع التاريخية، أعمال الحفريات، وأخيراً النشر والإعلان. ويبرز أول بنود الميثاق أحد أهم إضافاته بتوسعة مفهوم المعلم التاريخي، بحيث لا يقتصر فقط على عمل معماري مستقل ولكن يمتد ليشمل النطاقات العمرانية والريفية التي يوجد بها دليل على حضارة بعينها أو تنمية متميزة أو حدث تاريخي. ويقرر أيضاً البند الأول في تعريفات الميثاق أن هذا الإهتمام بالنطاق المحيط للمعالم التاريخية لا يقتصر على الأعمال الفنية الكبرى فقط، ولكن يغطي أيضاً الأعمال المتواضعة التي اكتسبت قيمتها بمرور الزمن. وبذلك يكون أول مبادئ ميثاق فينيسيا قد أقر بإختلاف مناطق العالم المختلفة في رؤيتها لقيمة ما خلفته الحضارات السابقة لكل مجتمع محلي على حدة.

ومع إقرار هذا الإختلاف المحلي وإعتبار أن الغرض من الحفاظ والترميم هو حماية المعالم التاريخية ونطاقها المحيط ليس لكونها أعمالاً فنية في حد ذاتها، ولكن لأنها أدلة تاريخية على الحضارة[٢]، فإن الميثاق فتح المجال أمام المؤسسات الدولية والقومية لتطوير مبادئ وقواعد خاصة بالتعامل مع كل نوع من أنواع التراث المعماري والعمراني.

كذلك فتح ميثاق فينيسيا المجال أمام العديد من اللجان العلمية المتخصصة في تقنيات الترميم والإدارة تطبيقاً لما قرره في المواد الثانية والتاسعة والعاشرة من الإستعانة بكل العلوم والتقنيات عالية التخصص المعتمدة على آخر المنجزات العلمية بعد إستنفاد الطرق التقليدية. فالمادة التاسعة من الميثاق قررت وجوب إحترام المواد القديمة الأصلية طالما كان ذلك معتمداً على معرفة حقيقية وبعيداً عن التخمين، بينما المادة العاشرة تقرر الإعتراف بالأساليب الحديثة للحفاظ والبناء التي تتأكد فاعليتها بالخبرة العملية والمعلومات إذا ما كانت الطرق التقليدية غير ملائمة[٣]. إلا أنه في حال قبول المواد الحديثة لأعمال الترميم يجب أن تحمل البصمة المعاصرة بشكل منفصل عن التكوين المعماري الأصل حتى لا يختلط بالأجزاء المرممة. وفي المواد من الخامس وحتى الثامن والتي حملت عنوان الحفاظ، ركزت على ضرورة الحفاظ على محيط

---

[٢] Vince Charter, 1964, article 3.www. Icomos org

[٣] Ibid ,article 9,10

المباني التراثية، حيث أن (الأثر يكون غير قابل للإنفصال عن التاريخ الذي يقف شاهداً عليه ولا عن المكان الموجود فيه).[٤]

أرسى ميثاق فينيسيا فكرة عدم التزييف والمحافظة على الحقيقة التاريخية، مما شجع العديد من المؤسسات على تبني ندوات ولجان تناقش الموضوع على المستوى المحلي والقومي. ومع إقرار ميثاق فينيسيا للأوجه المتعددة للتراث الثقافي وتعرضه لمناهج مختلفة للتعامل مع التراث المبني بالترميم أو الحفاظ أو الإستكمال أو حتى إزالة أجزاء منه، فقد فتح المجال أمام إمكانية اختلاف الفلسفات المحلية في التعامل مع تراثها العمراني والمعماري. وأحد أهم المبادئ التي أرساها ميثاق فينيسيا هو وجوب الإهتمام بالمواقع ذات القيمة التراثية. حيث قرر في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة وجوب صيانتها وتهيئتها وإحيائها ولكن بهدف (تيسير فهم الأثر وإجتناب تشويه معناه ومدلولاته).[٥]

٣-٢-٢ قرارات حلقة النقاش عن إدخال العمارة المعاصرة داخل المجموعات التاريخية للمباني (أيكوموس الدولية – بودابست١٩٧٢م)

مثلت حلقة النقاش عن إدخال العمارة المعاصرة داخل المجموعات التاريخية للمباني والتي نظمتها أيكوموس الدولية عام ١٩٧٢م، إهتماماً دولياً بتعارض أهداف التنمية والتطوير العمراني مع عمليات الحفاظ على التراث الحضاري. فتحدد مقدمة قرارات حلقة النقاش أن تطور الحضارة الإنسانية، وسرعة التنمية العمرانية، يجعل من الضروري تزويد المناطق التاريخية بـ(دور في الحياة المعاصرة) للمدينة، حتى يصبح الحفاظ على التراث الحضاري الذي تمثله حيوياً وقابلاً للتطبيق. وقد أقرت حلقة النقاش مبدأ أن أي مبنى أو مجموعة مبانٍ ذات قيمة حضارية تملك قيمة داخلية تجعلها قابلة للتكيف مع التغيير في محيطها الثقافي والإجتماعي والإقتصادي،بما يجعل إضافة مبان جديدة إلى محيطها المباشر أمراً ممكناً ما دامت تبقى على شخصية المكان.[٦] إلا أن أهم شروط قبول إدخال العمارة المعاصرة في مناطق التراث الحضاري، هو أن يحترم برنامج التخطيط العمراني النسيج القائم كإطار للتنمية المستقبلية. كذلك يجب ألا تؤثر العمارة المعاصرة التي يتم إقتراحها على الخصائص الإنسانية والجمالية لهذه المواقع القديمة، عن طريق الإستعمال المناسب للكتلة والمقياس والإيقاع والتشكيل والوظيفة العمرانية.[٧]وتوجه قرارات بودابست ١٩٧٢م، إلى أنه مع إدخال مبان معاصرة إلى المنطقة، يوصى بإعادة إحياء مجموعات المباني القديمة وإقتراح إستعمالات جديدة لها لا تغير من الخصائص التراثية للمكان.

---

[٤] Ibid, article 7.
[٥] Ibid, article 14, 15.
[٦] Budapest Resolutions,1972,from the preamble.www.Icomos org
[٧] Ibid, article1, 2.

ومن ماتم ذكره من تجديد في مجال الحفاظ على التراث الحضاري، هو أنها تخطت التعارض الظاهر بين أهداف التنمية العمرانية الحديثة وأهداف الحفاظ على التراث الحضاري. وأنها اعتبرت إدخال عمارة معاصرة تستعمل مواد بناء حديثة وتقنيات إنشاء حديثة لخدمة إستعمالات عمرانية حديثة، أمراً ممكناً بل مرغوباً فيه ما دام لا يقلل من القيمة الحضارية للمنطقة التراثية.[٨] كما أن هذه القرارات تعتبر بداية للجهود القومية المتخصصة لتحديد الدراسات اللازمة والخطط الإرشادية لإدخال العمارة المعاصرة في مناطق التراث الحضاري المختلفة على تنوع خصائصها العمرانية والإقتصادية والإجتماعية.

٣-٢-٣ توصيات بخصوص تأمين الحماية والدور المعاصر للمناطق التاريخية (توصيات نيروبي ١٩٧٦م)

مثلت توصيات الجمعية العامة التاسعة عشرة لمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو) المنعقدة في مدينة نيروبي ١٩٧٦م، واحدة من التطورات الفكرية في مجال التعامل مع التراث المعماري والعمراني في دول العالم المختلفة. هذه التوصيات تميزت بصفة العمومية حيث تبنتها الجمعية العامة لليونسكو ذات العضوية الأوسع والأكبر تأثيراً من توصيات أيكوموس التخصصية. كما أنه مثلت تبلور المفاهيم الدولية والمحلية على مستوى العالم حول ماهية التراث المعماري والثقافي/الحضاري، وكذا أساليب وتقنيات التعامل مع التراث العمراني والمعماري بعد أكثر من اثني عشر عاماً من وجود المؤسسة الدولية المتخصصة في التعامل مع التراث المبني والطبيعي (أيكوموس). وبالتالي فإن هذه التوصيات التي تلت عام التراث الأوروبي (١٩٧٥م)، وقرارات ندوة الحفاظ على المدن الصغيرة التي تبنتها الجمعية العامة لـ (أيكوموس) الدولي، وحلقة النقاش الأولى لـ (أيكوموس) في البرازيل في نفس العام (١٩٧٥م)، تجسد تتويجاً للجهود الدولية والإقليمية في تعريف التراث العمراني وأساليب المحافظة عليه.

تغطي التوصيات السياسات، وإجراءات الحماية، والبحث العلمي، والتعليم، والمعلومات ثم التعاون الدولي. وأهم إضافاتها كان في البنود الواقعة تحت عنوان إجراءات الحماية (الصون) وعددها تسعة وثلاثون بنداً ، من البند الثامن وحتى الرابع والستين التي تقرر تفاصيل إعداد مشروعات الحفاظ على التراث العمراني، والشروط التي يجب أن تحكم أي إنشاءات جديدة، ثم الإجراءات القانونية والفنية والاقتصادية والإجتماعية التي يجب أن تصاحب مثل تلك المشروعات. حتى إنها تعرضت لآليات التحكم في أسعار الأراضي حول مناطق التراث العمراني والمعماري، وسياسات الحكومات المحلية في تنظيم أعمال الهدم والبناء الجديد، وتوزيع المسؤوليات بين السلطات المحلية والإقليمية والقومية. كذلك احتوت توصيات نيروبي على تفاصيل إجراءات التوثيق والتسجيل والمسح العمراني للمناطق التراثية، بما فيها من سكان

[٨] Ibid, article2.

وأنشطة وطرق حياة ومرافق وبنية تحتية وشبكات طرق وكل ما يلزم للتعرف على المناطق التراثية قبل اقتراح خطط ومنهجيات التعامل.

ومن التوصيات التي كانت في البنود رقم ٢٤ و٢٥ و٢٦، قررت وجوب وجود مخططات واضحة قبل الشروع في التدخل لحماية التراث أو التحكم في الإنشاءات الحديثة حتى تتوافق معه بحيث لا يكون الهدف تحقيق ربح مادي على حساب أهداف حماية التراث. وربما تكون القيمة الأساسية لهذه التوصيات، هو إقرارها بوجوب توافق جهود تحديث وتنمية المناطق مع جهود الحفاظ على التراث فيها، بحيث تتم في إطار أعادة إحيائها وتوظيفها لأنشطة حديثة وتشجيع الإستثمار فيها.

كذلك تعتني توصيات نيروبي بتحديد الهياكل الإدارية والتمويلية التي تمهد لتنفيذ أي مشروع للحفاظ على التراث العمراني، بل وتقرر أيضاً أوجه الإنفاق الممكنة للتمويل المخصص لهذه المشروعات في البنود ٣٧ وحتى ٤٤.

وتكمن أهمية اعتماد هذه التوصيات من قِبل الجمعية العامة لمنظمة يونسكو، في أنها أكثر التوصيات والمواثيق إكتمالاً بخصوص توجيه خطوات ومراحل الأعمال الحقيقية للحفاظ العمراني. فوجود مثل هذه التوصيات المفصلة بإعتماد اليونسكو، يغني اللجان القومية عن إعادة بذل نفس الجهد في تقرير خطوات ومراحل إعداد مشروعات الحفاظ العمراني.[٩] فالمناطق التاريخية تمثل أهم أدلة التراث الحضاري، التي نلمس فيها التنوع الثقافي والديني والأنشطة الإجتماعية[١٠]، وبالتالي يجب ألا نوقف تنميتها أو نمنعها من أن يكون لها دور معاصر في حياة مجتمعاتها المحلية بدعوى الحفاظ على تراثها الحضاري. كما أوضحت التوصيات أن أعمال الحفاظ على التراث العمراني وحمايته، يجب أن تكون غير موجهة للبيئة المادية فقط بما تحويه من تميز عمراني أو معماري، ولكن تغطي أيضاً الجوانب الاجتماعية والحفاظ على خصائص الجماعة الإنسانية. لذا فإن اعتماد اليونسكو لهذه التوصيات أكد على إهتمام المجتمع الدولي بضرورة حماية المجتمعات المحلية بمناطق الحفاظ العمراني وضمان إستمرار أنشطتها الإقتصادية وممارساتها الإجتماعية.

٣-٢-٤ ميثاق أبلتون لحماية وتحسين البيئة المبنية (أيكوموس كندا ١٩٨٣م)

وهو ميثاق قومي وضعته لجنة أيكوموس القومية في كندا عام ١٩٨٣م، بناءً على مبادئ ميثاق فينيسيا للترميم عام ١٩٦٤م، وميثاق بورا (الأول) للحفاظ على المناطق ذات التميز الحضاري عام ١٩٨١م، وميثاق الحفاظ على تراث كويبيك. وقد إهتم هذا الميثاق بتحديد أنواع التدخلات الممكنة في عمليات الحفاظ العمراني ومستوياتها، وبتحديد الأنشطة التي تتضمنها أعمال الحفاظ المختلفة، بحيث يتم تحديد التدخل المناسب في كل حالة بناءاً على التميز

[٩] Nairobi Recommendation,1976,www.unesco org

[١٠] Ibid, from the preamble.

الحضاري لها وحالة ووحدة النسيج وقيمتها بالنسبة للمحيط، بالإضافة إلى الإستخدام المناسب للموارد الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية، وبحيث يتم تحديدها بالإجماع بين كل الأطراف المهتمة كلما أمكن.

ويقدم الميثاق العلاقة بين مستويات التدخل وأنشطة الحفاظ ومقاييس التدخل بشكل بياني واضح مما يجعل هذا الميثاق من أسهل المواثيق في الفهم، وبالتالي في التطبيق. ويخصص الميثاق جزءاً خاصاً بالممارسة الفعلية لأعمال الحفاظ بشكل عام بما يمكن إعتباره توجيهات للقائمين على كيفية الحفاظ. وربما يكون أهم ما قرره الميثاق وجوب إحترام النسيج القائم كأساس للحفاظ الحضاري وإجماع كل المعنيين على خطة الحفاظ وأنشطتها حتى قبل البدء في أي مشروع من خلال مشاركة حقيقية.[١١]

٣-٢-٥ توصيات حلقة نقاش البرازيل الأولى للإبقاء على وإعادة الحيوية للمراكز التاريخية (أيكوموس البرازيل – يوليو ١٩٨٧م)

مثلت توصيات حلقة نقاش البرازيل الأولى إهتماماً قومياً وإقليمياً بتطوير فكر الحفاظ على المستقرات والمناطق التاريخية، كبديل عن الحفاظ على مجموعات مبانٍ منفصلة أو مواقع أو مبانٍ قائمة بذاتها، كإمتداد لتوصيات ندوات ايكوموس الدولية واليونسكو السابقة عليها. كما تلا هذه الندوة بثلاثة أشهر تبني أيكوموس الدولية لميثاق الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية (ميثاق واشنطن)، والذي صدر في أكتوبر من نفس العام بما يجعلها إحدى مقدمات الإعداد له. وتتكون توصيات هذه الحلقة النقاشية لأيكوموس البرازيل من عشرة مبادئ أساسية. تختص الثلاثة الأولى منها بتعريف ماهية المراكز التاريخية والمواقع التاريخية ثم المدينة، بإعتبارها شواهد على ثقافة وحضارة المجتمع المحلي يجب الإهتمام بها والحفاظ عليها. فالمدينة حسب تعريف الحلقة النقاشية لها هي نتاج مادي لعملية الإنتاج الاجتماعي،[١٢]ولذا فإن توصيات حلقة النقاش لاتنصح بإستبدال العمران القديم إلا إذا كانت الإمكانات الإجتماعية الثقافية للمجتمع القائم على هذا العمران قد أستنزفت بالكامل. ويمثل البند الخامس أحد أهم إضافات هذه الحلقة النقاشية لأيكوموس البرازيل حيث توصي بعدم المبالغة في تحديد الإستعمالات المسموح بها في المراكز التاريخية حتى ولو كان التحديد يخدم الأغراض الثقافية. فأعمال الحفاظ على العمران التاريخي المسكون يجب أن تحافظ على الأنشطة الإقتصادية التي تخدم المجتمع وتلك التي تلزم الحياة اليومية والتي تعبر المنطقة من خلالها عن تعددية المجتمع وتسمح بالحفاظ على السكان وأنشطتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى العمران المادي. وبذلك يكون الغرض الرئيسي من

[١١] Apleton charter,1983,levels of intervention,www.Icomos org
[١٢] First Brazilian Semenar, 1987, article 3, www. Icomos org

أعمال الحفاظ والإبقاء على العمران القديم هو (صيانة وتحسين الأنساق المرجعية اللازمة للتعبير عن تقوية الشعور بالمواطنة).[١٣]

وتتعرض التوصيات في بنودها السادسة والسابعة لوجوب التنسيق والتعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي، من أجل إتخاذ الإجراءات الفعالة للحفاظ على التراث العمراني وقيمه الإجتماعية. ولضمان تحقيق ذلك يلزم إتخاذ إجراءات قانونية مناسبة مثل إعداد قوائم التسجيل والأرشفة والتنظيمات العمرانية والإعفاء من الضرائب والحوافز وإعداد قوائم التميز الثقافي وإعادة التملك. وربما تكون الظروف المحلية في البرازيل وسيطرة مشكلة الإسكان والوعي السياسي بوجوب مشاركة المستعملين سبباً في تقرير أن تكون القيمة الاجتماعية للعمران أهم من القيمة العقارية، بالإضافة إلى تقرير أهمية عدم تجميد التنمية السكنية داخل وحول المراكز العمرانية التاريخية. كذلك فإن ربط الحفاظ على العمران بتقوية الشعور بالمواطنة، يعتبر إحدى الخصوصيات المحلية لمجتمع البرازيل التي اهتمت بها التوصيات.

٣-٢-٦ ميثاق أيكوموس للحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية (ميثاق واشنطن – أكتوبر ١٩٨٧م)

يمثل ميثاق أيكوموس للحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية والمعروف بإسم (ميثاق واشنطن) والذي تبنته الجمعية العامة لمنظمة أيكوموس الدولية في أكتوبر من عام ١٩٨٧م، حجر الزاوية للإهتمام الدولي بالحفاظ على المناطق العمرانية والمدن التاريخية. وحسبما ورد في مقدمة الميثاق فإن بنوده متسعة بشكل مقصود لتغطي التنوع في مناهج التنمية العمرانية والطرق المختلفة للتخطيط وحماية المناطق العمرانية التاريخية التي يمكن أن تتبناها دول العالم المختلفة. وربما يكون هذا التفهم لفكرة (التنوع) وتعددية أشكال العمران التراثي والمناطق ذات القيمة، أحد إضافات الميثاق لأنه يجعل تطبيقه ممكناً على مجال أوسع وفي مناطق أكثر من العالم.

ويتكون الميثاق من مقدمة وتعاريف، الأسس والأهداف، وأخيراً الطرق والأدوات. إلا أن الجزء الأخير من الميثاق يحتوي على عدد كبير من البنود، بما يعبر عن تركيز الميثاق على ما يخص طرق وأدوات الحفاظ. أما فيما يخص التعريفات والمقدمة فإن الميثاق يبدأ بإقرار مبدأ تنوع المجتمعات عبر التاريخ. مما يجعل المناطق العمرانية التاريخية الكبيرة والصغيرة والمدن الكبيرة والصغيرة وحتى المراكز التاريخية والأحياء القديمة،[١٤] بما في ذلك بيئتها الطبيعية والمبنية، موضعاً لأمال الحفاظ التي يمكن أن تتبناها فنياً وتمولها الهيئات والمؤسسات الدولية. وبمقارنة هذا التعريف بتعريف التراث العمراني على أنه مجموعات المباني والمواقع وحتى المراكز التاريخية والمدن الصغيرة التي أقرتها الندوات والمواثيق السابقة، فإن ميثاق واشنطن جعل الحفاظ

---

[١٣] Ibid, article 4.

[١٤] Washington Charter, 1987, articles 1, 2 www. Icomos org

ممكناً على كل ما يراه المجتمع المحلي معبراً عن تراثه الحضاري، مهما كان مقياسه صغيراً أو كبيراً . فالتراث وثيقة تاريخية تنقل رسالة حضارية يجب المحافظة عليها ما دامت مهددة بسبب ضغط التنمية العمرانية الحديثة عليها وتدهورها الإقتصادي أو الإجتماعي. وبذا يكون ميثاق واشنطن استكمالاً لموضوعات الميثاق الدولي للترميم المعروف بميثاق فينيسيا كما ورد بالبند الثالث من الميثاق، مما يؤكد فكرة تطور المفاهيم بين المواثيق المختلفة مع تطور الزمن. كذلك فإن الميثاق يبنى على توصيات ندوة الحماية والدور المعاصر للمناطق التاريخية التي تبنتها اليونسكو عام ١٩٧٦م. فيؤكد ضرورة تحقيق الإنسجام بين الحياة العامة والخاصة في هذه المناطق التي تمثل ذاكرة للإنسانية مهما كانت متواضعة في المقياس.

أهداف وأسس الميثاق تحدد بعض مواطن القيمة في التراث المبني، بأنها المخططات العمرانية المحددة بالكتل والشوارع والعلاقات بين المباني والمناطق الخضراء والمفتوحة وبالمحيط الخارجي، سواء كان طبيعياً أو من صنع الإنسان. كذلك يقرر الميثاق أن قيمة المناطق والمدن يجب ألا تغفل قيمة المباني والتي تحدد بالمقياس والحجم والطراز وطرق البناء والمواد واللون والزخرفة وغيرها، مما إهتمت به مواثيق وتوصيات الترميم المعماري والأثري للمواقع. ويضاف إلى ذلك الوظائف المختلفة التي إكتسبتها المدينة أو المنطقة العمرانية بمرور الزمن. مما جعل ميثاق واشنطن أول وثيقة هامة في تقرير وجوب المحافظة على الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية للسكان كجزء من أعمال الحفاظ على التراث. وباعتبار أن (الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية تخص سكانها بالدرجة الأولى)، فإن الميثاق يقرر أن مشاركة السكان أساسية لنجاح أعمال الحفاظ على التراث بأشكاله المختلفة. وأنه يجب إعتبار فردية حالات الحفاظ وعدم تطبيق مدخل واحد صارم على كل الحالات.

أما بخصوص إعداد مخططات الحفاظ على مناطق متكاملة أو مدن، فإن الميثاق يقرر وجوب توضيح الجوانب الإدارية والمالية وموافقة السكان المحليين عليها، مع الإهتمام بما تقرره الدراسات المتخصصة في علم الآثار والتاريخ وفن العمارة والأساليب الفنية وعلم الإجتماع والإقتصاد وغيرها من الجوانب التي تؤثر في البيئة. ويؤكد الميثاق كذلك على أن الحفاظ يجب أن يحترم مبادئ ميثاق فينيسيا التي توجب توثيق الوضع الراهن قبل أن تدخل. وبإعتبار أن الهدف الرئيس لأعمال الحفاظ هو دمج المنطقة التراثية في الحياة المعاصرة للمدينة، فإن إضافة وظائف وأنشطة جديدة للعمران يجب أن تتوافق مع طابع المنطقة، وإضافة مبان جديدة يستوجب إحترامها للعمران القائم وتكيفها معه. ويقر الميثاق بإمكانية إضافة طرق جديدة لا تخترق النسيج التاريخي للمنطقة، وتنظيم المرور الآلي بها بحيث لا يؤثر سلباً في قيمتها وتراثها بل يحسن من إمكانيات الوصول إليها، ولا يتسبب في زيادة تلوث بيئتها ونطاقها المحيط. وركز البندان الأخيران من بنود الميثاق على أهمية رفع مستوى الوعي من خلال التعليم الذي قد يبدأ مع عمر

أطفال المدارس، لتشجيع مساهمة السكان في برامج الحفاظ، وكذلك وجوب التدريب المتخصص لكل المهن المتعلقة بعمليات الحفاظ حتى تتم عن (معرفة).

ومع تبني أيكوموس الدولية لـ (ميثاق واشنطن)، أصبحت بنوده هي أساس الحفاظ على العمران التراثي، ليس باعتباره تاريخاً لحضارة مضت ولكن بإعتباره جزءاً من مستقبل عمران المدينة لا يجب فصله وظيفياً أو سكانياً عن نسيجها العام. وبذلك أقر المجتمع الدولي أن الحفاظ على المناطق العمرانية التراثية والتاريخية يجب أن يصبح جزءاً متكاملاً من سياسات متماسكة للتطور الإجتماعي والإقتصادي للعمران التخطيط الإقليمي على كل المستويات[١٥].

٣-٢-٧ الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري ١٩٩٠م

هذا الميثاق يضع الأسس المتعلقة بإدارة التراث الأثرى. وهذا يعنى مسئولية المؤسسات الحكومية وعلى من يسن القوانين، وأسس تحديد التقنيين لمنهجية التوثيق، والمسح الاثري، والتوثيق، وإعادة البناء، والمعلومات، والتقديم، ووصول عامة الناس إلى الموقع وإستخدامه، وتحسين نوعية التقنيين المشاركين في حماية التراث. لهذا فان حماية التراث الأثري يجب أن تعتمد على تعاون حقيقى لتقنيين من عدة تخصصات. وهذا يتطلب أيضاً التعاون بين الحكومات والباحثين الأكاديميين من القطاع الخاص والعام.

يعتمد الميثاق على نجاح ميثاق البندقية كدليل ومصدر للأفكار وللسياسات وللتطبيقات للحكومات وللدارسين وللتقنيين. الميثاق يعطى أسساً وقواعد وإرشادات لها صلاحية مجملة. ولهذا السبب لايمكنها أن تدخل فى مشاكل لمناطق أو دول محددة. هذا الميثاق يحتاج أن يستكمل بمواثيق على مستوى المناطق والدول، لتحديد الأسس للإرشادات التي يحتاجون اليها.[١٦]

٣-٢-٨ ميثاق الحفاظ على الأماكن ذات القيمة التراثية الثقافية (ميثاق نيوزيلاند ١٩٩٢م)

هو ميثاق قومي تبنته لجنة أيكوموس القومية في نيوزيلاند، لتوجيه وتنظيم التعامل مع التراث الحضاري في نيوزيلاندا، سواء كان مبنياً أو طبيعياً ، وهو ما يعكس خصوصية نيوزيلاندا الحضارية في إعطاء السكان الأصليين كثيراً من الإهتمام للتشكيلات الطبيعية والتنسيق الطبيعي للأرض وإضفاء معانٍ حضارية عليها. ويعد الميثاق وثيقة قومية تحترم وجود السكان الأصليين والسكان الجدد، وإرتباط كل منهم بشكل من أشكال التراث الذي يمكن أن يتواجد في نفس الموقع دون تعارض. لذا يوجه الميثاق إلى وجوب إستشارة المجتمع المحلي خاصةً السكان الأصليين، حيث توجد معاهدات بينهم وبين الحكومة تعطيهم مسؤولية الحفاظ على تراثهم الحضاري وأماكنهم المقدسة، حيث لا يمكن فصلها عن هويتهم والمعنى الحضاري لوجودهم.[١٧] وبذلك

---

[١٥] Ibid, article1, 5.

[١٦] International charter for Archeological Heritage Management,1990,preamble,www.Icomos org

[١٧] New Zealand Icomos,1992,article 2.www.Icomos org

يحمل الميثاق خطوطاً توجيهية رئيسية لكل المشاركين في أعمال المحافظة على التراث سواء كانوا أفراداً أو هيئات، ووثيقة عن الممارسة المهنية يستفيد منها أعضاء لجنة أيكوموس القومية.
يتكون الميثاق من ثلاثة أجزاء: الأول منها مقدمة عن خصوصية الحفاظ في نيوزيلاندا توجهاته وتركيبته بما فيها الغرض من الحفاظ والعلاقة مع تراث السكان المحليين، ثم كيفية تجهيز مشروعات الحفاظ، بحيث تعتبر التاريخ الشفوي أحد مصادر التوثيق للتراث وكلها تؤكد على خصوصية التراث في نيوزيلاندا. الجزء الثاني من الميثاق يقع تحت مسمى مبادئ أساسية ويحتوي على أساليب الحفاظ وإحترام الأدلة على مرور الزمن، بحيث يظهر عمق التاريخ بكل فتراته، وأهمية ارتباط محتويات المكان والأعمال الفنية الموجودة وحتى عناصر الفرش بتكامله ووحدته. كذلك تقدم المبادئ الأساسية كيفية البحث في أدلة التراث وتسجيلها وحفظها قبل أعمال الحفظ، حيث تظهر خصوصية أخرى للمجتمع المحلي مع أهل الثقة. والجزء الثالث من الميثاق يختص بعمليات الحفاظ ويعطي تعريفاً لكل هذه العمليات بما فيها من مستويات التدخل وعدم التدخل والصيانة والتثبيت والإصلاح والترميم وإعادة البناء وتأهيل المكان من خلال الظروف المحلية وكلها مشروطة بقدرتها على الحفاظ على المعنى التراثي وتأكيده وإظهاره.[١٨]ويشتمل هذا الجزء أيضاً على بند عن تفسير معنى التراث باعتباره أحد أهم أغراض الحفاظ التي أقرتها المواثيق والتوصيات الحديثة في مجال التراث العالمي. أما البند الأخير للميثاق فيختص بتحديد التعريفات التي يجب أن يتم التعامل من خلالها مع التراث الحضاري في نيوزيلاند. ويمثل ميثاق نيوزيلاند وثيقة قومية تحدد بشكل واضح وقابل للتطبيق ماهية التراث الحضاري وتنوعه المعترف به والمبادئ الأساسية التي يمكن من خلالها التعامل معه، وكذا كيفية ترتيب عمليات الحفاظ على التراث الحضاري، والإجراءات الواجب اتباعها لتجهيز المشروعات، ومستويات التدخل المسموح بها لكل نوعية من نوعيات التراث. وبهذا يمثل ميثاق نيوزيلاند نموذجاً يمكن إتباعه عند تهيئة مواثيق قومية للتعامل مع التراث في أماكن أخرى من العالم.

٣-٢-٩ ميثاق السياحة الثقافية الدولية (المكسيك ١٩٩٩م)

يعطي الميثاق رؤية عن التراث تتوافق مع المتغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين وما صحبها من تأثير لقوى العولمة على كل مجالات الحياة، بما فيها السياحة والحفاظ على التراث الحضاري للمدن. فالتراث كما يعرفه الميثاق هو مفهوم متسع يشتمل على مكونات البيئة الطبيعية والحضارية بما فيها من التنسيق الطبيعي للأرض، والمواقع التاريخية، والبيئة المبنية، بالإضافة إلى التنوع البيولوجي والممارسات الثقافية الماضية والحالية، وحتى الخبرات المعرفية والمعيشية. والتراث بهذا المفهوم الواسع هو كل تعبير ممكن عن الهويات المحلية والقومية وحتى الإقليمية بما يجعله جزءاً لا ينفصل عن الحياة المعاصرة. يجب أن يكون هدف الحفاظ عليه

[١٨] Ibid,article13-20

وإدارته التعريف بتميزه ووجوب حمايته للمجتمع المحلي وللزوار. أحد المفاهيم الرئيسية للميثاق هي أن التراث هو ذاكرة جماعية للسكان ولكنه كذلك ركيزة هامة للتنمية في الحاضر والمستقبل. هذا التراث الطبيعي والحضاري المتنوع وثقافته الحية هي حقيقة عوامل جذب قوية للسياحة التي بدورها تؤثر سلباً على تميز التراث وحالته إذا لم تكن إدارته جيدة وفي النهاية تؤدي إلى تدهور خبرة الزوار والسكان المحليين.

من إضافات الميثاق لمفاهيم مجال الحفاظ على التراث هي ما ورد في بنود المبدأ الأول، لأن كلاً من التراث الطبيعي والثقافي له دور في الحياة المعاصرة، لذا يجب أن يكون متاحاً بصورة متكافئة لعامة الناس من المجتمع المحلي أو الزوار بصورة مادية وفكرية وحتى عاطفية. كذلك أكد الميثاق على أهمية إدارة مواقع الحفاظ على التراث بحيث تساعد على تفسيره وإظهار قيمته ومعناه للزوار والسكان المحليين، والحفاظ على تنوعه دون الإضرار باستمراريته أو إمكانية تكامله مع باقي أحياء المدينة المعاصرة. كذلك يمثل الميثاق إضافة حقيقية لتقرير العلاقة بين الزوار وبين المجتمع المحلي، بما يضمن استفادة المجتمع المحلي من منافع السياحة الثقافية ومشاركته في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية الحفاظ، وعدد الزوار المسموح بهم، ونوع الخدمات التي يمكن تقديمها لهم.[١٩]

٣-٢-١٠ ميثاق الحفاظ وإدارة الأماكن ذات التميز الثقافي في أستراليا (ميثاق بورا ١٩٧٩م-١٩٩٩م)

ميثاق بورا هو ميثاق قومي، وضع بغرض توجيه أعمال الحفاظ وإدارة الأماكن ذات التميز الثقافي في أستراليا، بناءاً على معرفة وخبرة أعضاء أيكوموس أستراليا خلال عملية مراجعة وتنقيح إستمرت على مدى عشرين عاماً، بدأت مع تبني لجنة أيكوموس القومية في أستراليا مبادئ الميثاق في ١٩ أغسطس لعام ١٩٧٩م، وتمت مراجعته في ٢٣ نوفمبر ١٩٨٠م، ٢٣ أبريل ١٩٨٨م، وأخيراً في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩م. وبالتالي فهو في حد ذاته يعبر عن تطور فكر الحفاظ في أستراليا على مدى عشرين عاماً ، حيث أصبحت النسخة الوحيدة المعتمدة هي تلك الصادرة عام ١٩٩٩م.

يهتم ميثاق بورا بالحفاظ كأسلوب للتعامل مع المناطق ذات التمييز الثقافي، ويوضح أن سبب الحفاظ[٢٠] على هذه المناطق هو إثراء حياة الناس، وغالباً تقوم بتوفير إحساس عميق وملهم بالإرتباط بالمجتمع والطبيعة، بالماضي والخبرات المعيشية. يطبق هذا الميثاق لكل نوعيات الأماكن ذات التميز الثقافي والتي تشتمل على المناطق الطبيعية والمحلية والتاريخية ذات القيمة الثقافية.

---

[١٩] International Cultural Tourism Charter,1999,charter ethos,www.Icomos org

[٢٠] Burra charter,1999,article1.www.Icomos org

والميثاق يحتوي بصفة أساسية على تعريفات ومبادئ الحفاظ وعمليات الحفاظ ويحوي (٣٤) أربعة وثلاثين بنداً، ويشتمل على شكل بياني يوضح كيفية عمل الميثاق. وعلى مستوى التعريفات يعكس الميثاق تطور تعريف التراث الحضاري من حيث كونه موقعاً أو مبنى أو مجموعة مبانٍ بما فيها من مقتنيات ومحيط مباشر. ليضاف إليه في عام ١٩٩٩م عناصر التشكيل الطبيعي للأرض وما قد يرتبط بها من مناظر طبيعية وفراغات خارجية. كذلك فإن عناصر التميز الثقافي أضيف إليها القيم الروحية، وأصبح من المعترف بها ارتباطها بالوجود في الموقع ما يرتبط به والنسيج العمراني ومعانيه، حتى إن المكان الواحد يحمل أكثر من معنى للجماعات المختلفة والأفراد. وهو ما يمكن أن نعتبره إضافة للأبعاد غير المادية إلى قيمة عناصر التميز الحضاري للمكان وليس أبعاده المادية فقط كما ظهر في مقدمة الميثاق.

ويعتبر ميثاق بورا مثالاً جيداً على مواثيق لجان أيكوموس القومية التي يتم تقريرها لتنظيم أعمال الحفاظ على التراث الحضاري في مجتمع بعينه، لذا فهو يقرر الكثير من المبادئ العامة بخصوص تعريف التراث الحضاري، ومبادئ الحفاظ، وعمليات الحفاظ، إلا أنه في نفس الوقت يناقش بعض خصوصيات التراث القومي والعمليات اللازمة للحفاظ عليه.

٣-٢-١١ مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية- نوفمبر ٢٠١١م

تم إصدار مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية والمعتمدة من قبل الجمعية العامة (١٧) للمجلس الدولي للآثار والمواقع، في نوفمبر ٢٠١١م. وذلك إثر التغيرات التي تتعلق بالمستوطنات البشرية بشكل عام، والمدن التاريخية والمناطق الحضرية بوجه خاص. وذلك من خلال عولمة الأسواق وطرق الإنتاج، التي نجم عنها تحرك في السكان بين المناطق نحو المدن، وبصفة خاصة نحو المدن الكبيرة. والتغيرات في الإدارة السياسية والممارسات التجارية تتطلب هياكلاً وظروفاً جديدة في المدن والمناطق الحضرية. وهذه بدورها لها أهميتها للتصدي للتفرقة والافتقار للجذور الإجتماعية كجزء من المحاولات لتعزيز الهوية.

وضمن الإطار الدولي من التفكير للحفاظ على المناطق الحضرية، فهنالك وعي متزايد من هذه المطالب الجديدة. وتحتاج المنظمات المناط بها الحفاظ على التراث وتعزيز قيمته إلى تطوير مهاراتها وأدواتها، ومواقفها، وفي أحوال كثيرة تحتاج إلى تطوير دورها في عملية التخطيط. ولذلك فقد قامت اللجنة الدولية على المدن والقرى التاريخية بتحديث النهج والإعتبارات الواردة في ميثاق واشنطن (١٩٨٧م)، وتوصيات نيروبي (١٩٧٦م). فقامت بإعادة تعريف الأهداف والمواقف والأدوات، واضعة في إعتبارها التطور الكبير في التعاريف والمنهجيات المتعلقة بصون وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية. والتعديلات تعكس وعياً أكبر عن مسألة التراث التاريخي على المحيط الإقليمي ولا تقتصر على المناطق الحضرية، من القّيم غير الملموسة مثل الإستمرارية والهوية، من الإستخدام التقليدي للأراضي، ودور الحيز العام في التفاعلات المجتمعية، والعوامل الإجتماعية والإقتصادية الأخرى مثل التكامل والعوامل البيئية. الأسئلة حول

دور المناظر الطبيعية كأرضية مشتركة، أو تصور منظر المدينة بما في ذلك تضاريسها. وهنالك تعديل آخر هام لا سيما في المدن سريعة النمو، حيث يأخذ في اعتباره المشاكل التي تواجهها والتطورات واسعة النطاق. وفي هذا السياق فإنه أمر أساسي أن يتم النظر للتراث بإعتباره مورداً أساسياً، كجزء من النظام البيئي في المناطق الحضرية. ويتعّين إحترام هذا المفهوم بشكل صارم من أجل ضمان التنمية المتناغمة في المدن التاريخية ومحيطها.

وقد إكتسب مفهوم التنمية المستدامة مثل هذه الأهمية. حيث صدرت العديد من التوجيهات بشأن التخطيط والتدخلات المعمارية المستندة على السياسات الرامية إلي الحد من التوسع العمراني والحفاظ على التراث العمراني. علماً أن الهدف الرئيسي لهذه الوثيقة أن يتم اقتراح مبادئ وإستراتيجيات قابلة للتطبيق لكل تدخل في المدن التاريخية والمناطق الحضرية. وتهدف هذه المبادئ والإستراتيجيات للحفاظ على قّيم المدن التاريخية ومحيطها، فضلا عن دمجها في الحياة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لعصرنا الحاضر. ويجب أن تكفل هذه التدخلات إحترام قّيم التراث المادي وغير المادي، وكذلك نوعية حياة السكان.

وتنقسم هذه الوثيقة إلى أربعة أجزاء: التعاريف، جوانب التغيير (التحديات)، معايير التدخل، المقترحات والإستراتيجيات.[٢١]

٣-٢-١٢ إعلان باريس عن التراث كمحرك للتنمية- ديسمبر ٢٠١١م

تم إعتماد إعلان باريس من قبل رئاسة اليونسكو في باريس في ديسمبر ٢٠١١م، والتوصيات حول العلاقة بين التراث والتنمية، ليصبح حافزاً للمحافظة على التراث، ونشر القّيم المتأصلة فيه، والتطور الثقافي والإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات. وقد وّجه هذا الإعلان للهيئات الحكومية الدولية، والسلطات القومية والمحلية، وكافة المؤسسات، والأخصائيين إصحاب الشأن المهتمين بالمحافظة على التراث، والسياحة، والتنمية، ووكالات الأمم المتحدة، واليونسكو بصفة خاصة، فضلاً عن مجتمعات المجتمع المدني ذات الصلة.

ويشكّل هذا الإعلان سلسلة من المبادرات والإجراءات التي أتخذت من قبل المجلس الدولي للآثار والمواقع على مدى عدة سنوات، من أجل تعزيز التراث الثقافي المادي منها وغير المادي، بإعتباره جانباً حيوياً من الإستدامة مما يعطي وجهاً إنسانياً للتنمية. ويهدف هذا في المقام الأول لقياس آثار العولمة على المجتمعات والتراث. ومن ثم سيحدد الإجراءات اللازمة ليس فقط لحماية التراث، ولكن أيضاً لضمان أن إستخدامه والترويج له وتعزيزه، سوف يقوي القيمة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لصالح المجتمعات المحلية والزوار. وأخيرا فإنه سوف يقّيم قدرة التراث وقيمه المتأصلة لإلهام وبناء مجتمعات الغد والحد من الآثار السالبة للعولمة. وبما أن مختلف جوانب التنمية يهدد تدهور وتدمير التراث وقّيمه المتأصلة، فمن الضروري إتخاذ

[٢١] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities, Towns and Urban Areas, 2011, Preamble.www.Icomos org.

التحدي المتمثل في الحفاظ على الموارد الهشة والحاسمة وغير المتجددة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.[٢٢]الجدول (٣-٢) جدول تجميعي يوضح إسم الميثاق، تاريخ صدوره، الجهة المصدرة، الفلسفة.

جدول (٣-٢) تجميعي يوضح إسم الميثاق، تاريخ صدوره، الجهة المصدرة، الفلسفة-المصدر :الباحثة

الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	الجهة المصدرة	الفلسفة
ميثاق فينيسيا	١٩٦٤م	المؤتمر الثاني لإتحاد المعماريين ومرمي لآثار	- تحديد المبادئ والطرق التي ستتبع في عمليات الصيانة والترميم بصفة مشتركة تصاغ على مستوى دولي مع ترك حرية التطبيق لكل شعب فى نطاق ثقافته وتقاليده الخاصة.[٢٣]
قرارات ندوة إدخال العمارة المعاصرة داخل المجموعات القديمة للمباني- بودابست	١٩٧٢م	ندوة أيكوموس دولية	- النمو المتزايد في سرعته للمدن يجعل من الضروري العاجل التزويد المنظم لبيئة الحياة اليومية، والإبقاء على الآثار التاريخية ومجموعات المباني التي تمتلك قيمة ضمنية، والتي تصبح حيوية وقابلة للحماية فقط إذا ماكانت تلعب دوراً فى الحياة المعاصرة.[٢٤]
توصيات بخصوص تامين الحماية والدور المعاصر للمناطق التاريخية- نيروبي	١٩٧٦م	يونسكو	- المناطق التاريخية تمثل أهم أدلة التراث الحضاري التي نلمس فيها التنوع الثقافي والديني والأنشطة الإجتماعية، وبالتالي يجب ألا نوقف تنميتها أو نمنعها من أن يكون لها دور معاصر في حياة مجتمعاتها المحلية بدعوى الحفاظ على تراثها الحضاري.[٢٥]
أبلتون لحماية وتحسين البيئة المبنية	١٩٨٣م	ميثاق أيكوموس قومي	تحديد أنواع التدخلات الممكنة في عمليات ومستويات الحفاظ العمراني وأنشطة أعمال الحفاظ التي تناسب التدخل الأفضل لكل حالة بناء على تميزها الحضاري وحالة ووحدة النسيج وقيمتها بالنسبة للمحيط، والإستخدام المناسب للموارد الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية.[٢٦]
توصيات ندوة	يوليو	ميثاق	المدينة نتاج مادي لعملية الإنتاج الإجتماعى، لذا فانه لايجب

[٢٢] The Paris Declaration On heritage as a driver of development, 2011, Preamble.www.Unesco org.
[٢٣] Venice Charter,1964, preamble, www.Icomos org
[٢٤] Icomos Budapest, 1972, preamble, www.Icomos org
[٢٥] Nairobi Recommendation,1976,considering,www.unesco org
[٢٦] Apleton charter,1983, Framework,www.Icomos org

البرازيل الأولى للإبقاء على وإعادة الحيوية للمراكز التاريخية	١٩٨٧ م	أيكوموس قومي	إستبدال العمران القديم إلا إذا كانت الإمكانات الإجتماعية الثقافية للمجتمع القائم على هذا العمران قد أستنزفت بالكامل.[٢٧]
ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية	اكتوبر ١٩٨٧م	ميثاق أيكوموس دولي	–المناطق العمرانية التاريخية تمثل قيم وثقافات العمران التقليدي، بالإضافة إلى كونها وثيقة تاريخية عن حضارة الجماعة، إلا أنها تتعرض لتأثيرات سلبية بسبب التنمية العمرانية التي تلت التصنيع مما يوجب حمايتها والحفاظ عليها.[٢٨]
الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري	١٩٩٠م	ميثاق أيكوموس دولي	وضع الأسس المتعلقة بإدارة التراث الأثري يعنى مسئولية المؤسسات الحكومية، وعلى من يسن القوانين، وأسس تحديد التقنيين لمنهجية التوثيق، والمسح الأثري، والحفريات الأثرية، والتوثيق، وإعادة البناء، والمعلومات، والتقديم، ووصول عامة الناس إلى الموقع وإستخدامه، وتحسين نوعية التقنيين المشاركين في حماية التراث الأثرى.[٢٩]
ميثاق الحفاظ على الأماكن ذات القيمة التراثية الثقافية – نيوزيلاند	١٩٩٢م	لجنة أيكوموس قومية	–وضع المبادئ التي توجه الحفاظ على الاماكن ذات القيمة التراثية الثقافية في نيوزيلاند، بشكل اطار مرجعى لكل هؤلاء المشاركين في الجوانب المختلفة لمثل هذه الاعمال من ملاك أو سلطات إدارة للمناطق أو اصحاب حرف ومهنيين.[٣٠]
الميثاق الدولي للسياحة الثقافية المكسيك	أكتوبر ١٩٩٩م	ميثاق أيكوموس دولي	السياحة الدولية والمحلية هي من أهم سبل التبادل الحضاري، فهى تزودنا بخبرات محلية ليس فقط عن تلك الباقية من التاريخ، ولكن عن حياتنا المعاصرة ومجتمعات الاَخرين. السياحة قوة إيجابية للحفاظ على الثقافة والبيئة الطبيعية حيث يمكنها الإستفادة من الخصائص الإقتصادية للتراث وتنميتها.[٣١]
ميثاق الحفاظ وادارة الاماكن ذات التميز الثقافي في استراليا – (بورا)	١٩٩٩م	لجنة أيكوموس قومية	–الحفاظ على التراث هو جزء مكمل لإدارة الأماكن ذات القيمة الثقافية وهو مسئولية مستمرة. ويجب أن يتم الحفاظ من خلال مدخل حذر للقيام فقط بما هو لازم لرعاية المكان وجعله قابل للإستعمال بأقل قدر ممكن من التغيير بحيث نبقي على القيمة الثقافية للمكان.[٣٢]

[٢٧] First Brazilian Semenar, 1987, www.Icomos org

[٢٨] Washington Charter,1987 ,www.Icomos org

[٢٩] International charter for Archeological Heritage Management,1990,preamble,www.Icomos org

[٣٠] New Zealand Charter,1992, Preamble.www.Icomos org

[٣١] International Cultural Tourism Charter,1999,The Dynamic Interaction between Tourism and Cultural Heritage

[٣٢] Burra charter,1999, Preamble.www.Icomos org

مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية	نوفمبر ٢٠١١م	ميثاق ايكوموس دولي	من أجل ضمان التنمية المتناغمة في المدن التاريخية ومحيطها، يجب النظر للتراث باعتباره مورداً أساسياً كجزء من النظام البيئي في المناطق الحضرية، لذلك يجب إقتراح مبادئ واستراتيجيات قابلة للتطبيق لكل تدخل في المدن التاريخية والمناطق الحضرية تهدف إلى الحفاظ على قّيم المدن التاريخية ومحيطها، فضلاً عن دمجها في الحياة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لعصرنا الحاضر.[٣٣]
إعلان باريس عن التراث كمحرك للتنمية	ديسمبر ٢٠١١م	اليونسكو	تتجلى آثار العولمة في المجتمعات في إستنزاف قيمها وهوياتها والتنوع الثقافي والتراث المادي وغير المادي في أوسع معانيها، وعليه لابد من إلقاء نظرة فاحصة على العلاقة بين التراث والتنمية.[٣٤]

٣-٣ تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني

يتناول هذا الجزء تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني للعوامل المؤثرة على الحفاظ وهي، (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، الفنية، والتنظيمية).

٣-٣-١ تصنيف البنود للعوامل الإستراتيجية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل الإستراتيجية، ويمكن إجمالها في الجدول (٣-٣).

جدول (٣-٣) تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإستراتيجية- المصدر :الباحثة

الميثاق	بنود العوامل الإستراتيجية
قرارات ندوة إدخال العمارة المعاصرة داخل المجموعات القديمة للمباني- بودابست	-إعداد تخطيط للمدينة يقبل النسيج الموجود بالمناطق القديمة كإطار للتنمية المستقبلية. -إحترام النسيج الموجود كإطار للتنمية المستقبلية لهذه المجموعات القديمة.[٣٥]
توصيات نيروبى	-قبل إعداد مخططات الحماية وتحديد مواصفاتها، يجب أن يتم إعداد برنامج يراعي إعتبارات تخطيط المدنية والعمارة والنواحي الإجتماعية والإقتصادية وقدرة النسيج العمراني أو الريفي على القيام بوظائف تتلاءم مع شخصيتها الخاصة.[٣٦]

[٣٣] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities Towns and Urban Areas, 2011, Preamble, www.Icomos org.

[٣٤] The Paris Declaration on heritage as a driver of development,2011, Preamble,www.unesco org

[٣٥] Budapest, 1972, article1, www.Icomos org

[٣٦] Nairobi Recommendation,1976,articale 21,www.Unesco org

	–عند وجود مخططات للحماية، فإن برامج التنمية العمرانية وإزالة المناطق المتهالكة التي تشتمل على هدم مبانٍ غير ذات قيمة معمارية أو تاريخية أو التي في حالة إنشائية سيئة لدرجة لا تسمح ببقائها وإزالة الإضافات أو الأدوار الزائدة غير ذات القيمة، وحتى إزالة المباني الحديثة والتي قد تؤثر على وحدة المناطق يمكن السماح به طبقاً لهذه المخططات.[٣٧] – برامج التنمية العمرانية وإزالة العمران المتدهور في المناطق التي لا تغطيها مخططات حماية، يجب أن تحترم المباني والعناصر ذات القيمة المعمارية والتاريخية، وكذا المباني المصاحبة لها. وإذا كانت هذه العناصر من المتوقع أن تتأثر بشكل سلبي ببرامج التنمية فإنه يجب إعداد مخططات للحماية بصورة سابقة على عمليات الهدم.[٣٨] – السلطات العامة المسؤولة عن إعمال نصوص الحماية وتشريعاتها على جميع المستويات القومية والإقليمية والمحلية يجب أن توفر الموظفين الضروريين وتوفر لهم مصادر فنية وإدارية ومالية كافية[٣٩]
ميثاق واشنطن	– حتى يكون الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية التاريخية أكثر فاعلية، لا بد أن تكون جزءاً متكاملاً من سياسات متماسكة للتطور الإجتماعي والإقتصادي للعمران والتخطيط الإقليمي على كل المستويات.[٤٠] – التدخل بالحفاظ على المدن والأحياء التاريخية يجب أن يكون بحرص، بمنهجية وبدقة، مع الأخذ بعين الإعتبار مختلف التخصصات اللازمة والأخذ بالحسبان كل مشكلة على حدة.[٤١] – يجب التحكم في عملية المرور داخل المدينة التاريخية أو المنطقة العمرانية، ومساحات الإنتظار لا بد أن تخطط بحيث لا تضر بالنسيج التاريخي وبيئته.[٤٢] – عندما يتضمن التخطيط الإقليمي أو العمراني إنشاء طرق رئيسية للسيارات، فإنها يجب ألا تخترق المدينة التاريخية أو المنطقة العمرانية، ولكن يجب أن تحسن أو تسهل مداخل الوصول إليها.[٤٣]
الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري	– مراقبة تطور تخطيط إستخدام الأرض بحيث تقلل من تدمير التراث الأثري. – يجب أن توجد سياسات لحماية التراث الأثري، ويجب أن تكون متكاملة مع السياسات المتعلقة بإستخدام الأرض، وبالتطوير والتخطيط وبالسياسات الثقافية والبيئية والتربوية. – حماية التراث الثقافي يجب أن تتكامل مع سياسات التخطيط العالمي والوطني والإقليمي وعلى المستوى المحلي.[٤٤]
الميثاق الدولي للسياحة الثقافية المكسيك	–وضع حدود للتنمية السياحية وأعداد الزوار حتى لاتؤثر على المجتمع المحلي أو تغير من تنوعه الطبيعي والثقافي، على أن تصاحب التنمية السياحية دراسات مستمرة لتأثيرها المتنامي على المجتمع ومستوى الحفاظ على تراثه.[٤٥]
مبادئ فاليتا	–أن يكون الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق الحضرية جزء لا يتجزأ من فهم عام للهيكل

[٣٧] Ibid,articale 24
[٣٨] Ibid,articale 25
[٣٩] Ibid,articale 17-e
[٤٠] Washington Charter,1987,principles and objectives,article1,www.Icomos org
[٤١] Ibid,article 4
[٤٢] Ibid,article 12
[٤٣] Ibid,article 13
[٤٤] International charter for Archeological Heritage Management,1990,article 2,www.Icomos org
[٤٥] International Cultural TourismCharter,1999,article2,www.Icomos org

لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية	الحضري والمناطق المحيطة بها. وهذا يتطلب سياسات إنمائية إقتصادية واجتماعية متماسكة تأخذ المدن التاريخية في الإعتبار لدى التخطيط على جميع المستويات.على التخطيط الحضري للحفاظ على المدن التاريخية أن يأخذ في اعتباره حاجة السكان المحليين للمرافق. – دراسة تخطيط الطرق مع إعطاء الأولوية للمشاة، وإدخال نظام نقل عام مستدام وخالٍ من التلوث. يجب تخطيط البنية التحتية تحت الأرض، مثل قطارات الأنفاق بحيث لا تلحق الضرر بالنسيج التاريخي أو بيئته. كما يجب على شبكة الطرق الرئيسية السريعة أن تتجنب المناطق المحمية والمناطق العازلة.[٤٦]
إعلان باريس	–تشجيع التخطيط والتنمية المتوازنة من أجل ضمان تخصيص مناطق مناسبة للأنشطة بما في ذلك المرافق التعليمية والثقافية والسياحية والترفيهية.[٤٧] –وضع التراث في قلب إستراتيجيات التنمية مع تحديد أهداف المنافع الإقتصادية والإجتماعية.[٤٨]

٣-٣-٢ تصنيف بنود المواثيق للعوامل القانونية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل القانونية، ويمكن إجمالها في الجدول (٣-٤).

جدول (٣-٤) تصنيف بنود المواثيق للعوامل القانونية- المصدر:الباحثة

الميثاق	بنود العوامل القانونية
ميثاق فينيسيا	الحفاظ على النسيج التاريخي بعدم السماح بالبناء الجديد الذي يؤدى إلى تغيير وتدمير العلاقة في الشكل أو في اللون.[٤٩]
توصيات نيروبي	– سن قوانين جديدة ونظم تؤمن حماية المناطق التاريخية ومحيطها. –النصوص التي تنشئ نظاماً لحماية المناطق التاريخية يجب أن تضع القواعد الأساسية المرتبطة بإنشاء الخطط الضرورية والوثائق، وخصوصاً الشروط العامة والقيود المطبقة على المناطق المحمية وما يحيط بها.[٥٠] – أن يعاد النظر في القوانين المتعلقة بتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي وسياسة الإسكان، حتى يتم تنسيقها ومواءمتها مع القوانين المتعلقة بحماية التراث.[٥١] – مخططات الحماية ووثائقها يجب أن يصدّق عليها بواسطة الهيئة التي يخولها القانون.[٥٢]. –يجب أن يتم الاهتمام بشكل خاص بقواعد التحكم في المباني الجديدة، من أجل ضمان توافق عمارتها بشكل متجانس مع تنظيم المكان وعلاقات مجموعات المباني التاريخية.[٥٣] – يجب أيضاً وضع النصوص الخاصة بالإجراءات الوقائية لمواجهة التأثيرات الضارة للإستغلال الزائد عن الحد للسياحة.[٥٤]
ندوة البرازيل الأولى	– الحماية القانونية للمواقع العمرانية التاريخية يمكن تحقيقها خلال إجراءات مختلفة، مثل إعداد

[٤٦] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities Towns and Urban Areas, 2011, Proposals and Strategies,www.Icomos org
[٤٧] The Paris Declaration on heritage as a driver of development,2011,Heritage and Regional Development,www.Unesco org
[٤٨] Ibid ,Heritage and Economics
[٤٩] Venice Charter,article 6
[٥٠] Nairobi Recommendation,1976,articale 10
[٥١] Ibid,articale 12
[٥٢] Ibid,articale17-d
[٥٣] Ibid,articale 28
[٥٤] Ibid,articale31

	قوائم التسجيل والأرشفة والتنظيمات العمرانية والإعفاء من الضرائب والحوافز وإعداد قوائم الإهتمام الثقافي وإعادة التملك.[٥٥]
ميثاق واشنطن	– توافق المبانى الجديدة مع المباني الموجودة، إذ لا بد أن نحترم الموقع العام الأصلي للمنطقة ولاسيما في المقياس وفي حجم المباني.[٥٦]
الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري	– حماية التراث الأثري واجباً أخلاقياً ومسئولية جماعية، وهذا الواجب ينبغي أن يعرف عبر تشريع قوانين متعلقة بذلك. –التشريع يجب أن يحقق الحماية المناسبة لإحتياجات التراث الأثري والتاريخي والتراثي لكل قطر ولكل اقليم، وهذا يتطلب حماية في الموقع، ويتطلب جهداً وبحثاً علمياً. –التراث يجب أن يعتمد على فكرة أن التراث الاثري هو تراث لكل الإنسانية ولكل المجموعات والشعوب وليس لفرد أو قطر. –التشريع يجب أن يمنع تدمير، أو تلف، أو تحوير(من خلال التغيير) في أى موقع أو معلم أو فى محيطها من غير ترخيص من المؤسسات الأثرية المسئولة. –التشريع يجب في الأساس أن يطلب تحريا وتوثيقا أثرياً كاملاً في حال كان تدمير التراث الأثري مرخصاً ،و يجب أن يطلب وأن يعمل إقتراحات مستقبلية للصيانة وللحفاظ على التراث الثقافي. –يجب تحديد مخالفات مناسبة لمن يقوم بمخالفات لتشريعات التراث الثقافي. –إذا قام التشريع بحماية عناصر التراث الأثري المسجل في قوائم السجلات فقط، فلابد من أن يحتاط للحماية الوقتية (غير الدائمة) للتراث غير المسجل، وللذي يكتشف من معالم أو من مواقع حتى يتم تقييمها الأثري. –مشروع التطوير يمثل أكبر تحدي فيزيائي للتراث الثقافي، والسبب أن المطورين يقومون بدراسة أثر(التغيير) على التراث الأثري قبل أن توضع الأطر والخطط للتطوير، ويجب أن يتم وضع هذا ضمن التشريعات.[٥٧]
ميثاق نيوزيلاند	– الحصول على كل الموافقات والتصاريح اللازمة عند القيام بمشاريع الحفاظ.[٥٨]
إعلان باريس	–المرونة مطلوبة في تطبيق المعايير التي لا تلبي إحتياجات التراث المعماري والعمراني، ومن ثم لا بد من إيقاف النشاط العمراني فوراً بغرض إستشارة الخبراء والمختصين، وأن يستمر التوقف لحين تطوير نهج محدد ومناسب، وأن التدابير الإنتقالية قد أعتمدت.[٥٩] –تذكير السلطات المحلية بأن لها القوامة على الصالح العام وتقع علي عاتقها المسئولية القانونية لحماية التراث في وجه الضغط على الاراضي، وعليها منح الأفضلية للحفاظ على التراث عوضاً عن هدمه.[٦٠] – حماية التراث في سياق التنمية ينطوي أيضاً على إنشاء ومراجعة مستمرة للأطر المؤسسية والقانونية على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وقبل كل شيء تحتاج هذه الأطر للتنفيذ على الأرض.[٦١] –ضمان المحافظة على التراث الريفي، والتحديد الصارم للإنتشار الحضري ووضع شروط على حق البناء.[٦٢]

[٥٥] First Brazilian Semenar,1987,article 9
[٥٦] Washington Charter ,methods and instruments, article 10
[٥٧] International charter for Archaeological Heritage Management,article3
[٥٨] New Zealand Icomos,article 15
[٥٩] The Paris Declaration On heritage as a driver of ,2011,Areturn to the Art of Building development
[٦٠] Ibid, ,Heritage and Economics
[٦١] Ibid ,The legal framework

٣-٣-٣ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإدارية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل الإدارية، ويمكن إجمالها في الجدول (٣-٥).

جدول(٣-٥) تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإدارية- المصدر :الباحثة

الميثاق	بنود العوامل الإدارية
فينيسيا	- إجراء توثيق دقيق لدراسات تاريخية وأثرية قبل تحديد طبيعة أي عمليات تنفيذية للحفاظ.[٦٣]
توصيات نيروبي	- يجب أن تكون هناك إدارة مسؤولة لتأكيد التواصل الدائم لكل ما هو متعلق بالحماية، مثل إدارات الخدمات العامة القومية والإقليمية والمحلية أو مجموعات الأفراد.[٦٤] - وثائق وخطط الحماية يجب أن تحدد عندما تتم كل الدراسات العلمية المتقدمة، ويتم تكوين المجموعات أو الفرق المتعددة التخصصات.[٦٥] -على السلطات المختصة القيام بالدراسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وطرق الحياة، والعلاقات الإجتماعية، حيث لا يمكن تحضير مخططات جيدة للحماية أو الحفاظ بدونها.[٦٦] - لإحترام الإجراءات الإدارية والتشريعية، يجب أن تحدد خطط الحماية والوثائق المصاحبة لها المناطق والعناصر التي تتم حمايتها، القيود والشروط الخاصة التي يقترح تطبيقها عليها، المعايير التي يجب مراقبتها في عمليات الصيانة والترميم والتحسين، ثم الظروف العامة التي تحكم نظم الإمداد والخدمات المطلوبة لحياة الحضر والريف. -بمجرد تجهيز مخططات الحماية ومواصفاتها والموافقة عليها من قبل السلطات العامة المختصة، فمن المرغوب فيه أن تنفذ هذه المخططات إما من خلال من قام بوضعها أو تحت سلطته.[٦٧] - الإشراف الدائم ضروري لضمان أن عمليات (التنمية العمرانية أو إزالة العمران المتدهور)، غير موجهة لتحقيق ربح مغالى فيه أو أهداف تخالف الأغراض الأصلية لبرامج الحماية.[٦٨] - معايير الأمان العادية المطبقة للحريق والكوارث الطبيعية يجب مراعاتها في أي برنامج تنمية عمرانية.[٦٩] - تشجيع الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها وتبادل الخبرات والمعلومات [٧٠] - إن الدول يجب ألا تقدم على تدمير أي معلم تذكاري أو منطقة تاريخية لتكون تحت سيطرتها بسبب الحرب.[٧١]
ميثاق أبلتون	- ضرورة إشتراك خبراء من كافة المجالات لكي يساهموا في دراسة وحماية المكان التاريخي.[٧٢]
ندوة البرازيل الاولى	- من الضروري تشجيع وتفضيل الآليات المؤسسية التي تؤكد على الإدارة الديمقراطية للمدينة من خلال تقوية مشاركة القيادات المدنية.[٧٣]
ميثاق واشنطن	- التخطيط للحفاظ يجب أن يمر بدراسات متعددة ومتنوعة التخصصات للنواحي الأثرية والتاريخية

---

[٦٢] Ibid ,Preserving Space
[٦٣] Venice Charter,article 9
[٦٤] Nairobi Recommendation,1976,articale 17-a
[٦٥] Ibid ,articale 17-b
[٦٦] Ibid, articale 20
[٦٧] Ibidه,articale 22
[٦٨] Ibid, articale 26
[٦٩] Ibid ,articale 27
[٧٠] Ibid ,articale 54
[٧١] Ibid,articale 55
[٧٢] Apleton charter,1983, principles،
[٧٣] First Brazilian Semenar,1987,article 7

	والمعمارية والفنية والإجتماعية والإقتصادية والتشريعية.[٧٤] – أخذ احتياطات وقائية ضد حالات الحوادث الطبيعية، وضد كل أنواع التلف(خاصة التلوث والإهتزازات).[٧٥]
الميثاق الدولي لإدارة التراث الاثري	– التراث الثقافي هو تراث عام لكل الإنسانية، والتعاون الدولي أساسي في الحفاظ عليه وإدارته. –برامج التقنيين المساعدين في مجال إدارة التراث ينبغى أن تتطور تحت رعاية الأيكوموس. –التبادل الدولي بين مجموعة المحترفين ينبغي أن يجرى لتطوير ورفع المواصفات في إدارة التراث الثقافي.[٧٦]
ميثاق نيوزيلاند	– ينبغي أن تستند جميع أعمال الحفاظ على خطة الحفاظ. –خطط الإدارة، خطط الصيانة الدورية، مواصفات أعمال الحفاظ، خطط التفسير ،خطط التخفيف من حدة المخاطر، أو خطط الطوارئ ينبغى أن توجه بخطة حفاظ.[٧٧] – يجب إشتراك متخصصين مناسبين للحفاظ في جميع جوانب أعماله.[٧٨]
الميثاق الدولي للسياحة الثقافية المكسيك	– لسياحة الدولية والمحلية تمثل أحد أهم سبل التبادل الحضاري، لذا يجب أن توفر فرصاً محسوبة وجيدة الإدارة لأفراد المجتمع المحلي والزوار، للحصول على خبرة وفهم لتراث المجتمع وثقافته مباشرةً بأنفسهم.[٧٩] – العلاقة بين مواقع التراث والسياحة ديناميكية وربما تشتمل على قيم متعارضة، لذا يجب إدارتها بشكل مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.[٨٠]
ميثاق بورا	–السياسة لإدارة مكان يجب أن تؤسس على فهم تميزه الثقافي.[٨١] – الحفاظ يجب أن يستفيد من كل المعرفة والمهارات والمجالات التي يمكن أن تسهم في الدراسة والعناية بالمكان.[٨٢] – أن يكون هناك تسلسل في جمع المعلومات ثم تحليلها قبل اتخاذ القرارات، وذلك لأن التميز الثقافي لمكان والقضايا الأخرى التي تؤثر على مستقبله يكون فهمها أفضل. – فهم التميز الثقافي يأتي أولاً ثم تطوير السياسة وأخيراً إدارة المكان بموجب السياسة.[٨٣] –تطوير السياسة يجب أيضاً أن يتضمن إعتبارات للعوامل الأخرى التي تؤثر مستقبلاً على المكان مثل إحتياجات الملاك، والموارد، المحددات الخارجية، وأيضاً حالة المكان المادية.[٨٤] – أعمال الحفاظ يجب أن تسبقها دراسات لفهم المكان، وتتضمن تحليل الدليل المادي والوثائقي والشفهي والأدلة الأخرى.[٨٥] – بيانات الأهمية والسياسة يجب أن تدمج داخل خطة إدارة المكان، كذا فإن البيانات المكتوبة للأهمية الثقافية والسياسة للمكان يجب أن تصحب بالدليل المؤيد.[٨٦] – يجب تحديد المنظمات والأفراد المسؤولين عن إتخاذ قرارات الإدارة، وأن تكون لهم مسؤولية محددة

[٧٤] Washington Charter,1987,methods and instruments,article 5
[٧٥] Ibid,1987,methods and instruments,article 14
[٧٦] International charter for Archeological Heritage Management,1990,article 9
[٧٧] New Zealand Icomos,article 4
[٧٨] Ibid,article 14
[٧٩] International Cultural TourismCharter,1999,article1
[٨٠] Ibid,article 2
[٨١] Burra charter,1999,article 2
[٨٢] Ibid,article 4
[٨٣] Ibid,article 6.1
[٨٤] Ibid,article,6.3
[٨٥] Ibid,article 26.1
[٨٦] Ibid,article 26.2

	عنها.[٨٧] – توجيه الأعمال والإشراف على تنفيذها يجب أن يتم في كل المراحل بواسطة أفراد مؤهلين بالمعرفة والمهارات الملائمة.[٨٨]
مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية	– التغيير في المدن التاريخية والمناطق الحضرية (متى ما أدير بصورة جيدة) قد يصبح سانحة لتحسين ميزاتها التاريخية.[٨٩] – حماية المدن التاريخية والمناطق الحضرية من آثار التغيرات المناخية ومن الكوارث الطبيعية.[٩٠] يتعيّن إدارة الأنشطة الجديدة بعناية بغرض تجنب الآثار السلبية الثانوية مثل صراعات النقل أو ازدحام حركة المرور.[٩١] – سرعة الوقت يجب أن تخضع للرقابة، إذ أن السرعة المفرطة للتغيير يمكن أن تؤثر سلباً على سلامة جميع قيم المدينة التاريخية، وينبغي أن يكون مدى وتواتر التدخل جزء لا يتجزأ ومتوافق مع دراسات الجدوى وتخطيط الوثائق والدراسات، فضلا عن التمسك بالتدخل المتسم بالشفافية وتنظيم الإجراءات.[٩٢] –حماية وادارة المدينة التاريخية أو المناطق الحضرية ينبغي أن يتبع نهج وانضباط منتظم وذلك وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. –التعاون الفعال بين مختلف ذوي التخصصات المتعددة. –على خطط الحفاظ والإدارة أن تضع في إعتبارها التأثير المتوقع من السياحة، وتقوم بتنظيم العملية لفائدة التراث والسكان المحليين.[٩٣] – في التخطيط والتصميم يجب حماية طابع الساحات العامة في المدن التاريخية.[٩٤] – الوضع في الإعتبار أن خطط الحفاظ تسنح بفرصة لتحسين الجاهزية ضد المخاطر وتشجيع إدارة البيئة ومبادئ الإستدامة.[٩٥] –عندما لا تتوافر أي خطة للحفاظ يجب الإضطلاع بجميع أنشطة الحفاظ والتنمية اللازمة في المدينة التاريخية وفقا لمبادئ وأهداف الحفاظ والتعزيز.[٩٦] – وضع نظام فعال لإدارة المدينة التاريخية، وفقا لنوع وخصائص كل مدينة تاريخية ومنطقة حضرية وسياقها الطبيعي والثقافي. – خطة الإدارة يجب أن تشمل (كملحق) نتائج مناقشات أصحاب المصلحة وتحليل المنازعات الناجمة عن المناقشات المتناقضة.[٩٧]
إعلان باريس	– وضع خطط الإرة التي تستند على الذاكرة الثقافية والتاريخية والبيئية والقيّم الجمالية المحددة والجديرة بالمحافظة عليها. – تطوير إدارة أدوات جمع بيانات السياحة. – إنشاء أسلوب يختص بالتوزيع العادل لإيرادات السياحة بين تكلفة المحافظة على التراث، وادارة

[٨٧] Burra charter,1999,article 29
[٨٨] Ibid,1999,article 30
[٨٩] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities, 2011, Aspects of Change, www.Icomos org.
[٩٠] Ibid, Change and the natural environment.
[٩١] Ibid, Change in use and social environment.
[٩٢] Ibid, Intervention Criteria, f.
[٩٣] Ibid, Intervention Criteria,g.
[٩٤] Ibid,Proposals and Strategies, Proposals and Strategies,d
[٩٥] Ibid,Proposals and Strategies, Proposals and Strategies,h
[٩٦] Ibid,Proposals and Strategies, Proposals and Strategies,k
[٩٧] Ibid,Proposals and Strategies, Proposals and Strategies,I

	التراث، والمجتمعات المحلية، وشركات السياحة المحلية والقومية والعالمية. – عمل ربط متكامل لصون التراث والمحافظة عليه في صلب تنمية السياحة الثقافية. – تعزيز التعاون والشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية المنخرطة في العمل بشأن التراث والتنمية.[٩٨]

٣-٣-٤ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإقتصادية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل الإقتصادية، ويمكن اجمالها في الجدول (٣-٦).

جدول(٣-٦) تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإقتصادية- المصدر :الباحثة

الميثاق	بنود العوامل الاقتصادية
توصيات نيروبي	– تحديد الوسائل التي سيتم بواسطتها تمويل وتنفيذ برامج الحماية.[٩٩] – توفير الأموال اللازمة للإستثمارات العامة المنصوص عليها في خطط صون المناطق التاريخية ومحيطها، وينبغى ضمان الإعتمادات الكافية من ميزانيات السلطات المركزية والإقليمية والمحلية.[١٠٠]
ميثاق واشنطن	– يجب أن تؤخذ إحتياطات تأمين تمويل الحفاظ والترميم للمبنى.[١٠١]
نيوزيلاند	– يشمل الحفاظ على درجات من التدخل ذات العناية الطويلة المدى، ويضع في الإعتبار كل الإحتياجات والقدرات المالية والمصادر للمجتمعات المعنية.[١٠٢]
الميثاق الدولي للسياحة الثقافية المكسيك	– أن تكون الموارد المالية الناتجة عن السياحة موجهة لحماية التراث وصيانته وتفسير تميزه الثقافي.[١٠٣]
مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية	– لسياحة تلعب دوراً إيجابيا في تنمية وانعاش المدن التاريخية والمناطق الحضرية.[١٠٤] –توفير التدابير المالية بغرض تيسير عملية الحفاظ واستعادة البيئة المبنية.[١٠٥]

٣-٣-٥ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإجتماعية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل الإجتماعية، ويمكن إجمالها في الجدول (٣-٧).

---

[٩٨] The Paris Declaration On heritage as a driver of development,2011,Tourism and Development

[٩٩] Nairobi Recommendation, 1976,articale10.www unesco org.

[١٠٠] Ibid,articale 37

[١٠١] Washington Charter,1987,methods and instruments,article 15

[١٠٢] New Zealand charter,1992,article 8

[١٠٣] International Cultural TourismCharter,1999,article5

[١٠٤] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities,2011, Proposals and Strategies ,g

[١٠٥] Ibid,Proposals and Strategies,j

جدول(٣-٧) تصنيف بنود المواثيق للعوامل الإجتماعية- المصدر :الباحثة

الميثاق	بنود العوامل الإجتماعية
ميثاق فينيسيا	- إستخدام المعلم، في وظيفة تفيد المجتمع، يساعد في عملية الحفاظ عليه.[١٠٦]
توصيات نيروبي	- مشاركة الأفراد ومنظمات المجتمعات المحلية في تخطيط مشروعات الحماية والحفاظ.[١٠٧] - تعويض سكان المناطق التاريخية وتوفير التمويل اللازم لهم للإحتفاظ بمساكنهم ومحلاتهم التجارية وطرق حياتهم التقليدية، إذا ما أدى مشروع الحماية والحفاظ على التراث إلى إرتفاع الإيجارات وتكلفة الحياة.[١٠٨]
أبلتون	-يجب إستخدام المبنى في وظيفته الأصلية، أو في وظيفة ملائمة لا تتطلب تغييراً ملموساً بالمبنى، ويجب على الإستخدام الجديد أن يحترم التقاليد الموجودة والأصلية للحركة والموقع.[١٠٩]
ندوة البرازيل الأولى	- الغرض الرئيسي من الإبقاء على المراكز التاريخية هو صيانتها وتحسينها للتعبير عن وتقوية الشعور بالمواطنة. فمن خلال تقدير المواطنين لتلك الأماكن يمكن مساهمتهم للإبقاء عليها وتحسين المستوى الإجتماعي.[١١٠] - يجب الإهتمام بثبات السكان والأنشطة التقليدية في المواقع العمرانية التاريخية، عندما تكون متلائمة مع هذه المواقع. - الحفاظ على التراث الحضاري يجب أن يسمح بأنشطة لمجالي العمل والحياة اليومية، والتي من خلالها تكون التعبيرات الأصيلة عن تعددية المجتمع وجماعته.[١١١] - مشاركة المجتمع في إعداد قوائم لتسجيل الممتلكات الطبيعية.[١١٢]
ميثاق واشنطن	- خطط الحفاظ لا بد أن تدعم بالموافقة عليها من قبل سكان المناطق التاريخية.[١١٣] - عملية تحسين الإسكان لا بد أن تكون أحد الأهداف الأساسية للحفاظ.[١١٤]
الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري	-إن مشاركة العامة بشكل فعال يجب أن تكون جزءا من سياسات الحماية على التراث الأثرى.[١١٥] -إرتباط ومشاركة المحليين ينبغي أن يكونا فعالين وينبغي أن يشجعا، مما يساعد على صيانة التراث الثقافي.[١١٦]
نيوزيلاند	- الحفاظ على أماكن التراث الثقافي يتيسر بإستخدام المكان في غرض مفيد.[١١٧]
الميثاق الدولي للسياحة الثقافية المكسيك	- المجتمع المضيف والسكان المحليون يجب إشراكهم في التخطيط للحفاظ والسياحة.[١١٨] - التخطيط للأنشطة السياحية يجب أن يوفر الخدمات اللازمة لراحة الزوار وأمانهم دون التأثير على تميز المكان وإتزانه البيئي، مما يستوجب مشاركة المجتمع المحلي في أعمال الحفاظ على التراث

---

١٠٦ Venice Charter,article 5
١٠٧ Nairobi Recommendation,1976,articale 35, 36, 37, 27
١٠٨ Ibid,1976,articale 46
١٠٩ Apleton charter,1983, principles
١١٠ First Brazilian Semenar 1987,article 4
١١١ Ibid,article 5
١١٢ Ibid,article 8
١١٣ Washington Charter,1987,principles and objectives,article 3
١١٤ Ibid,methods and instruments,article 9
١١٥ International charter for Archeological Heritage Management,1990,article 2
١١٦ Ibid,article 6
١١٧ New Zealand Icomos,article 14
١١٨ International Cultural TourismCharter,1999,article4

	وفي التخطيط السياحي المصاحب له، بدءاً من وضع الأهداف وتفسير التراث واختيار السياسات التطبيقية وحتى إدارة مناطق التراث الحضاري.[١١٩] – أهمية استفادة المجتمع المحلي من أنشطة السياحة والحفاظ في شكل تحسين مستويات التنمية الإجتماعية الإقتصادية والتقليل من الفقر.[١٢٠]
ميثاق أيكوموس استراليا مناطق التميز الثقافى (بورا)	– يجب تسهيل مشاركة الناس الذين لديهم ارتباطات ومعانٍ خاصة بالمكان، أو الذين لديهم مسؤوليات إجتماعية وروحية وثقافية للمكان في الحفاظ، والتفسير، وإدارة مكان.[١٢١] – يجب أن يزود الأفراد والمجموعات بالفرص للمساهمة والمشاركة في فهم الأهمية الثقافية للمكان، ويجب أن يعطوا أيضاً فرصاً للمشاركة في الحفاظ وإدارة المكان.[١٢٢]
مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية	–المحافظة على الممارسات التقليدية وحماية السكان الاصليين.[١٢٣] –التدخل في المدن التاريخية والمناطق الحضرية يجب أن يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للسكان المحليين، كما يجب ان يهدف إلي تحسين نوعية البيئة.[١٢٤] –الحفاظ على المدن التاريخية يجب أن يشمل، الحفاظ على التوازنات الأساسية المكانية والبيئية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، وهذا يتطلب الإجراءات التي تسمح للبنية العمرانية الإحتفاظ بالمقيمين الأصليين مع الترحيب بالقادمين الجدد(إما بوصفهم مقيمين أو مستخدمين للمدينة التاريخية)، فضلاً عن المساعدة في التنمية دون التسبب في الإزدحام.[١٢٥] –إستحداث أنشطة جديدة يجب ألا يعرّض للخطر بقاء الأنشطة التقليدية أو أي شيء مما قد يدعم الحياة اليومية للسكان المحليين. –توافق الأنشطة الجديدة مع الأنشطة القائمة الأخرى وتأثير ذلك على الممارسات التقليدية المحلية. –أن تلبي الأنشطة الجديدة إحتياجات التنمية المستدامة متماشية مع مفهوم المدينة التاريخية كنظام أيكولوجي فريد في نوعه لا يمكن الإستغناء عنه.[١٢٦] –ينبغي إدماج الممارسات التقليدية.[١٢٧]
إعلان باريس	–إشراك أصحاب الشأن في إنشاء خطط إدارة المواقع التراثية والمقاصد السياحية والمراكز الحضرية والإقليمية. –مساعدة المجتمعات المحلية لإمتلاك مشروعات التراث المتصلة بالسياحة، وتشجيع مساهمتهم في التمكين والمشاركة في الحفاظ على التراث. –تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية، بوصفهم أصحاب المصلحة في التراث الثقافي والسياحة وتشجيع الإبداع والتنمية الشخصية وروح المبادرة.[١٢٨] –إعتماد إستخدامات ومهام جديدة للتراث الحالي عوضاً عن العكس، ومساعدة مستخدمي المباني التاريخية على ضبط توقعاتهم لمستوى المعيشة الحديثة.[١٢٩]

---

[١١٩] Ibid,article 3
[١٢٠] Ibid,article 5
[١٢١] Burra charter,1999,article 12
[١٢٢] Ibid,article 26.3
[١٢٣] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities,change in use and social environment
[١٢٤] Ibid,Intervention Criteria,b
[١٢٥] .Ibid, Intervention Criteria
[١٢٦] Ibid,Proposals and Strategies,b
[١٢٧] Ibid,Proposals and Strategies,I
[١٢٨] The Paris Declaration On heritage as a driver of development,2011,Tourism and Development
[١٢٩] Ibid,AReturn to the Art of Building

	–وضع الناس في صميم السياسات والمشاريع، والتأكيد على إمتلاك التراث يقوي النسيج الإجتماعي ويعزز من الرفاه الإجتماعي، مع الأخذ في الإعتبار بأن العائد الإقتصادي للتراث يفيد بصفة رئيسية في صونه والمحافظة عليه.[١٣٠]

٣-٣-٦ تصنيف بنود المواثيق للعوامل الثقافية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل الثقافية، ويمكن إجمالها في الجدول (٣-٨).

جدول(٣-٨) تصنيف بنود المواثيق للعوامل الثقافية- المصدر :الباحثة

الميثاق	بنود العوامل الثقافية
توصيات نيروبي	– توجيه أعمال التعليم والتدريب لرفع كفاءة أعمال الحفاظ، ورفع وعي المجتمع المحلي بأهميتها سواء من خلال التعليم النظامي للأطفال أو ببرامج مخصصة للمدرسين والأفراد الكبار بالمجتمع – تكوين منظمات شعبية وغير رسمية للتعامل مع الجوانب المادية في أعمال الحفاظ.[١٣١]
ميثاق واشنطن	– يجب تشجيع مساهمة ومشاركة السكان في أعمال الحفاظ الحضاري، من خلال إعداد برنامج توعية للسكان يبدأ من الأطفال في عمر الدراسة.[١٣٢]
الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري	–تقديم التراث الأثري إلى عامة الناس هو الطريقة الأساسية لترويج فهم أصل وتطور المجتمعات الحديثة، وفى الوقت نفسه هو أهم طريقة لفهم إحتياجات حماية الموقع.[١٣٣] – التدريب لعدد مناسب من المهنيين في المجالات التخصصية المعنية ينبغي أن يكون هدفاً لسياسات التربية في كل قطر. –تعتبر حماية التراث الأثرى منهجية تطوير مستمرة وديناميكية يجب أن يعطى الوقت للتقنيين العاملين في هذا المجال حتى يحدثوا وينموا معرفتهم. برامج التدريب في الداسات العليا ينبغى أن تتطور بالتركيز على الحفاظ وإدارة التراث الثقافى.[١٣٤] –هناك حاجة طارئة لإيجاد ميكانيكية دولية لتبادل المعلومات والخبرات وحوار بين المحترفين وإدارة التراث الأثري، وهذا يتطلب تنظيم ندوات ومسابقات وورش عمل على مستوى عالمي وإقليمي، وتدشين مراكز إقليمية للدراسات العليا. الأيكوموس بما فيها من مجموعات متخصصة يجب أن تروج لهذا المفهوم بوسائلها وبمخطط على المدى الطويل.[١٣٥]
الميثاق الدولي للسياحة الثقافية المكسيك	– أن تكون إستفادة الرجال والنساء متساوية من فرص العمل والتعليم والتدريب. على أن تتولى إدارة المنطقة التراثية تشجيع التدريب والتعليم للمجتمع المحلي وصانعي القرار والمعماريين والمخططين ومشغلي السياحة والقائمين على أعمال الحفاظ.[١٣٦]

[١٣٠] Ibid,Heritage and Economics
[١٣١] Nairobi Recommendation,1976,articale 47-75
[١٣٢] Washington Charter,1987,methods and instruments,article 15
[١٣٣] International charter for Archeological Heritage Management,1990,article 7
[١٣٤] Ibid,article 8
[١٣٥] Ibid,article 9
[١٣٦] International Cultural TourismCharter,1999,article5

مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية	– إعداد برنامج معلومات بدءاً من الاطفال في سن الدراسة. – تشجيع أعمال جمعيات الحفاظ. –التفاهم المتبادل القائم على وعي الجمهور، والبحث عن الأهداف المشتركة بين المجتمعات المحلية والجماعات المهنية يعتبر أساساً للحفاظ الناجح وتنشيط وتنمية المدن التاريخية. – تقنية المعلومات توفر الإتصال الفوري المباشر والذي يتيح المشاركة من قبل الجماعات المحلية.[١٣٧]
إعلان باريس	–رفع مستوى الوعي وبناء قدرات المهنيين المختصين بالمحافظة على التراث. –تعليم صغار السن، وخاصة على الصعيد المدرسي، وعامة السكان. –الإستفادة من وسائل الإعلام الحديثة لنشر المعرفة عن التراث [١٣٨] –تجميع البحوث القائمة واجراء المزيد من الدراسات التفصيلية، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، ونشر النتائج على نطاق واسع.[١٣٩] –يلعب السكان المحليون والمجتمع المدني والضباط المحليون المنتخبون وضباط الصعيد القومي دوراً رئيسياً في تصميم وتنفيذ التراث بوصفه محرّكاً للتنمية، ومن خلال زيادة الوعي بالتراث سوف يحوزون على ملكية عملية التنمية. وسوف ترفع الحملات الإعلامية من الوعي بما يمكّن المجتمع المدني من الإعتراف والحصول على ملكية التراث وتسخير هذه القيّم في التنمية المستدامة.[١٤٠] –أصحاب المصلحة الرئيسيون في الحفاظ على التراث في التنمية، المهندسون المعماريون، والمسئولون عن صون التراث، ومديرو التراث، ومخططو التنمية والمستثمرين والمرشدون السياحيون. كل هؤلاء يحتاجون للتدريب وبناء القدرات.[١٤١] –معاهد البحوث والجامعات والخبراء من المنظمات الإستشارية مثل المجلس الدولي للآثار والمواقع والمنظمات الحكومية الدولية مثل اليونسكو بحاجة إلى تعزيز برامج البحوث والدراسات. [١٤٢]

٣-٣-٧ تصنيف البنود للعوامل الفنية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل الفنية، ويمكن إجمالها في الجدول (٣-٩).

جدول(٣-٩) تصنيف بنود المواثيق للعوامل الفنية – المصدر:الباحثة

الميثاق	بنود العوامل الفنية
ميثاق فينيسيا	– أستخدام كل العلوم والتقنيات في الحفاظ والترميم التي تؤدى إلى دراسة وإنقاذ المعالم التراثية.[١٤٣] – الحفاظ على المعلم وعلى الظروف البيئية المحيطة به.[١٤٤] – يمكن اللجوء إلى الأساليب الحديثة للحفاظ والبناء التي ظهرت فاعليتها بواسطة المعطيات العلمية

[١٣٧] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities,Proposals and Strategies,j

[١٣٨] The Paris Declaration On heritage as a driver of development,2011,Tourism and Development

[١٣٩] Ibid,Heritage and Economics

[١٤٠] Ibid,Stakeholders and Capacity Building

[١٤١] Ibid,Professional training

[١٤٢] Ibid,Research

[١٤٣] Venice Charter,1964,article 2

[١٤٤] Ibid,article6

	وأثبتتها الخبرة.[١٤٥] – الدراسات وأعمال التوثيق التي تتم قبل وأثناء أعمال الحفاظ، يجب أن تصدر على هيئة مجموعة من التقارير التحليلية والنقدية المدعمة بالرسومات والصور الفوتوغرافية، وتوضع في أرشيف يمكن الأضطلاع عليه من قبل الباحثين ويوصى بنشرها.[١٤٦]
قرارات ندوة إدخال العمارة المعاصرة داخل المجموعات القديمة للمباني– بودابست	– ملاءمة استعمال الأساليب الفنية والمواد الحديثة للمباني الجديدة مع مجموعات المباني القديمة الموجودة بالموقع وخصوصاً بالنسبة للإستعمال وللكتل والمقياس والإيقاع والشكل.[١٤٧] – المحافظة على أصالة الآثار التاريخية أومجموعات المباني المهمة تاريخياً وتفادي أي تزييف باعتبار أن الأصالة هي المعيار الأساسي لتقييم عمليات الحفاظ.[١٤٨] – إعادة الإحياء للمعالم التاريخية أو مجموعات المباني يكون بإعادة استعمالها وإضافة استعمالات جديدة لا تؤثر داخلياً أو خارجياً على هيكلها الإنشائي أو خصائصها بحيث تحتفظ بكيانها المتكامل.[١٤٩]
توصيات نيروبي	– عمل قائمة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي بالمناطق التاريخية اللازم حمايتها وحماية محيطها المباشر.[١٥٠] – يجب عمل مسح للمنطقة التاريخية ككل.[١٥١] – لا يجوز عزل أي مبنى أثري عن محيطه بهدم هذا المحيط.[١٥٢] – يجب حماية المناطق التاريخية وما يحيط بها من التشويه الحادث من إنشاء الأعمدة والصروح الإنشائية وكابلات التليفون والكهرباء وهوائيات الإرسال التلفزيوني ولوحات الإعلان الكبيرة الحجم والإعلانات ومن أضرار البيئة المتزايدة.[١٥٣]
ميثاق أبلتون	– خطوات أي عمل بالموقع يجب توثيقها.[١٥٤] –احترام كل أنواع النسيج العمراني ضرورية لأعمال الحفاظ العمراني، كما أنه يجب الاعتراف بكل وجهات النظر وتوفير كل التخصصات الفنية اللازمة بحيث تراعى دائماً الإعتبارات التالية: – أي عنصر من البيئة المبنية لا يكون منفصلاً عن التاريخ الذي يشهد عليه ولا عن المكان الذي حدث فيه، وبالتالي فإن أي تدخل يجب أن يتعامل مع الكل مثلما يتعامل مع الأجزاء. –الإضافات وهي المواد والتشطيبات الجديدة المطلوبة لتناسب الإستخدامات والمتطلبات الجديدة. ويجب أن تحاكي الأفكار المعاصرة ولكنها تثري روح الأصل. –أنشطة الإزالة أو الإضافة يجب أن تدعم إثراء المصدر التراثي.[١٥٥]
ندوة البرازيل الأولى	– عمل قوائم لتسجيل الممتلكات الطبيعية والثقافية. – إجراءات للحماية القانونية لهذه المواقع، قوائم التسجيل والأرشفة والتنظيمات العمرانية تسهل من اتخاذ مثل هذه الإجراءات القانونية للحماية.[١٥٦]
ميثاق واشنطن	–يجب أن يتم تحديد تفصيلي متناغم للأحياء التاريخية داخل المدينة كمجموعة.

[١٤٥] Ibid,article10
[١٤٦] Ibid,article16
[١٤٧] Budapest 1972,articles1,2
[١٤٨] Ibid,article3
[١٤٩] Ibid,article4
[١٥٠] Nairobi Recommendation,1976,articale18
[١٥١] Ibid,article19
[١٥٢] Ibid,article29
[١٥٣] Ibid,article30
[١٥٤] Apleton charter,1983, practice
[١٥٥] Ibid,principles
[١٥٦] First Brazilian Semenar 1987,article 8

	مخطط الحفاظ، يجب أن يحدد المباني أو مجموعات المباني التي تحتاج إلى حفاظ وبظروف محددة في حالات إستثنائية والتي تحتاج إلى هدم. الحالة الراهنة قبل أي تدخل يجب أن تكون موثقة بشكل دقيق. المخطط يجب أن ينال موافقة القاطنين.[١٥٧] – يجب أن تتوافق الأنشطة والوظائف الجديدة مع طابع المدينة التاريخية أو المنطقة العمرانية.[١٥٨] – القيام بالبحث الأثري الحضري وبالتقديم المتوافق للقى، من دون أن يؤثر ذلك على التنظيم العام للنسيج الحضري.[١٥٩] – الحفاظ يتطلب أن تنظم مجموعة تقنيين من كل التخصصات التي لها علاقة بذلك.[١٦٠]
الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري	–تعتمد حماية التراث الثقافي على إمكان المعرفة التامة له ولإمتداده ولمحيطه الطبيعي. المسح العام للمصادر الأثرية هو أداة عملية في تطوير الإستراتيجية لحماية التراث الثقافي، وكنتيجة يجب إلزام إعتماد المسح الأثري أساسا لحماية وإدارة التراث الاثري. –سجل التراث يمثل المصدر الأول للمعلومات الأساسية للدراسة العلمية وللبحث. التكامل بين السجلات يجب أن يكون مستمراً وبطريقة ديناميكية. السجلات يجب أن تحتوي على معلومات على مستويات مختلفة من الأهمية والأمانة، حتى المعلومات السطحية يمكن أن تكون نقطة بدء لأخذ إحتياطات الحماية.[١٦١] –الحاجة إلى تطوير التخصصية في بعض مجالات التخصصات العالية تتطلب التعاون الدولي.[١٦٢] – التعاون الدولي أساسي في تطوير المواصفات والمقاييس لصيانته والحفاظ عليه وإدارته.[١٦٣]
نيوزيلاند	– يجب تحديد درجات التدخل المناسبة لعمليات الحفاظ، فعملية الحفاظ قد تشمل درجات متدرجة من التدخل تبدأ بعدم التدخل، الصيانة، التثبيت، الإصلاح، الترميم، حتى إعادة البناء والتكيف.[١٦٤] –تعريفات القيمة التراثية الثقافية للمكان تتطلب البحث عن المعلومات التاريخية الموثقة أو الشفوية مع إجراء فحص متصل للمكان وتسجيل لحالته الطبيعية.[١٦٥] –يجب أن يحترم الحفاظ كل الشواهد الزمنية الموجودة ومساهمات كل الحقبات (الفترات). –يمكن إزالة مواد فترة معينة إذا أثبت التقييم أنها غير ذات قيمة للتراث الثقافي للمكان. وفي هذه الظروف يجب توثيق هذه المواد قبل إزالتها.[١٦٦] –حيثما كان هناك مقترح لتغيير الإستخدام، يجب أن يكون الإستخدام الجديد مناسب لقيمة أماكن التراث الثقافي وأن لايكون له تأثير سلبي على قيمة هذا التراث.[١٦٧] –موقع المنشأ التاريخي عادةً يتكامل مع القيمة التراثية الثقافية، لذا يجب الحفاظ على محتويات المكان، وخصوصاً عندما تساهم هذه المحتويات في إثراء القيمة التراثية الثقافية، ويجب إعتبارها من الأجزاء المتكاملة مع المكان. – تعتبر الأعمال الفنية من زخارف ورسومات ونسيج وزجاج معشق وفنون أخرى مرتبطة بالمكان متكاملة مع هذا المكان. –يجب الحفاظ على المحيط التاريخي للمكان وإذا كان المحيط التاريخي غير موجود على الإطلاق،

[١٥٧] Washington Charter,1987,methods and instruments,article 5
[١٥٨] Ibid,article 8
[١٥٩] IIbid,methods and instruments,article 11
[١٦٠] Ibid,methods and instruments,article 16
[١٦١] International charter for Archeological Heritage Management,1990,article 4
[١٦٢] Ibid,article 8
[١٦٣] Ibid,article 9
[١٦٤] New Zealand charter,1992,article 17
[١٦٥] Ibid,article 3
[١٦٦] Ibid,article 5
[١٦٧] Ibid,article 8

	فيجب بناء هذا المحيط على شواهد طبيعية وتوثيقية تحدد حدود هذا المحيط الملائم.[١٦٨] -قيمة التراث الثقافى وأهمية أماكن التراث الثقافي وكل مظاهر الحفاظ يجب أن توثق توثيقاً كاملاً لضمان توفير المعلومات للأجيال الموجودة حالياً وأجيال المستقبل. -يجب أن توضع سجلات الأبحاث وعمليات الحفاظ على الأماكن ذات القيمة التراثية الثقافية في أرشيف ملائم، إلا أن بعض المعارف المرتبطة بالمكان ذي القيمة التراثية المحلية لا يوكل بها إلى السجلات العامة ولكن يوكل بها إلى أوصياء من المجتمع المحلي.[١٦٩] -توثيق كل الأبحاث، والتسجيلات وأعمال الحفاظ حسب تقدمها.[١٧٠] -تشاور محلي مستمر خلال المشروع المناسب. -تنفيذ الأعمال المخططة.[١٧١]
ميثاق بورا	-من غير الملائم القيام بأعمال البناء الجديد والهدم والتدخلات أو التغييرات الأخرى التي تؤثر بشكل عكسي على المحيط التراثي أو علاقاته بما حوله.[١٧٢] -يفضل استعمال التقنيات والمواد التقليدية في الحفاظ على النسيج ذي القيمة، إلا أنه في بعض الظروف يمكن إستعمال التقنيات والمواد الحديثة.[١٧٣] -الحفاظ يتطلب الإبقاء على محيط بصري مناسب وكذلك العلاقات التي تساهم في التميز الثقافي للمكان، البناء الجديد، والهدم، والإقتحام أو التغييرات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلباً على المحيط ليست مناسبة.[١٧٤] -دعا الميثاق إلى مدخل حذر للتغيير والقيام بقدر ما هو لازم لرعاية المكان وجعله قابلاً للإستعمال، ولكن في نفس الوقت أقل ما يمكن من التغير حتى ذ ُبقي على تميزه الثقافي.[١٧٥] -النسيج الموجود والإستخدام لابد أن يتم تسجيلها بصورة كافية قبل إجراء أى تغييرات على المكان.[١٧٦] -السجلات المرتبطة بأعمال الحفاظ على المكان يجب أن توضع في أرشيف دائم وتوفر للإضطلاع شكل يخضع لمتطلبات الأمن والسرية حيثما يكون ملائماً ثقافياً .[١٧٧]
مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية	-في المدن التاريخية والمناطق الحضرية ينبغي أن يستند التغيير إلي إحترام التوازن الطبيعي، وتجنب تدمير الموارد الطبيعية وإهدار الطاقة واختلال التوازن في الدورات الطبيعية. كما يجب إستخدام التغيير لتحسين السياق البيئي في المدن التاريخية والمناطق الحضرية، وتحسين نوعية الهواء والماء والتربة، وتعزيز الإنتشار، ولمكانية الوصول للمساحات الخضراء، وتجنب الضغط الذي لا مبرر له على الموارد الطبيعية.[١٧٨] -أساس التدخلات المعمارية والبصرية والوظيفية والمكانية المناسب يجب أن يتم على أساس إحترام القيّم التاريخية والأنماط والطبقات. -ويجب أن تكون الهندسة المعمارية الجيدة متسقة مع التنظيم المكاني للمنطقة التاريخية واحترام المورفولوجيا التقليدية، كما لها أن تعبر عن الإتجاهات المعمارية للوقت والمكان. وبغض النظر عن

[١٦٨] Ibid,article 9
[١٦٩] Ibid,article11
[١٧٠] Ibid,article12
[١٧١] Ibid,article15
[١٧٢] Burra charter,1999,article 3,Cautious approach
[١٧٣] Ibid,article 4.2, Knowledge skills and techniques
[١٧٤] Ibid,article 8,Setting
[١٧٥] Ibid,article 15,Change
[١٧٦] Ibid,article 27.2,managing change
[١٧٧] Ibid,article 32.1,Records
[١٧٨] The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities,2011,change and the natural environment،

	الإسلوب والتعبير، فينبغي للهندسة المعمارية الجديدة كافة أن تتجنب الآثار السلبية من التناقضات الجذرية أو المفرطة والإنقطاع في إستمرارية النسيج الحضري ومساحته. -كما يجب أن تعطى الأولوية لإستمرارية التكوين التي لا تؤثر سلباً على البنية الحالية، بينما يسمح في نفس الوقت بأبداع المميزين الذي يحتضن روح المكان. كما يجب تشجيع المهندسين المعماريين ومخططي المدن للحصول على فهم عميق لسياق المناطق الحضرية التاريخية.[١٧٩] -إن الإبقاء على التنوع الثقافي والإقتصادي التقليدي من كل مكان أمر ضروري، لا سيما عندما يكون التنوع ميزة للمكان. ومن الملاحظ أن المدن التاريخية والمناطق الحضرية عرضة لخطر أن تصبح منتجات إستهلاكية للسياحة الجماعية، الأمر الذي قد يؤدي لفقدان أصالتها وقيمتها التراثية.[١٨٠] -يجب على جميع التدخلات في المدن التاريخية والمناطق الحضرية أن تشير وتحترم قيمهم الثقافية المادية وغير المادية.[١٨١] -تراكم التغييرات يمكن أن تؤدي إلى آثار سالبة على المدينة التاريخية وعلى قيمها. -وينبغي تجنب التغيرات الكمية والنوعية الرئيسية، ما لم يكن من الواضح أنه سيؤدي إلى تحسين البيئة الحضرية وقيمها الثقافية.[١٨٢] -المراقبة والصيانة المستمران لازمان لحماية المدينة التاريخية أو المنطقة الحضرية بفعالية. -إن التخطيط السليم يتطلب تسجيل دقيق ووثائق تم تحديثها (تحليل السياق، الدراسة بمقاييس رسم مختلفة، المخزون من الأجزاء المكونة، والأثر، وتاريخ المدينة ومراحل تطورها ..الخ).[١٨٣] -تقليل إستهلاك الموارد غير القابلة للتجديد وتشجيع إعادة إستعمالها وتدويرها.[١٨٤] -نقاط الإتصال والممرات البصرية هي جزء لا يتجزأ من مفهوم المساحات التاريخية، ويتعين إحترامها في حالات التدخلات الجديدة. كما يجدر (قبل القيام بأي تدخل) تحليل وتوثيق السياق الحالي بعناية. ويجب تحديد مجال الرؤية من وإلى المنشآت الجديدة وصيانتها والإبقاء عليها. -ولدى إدخال مبنى جديد في سياق تاريخي وأ منظر طبيعي يتعين تقييم ذلك من وجهة النظر الرسمية والفنية، وبصفة خاصة عندما يكون مخصصا لأنشطة جديدة.[١٨٥] -على كافة التدخلات في المدن التاريخية والمناطق الحضرية، بينما هي تحترم خصائص التراث التاريخي، أن تسعى لتوفير الطاقة وخفض التلوث. ويجب تشجيع إستعمال مصادر الطاقة المتجددة. علماً بأن أي بناء جديد في المناطق التاريخية يجب أن يكون ذا كفاءة في إستخدام الطاقة. -لابد من الإستفادة من المساحات الخضراء في المناطق الحضرية، والممرات الخضراء وغيرها من تدابير لتجنب الحرارة في المنطقة الحضرية.[١٨٦]
إعلان باريس	-إنشاء وإدارة العمل في التكثيف الحضري المتزايد، وتشجيع إتباع نهج متناغم ومتوازن ومتماسك لتخطيط الشوارع والقطع، وبيئة الشوارع، والتصور الفني للشوارع، حجم وإرتفاع العمران الحضري، وإستصلاح الأراضي البور في المناطق الحضرية والمناطق الحضرية المهملة.[١٨٧] - إعادة إستعمال تراث البناء في المدن والقرى الريفية، لتعزيز التجديد الإجتماعي والإقتصادي.دعم

[١٧٩] Ibid,change and the built environment
[١٨٠] Ibid,Change in use and social environment
[١٨١] Ibid,Intervention Criteria,a
[١٨٢] Ibid, Intervention Criteria, c
[١٨٣] Ibid,Intervention Criteria,g
[١٨٤] Ibid,Proposals and Strategies,a
[١٨٥] Ibid,Proposals and Strategies,c
[١٨٦] Ibid,Proposals and Strategies,i
[١٨٧] The Paris Declaration On heritage as a driver of development,2011,Heritage and Regional Development

	الحفاظ على الأنشطة الزراعية والحرفية التقليدية للمحافظة على المهارات والخبرات ولتوفير فرص العمل للمجتمعات المحلية، للحفاظ على وإعادة إستعمال التقنيات المحلية لإنتاج الطاقة المستدامة، وتطوير مصادر جديدة لإنتاج الطاقة بغية الحصول على أمن وإقتصاديات الطاقة.[١٨٨] -المحافظة على التراث الريفي، وضمان إعادة إستعماله بصورة مناسبة مع الحفاظ على سلامة التوزيع المكاني والعناصر الفنية. وإشتراط أن تحافظ التنمية على تراث المناظر الطبيعية التاريخية ونمط الإستيطان التقليدي.[١٨٩] -المحافظة على تراث البناء الحضري والريفي ذو الجودة العالية ، بما ذلك المواد الأصلية، التصميم والتشييد، المعمار، المحافظة على العناصر الأصلية، والإندماج في البيئة المادية، الإجتماعية منها والإقتصادية. -إعادة مهارات البناء التقليدية، وأفضل الممارسات كدليل على الكفاءة للإضطلاع بأعمال الترميم. -إتخاذ التدابير اللازمة لضمان (تحت ظروف سلامة العمل العادية) إستمرار إنتاج مواد التشييد التقليدية، وأن تستعمل الأدوات التقليدية بطريقة صحيحة في ترميم الهياكل التاريخية.[١٩٠]

٣-٣-٨ تصنيف البنود للعوامل التنظيمية

صُنفت بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للعوامل التنظيمية، ويمكن إجمالها في الجدول (٣-١٠).

جدول (٣-١٠) تصنيف بنود المواثيق للعوامل التنظيمية- المصدر:الباحثة

الميثاق	بنود العوامل التنظيمية
ندوة البرازيل الأولى	-الإبقاء على المواقع العمرانية التاريخية يتطلب العمل المتكامل بين الهيئات الفيدرالية والمحلية وعلى مستوى الولاية وكذا مشاركة المجتمع. -وجوب التنسيق والتعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي، من أجل اتخاذ الإجراءات الفعالة للحفاظ على التراث العمراني وقيمه الإجتماعية.[١٩١]
مبادئ فاليتا	-عمل تنظيم لتزامن واسع النطاق بين كافة أصحاب المصلحة: السلطات المنتخبة، خدمات المجالس البلدية، الإدارة العامة، الخبراء، المنظمات المهنية، الهيئات الطوعية، الجامعات، والسكان.[١٩٢]

٣-٤ نتائج تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية

من نتائج تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني ظهرت بعض البنود المشتركة والمنفردة عند تحليل المواثيق، والغرض من هذا التصنيف هو إستنباط عناصر تهدف إلى صياغة عناصر قياس ونقاط مطلوب تواجدها في إطار منهجي موحد، بحيث يمكن من خلالها قياس وتقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. الجدول (٣-١١) يوضح تواجد العوامل (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية،

---

١٨٨ Ibid,Revitalising Towns and Local Economies

١٨٩ Ibid,Preserving Space

١٩٠ Ibid,Areturn to the Art of Building

١٩١ First Brazilian Semenar,1987,article 7

١٩٢ The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities,2011,Intervention Criteria,h.

الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، الفنية، والتنظيمية) في المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

جدول (٣-١١) تواجد العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، الفنية، والتنظيمية) في المواثيق والتوصيات الدولية-المصدر :الباحثة

العوامل / المواثيق	الإستراتيجية	القانونية	الإدارية	الإقتصادية	الإجتماعية	الثقافية	الفنية	التنظيمية
فينيسيا	☒	✓	✓	☒	✓	✓	✓	☒
بودابست	✓	☒	☒	☒	☒	☒	✓	☒
توصيات نيروبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أبلتون	☒	☒	✓	☒	✓	☒	✓	☒
البرازيل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
واشنطن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	☒
الميثاق الدولى لإدارة التراث الاثري	✓	✓	✓	☒	✓	✓	✓	✓
ميثاق نيوزيلاند	☒	✓	✓	✓	✓	☒	✓	☒
ميثاق المكسيك	✓	☒	✓	✓	✓	✓	☒	☒
ميثاق بورا	☒	☒	✓	☒	✓	☒	✓	☒
مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضرية.	✓	☒	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إعلان باريس	✓	✓	✓	☒	✓	✓	✓	☒

✓ يمثل تواجد العامل في الميثاق

☒ يمثل عدم تواجد العامل في الميثاق

مما تقدم من تصنيف بنود المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، يمكن إستخلاص عناصر القياس المطلوب توافرها كمدخلات في العوامل (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، الفنية، والتنظيمية) كالآتي:

٣-٤-١ نتائج دراسة العوامل الإستراتيجية

أ. إدماج حماية التراث في التخطيط الإستراتيجى.

ب. إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسي في المخططات طويلة المدى.

ج. معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.

د. إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.

٣-٤-٢ نتائج دراسة العوامل القانونية

أ. تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.

ب. تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.

ج. إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.

د. التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.

هـ. تقييم الوجود التشريعي وتاثيره.

و. توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح).

ز. إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.

٣-٤-٣ نتائج دراسة العوامل الإدارية

أ. الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.

ب. التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.

ج. تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.

د. تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.

هـ. إشراك جميع المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.

و. معالجة أوضاع المدينة باسلوب شامل ومتوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.

ز. وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.

ح. وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب.

٣-٤-٤ نتائج دراسة العوامل الإقتصادية

أ. توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية المحلية والعالمية.

ب. تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.

ج. إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.

د. تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.

هـ. إتاحة الإستخدامات السياحية وإستغلال عوائدها.

٣-٤-٥ نتائج دراسة العوامل الإجتماعية

أ. إستخدام التراث المعماري والعمراني في وظيفة تخدم المجتمع.

ب. المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارت.

ج. تحسين الوضع الإجتماعي للسكان (المعيشي والإسكان).

د. توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.

٣-٤-٦ نتائج دراسة العوامل الثقافية

أ. إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.

ب. تشجيع البحث العلمي والدراسات التفصيلية للتراث.

ج. إنشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.

د. تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.

هـ. تفعيل دور أجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.

٣-٤-٧ نتائج دراسة العوامل الفنية

أ. التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.

ب. إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.

ج. صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية. الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.

د. التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس.

هـ. إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.

و. التدريب على تقنيات البناء التقليدية.

٣-٤-٨ نتائج دراسة العوامل التنظيمية

أ. وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ.

ب. التنسيق والتعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.

٣-٤ تصميم المنهج المقترح

تتناول هذه المرحلة تصميم مصفوفة تشمل مدخلات المنهج وهى (العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها)، التي توصل إليها البحث من الدراسة النظرية التحليلية في الفصل الثاني، بالإضافة إلى عناصر القياس والتقييم التي أستخلصت من هذا الفصل (الثالث)، بحيث تعتبر (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)، ومن ثم الوصول إلى الإطار التفصيلي لمنهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. وبناءاً على الخطوات السابقة يمكن إستنتاج الشكل النهائي لمنهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من خلال جدول مجمع يشتمل على مكونات المنهج المقترح كما موضح في الجدول (٣-١٢).

جدول (٣-١٢) المنهج المقترح للحفاظ على التراث المعماري والعمراني-المصدر :الباحثة

مدخلات المنهج		عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)
العوامل	الإعتبارات	
الإستراتيجية	**أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.**	– إدماج حماية التراث في التخطيط الإستراتيجي
		–إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسي في المخططات طويلة المدى.
		– معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.
		– إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.
القانونية	**إتخاذ التدابير القانونية**	– تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.

	لحماية التراث.	– تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.
		– التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.
		– إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.
		– تقييم الوجود التشريعي وتاثيره.
		– توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح).
		–إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.
الإدارية	**إتخاذ التدابير الإدارية لحماية التراث.**	– الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.
		– التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.
		–تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.
		– تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.
		– إشراك المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.
		– معالجة أوضاع المدينة باسلوب شامل ومتوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.
	– إتخاذ التدابير الفعالة لمجابهة الأخطار المهددة للتراث.	– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.
		– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب
الإقتصادية	**الدعم المادي**	– توفير الدعم من خلال الجهات الرسمية.
		– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.
		–إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.
	الإستثمار في مواقع التراث.	– تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.
		– إتاحة الإستخدامات السياحية وإستغلال عوائدها.
		–إحياء الصناعات والحرف التقليدية.
الاجتماعية	**دعم سياسات جعل التراث المعماري والعمراني يؤدى وظيفة في المجتمع.**	– استخدام التراث المعماري والعمراني في وظيفة تخدم المجتمع.
		–المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
		– تحسين الوضع الإجتماعي للسكان (المعيشي والإسكان).
		– توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.
الثقافية	**دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.**	– إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.
		–تشجيع البحث العلمي والدراسات التفصيلية للتراث.
	اتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيرى	–إنشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.
		– تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.
		– تفعيل دور أجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.
الفنية	**إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.**	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.
		–إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.
		– صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية.
		– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.

		– التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس.
	دعم الحرف والمهن التقليدية	– إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.
		– التدريب علي تقنيات البناء التقليدية.
التنظيمية	**اتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم العوامل المؤثرة على الحفاظ (تكامل– تنسيق–توازن– شمول).**	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ.
		– التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.

٣–٦ خلاصة وإستنتاج

– تناول هذا الفصل إستعراض أهم المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، التي تم إختيارها من نتاج أعمال منظمة أيكوموس الدولية ولجانها القومية ومنظمة يونسكو الدولية، بإعتبارها الجهات المنوط بها الإهتمام بالتراث المعماري والعمراني، وذلك للوصول إلى طرق الحفاظ على التراث عبر فكر المواثيق والتوصيات الدولية والقومية.

– تصنيف وتحليل بنود المواثيق والتوصيات الدولية إلى العوامل المؤثرة على الحفاظ وهي (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، الفنية، التنظيمية). ومن ناتج التحليل ظهرت بعض البنود المشتركة والمنفردة. تم تجميع البنود المشتركة والمنفردة لإستخلاص عناصر القياس المطلوبة في المنهج المقترح التي تمثل عناصر القياس وطرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

– صُممت مصفوفة شملت مدخلات المنهج وهي العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها من الدراسة النظرية التحليلية في الفصل الثاني، بالإضافة إلى عناصر القياس (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)، التي أستخلصت من تصنيف وتحليل بنود المواثيق والتوصيات الدولية في هذا الفصل، ومن ثم الوصول إلى الإطار التفصيلي لمنهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

– أُقترح المدخل لمنهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. كما سيتم إختبار المنهج المقترح على التجارب العالمية حتى يصل إلى شكله النهائي في الفصل القادم.

الفصل الرابع

الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في ضوء التجارب العالمية

٤-١ تمهيد

٤-٢ أسس اختيار تجارب الحفاظ العالمية

٤-٣ طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في التجارب العالمية

٤-٣-١ التجربة الإيطالية

٤-٣-١-١ إيجابيات وسلبيات التجربة الإيطالية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٣-٢ التجربة الفرنسية

٤-٣-٢-١إيجابيات وسلبيات التجربة الفرنسية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٣-٣ التجربة البريطانية

٤-٣-٣-١إيجابيات وسلبيات التجربة البريطانية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٣-٤ التجربة الأمريكية

٤-٣-٤-١إيجابيات وسلبيات التجربة الأمريكية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٣-٥ التجربة النيجيرية

٤-٣-٥-١إيجابيات وسلبيات التجربة النيجيرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٣-٦ التجربة المصرية

٤-٣-٦-١إيجابيات وسلبيات التجربة المصرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٣-٧ التجربة الأردنية

٤-٣-٧-١ إيجابيات وسلبيات التجربة الأردنية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٣-٨ التجربة المغربية

٤-٣-٨-١ إيجابيات وسلبيات التجربة المغربية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٤-٤ إختبار المنهج المقترح على التجارب العالمية

٤-٥ تحليل بياني للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في التجارب العالمية

٤-٥-١ نتائج تحليل التجربة الإيطالية

٤-٥-٢ نتائج تحليل التجربة الفرنسية

٤-٥-٣ نتائج تحليل التجربة البريطانية

٤-٥-٤ نتائج تحليل التجربة الأمريكية
٤-٥-٥ نتائج تحليل التجربة النيجيرية
٤-٥-٦ نتائج تحليل التجربة المصرية
٤-٥-٧ نتائج تحليل التجربة الأردنية
٤-٥-٨ نتائج تحليل التجربة المغربية
٤-٦ مقارنة عناصر التقييم المحققة في تجارب الحفاظ العالمية
٤-٧ الدروس المستفادة في ضوء تحليل التجارب العالمية
٤-٨ خلاصة واستنتاج

الفصل الرابع

الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في ضوء التجارب العالمية

٤-١ تمهيد

يقدم هذا الفصل إستعراض لتجارب الحفاظ العالمية بهدف، التعرف على الخبرات والمشاريع التي رصدت وقدمت معالجات لمشاكل الحفاظ. ويتم التركيز على دراسة طرق الحفاظ في كل تجربة في العوامل الاَتية (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، والتنظيمية)، ثم تصنيف طرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً إيجابياً على التراث المعماري والعمراني كطرق إيجابية، وطرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً سلبياً تُصنف كطرق سلبية، بالإضافة إلى التعرف على الجهات المعنية بالحفاظ ودورها في مشاريع الحفاظ، ثم إختبار المنهج المقترح والتحقق من وجود عناصره في هذه التجارب، وتقييم مستوى الحفاظ في كل تجربة.

يهدف الفصل أيضاً إلى الإستفادة من خبرات التجارب العالمية في تطوير المنهج المقترح، بالإضافة إلى محاولة إثبات صحة الفرضيتين البحثيتين هما: عدم وجود منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني يؤدي إلى التأثير السلبي على هذا التراث، والفرضية الثانية وهي أن نجاح عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يعتمد على كفاءة وإمكانيات طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث.

٤-٢ أسس اختيار تجارب الحفاظ العالمية

في هذا الفصل تم إختيار تجارب الحفاظ من عدة دول، فقد أختيرت كل من إيطاليا، فرنسا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، نيجيريا، مصر، الأردن، المغرب. كنماذج من دول وقارات مختلفة لها نظام حكم وسياسات ثقافية متباينة وتم إختيارهم على أساس الاختلاف وعرض فكرة التنوع الثقافي وهى غاية التراث العالمي وذلك بقصد التنوع والإستفادة من التجارب المختلفة.

كما أن نسب النجاح تتفاوت في تجارب الحفاظ على التراث حسب ظروف كل دولة. وقد تقدمت كثير من الدول في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. وسوف ندرس هذه التجارب للتعرف على أوجه النجاح في بعضها وأسباب القصور في البعض الآخر لمحاولة تفادي أوجه القصور في التجربة المحلية والإستفادة من عوامل النجاح فيها.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان السبق التاريخي لوضع الأسس الحديثة فى مجال الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته في أوروبا، فى إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، وأوروبا هي الأكثر مواكبة مع ما جاء

في المواثيق التي أصدرتها المؤسسات العالمية التي تُعنى بالتراث مثل الأيكوموس والأيكوم وغيرهما، لكن التطور التنظيمي والمؤسسي في الولايات المتحدة جعل لمدرستها إنتشاراً أوسع في معظم أنحاء العالم[١]. حيث يعود للولايات المتحدة الأمريكية سبق المساهمة العلمية في وضع التطور التنظيمي والمنهجي لعلم الموارد الثقافية فهي الرائدة علمياً في الأوساط الأكاديمية والبحث العلمي على نطاق العالم في وضع مصطلح إدارة الموارد الثقافية، الذي وجد انتشاراً معرفياً واسعاً في أدبيات البحث العلمي في مجال التراث الثقافي وإدارته.[٢]

كمعظم دول العالم بإستثناء أمريكا وأوروبا تأخر الإهتمام بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني في أفريقيا. ويعزى ذلك للإفتقار لأهمية التراث، وكذلك لعدم وجود التوعية والمعرفة بأهمية التراث ودوره في تحقيق التنمية والوحدة والإستقرار السياسي والإزدهار الثقافى للشعوب الأفريقية ذات الحضارات الضاربة بجذورها في التاريخ. لذلك نجد أن الشعب النيجيري ليس بمعزل عن المحيط الثقافي الأفريقي. كذلك نجد أن الإهتمام بهذا التراث بدأ منذ فترة الإستعمار البريطاني لها.[٣]

إن إختيار مصر كمثال للدراسة يرجع أساساً لتاريخها الطويل والحافل بسجل زاخر في مجال التراث. والذي يغطى فترات تاريخية ثرة ومتنوعة وشاملة لحضارات وثقافات إنسانية سادت وتوطنت في أرض مصر منذ آلاف السنين. هذه الحضارات نتج عنها تراكم ثقافي متصل إشتمل على سمات حضارية ذات جذور وطنية، وأخرى ذات طبيعة عالمية تجسدت في أرض مصر، نتيجة للسمات والمظاهر الحضارية التي خلفتها الشعوب الغازية والمستعمرة التي حكمت مصر عبر القرون المختلفة.[٤]

كذلك أختيرت الأردن كمثال للدراسة، حيث نجد أن الحكومة الأردنية قد أولت إهتمامها للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في فترة مبكرة مقارنة بتاريخ الحفاظ في باقي دول المنطقة.[٥]

وجاء إختيار المغرب أيضاً كمثال للدراسة، لأن بلاد المغرب العربى من أول البلاد العربية إهتماماً بالحفاظ على التراث الثقافى، وأن مدنها لم تدمر أو تهمل أو يعتدى عليها، كما حدث في المنطقة الشرقية من الوطن العربي، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها أن منهجية الإستعمار الفرنسي في بداية القرن العشرين كانت تعتمد على التعايش ما بين الثقافات المختلفة، لذلك حافظت على تراث وثقافة مستعمراتها المحلية، بل وإعتبرت ذلك إثراء للثقافة الفرنسية. بعكس

---

[١] جمال عليان،الحفاظ على التراث الثقافى،عالم المعرفة، الكويت،٢٠٠٥،ص٥٤.
[٢] كباشى حسين قسيمة،التجربة السودانية فى ادارة التراث الثقافى،المروة للطباعة والنشر،الخرطوم،٢٠٠٨،ص٢٤.
[٣] المرجع السابق،ص٨٦-٨٧.
[٤] المرجع السابق،ص١٠٥.
[٥] لبنى عبد العزيز،الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،٢٠٠١،ص١٣٧.

المستعمر الإنجليزي الذي تميز تعامله مع الغير بعدم التعامل معه، بل في كثير من الأحيان كانت تميزه عزلته عنه.[٦]

أيضاً من الأسباب التي أدت إلى إختيار هذه التجارب تواجد معلومات وبيانات عن العوامل (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، والتنظيمية) لهذه الدول وهي العوامل المؤثرة على الحفاظ.

٤-٣ طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في التجارب العالمية

يتناول هذا الجزء طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في تجارب الحفاظ العالمية. حيث يتم إلقاء الضوء على طرق الحفاظ في العوامل(الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، والتنظيمية).

٤-٣-١ التجربة الإيطالية

تقع إيطاليا ضمن قارة أوروبا وتتميز بتعدد الحضارات التي عاشت علي أرضها، وكانت أهمها الحضارة الرومانية التي تركت بصمات واضحة علي التراث المعماري العالمي وتركت آثارها العظيمة في إيطاليا. وترجع أهمية الحفاظ في إيطاليا الي كم التراث العمراني الهائل بها، إلي جانب المراكز التاريخية التي لا زالت حية إلى الآن، وتعد إيطاليا من أوائل الدول الأوروبية التي أدركت قيمة التراث المعماري والعمراني بها ونظمت الجهود للحفاظ عليه.[٧]

لقد كان الإيطاليون ومازالوا أكثر الشعوب الأوروبية حفاظاً على تراثهم بسبب إرتباطهم به، وبسبب وجود الفاتيكان وسلطة البابا التي ساعدت على الحفاظ، وسبب كمية هذا التراث وتنوعه، لقد كان لهم السبق في معظم ميادين الحفاظ على ذلك التراث وإدارته منذ عصر النهضة، ففي العام ١٣٧٥م بدأ توثيق المعالم الهامة فى روما، وفي العام ١٤٧١م إفتتح البابا سيكستوس الرابع مكتبة ومتحفاً في الفاتيكان، وفي العام ١٥٠٠ بنى البابا جوليوس متحفاً آخر جديداً في حديقة الفيلا الرومانية وافتتحها لعامة الناس، وفي عام ١٥٠٣م أنجز البرتيني مرشداً للمباني القديمة والحديثة في مدينة روما. إن روما وشبه الجزيرة الإيطالية تقدمت أكثر من أي قطر أوروبي في الحفاظ على تراثها ومعالمها، والإيطاليون هم الذين بدأوا بمعرفة الحفاظ وحماية التراث التاريخي بشكله الحديث.[٨] يوضح الشكل(٤-٧) جانب من التراث المعماري والعمراني فى إيطاليا.

الجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، والتنظيمية) في التجربة الإيطالية.

---

[٦] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٩٠.

[٧] لبنى عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره،ص١٢٨.

[٨] جمال عليان،الحفاظ على التراث الثقافى،عالم المعرفة،الكويت،٢٠٠٥،ص٨٨.

وسط روما التاريخي **وسط نابولي التاريخي** **مساكن سافوا**

شكل (٤-٧) التراث المعماري والعمراني فى إيطاليا،المصدر:whc.unesco.org/list,2013

أ. **العوامل الإستراتيجية**

التأكيد على ضرورة وجود خطة تفصيلية مدروسة قبل تغيير حدود المراكز التاريخية.

وعمل مخططات اقليمية متدرجة فى المستوى التخطيطى على النحو التالي:

- مخططات إقليمية يحدد عليها (فيما يتعلق بالتجمعات التراثية) جميع المباني التراثية وترتبط هذه المخططات بقوانين وأحكام عامة في الحفاظ والترميم.
- مخططات مناطق ولائية (Inter-Regional Plans) يحدد عليها بمقياس رسم واضح وقابل للتنفيذ – المناطق التي تشكل نسيج حضري تاريخي والمباني التي يجب حمايتها، حيث تصنف هذه الأخيرة حسب أهميتها ويتبع ذلك أيضاً أسلوب التعامل معها.
- مخططات محلية وتشتمل على: المخطط التنظيمي الشامل، المخططات التنفيذية (الهيكلي)، مخططات التقسيم.[٩]

ب. **العوامل القانونية**

– المحافظة على آثار روما بقوانين خاصة بها بدأها منذ العام ١٧٦٢م البابا بولس الثاني وتمت حماية المباني الصرحية في المدينة، كذلك قانون العام ١٥١٥م بعد رسالة رافيللو للبابا ليون العاشر الذي حمى من خلاله ما تبقى من آثار روما الرومانية .

– القانون الأول للآثار في إيطاليا صدر العام ١٨٧٣م، وفيه نقاط مشابهة للقانون الحالي.

– النقاط الثماني المهمة التي لا تزال مطبقة في الحفاظ الحديث نادى بها المؤتمر الثالث للمعماريين والمهندسين العام ١٨٨٣م في روما أصبحت الأساس لقانون العام ١٩٠٤م في إيطاليا.

– وزارة التربية نشرت قواعد للترميم العام ١٩٣٨م، أصبحت في عام ١٩٣٩م قانوناً للحماية والحفاظ على التراث المعماري والفني والأثري والبيئي، وهذا القانون هو الأساس للقانون المطبق حالياً في إيطاليا. عام ١٩٦٥م تم تأسيس مؤسسة الأيكوموس وهى من المؤسسات التى لها دور

[٩] WWW.ALTSHKEELY.COM.

كبير فى الحفاظ على التراث فى ايطاليا وإعتبرت ميثاق البندقية أساساً ومرجعاً لها. تم وضع ميثاق البندقية بناءًا على نتائج المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين وتقنين التاريخ الذي عقد في البندقية العام ١٩٦٤م. [١٠]

- عام ١٩٦١م صدر قانون خاص بدعم صيانة المباني التراثية والحفاظ عليها بنسب مختلفة تبعاً لأهمية المبنى وتصنيفه. عام ١٩٦٧م صدر قانون التخطيط الحضري والذي أكد ضرورة وجود خطة تفصيلية مدروسة قبل تغيير حدود المراكز التاريخية.
- ينحصر دور الإشراف علي المستوي القومي في وضع السياسات القانونية المنظمة للحفاظ بواسطة الحكومة المركزية ممثلة فى (وزارة الثقافة والممتلكات الطبيعية). [١١]
- إن استخدام الأراضي في إيطاليا وإستثمارها في مراكز المدن القديمة قد خضع للتقييد الشديد وذلك إعتبارًا من عام 1967 حيث نادرًا ما نلاقي مخططات مستقبلية لتطوير تلك المناطق إلى مدينة حديثة لذا فإن جزءًا كبيرًا من مسؤولية حماية المباني التاريخية في هذه المدن والتي تمثل ثروة قومية ضخمة، محمية من قبل القانون الذي ينظم تخطيط المدن وإنشاء المباني.
- عام ١٩٧١م صدر قانون يسمح بتغيير إستخدامات المناطق السكنية ذات المراكز الحضرية التاريخية وتم بناءًا عليه تحديد برامج ووظائف تجديد المباني التراثية. [١٢]
- تم وضع سلسلة من القوانين الوطنية والإقليمية والمحلية. وقد إرتبطت هذه القوانين بالمخططات الإقليمية السابقة الذكر فى (الجوانب الإستراتيجية) لضمان الحماية في كافة أنحاء الدولة بطريقة لاتدعمجالاً للإجتهاد الشخصي على حساب المصلحة العامة في سياق خدمة المباني التراثية. وقد أعطى القانون الإيطالي الوطني صلاحية واسعة للمجالس المحلية في إصدار أحكام خاصة تناسب كل منطقة والوضع الخاص بها من خلال نظام فني خاص، طالما لا تتعارض هذه الأحكام مع القوانين الوطنية والإقليمية والخطط الإستراتيجية العامة. [١٣]

ج. العوامل الإدارية

- حتي عام ١٩٦١م لم يكن هناك دور حكومي في الإشراف علي المباني التراثية وكان الإشراف مقتصراً علي السطات المحلية ولكن منذ أواخر الستينات زاد دور الحكومة في الإشراف بالتعاون مع السلطات المحلية. وتعتمد العوامل الإدارية في إيطاليا في مجال التراث العمراني علي عدد من النقاط الأساسية هي:
  - خضوع المباني التراثية لإشراف السلطات المحلية.

---

[١٠] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩١.

[١١] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٢٨-١٢٩

[١٢] إيزيس محي الدين عبده فهد،تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا،رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،٢٠١٠،ص٦٠.

[١٣] WWW.ALTSHKEELY.COM.

- تمثل وزارة الثقافة والممتلكات الطبيعية دور الدولة في الحفاظ علي الاَثار هذا الي جانب دور المتاحف الوطنية والمؤسسات المركزية في أعمال التصنيف والترميم والتي تعتمد بشكل مباشر علي الوزارة.
- تشرف بلديات المدن علي تحديد وظائف المباني التراثية ووضع برامج الحفاظ عليها وتنفيذها علي المستوي المحلي.[١٤]

د. **العوامل الإقتصادية**

- يخضع نظام تمويل مشاريع الحفاظ علي المباني التراثية في إيطاليا لقانون عام ١٩٧١م الذي حدد الدعم القومي لأعمال الحفاظ بنسبة ٧٠% من إجمالي تكلفتها كحد أقصي، وقد بلغ تمويل أعمال الحفاظ للأبنية العامة حوالي ٤٢٥٠ مليون ليرة سنوياً و ٦٠٠٠ مليون ليرة للأبنية الخاصة.
- تمويل باقي مشاريع الحفاظ عن طريق الهيئات المشرفة علي المباني العامة وخاصة السلطات المحلية والمنتفعين بالمباني بينما يتم تمويل مشاريع الحفاظ علي المباني الخاصة عن طريق مالكي هذه المباني.
- إنبثق عن قانون عام ١٩٧٨م خطة تطوير حضري لعشر سنوات تضمنت دعماً عاماً للمباني الموجودة في مراكز المدن التاريخية بشكل خاص.
- نظمت كثير من البلديات خطط إقراض وتسديد يستطيع المالك من خلالها الإتفاق مع مجلس المدينة للحصول علي قرض دون فائدة حتي ١٥ مليون ليرة يعاد دفعها علي ٢٠ الي ٢٥ سنة.
- لم تحظى المباني التراثية ذات الملكية الخاصة حتى عام ١٩٦١ بالدعم والإشراف من قبل الحكومة للحفاظ عليها. حيث صدر قانون يدعم الحفاظ علي المباني التراثية بنسب مختلفة تبعاً لأهميتها وتصنيفها وهذا الدعم المالي يكون من قبل السلطات المحلية التي تشرف علي هذه الأعمال.
- حققت مشاريع إعادة توظيف كثير من المباني التراثية في وظائف سياحية كفنادق ومطاعم ومسارح ومتاحف إنتعاشاً لهذه المباني وعائداً مادياً أكبر من الذي حققته المباني الحديثة المماثلة.[١٥]
- جمعية إيطاليا لنا، ساعدت مع جمعيات خاصة أخرى على إستصدار قانون تقديم الهبات من المواطنين للمؤسسات الحكومية.[١٦]

---

[١٤] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٢٩.
[١٥] المرجع السابق،ص ١٢٩-١٣٠.
[١٦] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩١.

هـ. العوامل الإجتماعية

- تفتقد معظم المناطق التراثية في المدن الإيطالية للتعاطف الجماهيري وخاصة في مدينة نابولي حيث تتداخل المشاكل الإجتماعية والسياسية مع المشاكل العمرانية.
- يقتصر الإهتمام الجماهيري على المباني التراثية التي يعاد توظيفها في أغراض سياحية لإرتفاع عائد هذا الإستخدام مما ينتج عنه تعاطفاً مع هذه النوعية من المباني.
- بالرغم من إهتمام الأفراد بالمشاريع السياحية ذات العائد الإقتصادي إلا أن المشاكل الإجتماعية والسياسية والعمرانية جعلت المجتمع غير متعاطف مع المباني التراثية بشكل عام. وربما يرجع هذا بدرجة كبيرة إلى الكثير من المدن الإيطالية وخاصة روما وفلورنسا، يمكن إعتبارها متاحف مفتوحة للتراث العمراني والمعماري، وهذه الوفرة في الكم المتاح والمعروض من التراث الذي يحتك به المواطن في حياته العادية قد تؤدي إلي نقص الإهتمام من منطلق التعود لأنه كلما زاد العرض قل الإهتمام بالمعروض خاصة إذا لم يلمس المواطن فائدة مباشرة له.[١٧]

و. العوامل الثقافية

- تشكل السلطات المحلية مجموعات عمل فيما بينها حيث تعقد إجتماعات دورية بين أعضائها الدائمين الذين لهم علاقة مباشرة بالحفاظ.[١٨]
- مؤتمر المعماريين والمهندسين الإيطاليين الدوري الذي بدأ انعقاده العام ١٨٧٩م، وكان يضم نخبة من المهتمين بالتراث المعماري والحفاظ عليه.
- جمعية إيطاليا لنا، أسست عام ١٩٥٥م وكان هدفها نشر الوعي في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، ساعدت مع جمعيات خاصة أخرى على إستصدار قانون تقديم الهبات من المواطنين للمؤسسات الحكومية، لها إنتشار في كل إيطاليا وتتقبل أي ملاحظة حول الإعتداء على التراث وتراجع به الدوائر المسؤولة.
- من المؤسسات التي لها دور كبير فى الحفاظ على التراث في إيطاليا هي الأيكوموس وهي مؤسسة ثقافية عالمية.[١٩]
- يتركز نشاط المركز الدولي لدراسة الحفاظ والترميم للممتكات الثقافية (أيكروم) الذي انشئ في روما عام ١٩٥٩م في الحفاظ على التراث ضمن المجالات التالية: عقد الدورات التدريبية، نشر المعلومات الثقافية، البحث العلمي، عقد التعاون بين الدول والمتخصصين، الدعم بورش العمل فيما يخص عمليات الحفاظ.[٢٠]

---

[١٧] المرجع السابق،ص١٣٠.
[١٨] المرجع السابق،ص١٢٩.
[١٩] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩١.
[٢٠] المرجع السابق،ص١٧٠.

- عام ١٩٧٤م أقيم مؤتمر بولونيا الذي نظمته الحكومة الإيطالية وتم فيه عرض قضايا الحفاظ المختلفة ومنها مشكلة الحفاظ علي مدينة فينسيا من الإنهيار الوشيك.[٢١]
- من المشروعات التى نظمت لزيادة الوعي الثقافي مشروع الأيكروم ١٩٩٠ للشباب والكبار منها إنقاذ الكلوسيوم والذي إستهدف طلاب المدارس وهدف إلى زيادة وعيهم بعمليات الحفاظ عن طريق إستبيانات للجماهير والطلاب للوقوف على مدى معرفتهم بالحل التي اَل لها الكلوسيوم فى روما، وعلى مستوى الكبار تم تنظيم جائزة مالية لأفضل إنتاج وسائط متعددة عن مشروعات الحفاظ وأخرى لمقال فى مجلة أو جريدة بشرط أن توجه للعامة ولغير المتخصصين. ولعل من أهم المشروعات كانت سلسلة أفلام الكارتون الموجهة للصغار لتجهيزهم مستقبلاً للحفاظ على التراث والمساهمة فى إدارته على مستوى العالم، عن طريق الشخصية الكارتونية الشهيرة (PERRIMONITO) الذي يدور حول العالم فى مواقع التراث العالمي ويبرز أهم المشكلات والتعاملات الإيجابية والسلبية مع هذه المواقع شكل (٤-٨).[٢٢]

شكل(٤-٨) من مشروع الكارتون لتثقيف الاطفال بشان التراث العالمى

المصدر:mobilizing young people for world heritage 2003

ز. العوامل الفنية

- في العام ١٣٧٥م رفع دوندوني المعالم المهمة في روما ووثقها.[٢٣]
- تمت مناقشة أعمال الصيانة المتكاملة للتراث الوطني والثقافي فى إيطاليا، بواسطة اللجنة الوطنية الإيطالية ووزارة الممتلكات الثقافية والبيئية في ندوات في سورينتو (١٩٧٩) ونابولي (١٩٨١)، وإعلان روما (٩-١٠ يونيو١٩٨٣) وعلى أساس دراسات المعالم والمواقع الأثرية وأعمال الحفاظ في إيطاليا، لاحظت الندوة في إعلان روما عام ١٩٨٣، أن هناك أوجه قصور تعود من ناحية إلي وجود علاقة واضحة بين النظرية والتطبيق، ومن ناحية أخرى،

[٢١] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٢٨

[٢٢] ياسمين صبرى محمود حجازى،نحو مدخل متكامل لتفعيل ضوابط اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ فى مصر،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة،ص٤٩.

[٢٣] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٨٨.

إلي الأخطار الكامنة في الحالة السياسية والإجتماعية والإقتصادية. ولقد لاحظت الجمعية على وجه التحديد فى ذلك الوقت الاَتي:

- أن عمليات الترميم المعماري غالباً ما تسند لمهنيين غير مؤهلين بالقدر الكافي من القطاعين العام والخاص.
- بروز عواقب وخيمة بسبب العمل غير الخاضع للرقابة من قبل المقاولين الجدد غير المؤهلين في القطاع الخاص الذين يعملون في حقل المعالم الأثرية والمراكز والمواقع التاريخية.[٢٤]

- إن أعمال التصنيف والترميم تعتمد بشكل مباشر علي وزارة الثقافة والممتلكات الطبيعية إلي جانب دور المتاحف الوطنية والمؤسسات المركزية.[٢٥]
- إن إستخدام الأراضي في إيطاليا وإستثمارها في مراكز المدن القديمة قد خضع للتقييد الشديد، لذلك لاتوجد مخططات مستقبلية لتحويلها إلى مدينة حديثة.
- قام شيراز وجيولوكادو وهو رائد المدرسة الإيطالية لترميم الاَثار بإنشاء معهد وطني للفن والترميم في إيطاليا.[٢٦]

ح. العوامل التنظيمية

- هناك ندرة فى التنسيق أو حتى إنعدامه بين مختلف الجهات المعنية بالحفاظ على كافة المستويات: المحلية والاقليمية والقومية والدولية. وتتفاقم هذه الحالة بعوامل أخرى، مثل الإفتقار إلى هيكل العضوية في هذه المؤسسات؛ الفصل بين الجامعة والخدمات الحكومية المسؤولة عن الممتلكات الثقافية، غياب التنسيق بين الوزارات وبين الشؤون الثقافية والأشغال العامة، على الرغم من أن الأخير يوفر تمويلاً كبيرا للتراث المعماري.[٢٧]
- المنظمة الوطنية المركزية تشرف على ٢٠٠ مدينة في القضايا المتعلقة بمراجعة تقنيات التخطيط وإمكانيات التطوير وساعد دور المنظمة علي أن تسد غياب دور الحكومة في التنسيق بين المدن المختلفة.[٢٨]

٤-٣-١-١إيجابيات وسلبيات التجربة الإيطالية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-١٣) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة الإيطالية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، كما يوضح الجهات المعنية بالحفاظ.

جدول(٤-١٣) إيجابيات وسلبيات التجربة الإيطالية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ المصدر :الباحثة

---

[٢٤] Declaration of Rome,1983,www.Icomos org.
[٢٥] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٢٩.
[٢٦] إيزيس محي الدين عبده،مرجع سبق ذكره،ص٦٣.
[٢٧] Declaration of Rome,1983,www.Icomos org.
[٢٨] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٢٩.

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	– الحكومة المركزية – السلطات المحلية – بلديات المدن	– عمل مخططات إقليمية متدرجة في المستوى التخطيطي يحدد عليها جميع المباني التراثية. –وجود خطة تفصيلية مدروسة قبل تغيير حدود المراكز التاريخية.	
القانونية	– الحكومة المركزية (وزارة الثقافة والممتلكات الطبيعية) – وزارة التربية	–الحكومة المركزية:إعداد القوانين المنظمة للمباني التراثية – ساهمت وزارة التربية بنشر قواعد للترميم أصبحت قانون للحماية. – تطبيق المواثيق والتوصيات الدولية. – ترتبط التشريعات البنائية في مجال الحفاظ بقانون تخطيط المدن مما يجعلها أكثر فعالية. – يشجع القانون إعادة التوظيف بسماحه بتغيير إستخدامات المباني السكنية. – تطبيق أنظمة تعالج قضايا الإستملاك والتعويضات للمباني التراثية المميزة.	
الإدارية	–الحكومة المركزية (وزارة الثقافة والممتلكات الطبيعية) – السلطات المحلية – بلديات المدن	–السلطات المحلية:الإشراف علي جميع المباني التراثية. –بلديات المدن: الإشراف علي تحديد وظائف وبرامج الحفاظ وتنفيذها. – تحديد وظائف المباني التراثية، ووضع برامج الحفاظ عليها وتنفيذها علي المستوي المحلي.	– حتي عام ١٩٦١م لم يكن هناك دور حكومي في الاشراف علي المباني التراثية، وكان الإشراف مقتصراً علي السطات المحلية.
الإقتصادية	–الحكومة المركزية –السلطات المحلية –الملاك	– الحكومة: تمويل معظم أعمال الحفاظ. –السلطات المحلية: تمويل باقي الأعمال. –الملاك: تمويل المباني الخاصة – البلديات:تنظيم مخططات إقراض للملاك بدون فوائد. –تحقيق عائد مادي كبير من توظيف المباني. –تقديم الهبات من المواطنين للمؤسسات الحكومية.	– غياب الإشراف الحكومي وعدم دعم أعمال الحفاظ علي المباني الخاصة، أدى الى تدهورها وفقدانها. – تعرضت كثير من المباني التراثية الخاضعة لإشراف الحكومة المحلية للإهمال، لعدم توفر مصادر تمويل للحفاظ عليها.
الإجتماعية	– السلطات المحلية	– سمح القانون للمواطنين بتغيير إستخدامات المناطق السكنية ذات المراكز الحضرية التاريخية، وعليه تم تحديد برامج ووظائف تجديد المباني التراثية. –تشكيل مجموعات عمل بين أعضاء السلطات المحلية.	–تفتقد معظم المناطق التراثية في المدن الإيطالية للتعاطف الجماهيري، وذلك لتداخل المشاكل الإجتماعية والسياسية مع المشاكل العمرانية. –إعتبار هذه المدن متاحف مفتوحة للتراث العمراني والمعماري – عدم وجود فائدة مباشرة للمواطن

			من هذه المباني.
الثقافية	– الجمعيات (جمعية إيطاليا لنا) – منظمة الأيكوموس –وسائل الإعلام – مشروع الأيكروم ١٩٩٠ للشباب والكبار	–مشاركة المعماريين والمهندسين في عقد مؤتمرات الحفاظ على التراث. – تأسيس منظمتي الأيكوموس والأيكروم، واللتان لهما دور كبير في الحفاظ على التراث. – تأسيس جمعيات لنشر الوعي في مجال الحفاظ. – تنظيم مشروع الأيكروم الثقافى للشباب والكبار. – تنظيم برامج تلفزيونية كارتونية لتوعية الاطفال.	
الفنية	– وزارة الثقافة والممتلكات الطبيعية – المتاحف الوطنية –المؤسسات المركزية – معاهد الترميم	– توثيق المعالم المهمة في روما منذ عام ١٣٧٥م. – الحفاظ على طابع مراكز المدن القديمة، وعدم وجود مخططات مستقبلية لتحويلها إلى مدينة حديثة. –تصنيف وترميم المباني التراثية. – عام ١٩٣٠ تم إنشاء المعهد الوطني للفن والترميم في إيطاليا.	–عمليات الترميم المعماري غالبا ما تسند لمهنيين غير مؤهلين من القطاعين العام والخاص. –العمل من قبل المقاولين الجدد غير المؤهلين في القطاع الخاص غير خاضع للرقابة.
التنظيمية	المنظمة الوطنية المركزية	– وجود المنظمة الوطنية المركزية ساعد علي أن تسد غياب دور الحكومة في التنسيق بين المدن المختلفة.	–ندرة فى التنسيق وعدم وجوده بين مختلف الجهات المعنية بالحفاظ على كافة المستويات:المحلية والاقليمية والقومية والدولية.

٤-٣-٢ التجربة الفرنسية

تعتبر ثورة ١٧٨٩م ونتائجها هي المكون الأساسي للمفهوم الفرنسي للحفاظ علي التراث حيث كان من نتائج الثورة الفرنسية حدوث ثورة فكرية عارمة في فرنسا أدت الي الإهتمام بالتراث المعماري والعمراني التاريخي الأثري وإنعكس ذلك علي الإهتمام بالقصور المهجورة الخاصة بملوك ونبلاء فرنسا قبل الثورة والتي كانت معرضة لأعمال السلب والنهب والتدمير.[٢٩]

يوضح الشكل (٤-٩) جانب من التراث المعماري والعمراني في فرنسا. الجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ في التجربة الفرنسية.

أ. العوامل الإستراتيجية

في نهاية السبعينات من القرن الماضي تم وضع خطط مدروسة تهتم بترميم وصيانة وتحسين المناطق التاريخية المهمة لإعادة إحياء تلك المناطق مع الإحتفاظ بكيانها الحضري والعمراني والإجتماعي ونشاطاتها وتركيبها السكاني وملامحها التاريخية.[٣٠]

إهتمت فرنسا بالمباني التاريخية علي المستوي القومي عن طريق الحكومة المركزية. وبدأ المدخل العام للحماية التاريخية في فرنسا بتعيين هيئة محلية يمثلها عمدة المدينة التاريخية لتجهيز خطة

[٢٩] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٠.
[٣٠] المرجع السابق،نفس المكان.

لحماية المناطق التاريخية بالتشاور مع وزارة البيئة كما يقوم رئيس المعماريين للمنطقة وهو مهندس معماري خاص عينته الوزارة في المستوي المركزي بتجهيز المخطط الرئيسي لكافة الإجراءات العمرانية والإجتماعية والإقتصادية التي يجب إتخاذها.[٣١]

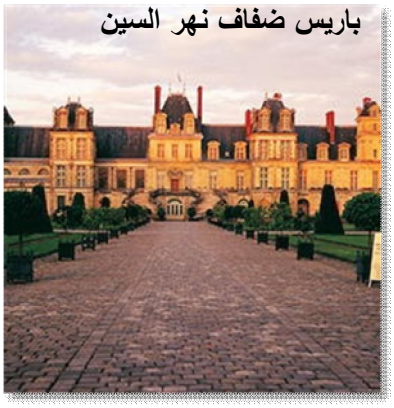
باريس ضفاف نهر السين

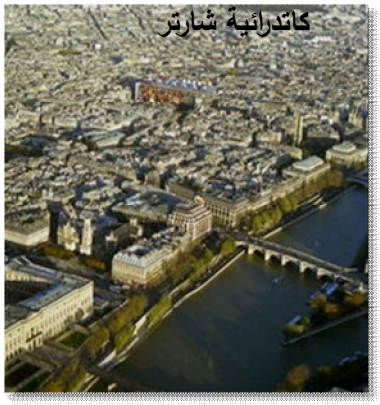
كاتدرائية شارتر

حديقة وقصر فونتاتيلو

شكل (٤-٩) التراث المعماري والعمراني فى فرنسا،المصدر:whc.unesco.org/list,2013

ب. العوامل القانونية

تمتعت فرنسا بوجود مجموعة من القوانين التي تحمي المناطق التاريخية والمباني وهي:

عام ١٨٣٧م تم تأسيس هيئة الآثار وقد قامت هذه الهيئة بإعداد قائمة للمباني التراثية عام ١٨٤٠م. إن قانون العام ١٨٨٧م، ثم قانون ١٩١٣م يتكلمان عن أهمية الآثار ودورها في البعد الوطني، ثم تطرق ذلك القانون إلى الإهتمام الشعبي في الآثار دون الخوض في الأمور الإدارية والمالية. وفي عام ١٩١٣م أصدرت فرنسا قانوناً لحماية المباني التراثية وتم وضع أسس الحفاظ علي المباني التراثية ووضع تبعاً له تصنيف وتقييم من درجتين وفقاً لرأي لجنة الآثار من خلال تاريخ وعمر وقيمة المبني. وفي بداية القرن العشرين أصبحت فرنسا مجهزة بتشريعات العام ١٩١٩م والعام ١٩٢٤م، حتى تعالج دمار الحرب العالمية الأولى، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية صدر قانون ١٩٤٥م الذي شدد على حماية البيئة المبنية والمدينة ثم حماية البيئة حول المعلم بقطر ٥٠٠ متر للمنطقة المحيطة. وفى عام ١٩٦٢م صدر قانون مارلو كواحد من أولى الخطوات تجاه الحماية المتكاملة للمباني التاريخية كجزء من النسيج العام.

- يمكن لملاك المباني التراثية المصنفة من الدرجة الثانية إدخال تغيير علي مبانيهم أو هدمها بتقديم طلب يتضمن هدف التغيير أو الهدم، وللوزير المختص الحق في منع تنفيذ هذا التغيير أو رفع تصنيف المبني إلي الدرجة الاولي.
- تم تشكيل لجنة خاصة مهمتها تصنيف المباني التراثية في أكثر من ألف منطقة وتقديم المنح والقروض لأعمال الحفاظ الضرورية.[٣٢]

[٣١] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٠-١٣١.

ج. العوامل الإدارية

- أسست في العام ١٨٣٧م هيئة الآثار وهى الجهة المسئولة عن الحفاظ على المباني التراثية.
- تسيطر الحكومة المركزية في فرنسا علي الأنشطة البيئية وبالتالي الحفاظ ويظهر هذا من خلال مسئولية وزير الثقافة في وقاية المباني التاريخية منذ إنشاء الإدارة عام ١٨٥٣م.
- تفوض هيئات الولاية للتجديد الحضري لهدم المساكن دون المستوي وإبدالها بمنازل جديدة كما تنقسم مستويات الإدارة في مناطق الحفاظ بين التوجيه المعماري لوزارة الثقافة والتوجيه العمراني والحضري لوزارة البيئة وتقوم وزارة البيئة بتعيين مهندسين معماريين لإدارة مناطق الحفاظ علي المستوي المحلي.
- في عام ١٩٦٢م وقبل بريطانيا صاغ وزير الثقافة أندريه مارلو نوعاً من مناطق الحفاظ تسمي بمناطق الوقاية، وكانت أولي مناطق الحفاظ منطقة مارية في باريس، حيث تم التركيز علي المنطقة الفخمة في فوزج التي إستكملها هنري الرابع في عام ١٦٠٥م وهي تحتوي علي ١٦٧اثراً مصنفاً و٥٢٦ أثراً هاماً.
- يتركز إهتمام الحكومة الفرنسية علي عدد قليل من المباني التراثية ذات القيمة الأثرية والسياحية والمصنفة من الدرجة الأولي والتي تخضع للإشراف المركزي المباشر، أما باقي المباني التراثية فإنها تخضع للإشراف الحكومي غير المباشر عن طريق هيئات الآثار والمخططات العمرانية لبلديات المدن.
- لا تلعب المحليات دوراً في الحفاظ علي المباني التراثية وأغلب المشاريع الحفاظية تتم عن طريق الحكومة المركزية.
- يؤثر نظام السلطة المركزية في التصميم والإدارة لمناطق الحفاظ، ومنطق النظام الفرنسي أن المركزية تتضمن إتاحة أفضل خبرة وطنية لحماية أهم أجزاء التراث المعماري في أي مكان بالبلد.
- يعتمد نجاح عملية الحماية الفرنسية علي كفاءة وإمكانيات طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة لتقديم نتائج مؤثرة لتلك السياسة.
- في بداية القرن العشرين أصبحت فرنسا مجهزة بتدابير فعالة حتى تعالج دمار الحرب العالمية الأولى، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية تم إتخاذ تدابير شددت على حماية البيئة المبنية والمدينة ثم حماية البيئة حول المعلم بقطر ٥٠٠ متر للمنطقة المحيطة.[٣٣]

---

[٣٢] المرجع السابق،ص١٣١-١٣٢.
[٣٣] المرجع السابق ،ص١٣١-١٣٢.

- عملت فرنسا على إيجاد مؤسسات عاملة مسئولة عن عمليات الحفاظ والإرتقاء بالبيئات العمرانية، ويكون لها كيان متكامل يمكنه تحقيق الأهداف المرجوة منه. ومن هذه المنظمات التي تتضمن التعامل مع الحيز العمراني فضلاً عن التعامل مع المبنى ذاته:
  - الهيئة العامة للتنمية الحضرية، للارتقاء، للحفاظ العمراني.
  - الهيئة العليا لآليات التنفيذ. وتعنى بمراحل أربعة هى:توزيع إستعمالات الأراضي والأنشطة– إستطلاع رأي المجتمع فى المخطط الانمائي– تنسيق الأعمال المعمارية والعمرانية وأعمال الحفاظ– متابعة التنفيذ.[٣٤]

د. العوامل الإقتصادية

- بدأت أولى الأفكار لتجديد بعض الأحياء الباريسية الشعبية، والهدف الأساسي هو إعادة تنظيم هذه الأحياء لأن معظمها من مباني منخفضة الإرتفاع، ووجود عدد كبير من المخازن والورش شغلت مسطحات كبيرة من الأراضي. وصاحب عملية التجديد هذه حملة دعائية ضخمة وكان الهدف منها إجتذاب المستثمرين واقناعهم بجدوى هذه العملية.[٣٥]
- تتركز الإستثمارات الحكومية في مجال الحفاظ علي التراث في فرنسا في عدد قليل من المباني المهمة سياحياً علي المستوى القومي والمصنفة من الدرجة الأولي، وتقوم الحكومة المركزية بتنمية هذه المباني إقتصادياً بإستغلال كافة إمكانيات المبني عن طريق:
  - توفير عناصر الخدمة اللازمة لتنمية الموقع التراثي كمزار لجذب أكبر عدد ممكن من الزائرين مما يساعد علي تنشيط حركة السياحة علي مستوى المبنى وعلي مستوى المدينة التي يوجد بها الموقع التراثي وعلى المستوى القومي.
  - إتاحة بعض الإستخدامات التجارية ذات العائد المرتفع لمواجهة تكاليف صيانة المبنى التراثي وموقعه.
  - تنمية إمكانيات المبنى بإضافة متاحف أو معارض أو وظائف ثقافية تساعد على تنشيط المبني سياحياً .
- يختلف مصدر تمويل الأعمال الحفاظية للمباني التراثية طبقاً لأهمية المبني وتصنيفه ويتركز الدعم الحكومي علي المباني الأهم سياحياً.
- طبقاً لقانون عام ١٩١٣م الذي وضع تصنيفاً للأبنية فقد تم تحديد نسب المساهمات الحكومية لأعمال الحفاظ كالتالي:

---

[٣٤] عماد على الدين الشربينى،الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق،المؤتمر والمعرض الدولى الاول،دبى،٢٠٠٤،ص١٧.

[٣٥] هاشم عبود الموسوى وآخرون،مرجع سبق ذكره.

- المباني المصنفة من الدرجة الأولي: يمكن أن يتلقي المبني المصنف ضمن هذه المجموعة منحة تعادل ٥٠% من إجمالي تكاليف أعمال الحفاظ مع إعفاء ضريبي يصل الي ٧٥% إذا كان المبنى مفتوحاً للجمهور و٥٠% إذا لم يكن المبني مفتوحاً للجمهور، ومقابل ذلك لا يمكن تغيير وظيفة المبني إلا بعد موافقة الوزير المختص.
- المباني المصنفة من الدرجة الثانية: يمكن أن يتلقي المبني المصنف ضمن هذه المجموعة، ١٠ :٤٠% من إجمالي تكاليف أعمال الحفاظ والاعفاء الضريبي يتوقف علي أهمية المبني.

- تقدم لجنة تصنيف الآثار في أكثر من ألف منطقة ٢٠% من تكاليف الحفاظ و٦٠% قروضاً لهذه الأعمال الحفاظية وعند رفض الملاك دفع بقية التكاليف فإن ملكية هذه المباني تصادر من أجل الصالح العام وتقدم السلطات المحلية مساندة مالية للساكن لضمان تجديد تام ولائق للمباني التاريخية في الأحياء القديمة للمدن التاريخية.
- تخصص الحكومة الفرنسية مبلغ ١٤٠ مليون فرنك فرنسي سنوياً للحفاظ علي الكنائس ويبلغ اجمالي الانفاق علي المباني التراثية حوالي ٢٣٠ مليون فرنك سنوياً.
- ساعدت سياسات إعادة توظيف المباني التراثية وخاصة الهامة منها كمزارات علي جذب حركة السياحة مما ساعد علي تنمية حركة التجارة وإنعاش الحالة الاقتصادية
- إنعكس إهتمام الحكومة بمشاريع الحفاظ السياحية ذات العائد المادي علي المواطنين الذين يقتصر إهتمامهم علي المباني التراثية ذات القابلية السياحية لمردودها الاقتصادي عليهم سواء بصورة مباشرة أو بتنشيط حركة التجارة.
- ساعد الدعم الحكومي للمباني المصنفة من الدرجة الاولي علي الحفاظ عليها بشكل جيد أما القانون الخاص بالإعفاء الضريبي لمباني الدرجة الثانية فقد ساعد علي تدهور حالة هذه المباني لإعتماده علي دخل مبني وليس أهميته أو حالته.[٣٦]

هـ. العوامل الإجتماعية

- الجمهور علي صلة ضعيفة بعملية الحفاظ ودورهم غالباً مايكون في إنتظار الدولة أن تقوم بكل شئ شاعرين باللامبالاة تجاه عملية الحفاظ أو يوجهون النقد الي ما يتم تنفيذه لأنه قد تقرر مركزياً بصرف النظر عن الرأي العام.
- يقتصر إهتمام المواطنين بالمباني المسجلة والمصنفة من الدرجة الأولي أما المباني المصنفة من الدرجة الثانية فيقتصر الإهتمام بها علي مستخدميها والمنتفعين بها.[٣٧]

[٣٦] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٢-١٣٣.
[٣٧] المرجع السابق،ص١٣٣-١٣٤.

- عملت الجهات المختصة على إيجاد حلول متوازنة تراعي وتتفق مع القيم التراثية في الحفاظ والتطوير، إضافة إلى مراعاتها تحقيق متطلبات السكان العصرية. بعدما أصبحت هناك هجرة كبيرة من المناطق التاريخية والمناطق المركزية للمدن لما تحتويه من أبنية متهالكة وافتقارها إلى أبسط شروط السكن الملائم، لذلك إنتقل السكان إلى أطراف المدن للسكن فيها.
- حاولت الجهات المختصة إيجاد خطط لتجديد الأحياء القديمة (خدمة للطبقة الفقيرة) وحماية للمدن من وضعها المزري لكنها لم تكن في الغالب عمليةً ، نظراً لتكاليفها الباهظة، وعوائدها المالية المحدودة، لذلك لم تنجح في هذا المسعى وأوقف العمل فيها. إلا أنه فى(روبيه) في شمال فرنسا وهي مدينة صناعية تم الإبقاء على النشاطات التجارية والحرفية.[٣٨]

يعتبر حي لوماري بباريس من الأحياء المتميزة تاريخياً إذ يضم فنادق متميزة يرجع تاريخها إلى القرن ١٦ و١٧م، وكذلك منازل للنبلاء والأغنياء، كما يميز هذا الحي ما يتواجد به الاَن من حرف متخصصة مثل صناعة المجوهرات والساعات وصانعي الأسلحة القديمة (مثل السيوف والدروع) وكثير من هؤلاء الحرفيين مازالوا يعملون في المنطقة ولهم محلاتهم ومساكنهم. وفي عام ١٩٦٥م أعلن أن ضاحية (لوماري) من أوائل المناطق الفرنسية التي يجب صيانتها والحفاظ على طابعها المميز ومن ثم وضعت المباني المسجلة ضمن حيز التحكم والإهتمام. ولقد كانت الأهداف ليست فقط المحافظة وإظهار الاَثار التاريخية والمعمارية فحسب، وإنما هي إبقاء مظاهر الحياة (السكن والعمل) في الحي وتجنب تحويله إلى حي متحفي، لذا كانت هناك صعوبة في التوفيق بين هذين الهدفين في هذا الحي الذي يجمع تراثاً ذا قيمة متراكمة منذ القرون الوسطى وكثافة سكانية عالية مع تنوع إجتماعي وعدد مرتفع من النشاطات الهامة على تنوعها.[٣٩]

و. العوامل الثقافية

- أسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام ١٩٤٥م ومقرها في باريس وتدعم اليونسكو العديد من المشاريع من ضمنها المشاريع الثقافية والتاريخية.[٤٠]ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأ إنتشار الوعي تجاه التاريخ بين أفراد الشعب الفرنسي ودعموا المنظمات التي تعنى بالتراث والحفاظ عليه ومن أشهر تلك المنظمات الجمعية الفرنسية للآثار والترميم ووصف المعالم الثقافية. وهناك منظمة أصدقاء الآثار الباريسية التي

---

[٣٨] هاشم عبود الموسوى وآخرون،مرجع سبق ذكره.

[٣٩] عمر عبدالله وحسام الدين حسن،المعالجات البيئية البسيطة للحفاظ على المبانى والمناطق التراثية،ورقة عمل،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤،ص١٨٤.

[٤٠] http://www.unesco.com

أصبحت تهتم منذ العام ١٨٨٤م ليس فقط بالكشف عن الآثار والمباني التراثية وإنما أيضاً بالحفاظ عليها.[٤١]

ز. العوامل الفنية

- منذ العام ١٨١٠م في عهد نابليون بدأت عملية توثيق وتصنيف القلاع والحصون بتوصية من وزارة الداخلية وبمساعدة المنظمات المحلية.[٤٢]
- قامت هيئة الآثار بإعداد قائمة للمباني التراثية عام ١٨٤٠م. وتم تصنيف وتقييم المباني التراثية من درجتين وفقاً لرأي لجنة الآثار من خلال تاريخ وعمر وقيمة المبني.
- عام ١٩٧٠م كانت بالقائمة ألف مبنى من الدرجة الأولي، ١٨ ألف من الدرجة الثانية.
- عام ١٩٧٥م كان عدد المباني التراثية المصنفة من الدرجة الأولي ١٠٧ ألف مبني عبارة عن مزارات مهمة علي المستوي القومي.
- يقتصر دور المحليات في الحفاظ علي الطابع العام للمدن.[٤٣]
- إن المراكز التاريخية والتي تعتبر النواة الرئيسية لعدد كبير من المدن الفرنسية العريقة والتي غالباً ما تأخذ أماكن مركزية في تلك المدن تتأثر بطبيعة التطور والنمو العمراني والحضري للمدن بشكل عام، ففي الفترة (١٨٥٠م–١٩٤٧م) تم دراسة وتحليل كل المباني ذات القيمة المعمارية التاريخية والتي بالفعل تتطلب الإهتمام بها، وتم توثيق الأنشطة التي كانت في السابق تؤدى في تلك المباني، فضلاً عن إقتراح النشاط الحضري الملائم لها بعد التجديد والإدامة، وفي بعض الحالات القليلة جداً كانت توصي اللجنة المختصة بهدم المبنى بالكامل لتهرئه أو قدمه أو عدم ملائمته للوضع القائم، وهي حالة نادرة الحدوث.[٤٤]
- من خلال مشروع الحفاظ على المنطقة القديمة بوسط مدينة باريس (الحي اللاتيني: سان جرمان وسان ميشيل)، تم تحقيق عدة نجاحات تخطيطية من خلال عدم الفصل بين النسيج العمراني للحي القديم عن بقية المدينة الحديث، من خلال تحقيق التوازن الجيد بين المحافظة على المباني التراثية في نسيجها العمراني والسماح بعمل بعض التعديلات البسيطة لإستيعاب بعض الأنشطة المعاصرة بصورة لا تؤثر على المظهر العمراني العام. ومن أمثلة ذلك وجود جامعة السربون ومجموعة من المدارس والمراكز التجارية والمستشفيات ومحطات مترو الأنفاق، مما حافظ على حيوية ونشاط الحي اللاتيني القديم، حيث توفرت به كافة الخدمات

[٤١] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٤.
[٤٢] جمال عليان،نفس المكان، ص٩٤.
[٤٣] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٠-١٣١.
[٤٤] هاشم عبود الموسوى وآخرون،مرجع سبق ذكره.

المعاصرة بصورة متوافقة مع طابعه العمراني والمعماري العام، محققًا مستوي مرتفع من مستويات الحفاظ المستدام.[٤٥]

ح. العوامل التنظيمية

- ينسق قانون مارول للتعاون بين وزارة الشئون الثقافية التي تتعامل مع المنشآت التاريخية ووزارة الإنشاء التي تتعامل في شئون التجديد الحضري في المناطق التاريخية المحمية المحددة في المدن والقرى. وتتبع هذه الوظائف حالياً وزارة البيئة ومن خلال قانون مارول تم تجديد كل الشوارع في المدن وفي باريس حلت العديد من نماذج الحفاظ الناجحة محل المناطق العشوائية. كما يوجد تعاون بين وزارتي الثقافة والتعمير والحكومات المحلية.[٤٦]
- تعنى الهيئة العليا لآليات التنفيذ بتنسيق الأعمال المعمارية والعمرانية وأعمال الحفاظ.[٤٧]

٤-٣-٢-١إيجابيات وسلبيات التجربة الفرنسية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-١٤) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة الفرنسية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، كما يوضح الجهات المعنية بالحفاظ.

جدول(٤-١٤) إيجابيات وسلبيات التجربة الفرنسية في الحفاظ على الترث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ – المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	الحكومة المركزية (هيئة الآثار) – وزارة البيئة – وزارتي الثقافة والتعمير – السلطات المحلية	–الإهتمام بالمباني التراثية وصياغة ووضع معايير الحفاظ. –الإهتمام بتجهيز المخطط الرئيسي لكافة الإجراءات العمرانية والإجتماعية والإقتصادية. – وضع خطط مدروسة لإعادة إحياء المناطق التراثية. – وضع خطط خمسية لصيانة عدد محدود من المباني التراثية.	
القانونية	الحكومة المركزية (هيئة الآثار)	إصدار قوانين لحماية المباني التراثية مثل قانون مارلو. – إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين – إصدار قوانين بتصنيف المباني التراثية وتقديم المنح والقروض والاعفاء الضريبي.	
الإدارية	الحكومة المركزية – وزارة الثقافة – ووزارة البيئة – السلطات المحلية – الهيئة العامة للتنمية	–اهتمت الحكومة بالمباني التراثية ذات القيمة الأثرية والسياحية، وباقي المباني التراثية تخضع للإشراف الحكومي غير المباشر. – التوجيه المعماري والتوجيه العمراني والحضري. –تكوين مؤسسات مسئولة عن عمليات الحفاظ والإرتقاء بالبيئات العمرانية.	إهتمام الحكومة بالمباني التراثية ذات القيمة التراثية والسياحية فقط، إلا أن هذا أدي الي

[٤٥] احمد حسين كامل حنفي، مفاهيم القيمة وسياسات الحفاظ على التراث العمراني، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع،٢٠٠٧.
[٤٦] لبنى عبد العزيز، مرجع سبق ذكره،ص١٣١.
[٤٧] عماد على الدين الشربينى،دراسات فى المدخل المتكامل لعمليات الصيانة والحفاظ العمرانى،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤،ص١٧.

	الحضرية. -الهيئة العليا لآليات التنفيذ.	-تأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة. -إتخاذ التدابير الفعالة في حالة التعرض لخطر الحروب. -شددت القوانين على حماية البيئة المبنية والمدينة والأنشطة البيئية.	تدهور حالة باقي المباني المصنفة ضمن الدرجة الثانية.
الإقتصادية	-الحكومة المركزية (هيئة الآثار)	- تمويل مباني الدرجة الأولى المهمة سياحياً على المستوى القومي. - ساعد الدعم الحكومي المباني المصنفة من الدرجة الأولي علي الحفاظ عليها بشكل جيد. - الإعفاء الضريبي للمباني التراثية. - توفير عناصر الخدمة لتنمية المواقع الأثرية لتنشيط السياحة. -إتاحة بعض الإستخدامات التجارية والسياحية ذات العائد لموقع المبنى لمواجهة تكاليف الحفاظ. - تقديم المنح والقروض لأعمال الحفاظ الضرورية لملاك المباني.	- القانون الخاص بالإعفاء الضريبي لمباني الدرجة الثانية ساعد علي تدهور حالة هذه المباني لإعتماده علي دخل المبني وليس أهميته أو حالته.
الإجتماعية	- السلطات محلية	- عدم السماح للمستثمرين بتنفيذ مشاريعهم الإستثمارية ذات الأرباح العالية على المناطق التراثية. - إستخدام بعض المباني التراثية في وظائف تخدم المجتمع. - إبقاء مظاهر الحياة (السكن والعمل) في المناطق التراثية وتجنب تحويلها إلى مناطق متحفية. - الإبقاء على الأنشطة التجارية والحرفية.	-الجمهور علي صلة ضعيفة بعملية الحفاظ لأن إدارة الحفاظ مركزية.
الثقافية	- منظمة اليونسكو -الجمعية الفرنسية للآثار والترميم ووصف المعالم الثقافية. - منظمة أصدقاء الآثار الباريسية.	- تدعم اليونسكو المشاريع الثقافية والتاريخية، وإتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على التراث. - إنتشار ثقافة الحفاظ من قبل المواطنين. - دعم المنظمات التي تعنى بالتراث والحفاظ من قبل المواطنين.	
الفنية	- هيئة الآثار -السلطات المحلية	-عام ١٨١٠ م في عهد نابليون بدأت عملية توثيق وتصنيف القلاع والحصون. - إعداد قائمة للمباني التراثية عام ١٨٤٠م. - تصنيف وتقييم ٣٠ ألف مبني تراثي في درجتين. - ترميم المباني التراثية وتحسين البيئة في المناطق التراثية. -إهتمام المحليات بالحفاظ علي الطابع العام للمدن. - المحافظة على المباني التراثية وتوافقها مع الأنشطة المعاصرة. -من قيود الحفاظ علي المباني وجود ٥٠٠ متر منطقة حماية وحرم حول المباني التراثية.	- إهمال جزء من التراث خاصة مباني المدن الصغيرة والقرى.
التنظيمية	-وزارة الشئون الثقافية ووزارة الإنشاء،وزارتي الثقافة والتعمير والحكومات المحلية، الهيئة العليا لآليات التنفيذ	- ينسق قانون مارول للتعاون بين وزارة الشئون الثقافية ووزارة الإنشاء. - يوجد تعاون وتنسيق بين وزارتي الثقافة والتعمير والحكومات المحلية. - تنسيق الأعمال المعمارية والعمرانية وأعمال الحفاظ.	

٤-٣-٣ التجربة البريطانية

- بدأت الخبرة الإنجليزية في الحفاظ علي مراكز المدن التاريخية أواخر الستينات حيث حددت مجالس المدن والحكومة المحلية مناطق الحفاظ والتخطيط الخاص بالمدن التاريخية التي تعود الي فترة العصور الوسطي وأكدت إتجاهات ومجهودات الحفاظ خصائص هذه المراكز التاريخية والتي كانت نتيجة المزج لكلاً من المعمار الناجح والتجمعات التاريخية وكذلك الحياة المحيطة. يوضح الشكل (٤-١٠) جانب من التراث المعماري والعمراني في بريطانيا.[٤٨]
- الجهاز المسئول عن وضع السياسات الخاصة بالحفاظ التاريخي هو مجلس الحفاظ على المباني التاريخية. ويتكون من مجموعة من المسئولين المثقفين المنتمين لكافة مختلف الأحزاب السياسية بالدولة ويقدم تقريراً سنويا إلي البرلمان يعبر فيه عن رضائه أو عدم موافقته على سياسة الدولة، ومن أحد هذه الأمثلة ما عبر عنه مرات متعددة عن عدم موافقته على سياسة الضرائب بالدولة التي تؤثر سلباً على أعمال الحفاظ على المباني التاريخية.[٤٩]الجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ في التجربة البريطانية.

قصر ويستمنستر **برج لندن** **مدينة باث**

شكل (٤-١٠) التراث المعماري والعمراني فى بريطانيا- المصدر:whc.unesco.org/list,2013

أ. العوامل الإستراتيجية

- يعتبر مجلس الحفاظ على المباني التاريخية بالمملكة المتحدة الآلية الرئيسة لوضع السياسات الخاصة بالحفاظ التاريخي. ولقد نشأ هذا الجهاز في عام ١٩٥٣م، وأسندت اليه مسئولياته طبقاً لتشريع ١٩٥٣م، ولهذا الجهاز المهام التاليه:
  - تقديم المشورة إلى الجهات البيئيه فيما يخص المباني التاريخية والتشريعات التخطيطية.
  - تقديم المشوره إلى وزير الدولة عن أفضل الطرق لإعادة إستخدام المباني التاريخية.

[٤٨] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٤.

[٤٩] عبدالله أحمد العريان،تقييم دور وكفاءة أداء النظام الإداري للحفاظ على المناطق التراثية بالتجربتين الإنجليزيه والأمريكيه، الحلقه الدراسيه السادسه لمنظمة العواصم والمدن الأسلاميه،ايران،١٩٩٧.

- مراجعة الأوضاع العامة لحالة المباني التاريخية ومجهودات الحفاظ على المباني ذات التميز التاريخي/المعماري.
- تقديم المشورة إلى وزير الدوله بشأن المباني التاريخية المدونة المسجلة بقائمة المباني التاريخية.

- أعتبرت العديد من المفاهيم كأساس لسياسة الحفاظ، وقد إشتملت هذه المفاهيم علي إستعمالات الأراضي والمباني والإقتصاديات والمرور والتصميم المعماري والخصائص السكانية الإجتماعية والإقتصادية والإدارة ونظم التحكم وتأكيد خاص علي السياحة وكذلك أيضاً المؤسسات الثقافية والفاعليات التي تجذب السياح. وقد قامت سلطات التخطيط المحلية بتنفيذ سياسات الحفاظ بمساندة العديد من الإتحادات والجماعات الخاصة.[٥٠]

ب. العوامل القانونية

تعتبر بريطانيا من أوائل الدول التي أرست قواعد التعامل مع المباني التراثية كجزء من المخططات العمرانية، وقد وضعت نظاماً صارماً للحفاظ علي هذه المباني حيث تخضع للقانون والإشراف الحكوميين.[٥١]

- أول قانون صدر تحت ضغط مؤسسات أثرية من القطاع الخاص في بريطانيا كان العام ١٨٧٣م .
- قانون العام ١٩٠٠م، طرح الحماية للمباني التاريخية المهمة بالإضافة إلى حماية البيئة المحيطة للمعالم.
- في العام ١٩٤٧م وضعت وزارة تخطيط المدن والقرى قانوناً تضمن وضع حلول لمشاكل الحفاظ البيئي، كما جرى التأكيد على أن تكون عملية إعادة البناء الجديد متماشية مع القديم في شكله وإرتفاعه، لا أن يكون نسخة عن القديم.[٥٢]
- عام ١٩٦١م صدر قانون المحليات وحدد الدور الحكومي في إعداد التشريعات فقط، بينما كلف السلطات المحلية بإعداد المخططات وتنفيذ المشروعات الحفاظية.
- عام ١٩٦٧م أصبحت المنظمة المعنية بالحفاظ الحضري التاريخي في إنجلترا هي أمانة الحضر الانجليزي، والتي دعمت حركة أسباب المدنية عام ١٩٦٧م، وقدمت المفهوم الجديد للحفاظ علي المناطق التاريخية. حيث وجهت كافة الهيئات المحلية لتجديد مناطق الإهتمام التاريخي والمعمار الخاص، أو ذات الطابع المتميز المرغوب في الحفاظ عليها وتطويرها،

---

[٥٠] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٤.
[٥١] المرجع السابق،نفس المكان.
[٥٢] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٦-٩٧.

حيث تقوم الهيئة المحلية للتخطيط بوضع المخططات والتنفيذ من خلالها. كما تم الزام ملاك المباني بعدم تغيير طابع المبني والحفاظ عليه في حالة جيدة. [٥٣]

- نصت المادة الأولى من قانون حماية المعالم الأثرية فى بريطانيا، على تقسيم المراحل التاريخية للمباني المسجلة أثرياً إلى أربعة مراحل متسلسلة.[٥٤]

ج. العوامل الإدارية

- تخضع جميع المباني التراثية في بريطانيا للإشراف الحكومي المحلي ويقتصر الدور الحكومي المركزي علي وضع السياسات القانونية فقط.
- يعتبر قسم البيئة جزء من الحكومة المركزيه المسئول عن إدارة العملية التخطيطية فى البيئة المبنيه، ويندرج تحت مظلة هذا الإسم مجموعه أخرى من الأقسام تمارس عملية الحفاظ على التراث المعماري للدوله.
- يقوم (مكتب المباني التاريخية) بمهمة تحديد كيفية الإستفادة من المباني التاريخية المسجلة والتي تم سحب تسجيلها، وهي مهمة تماثل مكاتب العقارات وبيع الأراضي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المباني هي رصيد بنائي ضخم يجب الإستفادة منه. ويبدأ عمل هذا المكتب بعد عرض هذه المباني للبيع لفترة لاتقل عن ستة شهور وعدم نجاح بيعها.
- للسلطات المحلية الحق في إصدار القرارات المتعلقة بالمباني التراثية وإعداد المخططات الحفاظية بالإضافة إلي مهمتها كسلطة تنفيذية في الإشراف علي الاعمال الحفاظية.[٥٥]
- تم إعداد مخططات عمرانية للمدن الإنجليزية إنتهي تنفيذها عام ١٩٦٩م حيث تم إيجاد إستخدامات لمعظم المباني التراثية الموجودة.
- قصور الإجراءات المتعلقة بالمباني المفقودة نتيجة الكوارث. حيث تعاني المدن الانجليزية من فقدان حوالي ٢٠٠ مبني سنوياً من المباني التراثية ذات الأهمية لطابع المدينة البصري نتيجة للكوارث الطبيعية والحرائق.[٥٦]
- في العام ١٩٤٧م وضعت وزارة تخطيط المدن والقرى حلول لمشاكل الحفاظ البيئي.[٥٧]
- تم تحقيق الحفاظ المستدام لقلعة تراثية بمدينة أدنبره من خلال إقامة مهرجان العرض العسكري السنوي لعرض عسكري للجنود الأسكتلنديين بملابسهم التراثية مصحوباً بموسيقى

[٥٣] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٤.
[٥٤] حسام بركات،الحفاظ على التراث العمرانى فى المدينة القديمة،حالتان دراسيتان مدينة حمص ومدينة يورك،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤،ص٣٧٣.
[٥٥] عبدالله أحمد العريان،مرجع سبق ذكره.
[٥٦] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٥.
[٥٧] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٧.

القرب الشهيرة، مما يعمل على جذب أعداد ضخمة من السائحين والذين يستمتعون أيضًا بزيارة القلعة كمزار سياحي ثقافي.[٥٨]

د. العوامل الإقتصادية

- تقوم الحكومة بتقديم منح بتمويل جزء من تكاليف أعمال الحفاظ للمباني التراثية على إختلاف مستوياتها. وهناك ثلاثة مصادر رئيسية لتمويل أعمال الحفاظ علي المباني التراثية في بريطانيا وهي:
  - مالك المبني: يمتلك معظم المباني التراثية أفراد أو هيئات خاصة وتستخدم هذه المباني كإستثمارات عقارية خاصة يساعد علي تنميتها عن طريق:
    - إتاحة إعادة توظيف هذه المباني كإستثمار إقتصادي بدون تحفظ أو قصرها لإستعمال معين والشرط الرئيسي هو عدم تغيير طابع المبني والحفاظ عليه في حالة جيدة.
    - تحديد فترات زمنية لعقود الإيجارات، مما يشجع الملاك علي صيانة المباني والحفاظ عليها.
    - الزيادة السنوية في قيمة الإيجارات والتي يخصص جزء كبير منها لمواجهة أعمال صيانة المباني والحفاظ عليها من:
  - مستخدمو المبني والمنتفعين به: تستخدم معظم المباني التراثية في الأغراض التقليدية طبقا لمخططات المدن، ويقتصر الإستخدام كمزار علي المباني التذكارية الأثرية ويلتزم مستخدمو المبنى بأعمال الصيانة للبرامج قصيرة ومتوسطة المدى، مثل الإصلاحات الدورية ونظافة المبنى.
  - المال العام (الحكومة): حيث تقوم الحكومة بتمويل جزء من تكاليف أعمال الحفاظ للمباني التراثية علي إختلاف مستوياتها عن طريق منح تقدم علي ثلاث مستويات.
- دعم خاص للهيئات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات ويتوقف هذا الدعم علي أهمية المباني التابعة لكل جهة علي حدة.
- تعتبر مباني الكنائس خارج نطاق الدعم الحكومي، حيث يتم تقديم منح مستقلة للكاتدرائيات الكبرى بينما لا تتلقي الكنائس الصغيرة دعماً حكومياً مما يساعد علي تحويل معظمها الي أنشطة صناعية لتوفير مصادر تمويل لصيانتها وإدخالها ضمن الدعم الحكومي.[٥٩]
- تمتلك إدارة المباني التاريخيه والمناطق الأثريه إمكانية إعطاء قروض لمشروعات التحسين بالمناطق التاريخيه.[٦٠]

---

[٥٨] احمد حسين كامل حنفي،مرجع سبق ذكره.
[٥٩] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،١٣٦-١٣٧.
[٦٠] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.

- تم عمل مشروع الحفاظ (محكى أكسفورد) بمدينة أكسفورد من أجل توفير نفقات الحفاظ والترميم لحائط أثري بمدينة أكسفورد. تم توظيف قطعة أرض مجاورة للحائط لإقامة محكى على هيئة نفق زمني يتحرك داخله الزوار بمركبات بها مقاعد تراثية كالموجودة في جامعة أكسفورد، ويستعرضون أثناء تنقلهم من مستوى إلى آخر عروض مرئية تروي تاريخ المدينة العريقة على مدى ألف عام.[٦١]

هـ. العوامل الإجتماعية

- يتم تنمية دور المجتمع المحيط بالمباني التراثية لإنجاح سياسات الحفاظ عليها من خلال إعادة توظيف المباني التراثية في أغراض تخدم المجتمع كباعث لتعاطف الأفراد مع هذه المباني لحمايتها وصيانتها.
- كما أن الحفاظ علي المباني التراثية أصبح أحد أهداف جمهور مستخدميها مما ساعد بدرجة كبيرة علي إنجاح سياسات الحفاظ لتوافر التعاطف الجماهيري.
- تم توجيه الإهتمام أيضاً إلي تحسين وإعادة تأهيل خدمات التسوق والإستخدامات السكنية من أجل تحسين طابع المنطقة، وإنتشر مفهوم تبني إعادة إستخدام المباني التاريخية وقامت سلطات التخطيط المحلية بتنفيذ سياسات الحفاظ بمساندة العديد من الإتحادات والجماعات الخاصة.[٦٢]

و. العوامل الثقافية

- جمعية الأثريين البريطانيين إهتمت بالتوثيق والنشر وتصليح الآثار.
- في عام ١٨٣٦م تشكلت جمعية التاريخ الطبيعي وإهتمت بالمباني المعمارية التراثية .
- عام ١٨٣٨م أُسس معهد المعماريين البريطانيين الملكي، حيث إهتم بتاريخ العمارة لعدة سنوات.
- عام ١٨٣٩م أُسست جمعية أكسفورد المعمارية للمتخصصين المهرة وغيرهم.
- مؤسسة الثقة الوطنية مؤسسة شعبية أُسست العام ١٨٩٥م، وإعتمدت على هبات الناس بهدف حماية المباني والأراضي التي حولها ذات الأهمية التاريخية والمعمارية، لخلق التكامل بين الطبيعة الثقافية، إتحدت مع عدد كبير من الجمعيات الخاصة التي تعنى بالتراث، كما أقامت إئتلاف مع الجمعية التي أسسها موريس. مؤسسة الثقة الوطنية اليوم هي أكبر جمعية بريطانية تملك وتحافظ على التراث والأرض وتضم حالياً ثلاثة ملايين عضو.[٦٣]

---

[٦١] احمد حسين كامل حنفي،مرجع سبق ذكره.
[٦٢] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٧.
[٦٣] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٦.

- تؤدى (إدارة المباني التاريخية والمنشآت الأثرية) وظائف متعددة تختص بعملية تطبيق قوانين التخطيط المتعلقة بالحفاظ كما تمارس دور الحارس الأمين على التراث التاريخي بإعتبارها ممثلاً لملكية الدولة. وهي الإدارة المسؤولة عن (عملية الإعلان) عن المباني والمناطق التاريخية. وتتم عملية الإعلان بواسطة 17 مسؤول يتولى كل منهم مسؤولية دورية حتى يمكن التأكد من سلامة الرأى النهائى[٦٤]
- صدر عام ١٩٧٤م قرار بأنه يجب الإعلان عن إختيار مناطق الحفاظ من خلال الصحف. كما فرض علي السلطات المحلية واجبات محددة لتنظيم عروض لتنشيط حركات الحفاظ في مناطق الحفاظ المحددة، علي إن تقدم للتجمعات العامة والمقامة خصيصاً لهذا الغرض، مع توجيه الإهتمام لوجهات النظر التي يبديها عامة الناس.
- لعبت العديد من المنظمات الخاصة والجماعات التطوعية أدواراً هامة لمساندة أغلب حركات الحفاظ في المناطق التاريخية، كما لعبت الجمعيات الوطنية مثل الأمانة العامة لمناطق الإهتمام التاريخي وجمعية حماية المباني القديمة دوراً واضحاً وجلياً بدءاً من تأكيد أهمية الحماية والحفاظ علي المناطق التاريخية من خلال التجمعات العامة والنشرات وتنظيم دورات المتخصصين في وسائل الحفاظ.
- نظمت الأمانة الوطنية مسابقات من أجل رفع كفاءة الحفاظ، ومنحت جوائز وحوافز لجهود الحفاظ المتميزة. وتم إنشاء جمعيات أهلية وهيئات للحفاظ والصيانة من جمهور مستخدمي المباني التراثية لها دور رئيس في معظم مشاريع الحفاظ بالمباني التراثية المسجلة، ومعظم أعضاء هذه الجماعات هم من المعماريين الذين تحاول السلطات المحلية تلبية مطالبهم الخاصة بالحفاظ.[٦٥]

ز. العوامل الفنية

- تمتلك المملكه المتحدة ثروة هائلة من المباني والمناطق التاريخية يقدر حجمها بأكثر من نصف مليون مبنى تاريخي مسجل بما فى ذلك المباني الدينية، ويضاف حوالى 8000 مبنى تاريخي إلى هذه القائمة سنويا. كذلك تمتلك المملكة المتحدة أكثر من 3000 منطقة تاريخية، منها حوالي 5% ذات تميز خاص.
- يوجد قسم بإدارة المباني التاريخية والمنشآت الأثرية، له مسؤولية إبداء المشوره الخاصة بأعمال الهدم بالمباني والمناطق التاريخية وإصدار التوجيهات إلى الوزير لإتخاذ القرار. وهناك قسم آخر يتناول فحص الطلبات المقدمة لأعمال الصيانة والإصلاح اللازمة بالمباني التاريخية ومشروعات التحسين بالمناطق التاريخيه المتميزة. كما توجد أقسام أخرى داخلية

[٦٤] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.
[٦٥] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٧.

تأخذ مهام أعمال الصيانة والحفاظ على المباني التاريخية الملكية، وتقوم بعمل برامج التسجيل والحفاظ على الآثار وإدارة الأبحاث العلمية.

- تختص الهيئه الملكية لتسجيل الآثار والمباني التاريخية بتسجيل المباني والمواقع التاريخية والمناطق الأثرية ذات الأهمية الخاصة وذلك من خلال فرق عمل قومية تتولى مهام البحث والإستبيان والتسجيل.[٦٦]
- عام ١٩٦٨م و١٩٧١م قامت حركة تخطيط الريف والحضر بحماية ما يحيط بالمنشآت المسجلة والآثار القديمة المدونة في نطاقات المدن، كما مكنت الهيئات المحلية عام ١٩٧٢م من حماية منشآت معينة مسماة ولكن ليست مسجلة في مناطق الحفاظ من التعرض للهدم.
كما إشترطت قرارات تخطيط الريف والحضر عدم قطع الأشجار في مناطق الحفاظ دون موافقة الهيئة المحلية. ويتم إعادة بناء المباني التراثية المتهدمة بإستخدام المواد الاصلية التي تتبقي في المبني.[٦٧]
- جرى التأكيد على أن تكون عملية إعادة البناء الجديد متماشية مع القديم في شكله وإرتفاعه، لا أن يكون نسخة عن القديم.[٦٨]
- إن التصنيف الأثري للمباني في بريطانيا يتم بتقسيمها إلى ثلاثة درجات مختلفة تهدف إلى إظهار مدى إنسجامها وتناسبها مع الأهمية التاريخية والمعمارية وذلك كالأتى:
  - الدرجة الأولى: المباني ذات الأهمية المعمارية الإستثنائية.
  - الدرجة الثانية: المباني المهمة والتي تتجاوز حدود المنفعة الخاصة.
  - الدرجة الثالثة: المباني ذات النفع الخاص والتي تبرر كل جهد أو عمل لحمايتها.[٦٩]

ح. العوامل التنظيمية

- الأمانة الوطنية هي منظمة خاصة دون مشاركة حكومية مباشرة تمثل دور المنسق بين الجماعات الوطنية والمحلية والمنظمات ومركزاً لتبادل المعلومات المنظمة بين المدن الإنجليزية وتبادل الخبرات الحفاظية فيما بينها حيث أن الإتصال بين هذه المدن يعتبر ضعيفاً.[٧٠]

٤-٣-٣-١إيجابيات وسلبيات التجربة البريطانية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-١٥) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة البريطانية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، كما يوضح الجهات المعنية بالحفاظ.

---

[٦٦] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.
[٦٧] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٥.
[٦٨] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٧.
[٦٩] Michael Forsyth, Understanding historic building conservation,UK.2007
[٧٠] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٦.

جدول(٤-١٥) إيجابيات وسلبيات التجربة البريطانية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ - المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	- الحكومة المركزية (مجلس الحفاظ على المباني التاريخية)	-وضع السياسات الخاصه بالحفاظ التاريخي. -إعتبار المفاهيم الإجتماعية والإقتصادية والإدارة ونظم التحكم والسياحة أساس سياسات الحفاظ. -تنفيذ سياسات الحفاظ بمساندة الإتحادات والجماعات الخاصة.	
القانونية	- الحكومة المركزية (وزارة تخطيط المدن والقرى).	- الحكومة المركزية: إعداد التشريعات فقط. - وضع قوانين الحفاظ كجزء من المخططات العمرانية. -ساعدت القوانين علي تنمية الإستثمارات الخاصة بإتاحة إعادة توظيف المباني التراثية علي الحفاظ عليها. - نص القانون على تقسيم المراحل التاريخية للمباني المسجلة. -إلزام ملاك المباني بعدم تغيير طابع المبنى.	
الإدارية	- الحكومة المركزية - السطات المحلية (مكتب المباني التاريخية)	-الحكومة المركزية: الإشراف علي القوانين المنظمة للتعامل مع المباني التراثية. -السطات المحلية: إعداد مخططات الحفاظ وتنفيذها. - إعداد المخططات العمرانية والدراسات التفصيلية للمدن الانجليزية عام ١٩٦٩م. - إدارة العمليه التخطيطيه في البيئة المبنية. - تم تحقيق الحفاظ المستدام من خلال إقامة المهرجانات. -تم وضع حلول لمشاكل الحفاظ البيئي.	- قصور الإجراءات المتعلقة بالمباني المفقودة نتيجة الكوارث الطبيعية والحرائق.
الإقتصادية	- الحكومة المركزية - مالك المبني - مستخدمي المباني	- تقديم منح لتمويل أعمال الحفاظ. - مالك المبنى: التمويل عن طريق الإستثمارات العقارية. -إلتزام مستخدمي المباني بأعمال الحفاظ للبرامج قصيرة ومتوسطة المدي. -دعم خاص للهيئات تبعاً لأهمية المبنى. -إتاحة التوظيف كإستثمار إقتصادي. -تحديد فترات زمنية لعقود الإيجارات. -الزيادة السنوية في قيمة الإيجارات لتغطية نفقات الصيانة. - إعطاء قروض لمشروعات التحسين بالمناطق التراثية.	

الإجتماعية	– الجمعيات الأهلية –مستخدمي المباني	– انشاء جماعات أهلية وهيئات للحفاظ والصيانة من جمهور مستخدمي المباني. –إهتمام المجتمع بالمباني التراثية نابع من توظيف هذه المباني في أغراض تخدم المجتمع. – إشتراك المستخدمين في المشروعات سواء بالرأي والمشورة أو بالإسهام العملي أو المادي. – تحسين وإعادة تأهيل خدمات التسوق والإستخدامات السكنية لتحسين طابع المنطقة.	
الثقافية	– جمعية الأثريين البريطانيين،جمعية التاريخ الطبيعي، معهد المعماريين البريطانيين الملكي، جمعية أكسفورد المعمارية، مؤسسة الثقة الوطنية، إدارة المباني التاريخية. والمنشآت الأثريه، الجمعيات	–إنشاء جمعيات ومعاهد ومؤسسات للحفاظ على المباني التراثية. –الإهتمام بالمباني التراثية وتاريخ العمارة. – الإعلان عن إختيار مناطق الحفاظ. – تنظيم عروض لتنشيط حركات الحفاظ – عمل نشرات وتنظيم دورات للمتخصصين في وسائل الحفاظ.	
	–إدارة المباني التاريخيه والمنشآت الأثريه. –الهيئه الملكيه لتسجيل الآثار والمباني التاريخية – وزارة تخطيط المدن والقرى	– تسجيل وحصر وتصنيف المبانى والمناطق التراثية. –إستخدام التقنيات الحديثة في التسجيل. – صيانه وترميم المباني التراثية. – المحافظة على الطابع في المناطق المحيطة. – إعادة إستخدام المباني التراثية. – البناء الجديد يكون متماشياً مع القديم في شكله وارتفاعه. – تصنيف المباني إلى ثلاثة درجات مختلفة. – قرارات بعدم قطع الأشجار في مناطق الحفاظ دون موافقة الهيئة المحلية.	
التنظيمية	– الأمانة الوطنية	– تقوم الأمانة الوطنية بدور حيوي في الإتصال والتنسيق بين الجماعات الوطنية والمحلية والمنظمات	– نتيجة اللامركزية فان الإتصال بين المدن يعتبر ضعيفاً .

٤-٣-٤ التجربة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية تقع في قارة أمريكا الشمالية وأكتشفت قبل أكثر من ٥٠٠ عام، (وسميت بالعالم الجديد نسبة إلى عدم وجود حضارة سابقة فيها). وكان المخططون ملزمون بإيجاد وسائل تعامل عصرية مع المباني التراثية، والتي كانوا يرون أن المحافظة عليها يعبر عن عالمين قديم وجديد، وحيث تقرر بأن الأماكن التي تمثل تراثاً يجب أن تبقى في مكانها كمتاحف أو ممثلة لأجزاء منها. مثل أسواق المدن القديمة في بوسطن، فيلاديلفيا، شيكاغو، ونيواورليانز

ومدن أخرى. حيث وجدت فيها أنسجة حضرية أعتبرت تمثل التاريخ الأمريكي الذي يعبر عن الهوية التاريخية. وأحد الامثلة لهذا تتجسد في مركز فيلادلفيا حيث البيوت التراثية واقعة مع النوادي والمؤسسات وأبراج الشقق، والمحلات وأبراج المكاتب للمدينة الرئيسية. إن الهدف من دمج أو عزل أجزاء من المدينة هو جعل الكل أكثر إستيعاباً.[٧١]

يرجع الإهتمام بالمناطق التاريخية إلى تطبيق سياسات الحفاظ في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، مثل مدينة ويليامز بيرج بولاية فيرجينيا ومدينة شارلستون بولاية كارولاينا الشمالية، حيث تم الحفاظ على شكل الأصل للمناطق التاريخية للمدن في القرن الثامن عشر بغرض الجذب السياحي. ومع تطور التشريعات وظهور الهيئات والمؤسسات المختلفة الخاصة بتطبيق سياسات التعامل مع المناطق التاريخية المختلفة، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تطورت سياسات التعامل لتشمل الإهتمام بالنسيج العمراني والإجتماعي للأحياء ومراكز المدن التراثية فيلادلفيا وبروفيدانس.[٧٢]

تشترك الحكومة الفيدرالية مع الرئيس الأمريكي في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ، وتترك لكل مدينة إبراز الصفة الشخصية وإتخاذ ما يناسبها من تشريعات وقرارات.[٧٣]

في الخمسينيات من القرن العشرين وبسبب شروع الرئيس أيزنهاور في عمل الطريق السريع بين الولايات، أدى إلى تدمير التراث الثقافي والبيئي. وفي الستينات أدت إدارة الرئيس كنيدي إلى تدمير التراث بسبب خطة التجديد الحضري التي أطلقتها في المراكز التاريخية داخل المدن الأمريكية. يوضح الشكل (٤-١١) جانب من التراث المعماري والعمراني في أمريكا.[٧٤]الجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ في التجربة الأمريكية.

البيت الأبيض بواشنطن مونتشيليو وجامعة فيرجينيا صالة الإستقلال

شكل (٤-١١) التراث المعماري والعمراني فى أمريكا- المصدر:whc.unesco.org/list,2013

[٧١] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.
[٧٢] محمد حسام الدين اسماعيل،اعادة استخدام وتأهيل المبانى الاثرية،الخرطوم،٢٠١٢،ص١١.
[٧٣] عبد الله احمد العريان،الاسس والمحددات اللازمة للحفاظ على التراث العمرانى فى البيئة العربية(دراسة تحليلية فى التجربتين الانجليزية والامريكية والدروس المستفادة للتطبيق بالبيئة العربية)،دبى،١٩٩٥،ص٣٤٢
[٧٤] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٧.

أ. **العوامل الإستراتيجية**

- بصدور الأمر التنفيذي رقم (١١٥٩٣) الذى وقَع عليه الرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧١م، والذى تم بموجبه تكليف الباحثين في مجال الآثار والتاريخ وضع الأهداف العامة لإدارة الموارد الثقافية في أمريكا، والعمل على تطوير الأهداف والإستراتيجيات بعيدة المدى العاملة على حماية الموارد الثقافية. لقد نص هذا الأمر التنفيذي بتسجيل المواقع الأثرية والتاريخية التي تقع في الأراضي ذات الملكية الخاصة وذلك على المستويين الولائي والفدرالي. كما ألزم القرار الولايات المختلفة بعمل برامج تهدف لحماية المواقع الأثرية والمباني التاريخية. كما ألزم إدارات الموارد الثقافية في الولايات كافة بأن تشتمل أقسام إدارتهم على متخصصين في مجال الآثار، التاريخ والعمارة.
- عمل مجلس الآثار بمدينة نيويورك على وضع الخطط والبرامج والقرارات الداعمة لإدارة موارد ومواقع التراث الثقافي وحمايته. وذلك من خلال تضافر الجهود الرسمية والشعبية التي تشترك وتعمل معاً من أجل حماية الموارد الثقافية والحفاظ عليها.[٧٥]
- كما تم وضع أسس سياسية شاملة عند التخطيط للمشروعات التنموية بصدور قانون السياسات البيئية القومية للعام ١٩٦٩م.[٧٦]
- يعتبر الجهاز القومي لخدمة الحدائق الجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفاظ على التراث، وقد إكتسب هذا الجهاز إمكانيات هائلة نتيجة وجوده داخل أحد النظم الحكومية المهمة بالولايات المتحدة الأمريكية، ويوجد قسمان داخل الإطار الإداري لهذا الجهاز، الأول يختص بكافة الشؤون المتعلقة بوضع السياسات العامة، والثاني يختص بتنفيذ هذه السياسات.
- يتكون (مكتب الحفاظ على التاريخ والأثار) من ستة أقسام وأحد هذه الأقسام قسم يتولى مسؤولية التنسيق والتحكم والتنمية في البحث عن الأثار بالولايات المتحدة، ومن أعماله عمليات الإنقاذ، وتقييم التأثيرات البيئية للمشروعات، وكذلك تتبع كافة المجهودات الخاصة بأعمال البحث، خاصة ما يتعلق بالمشروعات الفيدرالية، وتسليم كافة النتائج إلى الكونجرس.[٧٧]

ب. **العوامل القانونية**

- عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إصدار العديد من التشريعات والقوانين الداعمة لحماية الموارد الثقافية، وذلك منذ بدايات القرن العشرين كما كانت هنالك متابعة دائمة لفاعلية هذه التشريعات وقدرتها على حماية الموارد الثقافية وذلك بإجراء عمليات التنقيح

---

[٧٥] المرجع السابق،ص٢٦.

[٧٦] كباشى حسين قسيمة،التجربة السودانية فى ادارة التراث الثقافى،المروة للطباعة والنشر،الخرطوم،٢٠٠٨،ص٩٩.

[٧٧] عبدالله أحمد العريان،تقييم دور وكفاءة أداء النظام الإداري للحفاظ على المناطق التراثية بالتجربتين الإنجليزيه والأمريكيه،الحلقه الدراسيه السادسه لمنظمة العواصم والمدن الأسلاميه،ايران،١٩٩٧.

والإضافة، وتارة أخرى بإصدار قوانين جديدة كلما دعت الضرورة وبروز الحاجة لسن تشريعات تواكب التطورات والمستجدات في حياة المجتمع، وفي عوامل الطبيعة وتأثيرها السالب على الموارد الثقافية . لقد صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين منها:

- قانون حماية الآثار للعام ١٩٠٦م: يعد هذا القانون أول تشريع رسمي تم إصداره لحماية التراث الأثري والموارد الثقافية في أمريكا.
- قانون حماية المواقع والمباني التاريخية للعام ١٩٣٥م: نص هذا القانون على تحديد وحماية وصون المواقع والمباني التاريخية، وأعطى الحكومة الفدرالية مسئولية الحفاظ على المواقع والمباني التاريخية والأثرية سواء كانت تقع في أراضي مملوكة للدولة أو الأراضي ذات الملكية الخاصة.
- تشريعات السجلات الفيدرالية تصبح قانوناً في العام ١٩٥٠م ويصبح هناك نظام للأرشيف الحديث للتراث الثقافي والبيئي في الولايات المتحدة.
- قانون إنقاذ أثار البحيرات والسدود للعام ١٩٦٠م: من أهم سمات هذا القانون احتواؤه على نص يلزم الحكومة الفدرالية بتوفير التمويل اللازم لدراسة وإنقاذ الآثار التي تتأثر بقيام المشاريع التنموية التي تنشأها الحكومة الفدرالية.
- قانون المحافظة على المواقع التاريخية للعام ١٩٦٦م: شكل هذا القانون إطار عام قومي لحماية المواقع التاريخية والأثرية، وذلك لتركيزه ودعوته لتسجيل كل المواقع التاريخية والأثرية قومياً بغرض حمايتها والمحافظة عليها خاصة عند التخطيط لقيام المشاريع التنموية.
- قانون السياسات البيئية القومية للعام ١٩٦٩م: أهمية هذا القانون تنبع من أنه وضع أسس سياسية شاملة عند التخطيط للمشروعات التنموية، وذلك بتقييم الآثار البيئية ذات المردود السلبي على إدارة الموارد الثقافية.
- إتسمت حقبة الستينات من القرن العشرين في أمريكا بظهور تطور ملحوظ في مجال التشريعات الخاصة بإدارة الموارد الثقافية. الأمر الذي أدى إلى تبلور وبروز مفهوم إدارة الموارد الثقافية في أذهان العلماء والباحثين العاملين في مجال التراث الثقافي وخاصة التراث الأثري.[٧٨]
- في السبعينات كانت هنالك دعوة للحفاظ على المعالم التاريخية، ولقد نظمت مؤسسة (NPS) برنامجها الأثري ضمن برنامج جديد هو مكتب الحفاظ على الآثار والتاريخ وأصبح السجل الوطني جزءاً من هذا المكتب.[٧٩]

[٧٨] كباشي حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص٩٧-٩٩
[٧٩] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٨.

- الأمر التنفيذي رقم (١١٥٩٣): لقد وقَع على هذا الأمر الرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧١م. وتأتي فاعلية هذا الأمر التنفيذي من إسناده للباحثين في مجال الآثار والتاريخ وضع الأهداف العامة لإدارة الموارد الثقافية في أمريكا.
- في عام ١٩٧٥م صدر قانون للأبنية العامة شجع قيام المؤسسات الفيدرالية، بملأ الفراغات في المناطق التاريخية بمشاريع أملاء حضرى منسجمة مع البيئة.
- في عام ١٩٧٦م صدر قانون شجع مشاريع إعادة التأهيل للأبنية التاريخية وإعفائها من الضرائب ومعاقبة أعمال الهدم للأبنية المتميزة معمارياً وتاريخياً .
- في السبعينات قوانين بملأ الفراغات في المناطق التاريخية بمشاريع إملاء حضري وتشجيع مشاريع إعادة التأهيل والإعفاء من الضرائب، وظهر في عام ١٩٧٦م برنامج الحوافز الضريبية للحفاظ التاريخي وهو خاص بأعمال التأهيل للأبنية التاريخية.[٨٠]
- قانون حماية الموارد الأثرية للعام ١٩٧٩م: الذي يهتم بحماية الاَثر وصونه عند وجوده على الأراضي الفدرالية للدولة.[٨١]
- لقد أثر صانعو القرار السياسي تأثيراً بارزاً وذلك بقولهم ومناداتهم دائماً بأهمية الآثار التاريخية والثقافية لكل المواطنين. وهكذا بدأ الإهتمام ينصب تجاه الموارد الثقافية دون النظر إلى من تؤول (الأفراد أو الدولة).[٨٢]
- يلاحظ أن عقلية المشروع الأمريكي لا تميل إلى مبدأ العقوبة عند التعدي على التراث الأثري، ولا تنظر له كأجراء فعال يمكن أن يحمي الموارد الثقافية الأثرية من الدمار والتدهور.[٨٣]
- المشكلة القانونية في مجال التشريعات، تكمن في أن هذه التشريعات لم توفر سوى حماية محدودة لمواقع التراث الأثري التي توجد في الأراضي ذات الملكية الخاصة، هذا بالإضافة إلى عدم الحسم القاطع لأيلولة الممتلكات الثقافية التي توجد في الأراضي المملوكة للأفراد (ملكية خاصة). [٨٤]
- التعاون مع أجهزة اليونسكو وأيكوموس في تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.[٨٥]

ج. العوامل الإدارية

- إن إدارة الموارد الثقافية تهتم بتحديد وتعريف الموارد الثقافية، ومن ثم العمل على تقييمها. وفي هذا الإطار فإن سياسة مجلس الآثار بمدينة نيويورك تهدف بصورة رئيسية إلى إبراز

---

[٨٠] محمد حسام الدين اسماعيل،مرجع سبق ذكره،ص١٩.
[٨١] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص٩٩
[٨٢] كباشى حسين قسيمة،المرجع السابق،ص١٠٣-١٠٤
[٨٣] المرجع السابق،ص١٠٢.
[٨٤] المرجع السابق،ص١٠٥
[٨٥] Washington Charter,1987 ,www.Icomos org

الأهمية التاريخية والثقافية والفنية للموارد والمعالم الثقافية، والعمل على وضع البرامج المستمرة لصيانتها وترميمها بغرض حمايتها والحفاظ عليها.[٨٦]

- لقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن العشرين أن تؤسس لنظام متكامل في مجال إدارة الموارد الثقافية. إن جوهر إدارة الموارد الثقافية في أمريكا يتمثل في إستحداث مجموعة من القواعد والأسس ذات الطبيعة المتكاملة التي تعمل على حماية وصون الموارد الثقافية، كما عملت على إجراءات تواكب التطورات والمستجدات في حياة المجتمع وفي عوامل الطبيعة وتأثيرها السالب على الموارد الثقافية.[٨٧]
- في عام ١٩٦٦م تم تأسيس (المجلس الإستشاري للحفاظ التاريخي) وهو جهاز فيدرالي مستقل يقدم المشورة إلى رئيس الدولة والكونجرس الأمريكي بشأن كافة ما يتعلق بالحفاظ التاريخي.
- يقوم (المجلس الإستشاري للحفاظ التاريخي) بالتعاون الدولي من خلال تنمية برامج الحفاظ مع أجهزة اليونسكو بما يدعم نشر الرسالة على المستوى العالمي.[٨٨]
- بالرغم من المشاكل التي تعاني منها إدارة الموارد الثقافية في أمريكا إلا أنها استطاعت أن تؤسس نظاماً فعالاً لإدارة وحماية التراث الأثري يمكن أن يصبح نظاماً نموذجاً يحتذي به تطبيقاً في مجال إدارة الموارد الثقافية في كثير من دول العالم.[٨٩]

د. العوامل الإقتصادية

- يتولى قسم (National Park Service Division of Grants) الإشراف على عملية توزيع المنح الخاصة بمشروعات الحفاظ، سواء المقدمة إلى مختلف الولايات أو المعونات الخاصة بأجهزة الحفاظ المختلفه.[٩٠]

- تشجيع السياحة وذلك بالعمل أولاً وبصورة أساسية على حماية وصون مواقع التراث الأثري. وفي السبعينات ونتيجة للتضخم الإقتصادي في أمريكا وجد أن إعادة تأهيل الأبنية التاريخية لإحتواء فعاليات معاصرة قد تحقق مكاسب مادية كبيرة فصدرت قوانين بملأ الفراغات في المناطق التاريخية بمشاريع إملاء حضري وتشجيع مشاريع إعادة التأهيل والإعفاء من الضرائب، وظهر في عام ١٩٧٦م برنامج الحوافز الضريبية للحفاظ التاريخي وهو خاص بأعمال التأهيل للأبنية التاريخية.[٩١]

---

[٨٦] كباشى حسين قسيمة،المرجع السابق،ص٢٦.
[٨٧] المرجع السابق،ص٩٦-٩٧.
[٨٨] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.
[٨٩] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص١٠٥.
[٩٠] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.
[٩١] محمد حسام الدين اسماعيل،اعادة استخدام وتأهيل المبانى الاثرية،الخرطوم،٢٠١٢،ص١٩.

- أما في جانب التمويل فإن المشكلة تكمن في أن إدارات الموارد الثقافية على المستوى المحلي مهددة بعدم تمويلها فدرالياً وأن تعتمدذاتياً على تمويل إدارة الموارد الثقافية.[٩٢]

هـ. العوامل الإجتماعية

- في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، أنشأ الهنود الحمر نشاطات خاصة للحفاظ على تراثهم الثقافي والديني الملموس وغير الملموس، وأصبحوا مؤثرين في سياسة الحفاظ على التراث في الولايات المتحدة.[٩٣]
- يهدف مجلس الآثار بمدينة نيويورك لوضع خطة إدارة الموارد الثقافية بصورة علمية وعملية وأكثر فاعلية، وذلك من خلال إشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، في وضع الخطط والبرامج والقرارات الداعمة لإدارة موارد ومواقع التراث الثقافي وحمايته. وذلك من خلال تضافر الجهود الرسمية والشعبية التي تشترك وتعمل معاً من أجل حماية الموارد الثقافية والحفاظ عليها.[٩٤]
- وجد المخططون في الولايات المتحدة الأمريكية أن بعض مكونات النسيج الحضري القديم قد توسع ليمتد خارج حجمه، وأصبحت مسألة المحافظة على دوره القديم أمراً مفروغاً منه. وتمتلك هذه الأماكن التاريخية بالنسبة للأمريكان أهمية كبيرة بحيث تصبح هي المحرك الفعال للحياة وجلب دخل للسكان. لذا تم إنشاء قطارات الأنفاق والطرق السريعة المؤدية لها، وأنشات حول هذه الأسواق القديمة المطاعم. وكان الحل الذي فكربه المخططون للمحافظة على هذه الأماكن التاريخية، هو إستخدامها الحقيقي وليس تحميلها دوراً لم تكن مؤهلة له. وقد توافد السياح عليها وأصبحوا يكونون مصدراً لموارد دائمة لها بالرغم من ظهور بعض المشاكل. وتم تناول إمكانية التعامل مع الأجزاء القديمة من المدن المهمة والتي تندرج ضمن إهتمامات الحفاظ من أجل تأهيلها وإعادة توظيفها.[٩٥]

و. العوامل الثقافية

- تم إنشاء الجمعية الأمريكية لحماية موارد التراث الثقافي، وكان دورها في حماية الموارد الثقافية إيجابياً وفعالاً . حيث تضم في عضويتها خبراء ومتخصصين في مجال إدارة الموارد الثقافية وكذلك العديد من المواطنين ذوي الإهتمام بالتراث الثقافي. وتهدف هذه الجمعية بصورة أساسية إلى ترقية وتطوير وتنمية وعي المواطنين بالأهمية التاريخية والثقافية والفنية

---

[٩٢] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص١٠٥.
[٩٣] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٨.
[٩٤] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص٢٦.
[٩٥] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.

للتراث الثقافي، وتشجيع إنتهاج الأسلوب العلمي في إدارة الموارد الثقافية والحفاظ عليها وكذلك المراقبة والمتابعة عن كثب لسياسات الحكومة ذات الارتباط بإدارة الموارد الثقافية.[٩٦]

- إستحداث مجموعة من القواعد والأسس التي تعمل على حماية وصون الموارد الثقافية، بعض هذه القواعد تتمثل في: توفير التمويل اللازم لإجراء البحوث والدراسات في مجال إدارة الموارد، ورفع القدرات بالتأهيل والتدريب المستمر، والعمل على جعل مواقع التراث الأثري والموارد الثقافية مفتوحة للجمهور بوضعها الأصلي الذي وجدت فيه.[٩٧]
- قيام منظمة إنقاذ الآثار والتي اتخذت من كلمة "Rescue" شعاراً لها. تهدف هذه المنظمة الطوعية بصورة رئيسية لحماية الآثار من مخاطر ومهددات المشاريع التنموية من خلال إقناع الجمهور بطرق ووسائل شتى بالأهمية التاريخية والثقافية لمواقع التراث الأثري والمباني التاريخية ومناظر البيئة الثقافية.[٩٨]
- المنظمات الشعبية الخاصة ذات التمويل الخاص والتي تكونت في أوائل ثمانينات القرن العشرين في أمريكا كان لها دورها الإيجابي في تحجيم الدمار الذي تتعرض له مواقع التراث وذلك بتسليط الضوء على المخاطر والمهددات التي تتعرض لها الموارد الثقافية من خلال لفت إنتباه المواطن الأمريكي لأهمية الموارد الثقافية والعمل على الحفاظ عليها.[٩٩]
- يعتبر خبراء إدارة الموارد الثقافية في أمريكا أن أكثر الطرق فاعلية في حماية وصون الموارد الثقافية في أمريكا، هو عقلية الجمهور وتفكيره ونظرته للموارد الثقافية وأهميتها.[١٠٠]
- يوجد تعاون بين مكتب الحفاظ على التاريخ والأثار والجامعات فى إعداد ملفات للأعمال الهندسيه ذات التميز وتنظيم الإستبيانات الخاصه بتقرير حالتها.
- في العام ١٩١٦م أنشئت مؤسسة خدمة المنتزه الوطني، التي تخدم الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي.[١٠١]

ز. العوامل الفنية

- إن التحدي الذي يواجهه التصميم الحضري في مدن الولايات المتحدة الامريكية المراكز التاريخية التي حاصرت المناطق التراثية، وكانت هذه التشكيلات ناجحة في التنظيم وأدخلَت بنجاح ضمن التخطيط. يخترق نهر جارلس بعضاً من المدن الأمريكية ويحتوي في أحد ضفتيه على نسيج حضري تراثي. وعند إنشاء طريق سريع وحديث على طول ساحل بوسطن، فانه لم يغير من شكل النهر، ويصل هذا النهر إلى ثلاث جامعات رئيسية وهي

[٩٦] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص٢٤-٢٥-٢٦-٢٧.
[٩٧] المرجع السابق،ص٩٦-٩٧.
[٩٨] المرجع السابق،ص١٠١.
[٩٩] المرجع السابق،ص١٠٢.
[١٠٠] المرجع السابق،ص١٠٣.
[١٠١] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص٩٧.

هارفارد وبوسطن وال(MIT)، وبالرغم من أن هذه المؤسسات الثلاثة تحتوي على مباني أبراج عالية إلا أنها لم تغير من النسيج التراثي فى المنطقة.[١٠٢]

- يقوم قسم (The Historic American Buildings Survey),(HABS) بوضع المقاييس الكيفيه لعمليات الحفاظ، وكذلك تنظيم المشروعات وإختيار الملائم منها لإتمام عمليات التسجيل. كما يقوم القسم بإدارة وإعداد السجلات والكتالوجات الخاصه بمكتبة الكونجرس الأمريكيه التى تتولى عمليات الحفاظ.
- يتولى جهاز ((The Historic American Engineering Record, (HAER) مسؤولية إعداد ملفات للأعمال الهندسية ذات التميز، وينظم الإستبيانات الخاصة بتقرير حالتها بالتعاون مع الجامعات والجهات المعنية بالحفاظ. ويتم إختيار هذه الأعمال طبقاً لتميزها الهندسي والتكنولوجي، والقيمة التاريخية. مع إعطاء الأولويه للمنشآت القديمة أو تلك المعرضة للأنهيار.
- ويعتبر قسم (The National Register of Historic Places) هي الجهة المسؤوله عن القائمة الرسمية المسجلة للمباني والمناطق التاريخية، علاوة على الحدائق القومية التاريخية، والعناصر التذكاريه.[١٠٣]ومن مشاريع الحفاظ التي تم تنفيذها الاَتى:

- بلدة ويليامزبرج بولاية فرجينيا: وهي بلدة تاريخية عاصرت أحداث هامة خلال مرحلة الإستقلال عن بريطانيا، ومن أجل إحياء تلك المدينة التاريخية، تمت دراسة المباني القائمة بها وترميمها بل وإعادة بناء مباني أخرى كانت قد تهدمت. بالإضافة إلى ذلك تم تحسين الفراغات العامة والمرافق بالبلدة لإجتذاب الصناع والحرفيين للعيش بها وإحياء الحرف القديمة الخاصة بها.
- متحف شارع الحقوق المدنية بمدينة أتلانتا بولاية جورجيا: لإعادة إحياء هذا الشارع التاريخي والمباني المطلة عليه، تم توظيف بعض الواجهات لعمل عروض مسرحية بالليزر وتم إستغلال فراغ مظلم أسفل كوبري علوي قريب لعمل عروض مرئية تحكى القصص التاريخية المرتبطة بهذا الشارع.[١٠٤]

ح. **العوامل التنظيمية**

- يعمل (مكتب الحفاظ على التاريخ والاَثار) "The Office of Archaeology and Historic Preservation, (OAHP)" على تجميع مجموعة من الأجهزة المعنية بقضايا الحفاظ في تنظيم واحد لزيادة الفعالية. ويقوم هذا القسم بتنمية المعلومات المتعلقة بالطرق

[١٠٢] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.
[١٠٣] المرجع السابق.
[١٠٤] احمد حسين كامل حنفي،مرجع سبق ذكره.

المختلفة للحفاظ على المباني التي تمتلكها الحكومة الفيدرالية أو الولايات أو المحليات. كما يقوم بتقديم المشورة إلى الأجهزة المختلفة بالحكومة الفيدرالية في صورة تقييم للأوضاع الحالية الخاصة بعمليات الحفاظ والصيانة بالمباني التاريخية.

- يقوم جهاز (المجلس الإستشاري للحفاظ التاريخي) بمسؤوليات عامة من أجل تحقيق أهداف الحفاظ على كافة المستويات: الفيدرالية والولايات والمحليات، من خلال القطاعين العام والخاص. وتشمل أعماله التوصية بإجراءات تنسيق الأنشطة والتعاون بين كافة الأجهزة المعنية بالحفاظ التاريخي. كذلك يقوم بالتوصيات اللازمه لزيادة فعالية مجهودات الحفاظ على كافة الجهات المعنيه على المستويين: الولايات والمحليات، ويقوم أيضاً بالمشاركة في تكوين سياسة حفاظ قومية تتصف بالفاعلية مع إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنسيق المصادر الفيدرالية نحو إحتياجات الحفاظ على التراث.[١٠٥]

٤-٣-٤-١إيجابيات وسلبيات التجربة الأمريكية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-١٦) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة الأمريكية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، كما يوضح الجهات المعنية بالحفاظ.

جدول(٤-١٦) إيجابيات وسلبيات التجربة الأمريكية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ- المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	- الحكومة الفدرالية -الجهاز القومي لخدمة الحدائق	-تمت المحافظة على التراث ولم يجري طمسه بسبب المعالجات والمخططات الجديدة. - وضع أسس سياسية شاملة عند التخطيط للمشروعات التنموية. - تكليف الباحثين في مجال الآثار والتاريخ بالعمل على تطوير الأهداف والإستراتيجيات بعيدة المدى. - ألزام إدارات الموارد الثقافية بأن تشتمل أقسام إدارتهم على متخصصين في مجال الآثار، التاريخ والعمارة . - لم يجري هدم المباني الأثرية لأجل التخطيط الجديد، بل تم العمل على تضمينها داخل إطار التخطيط الجديد.	
القانونية	- الحكومة الفدرالية	-إستحداث تشريعات فدرالية ذات فعالية في حماية التراث. -سن تشريعات تواكب التطورات والمستجدات. -دعم القانون أعمال الحفاظ عند التخطيط لقيام المشاريع التنموية. - صدر قانون عام ١٩٧٦ م، بإعفاء المباني التاريخية من الضرائب، ومعاقبة أعمال الهدم للأبنية المتميزةمعمارياً وتاريخياً . - التعاون مع أجهزة اليونسكو وأيكوموس فى تطبيق المواثيق	- التشريعات لم توفر سوى حماية محدودة لمواقع التراث التي توجد في الأراضي ذات الملكية الخاصة. - عدم الحسم القاطع لأيلولة الممتلكات الثقافية التي توجد

[١٠٥] عبد الله احمد العريان،مرجع سبق ذكره.

		والتوصيات والقرارات الدولية (ميثاق واشنطن ١٩٨٧م).	في الأراضي المملوكة للأفراد. – مشاكل تشريعات.
الإدارية	– المجلس الإستشاري للحفاظ التاريخي	– وضع برنامج إداري واسع له القدرة على حماية التراث. – التعاون الدولي بتنمية برامج الحفاظ مع أجهزة اليونسكو. – تكليف الباحثين بوضع الأهداف العامة لإدارة التراث. – تطوير الأهداف والإستراتيجيات العاملة على حماية التراث. – ألزام إدارات الموارد الثقافية بأن تشتمل الأقسام على متخصصين في مجال الآثار، التاريخ والعمارة. – مراجعة البرامج المقترحه المقدمة من الحكومة الفيدراليه بشأن الأنشطة التي تؤثر على المباني المسجله. – عمل إجراءات تواكب التطورات والمستجدات في عوامل الطبيعة وتأثيرها السالب على الموارد الثقافية.	
الإقتصادية	– مكتب الحفاظ على التاريخ والأثار قسم - (National Park Service Division of Grants) (OAHP)	– توزيع المنح الخاصة بمشروعات الحفاظ المقدمة إلى مختلف الولايات. – تشجيع السياحة وذلك بالعمل على حماية وصون مواقع التراث. – إتباع أسلوب التحفيز في المحافظة على المباني التراثية.	– إدارات الموارد الثقافية على المستوى المحلي مهددة بعدم تمويلها فدرالياً وأن يعتمد تمويلها ذاتياً .
الإجتماعية	– الحكومة الفدرالية – المواطنين	– قيام أنشطة خاصة للحفاظ على التراث. – مشاركة الجهات الرسمية والشعبية في حماية التراث. –تم توظيف المراكز التاريخية بوظائف تتلائم مع السكان. – الأماكن التاريخية تعمل على جلب دخل للسكان، لذا تم انشاء قطارات الأنفاق والطرق السريعة المؤدية لها.	
الثقافية	– الجمعية الأمريكية لحماية موارد التراث (ACRA) – مؤسسة خدمة المنتزه الوطني. – المنظمة الشعبية. – منظمة إنقاذ الآثار.	– التعاون بين مكتب الحفاظ على التاريخ والأثار والجامعات. – رفع القدرات بالتأهيل والتدريب المستمر. – توفير التمويل اللازم لإجراء البحوث والدراسات – انشاء مؤسسات ومنظمات تخدم الحفاظ على التراث تقوم بترقية وتطوير وتنمية وعي المواطنين، مراقبة ومتابعة سياسات الحكومة ذات الإرتباط بإدارة التراث، وضع خطة حماية دائمة لمواقع التراث، –لفت الأنظار بخطورة الدمار الذي تتعرض له المباني التراثية جراء قيام المشاريع التنموية، حماية التراث من مخاطر ومهددات المشاريع التنموية.	
الفنية	– مكتب الحفاظ على التاريخ والاَثار بأقسامه المختلفة	– التأكيد على الحفاظ على طابع المدينة والبيئة. – المحافظة على منظر المدينة القديم والجديد والحدائق العامة والمتنزهات وحماية معالمها التراثية. – وضع المقاييس الكيفيه لعمليات الحفاظ. – تنظيم المشروعات واتمام عمليات التسجيل. – إدارة واعداد السجلات والكتالوجات الخاصة بمكتبة الكونجرس	

		الأمريكية. – إعداد ملفات الأعمال الهندسيه ذات التميز. – تسجيل المباني والمناطق والحدائق القوميه التراثية والعناصر التذكاريه. – تحديد معايير الحفاظ على المواقع التراثية. – تحديد معايير البحث العلمي في مجال التراث.	
التنظيمية	– المجلس الإستشاري للحفاظ التاريخي	– تنسيق الأنشطة والتعاون بين كافة الأجهزة المعنيه بالحفاظ. – زيادة فعالية مجهودات الحفاظ على كافة الجهات المعنية على المستويين: الولايات والمحليات. – المشاركة في تكوين سياسة حفاظ قومية تتصف بالفاعلية مع إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنسيق المصادر الفيدرالية، وتكامل وتضافر جهود الأفراد، الجماعات، الولايات، والحكومة الفدرالية.	

٤-٣-٥ التجربة النيجيرية

كمعظم دول العالم بإستثناء أمريكا وأوربا تأخر الاهتمام بإدارة الموارد الثقافية في أفريقيا. ويعزى ذلك للإفتقار إلى المعنى العميق للفعل الحضاري، وكذلك لعدم وجود التوعية والمعرفة بأهمية التراث الأثري ودوره في تحقيق التنمية والوحدة والإستقرار السياسي والإزدهار الثقافي للشعوب الأفريقية ذات الحضارات الضاربة بجذورها في التاريخ الإنساني.

ونيجيريا بلاد يتنوع فيه المناخ والنباتات والموارد الطبيعية والثقافية بأشكالها المتعددة. هذا التنوع يشكل الإرث الثقافي النيجيري. إن الإهتمام بهذا التراث بدأ منذ فترة الإستعمار البريطاني. وكان للحكومات والإنقلابات العسكرية التي أعقبت المستعمر في حكم البلاد الدور الفاعل والمؤثر في تدمير وتدهور الآثار في نيجيريا. يوضح الشكل (٤-١٢) جانب من التراث المعماري والعمراني في نيجيريا.[١٠٦] الجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ في التجربة النيجيرية.

جانب من المنطقة التارخية ولاية أوسون مبنى الفيل فى لاغوس مقركالابار القديم في(Cross-Rivers State)

شكل (٤-١٢) التراث المعماري والعمراني في نيجيريا-المصدر:www.iiste.org

[١٠٦] كباشي حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص٨٦-٨٧.

أ. العوامل الإستراتيجية

- هنالك العديد من المخاطر والمهددات البشرية والطبيعية والتي ساهمت كثيراً في تدمير وتدهور مواقع التراث الأثري والموارد الثقافية في نيجيريا. لقد كان للمستعمر البريطاني الدور الأكبر في تدمير التراث الأثري في نيجيريا. وقد لعب غياب الإستراتيجيات والسياسات والخططدوراً فعالاً في تدهور مواقع التراث الأثري.
- ساهمت المشاريع التنمويةأيضاً في تدمير مواقع التراث الأثري في معظم أنحاء البلاد، حيث أنها قامت دون إجراء مسح أثاري من قبل الدولة يوضح المعالم الأثرية التي تشكل قاعدة بيانات معلوماتية عن المواقع الأثرية التي كان من الممكن تفادي تدميرها عند تنفيذ المشاريع التنموية.[١٠٧]

ب. العوامل القانونية

- تأخرت دولة نيجيريا كثيراً في سن تشريعات قانونية تهدف لحماية التراث الأثري من المخاطر والمهددات البشرية والطبيعية التي تعمل على تدميره وتدهوره. فأول مسودة قانون خاصة لحماية التراث الأثري وضعت في العام ١٩٣٩م، إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية قد حالت دون الموافقة عليها وإعتمادهارسمياً من قبل الدولة.[١٠٨]
- تحولت مسودة قانون ١٩٣٩م إلى قانون الآثار للعام ١٩٥٣م، وبناءاً على قواعد هذا القانون وتشريعاته تم إنشاء مصلحة الآثار الوطنية والتي أسندت إليها العديد من المهام منها أجراء عمليات الكشف الأثري. الاهتمام والمحافظة بالتراث الأثري والأعمال الفنية الخالدة.[١٠٩]
- شكل رجوع الحكم المدني في نيجيريا عام ١٩٧٩م نقطة تحول كبرى في تاريخ إدارة الموارد الثقافية في نيجيريا، حيث أدركت مؤسسات الحكم المدني أهمية التراث الأثري كشاهد تاريخي يدل ويوثق للتاريخ الثقافي للشعب وللأمة النيجيرية وأهمية ذلك في توحيد الشعب وتمسكه بتاريخه وثقافته الوطنية. ولذلك فقد قامت هذه المؤسسات بمراجعة مكثفة ودقيقة للتشريعات والقوانين الخاصة بإدارة الموارد الثقافية في البلاد، ومن ثم عملت على إصدار قانون مهم يعرف بقانون ١٩٧٩م. وبناءً على هذا القانون فقد تم حل كل المؤسسات الثقافية الخاصة بإدارة الموارد الثقافية، كما نص القانون أيضاً على إنشاء وتكوين الهيئة القومية للآثار والمتاحف في عام ١٩٧٩م. وبموجب قانون عام ١٩٧٩م منحت الهيئة القومية للآثار والمتاحف إستقلالية أكبر في إدارتها دون التدخل من قبل المتنفذين في الدولة.

---

[١٠٧] المرجع السابق،ص٨٩-٩٠.
[١٠٨] المرجع السابق،ص٨٧.
[١٠٩] المرجع السابق،٨٨.

- عمل الإستعمار على تكريس هيمنته وذلك بتضمين المباني التي أنشأها وكل إدارته في قانون الآثار بإعتبارها آثاراً يجب حمايتها وحفظها بنص القانون (مسودة قانون ١٩٥٣م).[١١٠]ومن أجل حماية وصون مواقع التراث الأثري فقد تم إصدار قانون حماية الآثار لعام ١٩٧٩م بواسطة الهيئة القومية للآثار، والذي ساهمكثيراً في تقليل عوامل الدمار.[١١١]

ج. العوامل الإدارية

- يعود تاريخ إدارة الموارد الثقافية في نيجيريا إلى عشرينيات القرن العشرين، حيث تم تعيين السيد (كينث ُمراي) أستاذ الفنون الذي كان يعمل في مجال الخدمات البريطانية، وذلك من أجل تقييم تأثير التعليم البريطاني (المستعمر) على الفنون المحلية (الوطنية). وفي إطار تحقيق هذا الهدف قام بجمع العديد من أعمال الفن النيجيري والتي شكلت النواة الأولى في مجال إدارة الموارد الثقافية من حيث الجمع والحفظ.
- أفتتحت مصلحة الآثار ومن ثم تعيين السيد (كينث ُمراي)مديراً لها. والذي أوكلت له مهمة القيام بأجراء المسوحات الأثرية على مواقع التراث الأثري الهامة، كذلك تم تكليفه بإنشاء ثلاث متاحف في مناطق مختلفة من نيجيريا، ولكن هذا العمل لم يكتب له النجاح ولم ير النور وذلك بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية.[١١٢]
- عانت إدارة التراث الأثري في نيجيريا من التشريعات والقوانين المدمرة التي صدرت أبان فترة الإستعمار وأثناء الحكم العسكري في البلاد. وتم إنشاء مصلحة الآثار الوطنية والتي أسندت إليها العديد من المهام منها أجراء عمليات الكشف الأثري، الإهتمام والمحافظة بالتراث الأثري والأعمال الفنية الخالدة.
- تم تنظيم الأسس الإدارية بموجب قانون الآثار للعام ١٩٥٣م وتحديد أربع مستويات إدارية لتنفيذ السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بإدارة التراث الأثري والموارد الثقافية في البلاد هذه المستويات تشكل الهرم الإداري لنظام إدارة الموارد الثقافية. وتتمثل في الحكومة كأعلى مستوى إداري والتي تمثلها الوزارة الفدرالية، والتي تتبع إدارياً لها الهيئة القومية للآثار والمتاحف ممثلة في مجلس الآثار المسئول إدارياًوتشريعياً وقانونياً لدى الحكومة عن التنظيم الإداري ووضع السياسات والخطط والبرامج الخاصة بإدارة التراث الأثري والموارد الثقافية. ثم يأتي دور المدير الإداري المسئول عن سياسات التنسيق الإداري في مجال إدارة الموارد الثقافية بين الوزارة الفدرالية ومجلس الآثار من جهة ورؤساء الأقسام الفدرالية والذين تناط بهم تنظيم أعمال ووظائف الأقسام الإدارية الأخرى. ويأتي أخيراً في قاعدة الهرم الإداري الأقسام

[١١٠] المرجع السابق،ص٨٩.
[١١١] المرجع السابق،٩١.
[١١٢] المرجع السابق،ص٨٧.

الإدارية التابعة لأقسام الآثار الفدرالية وهي تتكون من قسم الآثار، قسم المباني التاريخية والعمارة، قسم المتاحف، قسم الاثنوغرافيا وقسم التعليم، والتي يناط بها تنفيذ الأهداف التي وضعتها أقسام الآثار الفدرالية.[١١٣]

د. العوامل الإقتصادية

- قامت المشاريع التنموية دون وضع تشريع أو قانون ينص على تضمين تكلفة المسوحات الأثرية في ميزانية هذه المشروعات، الأمر الذي تسبب في تدهور مواقع التراث في أنحاء البلاد.[١١٤]
- يعاني النظام الإداري لإدارة الموارد الثقافية خاصة في مناطق الحكومات الإقليمية من ضعف التمويل. فالميزانيات التي ترصد لإدارة التراث وحمايته قليلة جداً، مما تسبب في تدهور مواقع التراث الأثري.[١١٥]
- قصد واضعي إستراتيجية السياسات الثقافية أبان فترة الحكومة المدنية في البلاد تفعيل دور المواطن ثقافياً وحضارياً بإشراكه في تمويل المؤسسات الثقافية التي تهدف لحماية وصون مواقع التراث الأثري وبالتالي ربطه بحضارته وثقافته وتاريخه.[١١٦]

هـ. العوامل الإجتماعية

- إن إدارة الموارد الثقافية فى نيجيريا هي من إختصاص الحكومة فقط، وبالتالي هي صاحبة السيطرة والهيمنة والإدارة الفدرالية عليها دون أن يكون للمواطنين دور فعال يذكر تجاه حماية وصون هذا التراث.[١١٧]
- إن تاريخ إدارة الموارد الثقافية في نيجيريا يشير إلى أن هناك مجموعة قليلة جداً من المواطنين تولي اهتماماً بمواقع التراث الأثري التي توجد في المناطق التي يقطنونها. كما أن نسبة قليلة جداً من المواطنين في الأقاليم المختلفة وخاصة في الأرياف يقومون بزيارة مناطق التراث الثقافي في البلاد. وخلافاً لهؤلاء ولأسباب عديدة نجد العديد من سكان المدن يولون اهتماماً أكبر بالتراث الأثري ودلالاته التاريخية والثقافية. إن العديد من المواطنين لم يبدو إعتراضات جذرية على مشروعات الأعمال الأثرية.[١١٨]

و. العوامل الثقافية

- من المشاكل التي تعاني منها إدارة الموارد الثقافية ممثلة في الهيئة الوطنية للآثار والمتاحف، قلة الوعي الجماهيري بأهمية التراث الأثري ودوره المهم في تاريخ وثقافة الأمة خاصة في

---

[١١٣] المرجع السابق،ص٩٢،٩١،٩٠.
[١١٤] المرجع السابق،ص٩٠.
[١١٥] المرجع السابق،ص٩٣.
[١١٦] المرجع السابق،ص٩٥.
[١١٧] المرجع السابق،ص٨٦.
[١١٨] المرجع السابق،ص٩٤.

ظل الحكم العسكري للبلاد. لكن كان لظهور الجامعات في نيجيريا في ستينات القرن العشرين الأثر الواضح بالتعريف بالتراث الأثري ودراسته وتوثيقه، ومن ثم المساهمة مع الهيئة الوطنية للمتاحف والآثار في صونه وحمايته من الدمار والتدهور.[١١٥]لقد لعب مهرجان الثقافة الأفريقية الذي عقد في لاغوس بنيجيريا في عام ١٩٧٧م دوراً فعالاً بإلقائه الضوء على دمار وتدهور وضياع التراث الأثري النيجيري.[١١٦]

- قامت الهيئة القومية للآثار والمتاحف بوضع برنامج وخطط تهدف إلى رفع الوعي الجماهيري بقيم التراث الأثري والحفاظ عليه. [١١٧]كما ان بعض المواطنين في نيجيريا ينشطون في المشاركة في حضور الندوات والمحاضرات التي تتحدث عن حضارة وثقافة وتاريخ دولة نيجيريا. ويلاحظ غياب المنظمات والجمعيات الأهلية التي تساعد وتشارك في مجال إدارة الموارد الثقافية.[١١٨]

ز. العوامل الفنية

- ضعف تمويل البحث الأثري في الجامعات والمؤسسات الثقافية، كان له أثراً سالباً على إدارة التراث الثقافي. حيث يتم إجراء البحوث والدراسات الأثرية بواسطة تمويل من خارج البلاد وفي فترات متفاوتة زمنياً ، الأمر الذي لم يمكن الجامعات ومراكز البحوث من متابعة أعمال البحث الأثري بصورة منتظمة مما أضعف نتائج البحث العلمي في مجال إدارة الموارد الثقافية. كذلك ساهم ضعف التمويل في عدم التمكن من تأهيل كوادر علمية متخصصة في مجال إدارة الموارد الثقافية وفي مجال الترميم والصيانة، مما ساهم في عدم ترميم وصيانة المواقع والمباني التاريخية، وبالتالي نتج عن ذلك إهمال هذه المواقع فنشطت عوامل تدهورها وتدميرها.[١١٩]

ح. العوامل التنظيمية

- عدم وجود تعاون وثيق وتنسيق مستمر بين إدارة التراث الأثري والجامعات مما أضعف كثيراً تكامل الجهود لصون وحماية الموارد الثقافية.
- إن المدير الإداري بالهيئة القومية للاثار والمتاحف هو المسئول عن سياسات التنسيق الإداري في مجال إدارة الموارد الثقافية بين الوزارة الفدرالية ومجلس الآثار من جهة ورؤساء الأقسام الفدرالية والذين تناط بهم تنظيم أعمال ووظائف الأقسام الإدارية الأخرى.[١٢٠]

---

[١١٥] المرجع السابق،ص٨٦.
[١١٦] المرجع السابق،ص٨٨.
[١١٧] المرجع السابق،ص٩١.
[١١٨] المرجع السابق،ص٩٤-٩٥.
[١١٩] المرجع السابق،ص٩٠.
[١٢٠] المرجع السابق،ص٩٠-٩١.

٤-٣-٥-١ إيجابيات وسلبيات التجربة النيجيرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-١٧) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة النيجيرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، كما يوضح الجهات المعنية بالحفاظ.

جدول(٤-١٧) إيجابيات وسلبيات التجربة النيجيرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ – المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	– الوزارة الفدرالية – الهيئة القومية للآثار والمتاحف		–غياب الإستراتيجيات والسياسات والخطط. – ساهمت المشاريع التنموية في تدمير مواقع التراث، حيث أنها قامت دون إجراء مسح أثري من قبل الدولة.
القانونية	– مؤسسات الحكم المدني – الهيئة القومية للآثار والمتاحف	– قانون الآثار للعام ١٩٥٣م نظم الأسس الإدارية. –مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بإدارة التراث. –عمل قانون ١٩٧٩م على إنشاء وتكوين الهيئة القومية للآثار والمتاحف. – قانون حماية الآثار لعام ١٩٧٩م الذي ساهم في تقليل عوامل الدمار. – بموجب قانون ١٩٧٩م، منحت الهيئة القومية للآثار والمتاحف إستقلالية أكبر في إدارتها.	–القوانين المدمرة صدرت خلال فترة الإستعمار وأثناء الحكم العسكري في البلاد. –تأخير سن التشريعات القانونية. -تعريف القانون للآثار غير دقيق ركز على الحفاظ على آثار المستعمر فقط وأهمل التراث النيجيري.
الإدارية	– الهيئة القومية للآثار والمتاحف	– التنظيم الإداري ووضع الخطط والبرامج الخاصة بإدارة التراث. –تحديد أربع مستويات إدارية لتنفيذ السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بإدارة التراث. –التنسيق الإداري في مجال التراث.	
الإقتصادية	– الحكومة الفدرالية –الحكومات الإقليمية		–عدم تضمين تكلفة المسوحات الأثرية في ميزانية مشروعات التنمية. – ضعف الميزانيات التي ترصد لإدارة التراث.
الإجتماعية	– المواطنين		– لا يوجد للمواطن دور فعال تجاه حماية وصون التراث.
١	– الهيئة القومية	– وضع برنامج لرفع الوعي الجماهيري.	– قلة الوعي الجماهيري بأهمية التراث.

	للآثار والمتاحف – الجامعات	– عقد الندوات والمحاضرات. – إنشاء متاحف لعرض التراث. – مساهمة الجامعات مع الهيئة الوطنية للمتاحف والآثار في حماية التراث –عقد مهرجان الثقافة الأفريقية في لاغوس.	– غياب دور المنظمات والجمعيات الأهلية – ضعف نتائج البحث العلمي.
الفنية			– عدم وجود كوادر علمية متخصصة في مجال إدارة التراث والترميم والصيانة
التنظيمية	– الهيئة القومية للاثار والمتاحف	– التنسيق الإداري بين الوزارة الفدرالية ومجلس الآثار ورؤساء الأقسام الفدرالية	–عدم وجود تعاون وتنسيق بين إدارة التراث الاثري والجامعات، مما أضعف تكامل الجهود لحماية الموارد الثقافية.

٤-٣-٦ التجربة المصرية

تعد مصر واحدة من البلدان المتميزة فيما يتعلق بكثرة وتنوع موروثها العمراني والطبيعي والثقافي، هذا مع وجود أكثر من ثلث آثار العالم بها، بالإضافة إلى وجود التنوع البيولوجي والشواطئ والطبيعة الجميلة[١٢١]، ولها سجل زاخر في مجال التراث والذي يغطي فترات تاريخية ثرة ومتنوعة وشاملة لحضارات وثقافات إنسانية سادت وتوطنت بها منذ ألاف السنين. هذه الحضارات نتج عنها تراكم ثقافي متصل إشتمل على سمات حضارية ذات جذور وطنية، وأخرى ذات طبيعة عالمية تجسدت في أرض مصر، نتيجة للسمات والمظاهر الحضارية التي خلفتها الشعوب الغازية والمستعمرة التي حكمت مصر عبر القرون المختلفة.[١٢٢] يوضح الشكل (٤-١٤) جانب من التراث المعماري والعمراني في مصر. الجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ في التجربة المصرية.

القاهرة من مئذنة جامع المؤيد شارع المعز لدين الله الفاطمي منطقة الغورية منطقة الأزبكية،القاهرة التاريخية شكل(٤-١٤) التراث المعماري والعمراني في مصر

المصدر: مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية،تقرير اليونسكو،اعمال الفترة من يوليو-يونيو ٢٠١٢م.

[١٢١] ريهام كامل الخضراوي،الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،٢٠٠٣،ص٤.
[١٢٢] كباشي حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص١٠٥.

أ. العوامل الإستراتيجية

- لقد أسهمت مشاريع التنمية المتمثلة في التوسع الزراعي والزحف العمراني والخدمات المرتبطة بالتنمية الإجتماعية والصناعية مثل إنشاء (الطرق والكباري، شق قنوات الري وخطوط إمداد الكهرباء، والتلوث وأخطار الصناعة) في إتلاف مواقع التراث. ويعزى ذلك لعدم وجود خارطة أثرية متكاملة توضح مواضع التراث الأثري في جميع أنحاء البلاد.[١٢٣]
- لم تخضع مشروعات إعادة تخطيط الأحياء التاريخية لمدينة القاهرة لدراسات تخطيطية متعمقة، ولم تزد عن كونها محاولات لحل مشاكل بذاتها لاترتبط بمشاكل البيئة المحيطة. أى أنها كانت حلول لمشاكل جزئية فردية داخل النسيج العمراني للمدينة القديمة دون الأخذ في الإعتبار مشكلة الحفاظ على النسيج العمراني للمدينة القديمة ككل. كما لم تكن هذه المشروعات ذات فاعلية في التخفيف من حدة المشاكل بالمنطقة ورفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي لسكانها، بل أنها ساعدت في أحيان كثيرة على تفاقم المشاكل بدلاً من حلها.[١٢٤]
- قدم المكتب العربي للتصميمات والإستشارات الهندسية بالإشتراك مع مجموعة من الخبراء المصريين، دراسة لإعادة التسكين والإرتقاء بمنطقة الجمالية وأحياء قاهرة العصور الوسطى عام ١٩٨٠م. وبالرغم من أن هذه الدراسات الشاملة لم يتم تطبيقها أو تحويلها إلى مشروعات فعلية إلا أنها أسهمت بالفعل فى تنبيه المختصين إلى مواضيع الحفاظ وزيادة وعى العامة. وقد إنبثق عن هذه الدراسة المخطط التفصيلي لتحسين حي الجمالية.[١٢٥]
- يوجد تعاون فني للهيئة العامة للتخطيط العمراني مع معهد التحضر لإقليم باريس في نهاية الثمانينات. وحتى منتصف التسعينات كانت منطقة القاهرة التاريخية محل إهتمام ودراسة دقيقة بدأت بوضع وتحديد المنطقة في عام ١٩٨٣م ضمن ماسمي بالقطاع المتجانس رقم واحد في إطار مخطط القطاعات المتجانسة للقاهرة الكبرى. وفي عام ١٩٩٠م تم تناول إعادة تخطيط المنطقة من منظور عمرانى شامل، وقد أقترح في هذا المنظور سياسة جديدة لإعادة تأهيل الفراغات العامة مع الإرتفاع بالحياة العمرانية للمنطقة ووضع توصيات للحفاظ على المعالم الأثرية وحمايتها.
- شهدت التسعينات تشكيل عدة لجان وزارية وإستشارية لدراسة تطوير منطقة القاهرة التاريخية نتج عنها تكوين بعض الأجهزة المختصة، ولم يستمر نشاط أغلب هذه اللجان التى ضمت العديد من الخبراء المعماريين والمخططين.

---

[١٢٣] المرجع السابق،ص١١١.
[١٢٤] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٨٥.
[١٢٥] المرجع السابق،ص١٨٨.

- جرى في عام (٢٠٠٠م-٢٠٠١م) في وزارة الثقافة في إطار الرؤية المتكاملة لتنمية النطاق، العمل في إعداد مجموعة من المشروعات المعمارية ومشروعات إعادة الإستعمال تتم بالتعاون مع محافظة القاهرة ووزارة الاوقاف.[١٢٦]
- إشراك المنظمات والمتخصصين مثل منظمة اليونسكو، المكتب العربي للتصميمات والإستشارات الهندسية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، معهد التحضر لإقليم باريس في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ والتنمية.[١٢٧]

ب. العوامل القانونية

- يحكم التعامل مع التراث العمراني والمعماري في مصر مجموعة من القوانين والتشريعات، إلى جانب القرارات الوزارية الخاصة واللوائح والقرارات التي تصدرها اللجان المختصة بمحافظة القاهرة حيث تعد مصر من أوائل الدول التي إهتمت بإصدار قوانين خاصة تنظم التعامل مع الاَثار والحفاظ عليها (صدر أول قانون عام ١٩١٢م)، إلا أن العقوبات التي نصت عليها القوانين المتعاقبة لمنع إتلاف أو هدم الاَثار لا تعد رادعة بما يكفي لمنع ذلك.
- قانون حماية الاَثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣م الذي يسري العمل بمواده إلى الاَن.
- صدر قرار محافظة القاهرة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن قاهرة العصور الوسطى، والذي يعد أول تقنين رسمي لحدود المنطقة والتعامل معها.
- قرار المحافظ رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨٠م والهدف الرئيسي منه الحفاظ على الطابع العمراني والمعماري للنطاق.
- إهتم القانون بالأثر فقط دون محيطه العمراني، ولم يضع التشريعات اللازمة للحفاظ عليه، ماأدى الى التدهور الواضح في النطاق التراثى. في حين أعطت القرارات الوزارية الخاصة بالنطاق العمراني للقاهرة التاريخية الأهمية لنطاق الاَثار وليس الأثر فقط، كما قامت بتحديد جهة رسمية واحدة (المكتب الفني للقاهرة الإسلامية) لتنظيم التعامل مع هذا النطاق تتولي الإشراف على المشاريع ومنح تراخيص البناء داخل النطاق. كما تم إصدار المواد التي تكفل الحفاظ على الطابع العمراني والمعماري المميز للنطاق ووضع إشتراطات للمباني الجديدة به، إلا أن هذه المواد لم تكن محددة بالدرجة الكافية لتطبيقها كما لم تنص على عقوبة مخالفتها وعدم تطبيقها ومن ثم فقدت جانب تطبيقي هام، وهو ما أدي إلى ظهور مباني ذات طابع وتصميم دخيلة على النطاق.[١٢٨]

---

[١٢٦] المرجع السابق،ص١٩٠،١٨٩،١٨٨.
[١٢٧] المرجع السابق،ص١٩٨.
[١٢٨] المرجع السابق،ص١٩٣-١٩٦.

- الهيئات التي أسند اليها المشرع أمر القيام على شؤون الاَثار حسب القانون هي: رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الثقافة بناء على إقتراح مجلس إدارة هيئة الاَثار بعد أخذ رأي اللجان الدائمة للاَثار واللجنة الدائمة المختصة بالاَثار أو مجلس إدارة المتحف المختص.[١٢٩]
- إن نقص الوعي وسوء التصرف وعدم وجود سياسة واضحة للتعامل مع الاَثار غالباً مايكون نابعاً من أجهزة الدولة ذاتها، وذلك مثلما حدث عندما عرضت هيئة الأوقاف بعض الاَثار للبيع بالمزاد العلني (واجهة وكالة نفسية البيضا، منزل الشباشيري، حمام السكرية، سبيل وكتاب نفسية البيضا بعد أن تسلمته من البعثه الامريكية بعد إنتهاء ترميمه عام ١٩٩٨)، وتم وقف البيع بقرار من رئيس الوزراء.[١٣٠] شكل (٤-١٤) يوضح حالة التراث المعماري والعمراني في مصر.

إزالة أحد المباني التراثية

حريق في أحد المباني التراثية في مصر الجديدة

تظاهرات في مصر الجديدة تطالب بحماية المباني التراثية

شكل (٤-١٤) حالة التراث المعماري والعمراني في مصر

ج. العوامل الإدارية

- شهد التعامل مع الاَثار في مصر تطوراً كبيراً، فكانت تبعية هذه المباني في بدايتها تؤل إلى

[١٢٩] المرجع السابق،ص١٩٨.
[١٣٠] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٩٩-٢٠٠.

هيئة الأوقاف التي تعد أقدم هيئة للحفاظ على المباني التراثية في مصر حيث لم تكن أثرية في بداية تبعيتها لها وهي تنقسم إلى هيئتين:

- هيئة الأوقاف الخيرية: وهي العقارات التي يهبها أصحابها هي وعوائدها لدعم الأعمال الخيرية المختلفة.
- هيئة الأوقاف الأهلية: وهي العقارات التي يهبها أصحابها ليكون دخلها وقفا على أناس معينين ورثتهم، وأكثر من ٥٠ % من المباني الموجودة داخل نطاق القاهرة التاريخية أوقاف أهلية.

- أنشئت الهيئة المصرية للآثار عام ١٨٣٥م، وكان لها دور واضح في صون الآثار بدءاً من عام ١٨٥٨م. وتبعا لقانون عام ١٩٨٣م – هي الجهة المختصة بمهمة الإشراف والحفاظ على الآثار والمتاحف والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية، كما أوكل القانون عليها مهمة القيام بأعمال الصيانة والترميم.
- أنشئت لجنة حفظ الآثار العربية في ١٨ ديسمبر ١٨٨١م وبرغم إنجازات هذه اللجنة، إلا أنها لم تسجل الكثير من المباني السكنية والتجارية التراثية وهو ما تسبب في تدهورها وتدميرها.
- صدر قرار تأسيس مصلحة الآثار عام ١٩٠٢م.
- تعتمد إدارة شؤون الآثار على اللجان المختصة المعنية بالآثار التابعة للحكومة المركزية والتي تنقصها الإمكانيات المالية والفنية التي تؤهلها للقيام بمشاريع الحفاظ.
- ظهور مشاكل عديدة أهمها إهمال المباني الاثرية وتدهورها وسوء المرافق بكل أحياء المنطقة، وإرتفاع منسوب المياة الجوفية الملوثه بالأحماض، ثم الخلط في إستعمالات الأراضي ودخول العديد من الإستعمالات الغريبة بالمخالفة لأحكام القانون، مما سبب تركيز التلوث في الهواء والماء والأراضي، بالإضافة الى زيادة كثافه المرور ووسائل النقل الميكانيكية بأحجامها المختلفة).[١٣١]
- أسفر إهتمام منظمة اليونسكو بمنطقة القاهرة التاريخية عن وضع تصورات متكاملة للحفاظ والتجديد العمراني للمنطقة وإمتد بعضها ليشمل الهياكل التنفيذية ودراسات التمويل وإعداد المشروعات الرائدة. فقدمت منظمة اليونسكو عام ١٩٨٠م خطة عمل عاجلة للحفاظ على المنطقة وحماية آثارها هدفت إلى إنقاذ التراث العمراني والمعماري للمنطقة والحفاظ على طابعها وأسلوب الحياة التقليدية بها مع التوصل إلى آلية بسيطة للتنفيذ. كما إقترحت تشكيل وحدة فنية تكرس جهودها لشأن الإدارة والحفاظ [١٣٢] [١٣٣]

[١٣١] المرجع السابق،ص١٩٦-١٩٨.
[١٣٢] المرجع السابق،ص١٨٨.

د. العوامل الإقتصادية

- يمكن تصنيف مصادر تمويل أعمال الحفاظ على المباني التراثية كما يلي:

- ميزانية هيئة الآثار.
- عوائد إستخدامات بعض المباني سياحياً كتذاكر زيارة المواقع والمباني الأثرية والمتاحف.
- المعونات الدولية خاصة من منظمة اليونسكو والأمم المتحدة والمعونة الأمريكية.
- المنح من المعاهد والجهات الأجنبية سواء المالية أو القيام بأعمال الحفاظ والترميم ببعض الآثار.
- مساهمة بعض الجهات العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي في مشروع توثيق وترميم بيت السحيمي وتطوير حارة الدرب الاصفر.

- مخصصات ومواد هيئة الآثار محدودة غالباً، وهو ما يؤثر على الميزانية المخصصة لأعمال الحفاظ على المباني التراثية التابعة للدولة، كما أن دور الهيئة في تنمية عوائدها من الأنشطة السياحية والتجارية في المواقع التراثية محدود للغاية. إن مشاريع الحفاظ تعتمد على التمويل الحكومي بالدرجة الأولي ويوجه الدعم الحكومي إلى المباني الأثرية العامة ولا تدعم الحكومة مشاريع الحفاظ الخاصة، وهو ما يجعل كثير من المباني التراثية الخاصة لا تلاقي الإهتمام الكافي وتتعرض للتدهور والفقد، كما تركز الحكومة على تمويل مشاريع الحفاظ للمباني التراثية ذات الاهمية التاريخية الكبيرة مما يجعل المباني التراثية ذات التاريخ القريب نسبياً تترك دون حفاظ أو صيانة وهو ما يهدد بفقدانها رغم قيمتها.
- تمتلك الأوقاف نسبة كبيرة من عقارات وأراضي نطاق القاهرة التاريخية، وملكية الاوقاف لهذا المسطح الكبير تؤثر بشدة على نجاح مخطط الإرتقاء بالنطاق وتجعل من الضروري المشاركة الإيجابية للأوقاف في هذا المشروع، علماً بأن ميزانية محدودة للغاية للحفاظ على الكم الهائل الذي تمكله من الآثار، إلى جانب ذلك فان مساهمات الهيئات الأجنبية أو العربية في مشاريع الترميم والحفاظ لا تخضع لخطة منظمة من الدولة، وهو ما يجعلها جهود متناثرة ويقلل من جداوها على النطاق ككل.[١٣٤]

هـ. العوامل الإجتماعية

- لا يوجد أي نظام يشجع الأفراد على القيام بأعمال الحفاظ على المباني التراثية ولهذا فان معظم المباني تترك دون حفاظ أو صيانة وبشكل عام فقد فقدت القاهرة خلال الخمسين سنة الماضية أكثر من ١٢٢ أثراً.

---

[١٣٣] مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية،تقرير اليونسكو،اعمال الفترة من يوليو-يونيو٢٠١٢م.
[١٣٤] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٩٩،١٩٨.

- المختصين والعاملين في مجالات الحفاظ المختلفة من معماريين ومخططين وغيرهم، تتميز أغلب مجهوداتهم بالإنفراد وعدم إشراك مجتمع النطاق سواء في مراحل وضع المخططات أو تنفيذها، وهو ما يساهم في سلبية سكان النطاق تجاه المشروعات المنفذة وأحيانا إعاقتها.
- تركت المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية أثرها على تعامل الأفراد داخل النطاق التراثي الذي يتميز باللامبالاة والإهمال وسوء التعامل إلى جانب فقد التعاطف في التعامل مع هذه المباني. كذلك عندما تم تسكين بعض الأسر التي إنهارت منازلها داخل مباني أثرية كحل مؤقت إلى حين توفر مساكن لهم فتحول إلى وضع دائم.
- أغلب سكان النطاق التراثي من محدودي الثقافة والطبقات ذات مستويات الدخل المنخفضة الذين يشغلهم الكفاح اليومي من أجل لقمة العيش، وهو ما يؤثر على تعاملهم مع الآثار الذي يتميز بالسلبية.
- من المشروعات الناجحة التي تم الإنتهاء منها مشروع إعادة تأهيل بيت الهراوي الذي يستقبل العروض الفنية إسبوعياً، ومشروع بيت فاطمة النبوية. وهذه المشروعات لم يكن الهدف الأساسي منها هو جذب عدد أكبر من السائحين لكن الهدف هو إعادة تأهيل هذه المناطق لرفع مستوى معيشة أهلها وتطوير البيئة المحيطة.[١٣٥]

و. العوامل الثقافية

- تأسست عدة منظمات خاصة مثل (منظمة الحفاظ على المصادر المعمارية في مصر) و(المنظمة المصرية لأصدقاء الآثار) عام ١٩٧٩م، والتي أولت الإهتمام بالقاهرة الإسلامية وتشكلت من الدارسين والمخططين في تخصصات متعددة. وكان الهدف الأساسي من هذه المنظمات جذب الإهتمام العالمي إلى الحالة الحرجة لنسيج مركز المدينة التاريخية.[١٣٦]

عدم وجود دور واضح لأجهزة الإعلام المختلفة في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

- أغلب الندوات والمؤتمرات الخاصة بهذا الموضوع تخاطب المختصين من معماريين ومخططين أو أثريين وغير موجهه لرفع وعي العامة.
- لا تهتم المقررات الدراسية التاريخية في مراحل التعليم بالتأكيد على أهمية المناطق والمباني التراثية وضرورة الحفاظ عليها.
- لا تلعب الجمعيات الأهلية دوراً واضحاً في هذا المجال (بخلاف إحدي الجمعيات الخاصة التي أهدت لوحات إرشادية توضع على عدد قليل من مباني النطاق الأثرية على قصبة المعز للتعريف بها).

---

[١٣٥] المرجع السابق،ص١٩٩-٢٠٠.
[١٣٦] المرجع السابق،ص١٩٠.

- ظهرت محاولات عن طريق قصص قصيرة للأطفال لتوجيههم فى المواضيع المرتبطة بالتراث وكيفية الحفاظ عليه.[١٣٧]
- من أجل الحفاظ على القاهرة الإسلامية وإستجابةً لبعثة مراقبة المجلس الدولي للآثار والمواقع (أيكوموس)، والدواعى المرتبطة بحالة التراث العمراني والمعماري لمدينة القاهرة بعد زلزال ١٩٩٢م، نظمت وزارة الثقافة المؤتمر الدولي للحفاظ على القاهرة الإسلامية وترميمها بالتعاون مع مركز التراث العالمي في فبراير ٢٠٠٢م.[١٣٨]

ز. العوامل الفنية

- لقد ظهر عدم التنظيم والتعاون بين الهيئات المختلفة في عمليات التوثيق والحفاظ، مما نتج عنه تكرار تسجيل بعض المناطق والمباني، بينما ظلت مباني ومناطق اخرى بعيدة عن بؤرة الإهتمام إلى جانب صرف الكثير من الأموال على مشاريع متكررة بدون خطة منظمة من قبل الدولة لتنظيم عملية التوثيق والحفاظ بين الجهات المختلفة. كذلك فقد إختلفت المعايير والأسس التي وضعت من قبل كل جهة لتوثيق المبنى، مما أدى إلى صعوبة التعاون بين الجهات وبعضها البعض نتيجة لعدم وجود أسس وقواعد يتم تجميع البيانات على أساسها، مما أدى إلى عدم وجود سجل قومى به معلومات شاملة عن جميع المباني التي تم توثيقها. ومن الجهات المصرية المهتمة والقائمة بتوثيق التراث المعماري: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للآثار، مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي.[١٣٩]
- شهدت فترة الستينات إنشاء مجموعة من مشروعات الإسكان الحكومي بأنماطها العمرانية الغير متلائمة مع المحيط العمراني حولها، والتي أسهمت في تدمير نسيج القاهرة التاريخية وكانت بداية حقيقية للتداعي والتدهور الذي يعاني منه النطاق.
- شهدت فترة السبعينات جهود عمليات إنقاذ دولية.
- كان لإعتبار المنطقة ككل والمعالم التراثية بها من مواقع التراث الثقافي العالمي من خلال إعلان منظمة اليونسكو الصادر في عام ١٩٧٩م، أثراً كبيراً في لفت النظر إلى الأهمية التاريخية والحضارية للمنطقة ومعالمها من قبل الجهات المعنية عالمياً ومحلياً، مع تقديم بعض المنح والمساعدات المالية والفنية من بعض الهيئات الدولية.[١٤٠]

---

[١٣٧] المرجع السابق،ص١٩٩-٢٠٠.

[١٣٨] مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية،تقرير اليونسكو،اعمال الفترة من يوليو-يونيو٢٠١٢م.

[١٣٩] هناء رفعت جاد،قواعد البيانات القياسية لتوثيق التراث المعمارى،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،٢٠٠٩،ص١٥٦-١٥٧.

[١٤٠] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٨٧-١٨٨.

- شهد نطاق القاهرة التاريخية تنفيذ عدد كبير من مشروعات الترميم والحفاظ على الآثار التي قامت بها بعض البعثات والمراكز الأجنبية المتخصصة بإشراف المجلس الأعلى للآثار.[١٤١]

ح. العوامل التنظيمية

- تتعدد الهيئات الحكومية التي لها علاقة إدارية بالنطاق التاريخي مثل وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف، ومحافظة القاهرة، وهيئة التخطيط العمراني (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.
- تعدد اللجان المعنية بالتعامل مع مشاريع الإرتقاء والحفاظ داخل النطاق العمراني للقاهرة التاريخية. فهنالك لجنة الحفاظ على القاهرة الفاطمية التابعة لمحافظة القاهرة، وهناك مشروع الحفاظ على القاهرة الفاطمية التابع لوزارة الثقافة، إلى جانب اللجنة المختصة بوزارة الاسكان.
- تتعدد الهيئات الأجنبية والدولية العاملة في مشاريع الحفاظ والترميم داخل النطاق العمراني للقاهرة التاريخية، ومنها على سبيل المثال (مركز البحوث الأمريكي بمصر، والوكالة الدولية للمعونة الأمريكية، السفارة الملكية الهولندية).
- تعدد اللجان والجهات التي تتعامل مع النطاق العمراني للقاهرة التاريخية أدى إلى ظهور مشاكل عديدة. كما يشكل إعتماد الحكومة على المنظمات الأجنبية خطورة على الآثار في ضوء إختلاف إستراتيجيات عمل كلاً منها، وعدم وجود كود مصري للعمل أو إطار تنظيمي ملزم لها.[١٤٢]
- على الرغم من تعدد المسئولين عن نشاطات الحفاظ والعاملين في المجال، إلا إنه لاتوجد هيئة أو جهة لها صفة إعتبارية مستقلة تقوم على تجميع الدراسات والمجهودات المختلفة والتنسيق بينها لتحليلها والإستفادة منها. إن عملية التنسيق غير مستوفاة فى قانون حماية الآثار المصري مما يضعف قضية الحفاظ ولايدعمها.[١٤٣]

٤-٣-٦-١إيجابيات وسلبيات التجربة المصرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-١٨) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة المصرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ.

---

[١٤١] المرجع السابق،ص١٩٠.
[١٤٢] المرجع السابق،ص١٩٨.
[١٤٣] عماد على الدين الشربينى،(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،المؤتمر والمعرض الدولى الاول،دبى،٢٠٠٤،ص١٨.

جدول(٤-١٨) إيجابيات وسلبيات التجربة المصرية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	-الحكومة المركزية (هيئة الآثار المصرية). - منظمة اليونسكو. -المكتب العربي للتصميمات والإستشارات الهندسية. -الهيئة العامة للتخطيط العمراني. -معهد التحضر لإقليم باريس.	-إعداد مخططات هيكلية عامة وتفصيلية ووضع توصيات للحفاظ على التراث. - إشراك المنظمات والمتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ والتنمية. -بعض المشروعات التخطيطية أسهمت في تنبيه المختصين إلى مواضيع الحفاظ.	-صعوبة تحقيق التوازن بين مطالب التنمية والحفاظ. - لم تخضع بعض مشروعات التنمية لدراسات تخطيطية، ولم تأخذ في الإعتبار مشكلة الحفاظ على التراث. - إعتماد الحكومة على المنظمات الأجنبية واختلاف إستراتيجيات عمل كلاً منها. -تشكيل عدة لجان لدراسة تطوير أحياء القاهرة التاريخية لكن لم يستمر نشاط أغلبها.
القانونية	- الحكومة المركزية (هيئة الآثار المصرية) -رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء.	- إصدار قوانين تنظم التعامل مع التراث والحفاظ عليها. - القرارات الوزارية: إعداد الدراسات التخطيطية والمعمارية التفصيلية ودراسات الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.	-إهتم القانون بالأثر دون محيطه العمراني. - قوانين الحفاظ غير رادعة. -القرارات الوزارية بالحفاظ على الطابع العمراني والمعماري لم تنص على عقوبة مخالفتها وعدم تطبيقها وينقصها أدوات التنفيذ. - عدم وجود إعفاءات أو حوافز لتشجيع دور القطاع الخاص والأفراد.
الإدارية	-الحكومةالمركزية (وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف). -الهيئة المصرية للآثار، لجنة حفظ الآثار العربية، مصلحة الآثار، اللجان، منظمة اليونسكو.	- وضع الخطط والدراسات المتكاملة للتراث، مع إقتراح خطة لوقف تدهور التراث. -التوصية بالتحكم في أنشطة المباني كأحد آليات الحماية العاجلة. -إهتمام منظمة اليونسكو بالحفاظ وإدارة التراث.	- قصور الدور الحكومي في الإشراف على المباني التراثية وقصر الإشراف الحكومي المركزي على عدد قليل من المباني. -تعثر تنفيذ مشاريع الحفاظ على التراث. -تعدد الوزارات والهيئات واللجان والجهات التي تتعامل مع المباني التراثية. -فقدان عدد كبير من المباني التراثية المهمة. - تلوث البيئة في المناطق التراثية.
الإقتصادية	- الحكومة المركزية (هيئة الآثار المصرية)،اليونسكو والأمم المتحدة،المعونة الأمريكية، المعاهد والجهات الأجنبية. - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي،الأوقاف.	-يوجه الدعم الحكومي إلى المباني الأثرية ذات الأهمية التاريخية الكبيرة - عوائد استخدامات بعض المباني سياحيا. - المعونات الدولية. -الدعم المالي والفني من المعاهد والجهات الاجنبية.	- لا تدعم الحكومة مشاريع الحفاظ الخاصة. -عدم وجود خطة منظمة من الدولة لمساهمات الهيئات الأجنبية أو العربية في مشاريع الترميم والحفاظ. -ضعف ميزانية الأوقاف المالكة لأغلبية المباني التراثية.

الإجتماعية	–الجمعيات الأهلية. –المواطنين.	– إعادة تأهيل بعض المناطق لرفع مستوى معيشة أهلها وتطوير البيئة المحيطة.	لايوجد أي نظام يشجع الأفراد على القيام بأعمال الحفاظ على المباني التراثية. – عدم إشراك المواطنين في أعمال الحفاظ. – وجود مشاكل إجتماعية وعمرانية وسياسية أدت إلى فقدان تعاطف الجمهور مع المباني التراثية وإساءة إستعمالها وتشويهها. –إعادة توظيف المباني في مشاريع لا تخدم المجتمع المحيط.
الثقافية	– وزارة الثقافة. – أجهزة الإعلام. –وزارة التربية والتعليم. – منظمة الحفاظ على المصادر المعمارية في مصر. –المنظمة المصرية لأصدقاء الآثار.	–تأسيس المنظمات لجذب الإهتمام العالمى للحفاظ على التراث. – توجيه الأطفال عن طريق قصص قصيرة في المواضيع المرتبطة بكيفية الحفاظ على التراث. –تنظيم مؤتمرات للحفاظ على التراث.	– إنخفاض المستوي الثقافي والإجتماعي لسكان النطاق التراثي للقاهرة التاريخية. –قصور أجهزة الإعلام في نشر الوعي بأهمية التراث. – الندوات والمؤتمرات تخاطب المعماريين والمخططين أوالأثريين وغير موجهه لرفع وعي العامة. – قصور دور الجمعيات الأهلية. – لا يوجد في المقررات الدراسية منهج للحفاظ على التراث.
الفنية	– الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للآثار، مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي المكتب الفني ،المجلس الأعلى للآثار،المنظمات الأجنبية.	– تنفيذ عدد كبير من مشروعات الترميم والحفاظ على الآثار. –الدعم الفني من المنظمات الأجنبية.	– عدم وجود سجل قومى به معلومات شاملة عن جميع المباني التي تم توثيقها. –إختلاف المعايير والأسس التي وضعت من قبل كل جهة لتوثيق المبنى. – إنشاء مجموعة من المشروعات بأنماط عمرانية غير متلائمة مع المحيط العمرانى. –عدم وجود كود مصري للعمل وإطار تنظيمي ملزم.
التنظيمية	–وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف، محافظة القاهرة ،هيئة التخطيط العمراني، وزارة الإسكان والمرافق. – الهيئات الدولية.		– تعدد اللجان والجهات التي تتعامل مع النطاق العمراني للقاهرة التاريخية، وعدم وجود هيئة حفاظ وطنية تنسق بينها يعيق تنفيذ مشاريع الإرتقاء والحفاظ على النطاق. – عملية التنسيق غير مستوفاة في قانون حماية الآثار المصري.

٤-٣-٧ التجربة الأردنية

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية إحدى الدول العربية التي تتميز بمدنها وآثارها وتراثها، وإكتسبت أهميتها منذ العصور القديمة، فعلى أرضها ستة مدن تاريخية هي إربد، أم قيس، جرش، عمان، قويلبة، بيت راس. إن هذه المدن تعتبر مراكز ثقافية وحضارية ونقاط تجارية بين بلاد المشرق العربي والمغرب العربي. وفي العصر الحديث إكتسب الأردن أهميته السياحية

تحديداً في إحتضانه للمدن والمواقع والمباني التراثية والأثرية، ففيها نماذج التخطيط الحضري للمدنية الرومانية كمدينة جرش مثلاً، وفي البتراء مدينة الأنباط. وقد أولت الحكومة الأردنية إهتماماً للحفاظ علي هذا التراث في فترة مبكرة مقارنة بتاريخ الحفاظ في باقي دول المنطقة.[١٤٤]إن المواقع والمباني التراثية في الأردن تمثل سجلاً لحقب تاريخية كبيرة من تاريخه القديم، فالكثير منها يرجع إلي الحضارتين الرومانية والعربية. كما يؤرخ بعضها للتاريخ المعاصر من بداية تاسيس المملكة الأردنية عام١٩١٦م. [١٤٥] يوضح الشكل (٤-١٥) جانب من التراث المعماري والعمراني في الأردن. والجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ في التجربة الأردنية.

السلط حاضرة البلقاء

جانب من مدينة جرش

مبنى تراثي بعمان

شكل (٤-١٥) التراث المعماري والعمراني في الأردن المصدر٢٠١٢:alrai.com

أ. **العوامل الإستراتيجية**

- وضعت الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة عام ١٩٩١م. وتم الإشارة إلى المواقع والمباني التراثية وتمييزها عن الآثار بكونها قابلة للإستعمال عند إجراء التعديلات التقنية عليها. وقد تم إستعراض الوضع الحالي والإتجاهات الحالية والمستقبلية، وقد أشارت الإستراتيجية إلى ضرورة وجود دليل رسمي للمباني والمناطق والقرى التراثية، وإلى أهمية إستملاك بعض هذه المباني وترميمها وإنشاء بنك للمعلومات المختصة بالنمط العمراني المحلي. كما أوصت بضرورة إجراء تقييم بيئى لمشاريع التطوير للمحافظة على المباني التراثية. إلا أنه لم يتم وضع آلية التنفيذ لهذه الإستراتيجية، وأعتبرت كل جهة مسئولة عن تنفيذ البند الخاص بها ضمن الإستراتيجية.
- تضم وزارة الشئون البلدية دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية. وتعمل على إعداد مخططات التنظيم الإقليمية لجميع ولايات المملكة وإعداد مخططات التنظيم الهيكلية للمدن وتقديم

[١٤٤] احسان عرسان الرباعي،ورقة بحث،www.Altshkeely.com
[١٤٥] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٧.

النصح لسلطات تنظيم المدن المحلية لإحداث التغيير في مخططات تنظيمها الهيكلية حسب ما تقتضيه ظروف تطور المدينة.[١٤٦]

- لم تأخذ عملية التخطيط وشق الشوارع التنظيمية المناطق الريفية وطبيعتها بالإعتبار. وظهرت هذه الأعمال فى بداية الستينات وأعتمدت الشئون البلدية والقروية على المكاتب الهندسية لإعداد أكبر عدد من هذه المخططات في ذلك الحين مما أثر سلباً على المناطق التراثية، ونتيجة لوجود هذه المخططات وتصديقها إلتزمت الوزارة بتنفيذ هذه الشوارع، وكذلك بتطبيق صفة السكن التي وضعت والتي مازالت تعاني منها العديد من المدن التراثية كمدينة السلط نتيجة لتعارض أحكام السكن مع طبيعة البيوت التراثية.
- تم إختراق المناطق التراثية بالشوارع الواسعة والتي أدت إلى هدم العديد من الأبنية التراثية، وذلك لمرور الشوارع الرئيسية من وسط المدن أو القرى، وذلك لعدم قيام العاملين في مجال التخطيط بالإعتماد على الكشف الميداني وإعتمادهم على المخططات الطبوغرافية وذلك للإسراع بعمليات التنظيم وإعداد أكبر جزء من المخططات لتتمكن الدولة من تقديم الخدمات التحتية لهذه المناطق.[١٤٧]
- يوجد الآن في الأردن توجه وحركة قوية نحو مشاريع الحفاظ على التراث الثقافي الأثري والمعماري ووضعه في حيز التنفيذ قبل طرح مشاريع الحفاظ المعماري حتى يكون التطبيق ضمن قواعد مسبقة التحضير والدراسة.[١٤٨]

ب. العوامل القانونية

إهتم المشروع الأردني بإفراد قانون خاص للحفاظ علي المواقع والمباني التراثية:

- عام ١٩٢٣م صدر أول قانون للآثار. ويعرف هذا القانون الآثار بأنها المنقولات أو غير المنقولات التي أنشاها أو إكتشفها أو عدلها الإنسان قبل عام ١٧٠٠م. ويعتبر القانون الأردني أي شئ منقول أو غير منقول مما نص عليه في القانون السابق ويرجع إلى ما بعد عام ١٧٠٠م أثراً إذا أعلن الوزير المختص ذلك بنشره في الجريدة الرسمية.
- لاتوجد قوانين إعفاء الضريبي أوتقديم قروض بدون فوائد وغيرها من طرق التحفيز مما ساعد علي تدهور المباني.[١٤٩]
- تقوم وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة بوضع القوانين التي تتعلق بتنظيم المدن والقرى وحماية الأبنية والمواقع التاريخية الواقعة داخل نطاقاتها العمرانية.

---

[١٤٦] مرفت مأمون خليل،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،2004،ص٨٤.
[١٤٧] مرفت مأمون خليل،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،2004،ص٨١.
[١٤٨] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٩٢.
[١٤٩] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٨.

- أعطي القانون الأردني أهمية متساوية للمبني الأثري والنطاق المحيط به، وهو ما يساعد في الحفاظ علي النطاقات التراثية بصورة متكاملة، لكن بالرغم من ذلك يعاني القانون الأردني قصوراً في الحفاظ علي التراث المعماري لسببين هما قصر إهتمام القانون علي المباني الأثرية التي يرجع تاريخها الى ما قبل عام ١٧٠٠م فقط، وعدم وجود تعريف واضح للحفاظ أو درجات لتصنيف المباني الواجب الحفاظ عليها في القانون.
- لقد وقع الاردن على ٢٢ إتفاقية لحماية البيئة. ومن أهم الإتفاقيات التي صادق عليها والمرتبطة بالتراث الثقافي إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وقد صادق عليها الأردن عام ١٩٧٥م. كما شارك الأردن بأجندة ٢١ وقد تم إعداد المسودة الأولية لأعمال القرن ٢١ للأردن، وتناقش خطة أعمال القرن ٢١ المشاريع المقترحة للقرن القادم في مجال التراث الثقافي وإدارته. وكما صادق الأردن على أجندة الموئل والتي أكدت على أهمية إعادة إستخدام المباني القديمة في حل مشاكل السكان وعلى التنمية المستدامة.[١٥٠]

ج. العوامل الإدارية

- تقوم دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة بمهمة الحفاظ علي المباني والمواقع التراثية في كافة أنحاء المملكة. كما يسند إليها القيام بمهام التسجيل والتصنيف وإدارة المواقع الأثرية والإشراف عليها وتعيين حدودها.
- تم إسناد عملية الإشراف والحفاظ علي المباني والمواقع التراثية إلي دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة وليس الي قسم التراث العمراني بوزارة الشئون البلدية والتي يري أغلب المتخصصين أنها أقدر علي التعامل مع موضوع الحفاظ.
- تتعدد الهيئات الحكومية التي لها علاقة بالمباني التراثية وهي:

- وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية: وتقوم بالحفاظ علي المباني الدينية الإسلامية والأوقاف وإعمارها وترميمها.
- وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة تقوم بوضع القوانين التي تتعلق بتنظيم المدن والقرى وحماية الأبنية والمواقع التاريخية الواقعة داخل نطاقاتها العمرانية.
- أمانة عمان الكبرى تقوم بحماية الأبنية والمواقع التاريخية الواقعة داخل حدود العاصمة عمان.
- تساهم البعثات والمراكز الأثرية الأجنبية في أعمال الترميم والحفاظ علي التراث بإشراف دائرة الآثار العامة.[١٥١]

[١٥٠] ميرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٨٤.
[١٥١] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٨.

- وجود إجراءات لحماية التراث الثقافي من الأخطار الطبيعية فقد وقع الاردن على ٢٢ إتفاقية لحماية البيئة. ومن أهم الإتفاقيات التي صادق عليها والمرتبطة بالتراث الثقافي إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وقد صادق عليها الأردن عام ١٩٧٥م.
- تقوم دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة بالتعاون مع الجهات الأثرية المحلية والعربية والأجنبية بما يخدم التراث القومي.[١٥٢]

د. **العوامل الإقتصادية**

- يتم تمويل مشاريع الحفاظ علي المواقع والمباني التراثية في الأردن من خلال عدة مصادر:
  - ميزانية دائرة الآثار العامة.
  - عوائد إستخدامات بعض المباني سياحياً كتذاكر دخول المتاحف والمواقع والمباني الأثرية.
  - المعونات الدولية من منظمة اليونسكو والأمم المتحدة والمعونة الأمريكية.
- بالنسبة للمباني الأثرية التابعة للحكومة فإن نقص ميزانية الدولة المخصصة لأعمال الحفاظ والترميم لهذه المباني، إلي جانب ذلك أن دائرة الآثار في تنمية عوائدها من الأنشطة السياحية والتجارية في المواقع الأثرية يكاد يكون منعدماً، كل ذلك يؤدي إلي نقص موارد الدائرة ويؤثر علي فاعلية دورها.
- أسلوب تمويل الحكومة لمشاريع الحفاظ علي المباني التراثية به قصور من عدة أوجه، أهمها نقص التمويل الحكومي لمشاريع الحفاظ المهمة وعدم وجود دعم لأعمال الحفاظ الخاصة، مثل تقديم قروض بدون فوائد أو الإعفاء الضريبي وغيرها من طرق التحفيز مما ساعد علي تدهورها.[١٥٣]
- إن التوجه الحديث والذي بدأ منذ السبعينات، أدى إلى النظر للإتجار بالعقارات كمصدر إقتصادى يدر ربحاً وتوجه العديد من المستثمرين إلى شراء المناطق المهجورة والإتجار بها دون مراعاة المجتمع المحلي، وإستملاك بعض القرى للغايات السياحية دون إتخاذ أى توجهات نحو الحفاظ عليها كما هو الحال في غريسا وأم الصليح فى محافظة الزرقاء.[١٥٤]
- تلعب وزارة التخطيط الدور الأساسي في توجيه المشاريع الخاصة بالتراث الثقافي، وتركز أغلب المشاريع الممولة من الجهات المانحة على تطوير القطاع السياحي بمفهوم السياحة والإهتمام بالتراث الثقافي ومراعاة القيم المختلفة للتراث. ويعتبر إعتماد العديد من الجهات على تمويل المشاريع من الجهات المانحة ذو أثرين إيجابى وسلبى، فقد يدفع ذلك إلى رفع

---

[١٥٢] ميرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٨٤-٨٥.
[١٥٣] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٩.
[١٥٤] ميرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٨١-٨٢.

مستوى المشاركة المحلية والقطاع الخاص وقد يقلل من فرص المشاركة نتيجة الإعتماد على التمويل (السهل) من الجهات المانحة دون تفكير بمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.[١٥٥]

هـ. العوامل الإجتماعية

- تعاني المدن الأردنية بشكل عام من خطر إندثار مبانيها التراثية نتيجة لتعرضها للإهمال، ونتيجة للوضع الإقتصادي الذي أدى إلى تفكير أصحاب المباني التراثية بهدمها والإستفادة من مواقعها بعائد مادي يلبي الحاجة إلى حد ما، مما أثر ذلك على الناحية الثقافية، والسياحية، والإجتماعية، مما دفع ذلك بالمسؤولين وأصحاب القرار على زيادة الإهتمام بهذه المباني، والإنتباه لهذه المسألة الخطيرة في طمس الهوية وتشويه التراث، والمبادرة بالعمل على توافر الوسائل الممكنة الكفيلة بالمحافظة على المباني وإعادة استخدامها بما يعود على المواطن والمجتمع بالفائدة الإقتصادية، وعلى الوطن بفائدة إحياء التراث وتجديده.[١٥٦]
- إن المباني الأثرية التي يمتلكها أفراد أو هيئات خاصة لايوجد نظام يشجع علي القيام بأعمال الصيانة والحفاظ عليها. وتفتقد عملية الحفاظ إلي تعاطف أغلب الأفراد نتيجة لمشاكل المجتمع الإقتصادية وعدم وجود تشجيع حكومي لدور الأفراد في مجال الحفاظ بالإضافة إلى عدم وجود حافز أو عائد مادي لأغلب المشاريع.[١٥٧]
- يسعى قسم التراث العمراني بوزارة الشئون البلدية إلى تشجيع البلديات على إعادة إستخدام الأبنية التراثية كمباني حكومية أو للغايات الثقافية وفتح أقسام خاصة بالتراث العمراني ضمن البلديات والمجالس القروية.[١٥٨]

و. العوامل الثقافية

- عقد المؤتمر الأول للحفاظ على التراث العمراني في الأردن عام ١٩٩٧م بواسطة قسم التراث العمراني بوزارة الشئون البلدية، بهدف إنشاء شبكة من العلاقات ما بين المهتمين بالحفاظ في القطاع الخاص والقطاع العام. ويعمل القسم على نشر التوعية حول التراث العمراني من خلال الإعلام والمدارس وكذلك من خلال المشاركة بالمعارض التي تقام داخل المملكة.[١٥٩]
- تقوم دائرة الآثار التابعة لوزارة السياحة والآثار بنشر الثقافة الأثرية وتأسيس المعاهد والمتاحف الأثرية والتنقيب عن الآثار فى المملكة.

---

[١٥٥] المرجع السابق،ص٨٧.
[١٥٦] احسان عرسان الرباعي،ورقة بحث،www.Altshkeely.com
[١٥٧] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٤٠.
[١٥٨] مرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٨٥.
[١٥٩] المرجع السابق،نفس المكان.

- تم تشكيل لجنة الحفاظ علي التراث المعماري الأردني برئاسة الملكة نور، وتهدف إلي حماية المباني الأثرية وصيانتها كما تقوم اللجنة بتنظيم برامج توعية تهدف إلي إيقاظ وعي الناس بأهمية الحفاظ علي التراث.
- تُعني بعض المؤسسات شبه الرسمية (تتمتع بالدعم الحكومي) بقضايا الحفاظ في الأردن منها الجمعية الملكية للحفاظ علي الطبيعة والجمعية الوطنية للحفاظ علي البتراء ومؤسسة نور الحسن وغيرهم.
- تحاول الحكومة الأردنية نشر الوعي بأهمية الحفاظ علي المباني التراثية بين المواطنين عن طريق إدخاله في المناهج الدراسية لوزارة التعليم، إثارة حماس الشباب بمحاولة إشراكهم فعلياً في هذه المشاريع، وتفعيل دور المؤسسات والجمعيات المستقلة. وتقوم جمعية أصدقاء الآثار بمجهودات في مجالات نشر التوعية بأهمية الحفاظ وتنظيم المعارض والندوات والرحلات للمواقع والمباني الأثرية لزيادة الوعي بها.[١٦٠] حيث تتولى وزارة التربية والتعليم مهمة نشر الوعي عن طريق تثقيف الطلبة في المراحل المختلفة بالمفاهيم الرئيسية حول الآثار، والتراث الثقافي والمناطق التراثية، وحضارة الأردن من خلال المناهج الدراسية، وبالإضافة إلى المخيمات الكشفية والرحلات المدرسية. وتتعاون منظمة اليونسكو حالياً مع وزارة التربية والتعليم في إدخال المفاهيم الرئيسية حول التراث الثقافي ضمن المناهج الدراسية وفي توعية المدرسين بأهمية نشر التوعية بين الطلبة حول التراث الثقافى.[١٦١]
- يوجد قسم لصيانة وإدارة المصادر الثقافية في كلية الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك.[١٦٢]
- يوجد قصور إلي حد ما في وعي المجتمع بموضوع الحفاظ علي التراث عامة، ويرجع ذلك إلي عدة أسباب من بينها قصور دورة أجهزة الإعلام المختلفة في هذا المجال.[١٦٣]

ز. **العوامل الفنية**

- تم إنشاء قسم التراث العمراني في نهاية عام ١٩٩٦م ضمن دائرة تنظيم المدن والقرى والأبنية المركزية، ليتولى مهام إعداد المسوح التراثية المفصلة لتحديد المناطق المميزة تاريخياً ومعمارياً، وإعداد سجل وطني بجميع الأبنية التراثية والحفاظ على المباني القديمة والتي لها علاقة بتاريخ الأردن وتحديد إستعمالاتها ومواقعها والتأكيد على إنسجام المباني التراثية من النواحي العمرانية والجمالية مع البيئة المحيطة، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ عليها والعمل على جعلها مناطق محمية بموجب المخططات التنظيمية. وقد حصرت الأبنية

[١٦٠] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٩.
[١٦١] مرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٨٧.
[١٦٢] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٩٢.
[١٦٣] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٤٠.

التراثية والقرى التراثية في بعض مناطق المملكة بالإضافة إلى الدراسات المختلفة في مجال التراث العمراني.[١٦٤]

- تقوم دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة بمهمة الحفاظ علي المباني والمواقع التراثية في كافة أنحاء المملكة، كما يسند إليها القيام بمهام التسجيل والتصنيف.
- تساهم البعثات والمراكز الأثرية الأجنبية في أعمال الترميم والحفاظ علي التراث بإشراف دائرة الآثار العامة ومنها، معهد الآثار الفرنسي للشرق الأدني والمدرسة البريطانية للآثار، والمعهد الإيطالي الأردني للعلوم والآثار.[١٦٥]
- أفتتح قسم صيانة المصادر الثقافية وإدارتها في كلية الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك. لكن إلى الآن لا يوجد لهذا القسم تأثير مباشر في عملية الحفاظ على التراث الثقافي في الأردن، ولا يوجد عمل مؤسسي في الحفاظ على التراث المعماري، بل يوجد إجتهادات فردية أغلبها من المعماريين. ومن المشاريع المهمة التي تم تنفيذها مشروع ترميم وإدارة مبنى أبو جابر التراثي في مدينة السلط المدعوم من الوكالة اليابانية جايكا.[١٦٦]
- تم إختراق العديد من القرى والمدن بالطرق السريعة أو الطرق الخدمية نتيجة للتطور السريع الذي شهده الاردن، وإستعمال المركبات بشكل واسع في عمليات التنقل مما سارع في عمليات الهدم للأبنية القديمة. كما ساهم في تغيير نمط القرية القديم وفقدانها للطابع الريفي وتغيير مراكز المدينة القديمة وهدمها، فلم تأخذ عملية التخطيط وشق الشوارع التنظيمية المناطق الريفية وطبيعتها بالاعتبار. وقد أدى التطور السريع التطور السريع في الحركة الاقتصادية وإستخدام الأساليب الحديثة والمكننة، إلى فقدان العديد من الحرف والصناعات التقليدية في أعمال البناء والنجارة، والذي زاد من صعوبة ترميم وإعادة بناء المناطق القديمة في مراكز المدن والقرى.[١٦٧]

ح. **العوامل التنظيمية**

- بالرغم من قيام وزارة السياحة بإنتهاج مبدأ تطوير المناطق التراثية من خلال المشاريع الممولة من الدول المانحة، إلا أنها لم تضع إلى الآن آلية تنسيق مع الجهات الأخرى العاملة في هذا المجال لوضع الحلول الدائمة للمحافظة على مناطق التطوير ولضمان إستدامة المشاريع الخاصة بأواسط المدن.[١٦٨]

---

[١٦٤] المرجع السابق،ص٨٤-٨٥.
[١٦٥] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٣٨.
[١٦٦] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٩٢.
[١٦٧] مرفت مأمون خليل،مرجع سبق ذكره،ص٨١.
[١٦٨] المرجع السابق،ص٨٢.

- تتعدد الجهات التي تتعامل مع الآثار، وهو ما يضعف من جهود الحفاظ ويساهم في تدهورها ويلاحظ هناك تداخل في الصلاحيات بين مؤسسات التخطيط والتنظيم الحضري.[١٦٩]

٤-٣-٧-١إيجابيات وسلبيات التجربة الأردنية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-١٩) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة الأردنية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ.

جدول (٤-١٩) إيجابيات وسلبيات التجربة الأردنية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ- المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	-الحكومة المركزية. - وزارة الشئون البلدية.	- وضعت الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة عام ١٩٩١م، وتمت الإشارة إلى المواقع والمباني التراثية. -إعداد مخططات التنظيم الإقليمية ومخططات التنظيم الهيكلية. - تقوم الحكومة المركزية بمهام الحفاظ في كافة أنحاء الأردن. -تنفيذ مشاريع الحفاظ تكون ضمن قواعد مسبقة التحضير والدراسة.	-لم يتم وضع آلية التنفيذ لهذه الإستراتيجية، وأعتبرت كل جهة مسئولة عن تنفيذ البند الخاص بها ضمن الإستراتيجية. - التخطيط بإختراق المناطق الريفية بالشوارع الواسعة، والتي أدت إلى هدم العديد من الأبنية التراثية.
القانونية	-الحكومة المركزية (دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة). - وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة. - أمانة عمان الكبرى.	- تعريف الأثر والموقع الأثري وتحديد مهام ومسئوليات دائرة الآثار العامة. - ساعد القانون الأردني في الحفاظ على المناطق التراثية بصورة متكاملة بإعطاء أهمية متساوية للمبنى التراثي والنطاق المحيط. - وقع الأردن على ٢٢ إتفاقية لحماية البيئة ومن ضمنها إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.	- قصور القانون في الحفاظ علي التراث المعماري، وقصر إهتمامه على المباني الأثرية التي يرجع تاريخها إلي ما قبل عام ١٧٠٠م فقط. - لاتوجد قوانين إعفاء ضريبي أوتقديم قروض بدون فوائد وغيرها من طرق التحفيز، مما أدى إلى تدهور المباني.
الإدارية	- دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة. - وزارة الاوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية. - وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة. - أمانة عمان الكبرى.	- تساهم البعثات والمراكز الأثرية الأجنبية في أعمال الترميم والحفاظ على التراث بإشراف دائرة الآثار العامة. - تتعدد الهيئات الحكومية التي لها علاقة بالمباني التراثية. - التعاون مع الجهات المحلية والعربية والأجنبية بما يخدم التراث. -وجود إجراءات لحماية التراث من الأخطار الطبيعية.	- إسناد عمليات الحفاظ إلي جهة غير مؤهلة للتعامل معها بالكفاءة المطلوبة. - تنحصر أعمال الحفاظ في التسجيل والتصنيف فقط، ولا تشمل وضع قائمة بما يجب الحفاظ عليه وتنفيذ ومتابعة مشاريع الحفاظ وتمويلها وإعادة توظيف المباني التراثية وهو ما يجعلها قاصرة عن تحقيق أهدافها.

[١٦٩] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٤٥.

الإقتصادية	–الحكومة المركزية (دائرة الاَثار العامة) – المنظمات الأجنبية – وزارة التخطيط.	– لحكومة تمول دائرة الاَثار بميزانية محدودة ودعم حكومي محدود بالنسبة للمباني المملوكة للدولة. – المعونات الدولية من منظمة اليونسكو والأمم المتحدة والمعونة الأمريكية. – إتاحة الإستخدامات السياحية لبعض المواقع واستغلال عوائدها. –المعونات الدولية. – توجيه المشاريع الخاصة بالتراث. – قد يدفع إعتماد العديد من الجهات على تمويل المشاريع من الجهات المانحة إلى رفع مستوى المشاركة المحلية والقطاع الخاص.	–لا يوجد دعم حكومي للمباني المملوكة لهيئات خاصة أو أفراد، كما لا يوجد تحفيز أوتقديم قروض بدون فوائد أو إعفاء ضريبي. – نقص التمويل الحكومي لمشاريع الحفاظ أدي إلي تدهور كثير من المباني التراثية التابعة للحكومة. –الإتجار بالمباني والمناطق التراثية دون إتخاذ أى توجهات نحو الحفاظ عليها. – قد يؤدي إعتماد العديد من الجهات على تمويل المشاريع من الجهات المانحة إلى التقليل من فرص المشاركة نتيجة الإعتماد على التمويل (السهل) من الجهات المانحة دون تفكير بمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.
الإجتماعية	–الحكومة المركزية – وزارة الشئون البلدية (قسم التراث العمراني).	– تشجيع البلديات على إعادة إستخدام الأبنية التراثية كمباني حكومية أو للغايات الثقافية. – عمل المسئولين على المبادرة إعادة إستخدام المباني التراثية بما يعود على المواطن والمجتمع بالفائدة الإقتصادية.	– تفتقد عملية الحفاظ إلي تعاطف أغلب الأفراد نتيجة لمشاكل المجتمع الإقتصادية. – عدم وجود تشجيع حكومي لدور الأفراد في مجال الحفاظ. – عدم وجود حافز أو عائد مادي لأغلب المشاريع.
الثقافية	–وزارة الشئون البلدية قسم التراث العمراني. – الجمعية الملكية للحفاظ علي الطبيعة –الجمعية الوطنية للحفاظ علي البتراء – مؤسسة نور الحسن – وزارة التعليم –جمعية اصدقاء الاَثار. – وزارة التربية والتعليم.	–نشر التوعية من خلال الإعلام والمدارس – نشر الوعي عن طريق الجمعيات التي يرأسها شخصيات ذات شعبية مثل لجنة الحفاظ على التراث برئاسة الملكة نور. – إدخال الحفاظ على التراث العمراني في المناهج الدراسية لوزارة التعليم. – نشر التوعية بتنظيم المعارض والندوات والرحلات للمواقع والمباني التراثية. – تعاون منظمة اليونسكو مع وزارة التربية والتعليم فى إدخال المفاهيم الرئيسية حول التراث ضمن المناهج الدراسية.	–وجود برامج حكومية للحفاظ ولكن مع قصور دور الهيئات الخاصة والجمعيات الأهلية في نشر الوعي. – قصور دور أجهزة الإعلام المختلفة في هذا المجال.

الفنية	–وزارة الشئون البلدية قسم التراث العمراني. – دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة. – معهد الآثار الفرنسي للشرق الأدني. –المدرسة البريطانية للآثار –المعهد الإيطالي الأردني للعلوم والآثار. –جامعة اليرموك.	–التأكيد على إنسجام المباني التراثية من النواحي العمرانية والجمالية مع البيئة المحيطة. – القيام بمهام التسجيل والتصنيف. –إسهام البعثات والمراكز الأثرية الأجنبية في أعمال الترميم والحفاظ. –إفتتاح قسم صيانة المصادر الثقافية وادارتها في كلية الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك.	– قسم صيانة المصادر الثقافية في كلية الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك ليس له تأثير مباشر في عملية الحفاظ على التراث. – فقدان العديد من الحرف والصناعات التقليدية في أعمال البناء والنجارة. – تغيير نمط القرية القديم وفقدانها للطابع الريفي وتغيير مراكز المدينة القديمة. – قلة الكوادر والتدريب ونقص التمويل والأجهزة والمعدات.
التنظيمية	– دائرة الآثار العامة التابعة لوزارة السياحة،وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية،وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة، الجمعيات،المعاهد،الجامعات.		– تعدد الجهات التي تتعامل مع الآثار مع عدم التنسيق بينها مما يضعف من جهود الحفاظ.

٤-٣-٨ التجربة المغربية

إن للمملكة المغربية إهتمام كبير بالتراث العمراني ويرجع ذلك بصفة رئيسية لما تذخر به المغرب من ثروة عمرانية كبيرة في صورة مدن تاريخية كاملة وليس مجرد مباني فردية كما نري في مدن الرباط القديمة والدار البيضاء وفاس ومراكش ومكناس وطنجة. فكلاً من هذه المدن تعد ثروة عمرانية ومعمارية تجمع بين خصائص العمارة الأندلسية والعربية بصورة غير متكررة، وهذا ما دفع حكومة المملكة المغربية إلي إتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ علي هذا التراث الإنساني. يوضح الشكل(٤-١٦) جانب من التراث المعماري والعمراني بالمغرب.[١٧٠]الجزء التالي يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ في التجربة المغربية.

أ. العوامل الإستراتيجية

- تعد مدينة فاس القديمة واحدة من أجمل الأماكن من نوعها في العالم وتتميز فاس بطابعها العمراني والمعماري الخاص الذي يميزها عن غيرها من المدن التراثية العربية، بما تضمه من فنون الحرف والزخارف التي تجمع بين الطابعين العربي والأندلسي.
- قام فريق عمل من المتخصصين في جميع المجالات المعنية المغربية وهيئة اليونسكو في الفترة من ١٩٧٦م الي ١٩٧٨م بعمل مخطط توجيهي للحفاظ على المدينة بالكامل، وتولت الحكومة المغربية عمل الدراسات اللازمة لوضع المخطط التنفيذي لمشروع الانقاذ، ويمكن

[١٧٠] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٤٠.

تقسيم مشروع إنقاذ والحفاظ علي مدينة فاس إلي ثلاثة فروع: عمليات الإنقاذ- الإجراءات اللازم إتخاذها لتحقيق الإنقاذ- التقويم المالي.[١٧١]

- إن أعمال الحفاظ وأعمال إدارة مدينة فاس (المدرجة في لائحة التراث العالمي والممولة من البنك الدولي) على الرغم من طول الفترة التي نفذت فيها تعطي مثالاً على شمولية تلك الأعمال ونوعية تنفيذها.[١٧٢]

منظر عام لمدينة فاس بالمغرب

المباني التراثية بمدينة فاس

القلعة التاريخية

شكل(٤-١٦) التراث المعماري والعمراني في المغرب-المصدر whc.unesco.org/list,2013

ب. العوامل القانونية

- صدر القانون رقم (٨٠-٢٢) عام ١٩٨٠م، وهو أول قانون يصدر فيما يتعلق بالمحافظة علي المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.
- بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٨٠م صدر الظهير الشريف بمثابة الأمر الملكي رقم ٣٤١- ١-٨ يتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم ٨٠-٢٢.
- في ٢ أكتوبر ١٩٨١م صدر المرسوم رقم ٢٥-٨١-٢ بتطبيق القانون رقم ٨٠-٢٢ المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، وأسند إلي وزارة الشئون الثقافية سلطة تطبيق هذا القانون.
- بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢م صدر منشور السيد الوزير الأول بمثابة رئيس الوزراء رقم ٣٧/د الموجه إلي وزيري الدولة والوزراء حول تطبيق التشريع الخاص بالمحافظة على المعالم والمواقع التاريخية. والغرض الأساسي من هذا المنشور كان لفت النظر إلي ما لحق بالتراث وخاصة المعالم والمواقع التاريخية من تداعٍ وتلف أو هدم وتشويه نتيجة إقامة أبنية غير مرخص بها أو إصلاحات عشوائية نتيجة عدم تطبيق الظهير الشريف.
- إلزام الملاك بعدم تغيير طبيعة العقار المقيد (المسجل كأثر) ولا إتلافه ولا ترميمه ولا إدخال تعديل عليه قبل أن يتم إعلام الإدارة بذلك قبل التنفيذ بستة أشهر على الأقل.

---

[١٧١] المرجع السابق،ص١٦٤،١٦٠.

[١٧٢] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٩١.

- بتاريخ ٨ مارس ١٩٩٣م صدر منشور مشترك لوزير الشئون الثقافية ووزير الداخلية والإعلام حول المحافظة علي المعالم والمواقع التاريخية، وقد أكد هذا المنشور على ضرورة التنفيذ الصارم لبنود القانون.
- يعد تاريخ إصدار تشريع خاص بالحفاظ علي الاَثار في المغرب حديث نسبياً إذا ما قورن بمثيلاتها من الدول ذات الكنوز التراثية المعمارية والعمرانية. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلي الإحتلال الفرنسي لها الي عام ١٩٥٦م، برغم الإصدار المتأخر للتشريع إلا أنه إهتم بسد الثغرات وتلافي العيوب الموجودة بالتشريعات المماثلة للدول الأخري، واستفاد من تجاربها حيث إهتم التشريع بالحفاظ علي المبنى والنسيج ووضع ضوابط لعمليات الترميم والبناء في المناطق التراثية. ومن أهم أوجه القصور تتمثل في تأخر إصداره وهو ما يقلل من إمكانية تدارك ما أصاب التراث من إضرار ويزيد من صعوبة علاجها.
- توجد قوانين لمنح ملاك العقارات أو المنقولات المسجلة إعانات مالية لترميمها والمحافظة عليها. يجوز لملاك العقارات والمنقولات المقيدة أن يقوموا بإستغلال أملاكهم في أغراض تدر عليهم ربحاً مع الإلتزام بالشروط المحددة في النصوص التنظيمية.
- نص القانون علي جواز نشر جميع الوثائق المتعلقة بالعقارات المقيدة دون أن يكون للمالك المطالبة بأي حق عن ذلك كما ألزم القانون ملاك العقارات المسجلة أن ييسروا الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين. [١٧٣]
- تخفيض الضرائب لأصحاب العقارات الذين يقومون بالمحافظة على عقاراتهم القديمة وترميمها. [١٧٤]

ج. العوامل الإدارية

- تعتبر وزارة الشئون الثقافية هي سلطة تنفيذ قانون المحافظة علي المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات. كما أن وزارات التعمير والبيئة والإسكان وإعداد التراث الوطني، والجماعات المحلية هي الجهات الإدارية المعنية بالمحافظة علي المواقع والمباني التراثية بالتعاون مع وزارة الشئون الثقافية. وبالرغم من أن عملية الحفاظ مسندة إلي السلطة المركزية، إلا أن المشرع حرص علي إشراك كافة السلطات والوزارات في تطبيق هذا القانون. [١٧٥]
- وضعت هيئة اليونسكو عام ١٩٧٢م تحت تصرف الحكومة المغربية خبراء مختصين لإعداد الدراسات التحضيرية لعملية الحفاظ علي مدينة فاس.

---

[١٧٣] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٤٢،١٤١،١٤٠.
[١٧٤] المرجع السابق،ص١٦٥.
[١٧٥] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٤١.

- إشتراك جميع المصالح الإدارية والمصالح الحكومية في نطاق عملية إنقاذ مدينة فاس.
- توافر إستشارة دائماً فيما يخص المشاريع العامة التي لها إرتباط بالحفاظ علي المدينة الأصلية أما المشاريع الخاصة فأصبحت لاترخص إلا بعد موافقة المسئولية عن المحافظة علي المدينة.
- إنشاء هيئة رسمية مسئولة عن إنقاذ مدينة فاس والحفاظ عليها وتأمين التسهيلات الإدارية والقانونية والمالية لها وأطلق عليها أدر فاس. ولهذه الوكالة سلطة الإستدعاء السريعة في زمن إستجابة ساعتين لفريق شامل من العمال والتقنيين. وقد أتخذت إجراءات طارئة لترميم أكثر من مائتي مبنى كانت علي وشك الإنهيار، وتطلب هذا العمل إجراء إحصائية ضخمة بالحاسب الآلي سجلت عنوان المنزل ونمطه المعماري والقيمة الثقافية وأسر السكان وحالة المبنى.[١٧٦]

د. العوامل الإقتصادية

- يتم تمويل حماية وترميم المواقع والمباني التراثية من ميزانية وزارة الشئون الثقافية.
- تساهم المؤسسات الحكومية والجماعات المحلية في عمليات الحفاظ والترميم من خلال إبرام عقود شراكة مع وزارة الشئون الثقافية وتحت إشرافها.
- تتلقى الوزارة مساهمات الأفراد والهيئات الخاصة والمنظمات الدولية التي تعنى بالتراث، وتودع العائدات السياحية للمواقع والمباني الأثرية في الصندوق الوطني للعمل الثقافي ويخصص جزء من العوائد لترميم وإحياء المباني والمواقع التاريخية.
- ساعد إهتمام الحكومة بالمباني المسجلة كآثار وتوفير الدعم اللازم لها في الحفاظ عليها، كما ساعدت سياسة إعادة التوظيف علي إيجاد مصدرين للتمويل بخلاف المصدر الحكومي هما ملاك المباني ومستخدميها كما تشجع الملاك علي صيانة مبانيهم والحفاظ عليها.
- تعمل جمعية أدر فاس على إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الأنشطة الإقتصادية وإعادة توطينها.
- منح الإدارة إعانات مالية لملاك العقارات أو المنقولات المسجلة لترميمها والمحافظة عليها، كما يمكن أن تتكفل الإدارة بعد موافقة الملاك بجميع أعمال صيانة العقار المقيد وتحسين قيمته.[١٧٧]
- إن توارث وإستمرارية إستخدام الحرف اليدوية التقليدية في مستلزمات الحياة اليومية، وفي عمليات البناء ساعدا في إستمرارية الحفاظ على التراث الثقافي والمعماري في مدن المملكة المغربية.[١٧٨]

---

[١٧٦] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٦٦،١٦٥،١٦٤.
[١٧٧] المرجع السابق،ص١٤١-١٤٢.

هـ. العوامل الإجتماعية

- توجه عائدات إستغلال المباني والمواقع الأثرية إلي أغراض ثقافية وهو ما لا يعود علي المجتمع المحيط بفائدة مباشرة وبالتالي لا يظهر إهتمام كافي بالحفاظ عليها، والمشاكل الإجتماعية والسياسية والعمرانية تجعل المجتمع غير متعاطف مع المباني التراثية بشكل عام.
- ساعد إنشاء جماعات أهلية وهيئات للحفاظ في بعض المدن التاريخية مثل فاس وإعادة توظيف المباني التراثية في أغراض تخدم المجتمع، وإشراك المواطنين في ترميم مساكنهم الأثرية كل ذلك ساعد علي أن يصبح الحفاظ علي المباني التراثية أحد أهداف مستخدميها وموضع إهتمام المجتمع بهذه المناطق.[١٧٩]
- من خلال مشروع الحفاظ على مدينة فاس القديمة يتضح أن المبالغة في تطبيق طرق الحفاظ على المباني التراثية بالمدينة القديمة والنسيج العمراني المحيط بها دون إحياء أية أنشطة إنسانية معاصرة، بالإضافة إلى فصلها بمنطقة من المزارع عن المدينة الجديدة والتوسعات العمرانية المستجدة، حول تلك المدينة التراثية التي كانت زاهرة بالحياة في عصور سابقة إلى محمية تراثية خالية من الحياة طرقها خالية ومحلاتها مغلقة في أغلب الأوقات حيث تم فرض نشاط محدود بها، (جامعة القرويين وسكن للطلبة ومشروع إسكان عام وبعض الحرف الهامشية الموسمية) وخلت من الخدمات والمرافق الحديثة من مدارس ومستشفيات وبنوك وحتى وسائل المواصلات الحديثة، مما حول المدينة القديمة إلى منطقة طاردة للسكان بصورة كبيرة مما جعلها بعد فترة محلاً للإهمال على المستوى الشعبي وبالتالي على المستوى الحكومي.[١٨٠]

و. العوامل الثقافية

- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافة (إيسيسكو) ومقرها الرباط بالمملكة المغربية وهي منظمة متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة.
- تتولي وزارة الثقافة مهمة التوعية الإعلامية بأهمية المواقع والمباني التاريخية، وتتمثل سياستها في عقد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية وإقامة معارض متنوعة والإحتفال باليوم العالمي للمباني والمواقع التاريخية.
- تساهم وسائل الإعلام بتخصيص برامج بالاذاعة والتلفزيون حول التراث.

---

[١٧٨] جمال عليان،مرجع سبق ذكره،ص١٩١.
[١٧٩] لبنى عبد العزيز،ص١٤٢.
[١٨٠] احمد حسين كامل حنفي،مرجع سبق ذكره.

- ألزم القانون السلطة الحكومية المختصة بأن تنشر قرار إدراج أي عقار كأثر في الجرائد وأماكن التجمع مثل الأسواق.
- ساعدت سياسة الحكومة في تنشيط دور الجمعيات المحلية للمشاركة في جهود الحفاظ علي التراث العمراني. وعملت هذه الجمعيات بدورها علي نشر الوعي وتنظيم الجهود الذاتية بين المواطنين ومثال ذلك دور جمعية (أدر فاس) في الحفاظ علي تراث مدينة فاس.[١٨١]

ز. العوامل الفنية

- أدرجت مدينة فاس ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام ١٩٨١م.
- تلعب جمعية أدر فاس دوراً هاماً في الحفاظ علي المدينة كما يلي:

- يستخدم مشروع أدر فاس أمهر الحرفيين الذين ما زالوا يحتفظون بالمهارات التقليدية لإعادة إنشاء المباني القديمة مع إستخدام التقنيات الجديدة.
- أنشأ المشروع أيضاً معهد التدريب علي حرف البناء التقليدية والتأهيل لأعمال الترميم والإصلاح وورشة عمل التراث، وذلك لتدريب المشرفين والحرفيين والمتخصصين والمعماريين على الحرف التقليدية والتقنيات الحديثة .
- إتخاذ الإجراءات والأعمال الإنشائية اللازمة لنقل الأنشطة الإقتصادية وإعادة توطينها.[١٨٢]

ح. العوامل التنظيمية

- دعى المنشور رقم ٣٧/د الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢م من السيد الوزير الأول وهو بمثابة رئيس الوزراء، إلي التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية من قضاة وسلطات محلية وممثلي الوزارات وخاصة الإدارات المكلفة بالتعمير والبيئة والأشغال العمومية والفلاحة والسياحة إلي جانب الجمعيات الثقافية والمواطنين.[١٨٣]

٤-٣-٨-١ إيجابيات وسلبيات التجربة المغربية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

جدول (٤-٢٠) يوضح إيجابيات وسلبيات التجربة المغربية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ.

---

[١٨١] لبنى عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص١٤٢.
[١٨٢] المرجع السابق،ص١٦٦.
[١٨٣] المرجع السابق،ص١٤٠.

جدول(٤-٢٠) إيجابيات وسلبيات التجربة المغربية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والجهات المعنية بالحفاظ- المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
الإستراتيجية	-الحكومة المغربية. -هيئة اليونسكو.	إشتراك المتخصصين في جميع المجالات المعنية بعمل مخطط توجيهي للحفاظ على مدينة فاس بالكامل. - تولت الحكومة المغربية عمل الدراسات لوضع المخطط التنفيذي لمشروع الإنقاذ. -تقسيم مشروع الإنقاذ والحفاظ علي مدينة فاس إلي ثلاثة فروع: عمليات الإنقاذ- الإجراءات اللازم إتخاذها لتحقيق الإنقاذ- التقويم المالي.	
القانونية	-(الحكومة المركزية) وزارة الثقافة.	- الحفاظ علي المباني التراثية في أنحاء المملكة وإدارتها وتطبيق القانون. - الظهير الشريف وهو الأمر الملكي الذي يتضمن تنفيذ القانون الخاص بالمحافظة علي المعالم والمواقع التاريخية. -إهتم القانون بالحفاظ علي المبنى والنسيج ووضع ضوابط لعمليات الترميم والبناء في المناطق التراثية. -إلزام الملاك بعدم تغيير طبيعة العقار المقيد ولا إتلافه ولا ترميمه ولا إدخال تعديل عليه قبل أن يتم إعلام الإدارة بذلك قبل التنفيذ بستة أشهر علي الأقل. -نص القانون على جواز نشر جميع الوثائق المتعلقة بالعقارات المقيدة دون أن يكون للمالك المطالبة بأي حق عن ذلك، كما ألزم القانون ملاك العقارات المسجلة أن ييسروا الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين. -توجد قوانين لمنح ملاك العقارات أو المنقولات المسجلة إعانات مالية لترميمها والمحافظة عليها.	- تاخير إصدار تشريع خاص بالحفاظ علي الاثار في المغرب.
الإدارية	- وزارة الثقافة - وزارة التعمير والبيئة والإسكان وإعداد التراب الوطني - الجماعات المحلية - منظمة اليونسكو	- وضعت هيئة اليونسكو للحكومة المغربية خبراء مختصين لإعداد الدراسات التحضيرية لعملية الحفاظ علي مدينة فاس. - بالرغم من كون السلطة مركزية، إلا أن المشرع حرص علي إشراك كافة السلطات والوزارات في تطبيق هذا القانون، وإشتراك جميع المصالح الإدارية والمصالح الحكومية في نطاق عملية إنقاذ مدينة فاس. -إنشاء هيئة لإدارة مدينة فاس(أدر فاس).	-غياب الدور الحكومي في الإشراف حتي عام ١٩٨١م ساعد علي تدهور المدن التراثية، كما ساعد عليه السماح ببناء مدن حديثة ملاصقة لها، وهو ما أدي الي هجرة السكان إليها وتدهور المدن التراثية.

الإقتصادية	– وزارة الثقافة. – مستخدمو المباني. – الهيئات والمؤسسات الدولية مثل اليونسكو والأغاخان.	– الحكومة توفر ميزانية خاصة لوزارة الثقافة للحفاظ علي المباني والمناطق التراثية وتوفير منح لترميم بعض المباني التراثية الخاصة. –إلتزام مستخدمو المباني بأعمال الحفاظ والترميم. – مساهمة الهيئات والمؤسسات الدولية مثل اليونسكو والأغاخان. – دعم كامل للمباني والمناطق التراثية المهمة. – توجيه جزء من عائد إستخدام المباني الأثرية لأغراض الحفاظ والترميم، تنمية المواقع الأثرية وتوفير الخدمات بها لتنشيط السياحة وتوفير العائد لمواجهة تكاليف الحفاظ. – تودع العائدات السياحية للمواقع والمباني الأثرية في الصندوق الوطني للعمل الثقافي، إتاحة إعادة التوظيف كإستثمار إقتصادي. –تعمل جمعية أدر فاس على إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الأنشطة الإقتصادية وإعادة توطينها ومنح الإدارة إعانات مالية لملاك العقارات	
الإجتماعية	–الحكومة: وزارة الثقافة – الجمعيات الأهلية – المواطنين	– ساعدت سياسة إعادة التوظيف علي تشجيع ملاك المباني ومستخدميها علي صيانة مبانيهم والحفاظ عليها. –أعطي القانون الجماعات المحلية وجمعيات الجهود الذاتية أهمية في مجال الحفاظ على التراث، وهو ما دفع هذه الجماعات أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال.	–المشاكل الإجتماعية والسياسية والعمرانية تجعل المجتمع غير متعاطف مع المباني التراثية،خاصة وأن عائد هذه المشاريع غير موجه للمجتمع المحيط بصورة مباشرة. –المبالغة في تطبيق أساليب الحفاظ بمدينة فاس والنسيج العمراني المحيط بها دون إحياء أية أنشطة إنسانية معاصرة.
الثقافية	–وزارة الثقافة –جمعية أدر فاس	–التوعية الإعلامية بعقد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية، واقامة معارض متنوعة، والإحتفال باليوم العالمي للمباني والمواقع التاريخية. – ألزم القانون السلطة الحكومية المختصة بأن تنشر قرار إدراج أي عقار كأثر في الجرائد وأماكن التجمع مثل الأسواق. – تخصيص برامج بالإذاعة والتلفزيون حول التراث. –تنشيط دور الجمعيات المحلية للمشاركة بنشر الوعي بين المواطنين.	
الفنية	– الحكومة. – منظمة اليونسكو. – جمعية أدر فاس.	– تسجيل المباني التراثية، وإدراج مدينة فاس ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي عام ١٩٨١م. – وضعت هيئة اليونسكو عام ١٩٧٢م مع الحكومة المغربية خبراء مختصين لإعداد الدراسات التحضيرية للحفاظ علي مدينة فاس. –تم إنشاء معهد التدريب على حرف البناء التقليدية والتأهيل لأعمال الترميم والإصلاح وورشة عمل التراث وذلك للتدريب على الحرف التقليدية والتقنيات الحديثة. –إصدار قوانين بإحترام تجانس المباني في الأماكن التراثية.	

التنظيمية	-الوزارات،السلطات المحلية،الجمعيات المحلية. -الإدارات:التعمير والبيئة والاشغال العمومية والفلاحة والسياحة -الجمعيات الثقافية،المواطنين.	- التنسيق والتعاون بين عدة وزارات وسلطات محلية وإدارات وجمعيات محلية وقضاة في عمليات الحفاظ.	

٤-٤ إختبار المنهج المقترح على التجارب العالمية

يتناول هذا الجزء إختبار المنهج المقترح بتطبيقه على تجارب الحفاظ العالمية والتأكد من وجود عناصر التقييم التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، بتصنيف طرق الحفاظ الإيجابية التي أثرت تأثيراً إيجابياً على التراث المعماري والعمراني كعناصر تقييم محققة، وطرق الحفاظ السلبية التي أثرت تأثيراً سلبياً كعناصر غير محققة أو ضعيفة التحقق، أما طرق الحفاظ التي لم تتوفر عنها معلومات كافية يتم التعبير عنها بغير معروفة كما موضح في (ملحق-١). ويقصد بمحقق أن متطلبات الحفاظ على التراث تلبي هذا الإحتياج، ويقصد بغير محقق أو ضعيف التحقق أن متطلبات الحفاظ على التراث ضعيفة أو لاتلبي إحتياج الحفاظ.

٤-٥ تحليل بياني للعوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في التجارب العالمية

يتناول هذا الجزء تحليل المعلومات الناتجة من تطبيق المنهج المقترح بواسطة الأشكال البيانية، حيث يمثل المحور الأفقي العوامل المؤثرة على الحفاظ، ويمثل المحور الرأسي عناصر التقييم (طرق الحفاظ). اللون الأزرق يمثل عدد عناصر التقييم المحققة، اللون الأحمر يمثل عدد عناصر التقييم غير المحققة، اللون الأخضر يمثل عدد عناصر التقييم ضعيفة التحقق، اللون البنفسجي يمثل عناصر التقييم التي لم تتوفر عنها معلومات كافية وتم التعبير عنها في الشكل البياني بغير معروف. الغرض من هذا التحليل هو إختبار المنهج المقترح على تجارب الحفاظ العالمية للتحقق من وجود عناصر التقييم (طرق الحفاظ)، بالتعرف على عدد عناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق، ومعرفة نسبة تحقق هذه العناصر بالنسبة المئوية. فإذا سجلت التجربة تواجد عالي لعناصر التقييم، تُصنف التجربة كتصنيف ممتاز من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

٤-٥-١ نتائج تحليل التجربة الإيطالية

الشكل (٤-١٧) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة في التجربة الإيطالية. يوضح الجدول (٤-٢١) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ٤١ عنصر بنسبة ٩٥.٤%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها عنصر واحد بنسبة ٢.٣%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها صفر، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي وعددها عنصر واحد بنسبة ٢.٣%.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد عالي. لذلك تُصنف إيطاليا كتصنيف ممتاز من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

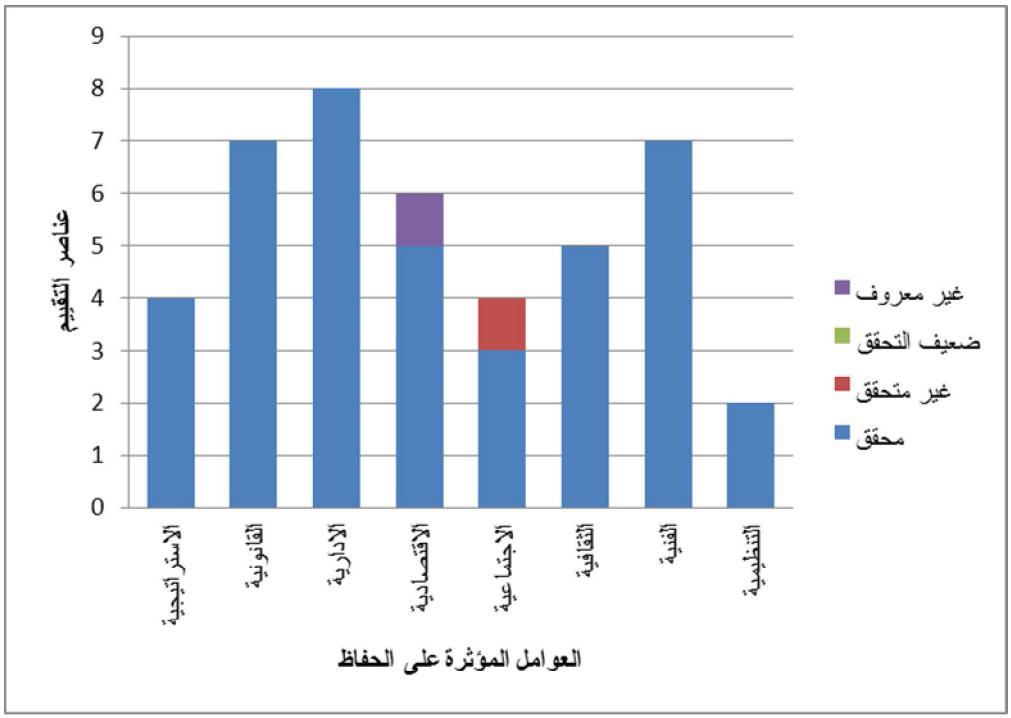

شكل(٤-١٧) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الإيطالية

المصدر:الباحثة

جدول (٤-٢١) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الإيطالية- المصدر:الباحثة

إجمالي / عناصر التقييم ونسبة التواجد	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	٤١	١	٠	١
نسبة التواجد ١٠٠%	٩٥.٤	٢.٣	٠	٢.٣

٤-٥-٢ نتائج تحليل التجربة الفرنسية

الشكل (٤-١٨) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة فى التجربة الفرنسية. يوضح الجدول (٤-٢٢) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ٤١ عنصر بنسبة ٩٥.٤%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها عنصرين بنسبة ٤.٦%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها صفر، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي عددها صفر.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد عالي.لذلك تُصنف فرنسا كتصنيف ممتاز من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

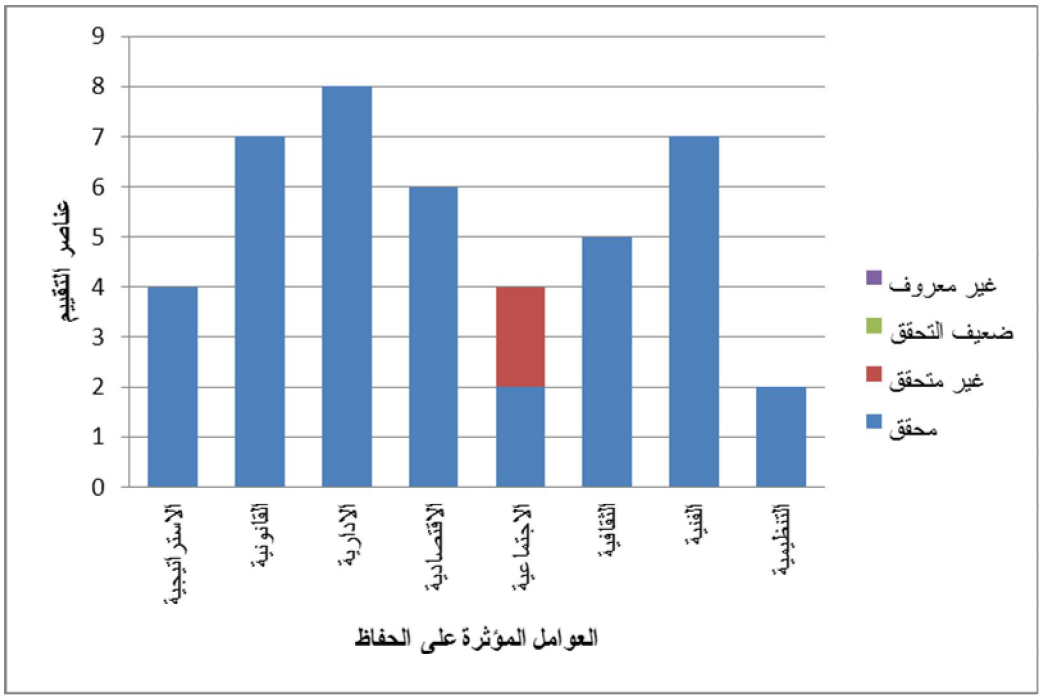

شكل(٤-١٨) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم(طرق الحفاظ) في التجربة الفرنسية

المصدر:الباحثة

جدول (٤-٢٢) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الفرنسية- المصدر:الباحثة

التحقق / إجمالي عناصر التقييم ونسبة التواجد	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	٤١	٢	٠	٠
نسبة التواجد ١٠٠%	٩٥.٤	٤.٦	٠	٠

٤-٥-٣ نتائج تحليل التجربة البريطانية

الشكل (٤-١٩) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة في التجربة البريطانية. يوضح الجدول (٤-٢٣) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ٤٠ عنصر بنسبة ٩٣%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها عنصر واحد بنسبة ٢.٣%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها ٣ بنسبة ٧%، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي عددها صفر.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد عالي. لذلك تُصنف بريطانيا كتصنيف ممتاز من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

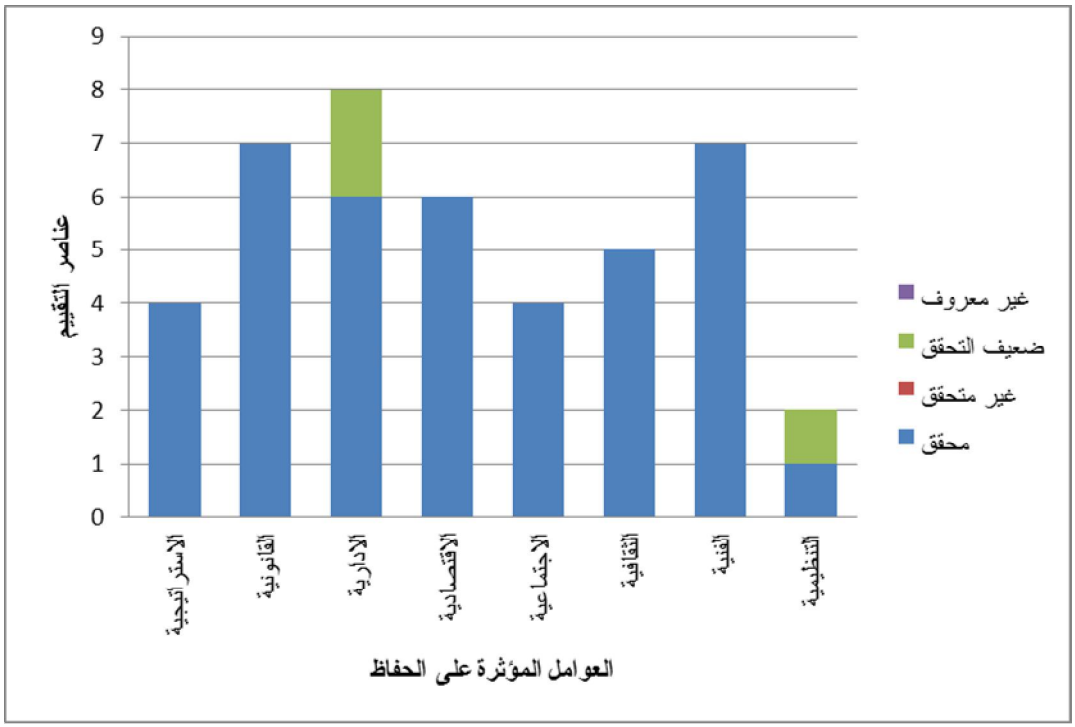

شكل(٤-١٩) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة البريطانية

المصدر:الباحثة

جدول (٤-٢٣) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة البريطانية- المصدر:الباحثة

التحقق / عناصر التقييم ونسبة التواجد إجمالي	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	٤٠	٠	٣	٠
نسبة التواجد ١٠٠%	٩٣	٠	٧	٠

٤-٥-٤ نتائج تحليل التجربة الأمريكية

الشكل (٤-٢٠) تمثيل بياني للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة في التجربة الأمريكية. يوضح الجدول (٤-٢٤) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ٤٣ عنصر بنسبة ١٠٠%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها صفر، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها صفر، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي وعددها صفر.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد عالي.لذلك تُصنف أمريكا كتصنيف ممتاز من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

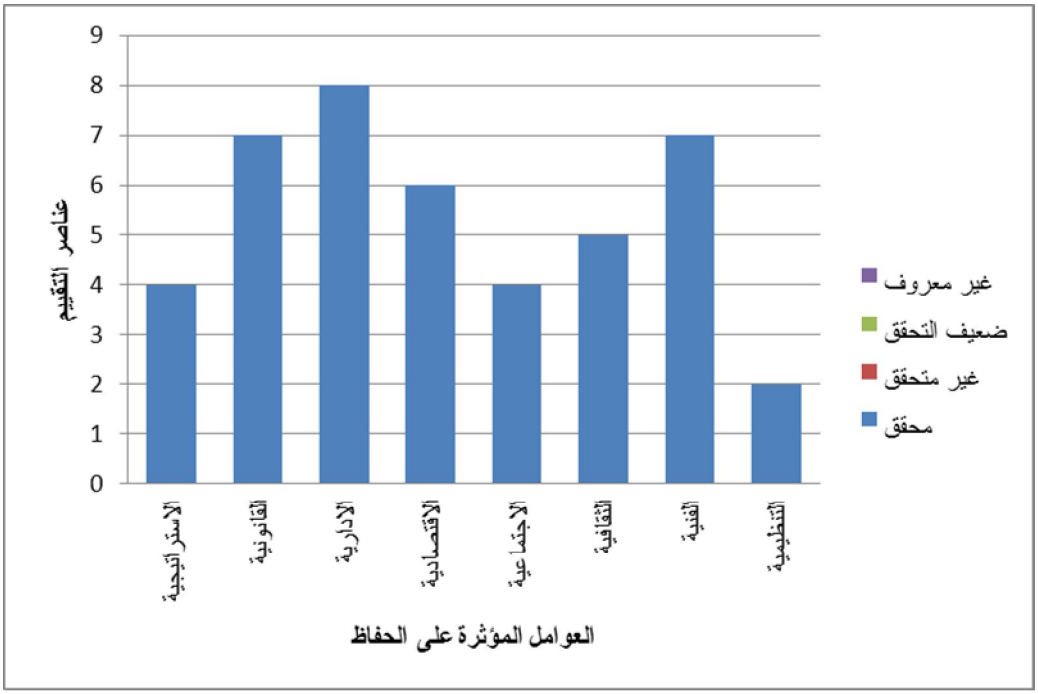

شكل(٤-٢٠) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الأمريكية

المصدر:الباحثة

جدول (٤-٢٤) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الأمريكية- المصدر:الباحثة

التحقق / إجمالي عناصر التقييم ونسبة التواجد	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	٤٣	٠	٠	٠
نسبة التواجد ١٠٠%	١٠٠	٠	٠	٠

٤-٥-٥ نتائج تحليل التجربة النيجيرية

الشكل (٤-٢١) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة في التجربة النيجيرية. يوضح الجدول (٤-٢٥) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ٤ عنصر بنسبة ٩.٣%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها ٦ بنسبة ١٤%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها ٣١ بنسبة ٧٢.١%، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي عددها ٢ بنسبة ٤.٦%.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد ضعيف.لذلك تُصنف نيجيريا كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

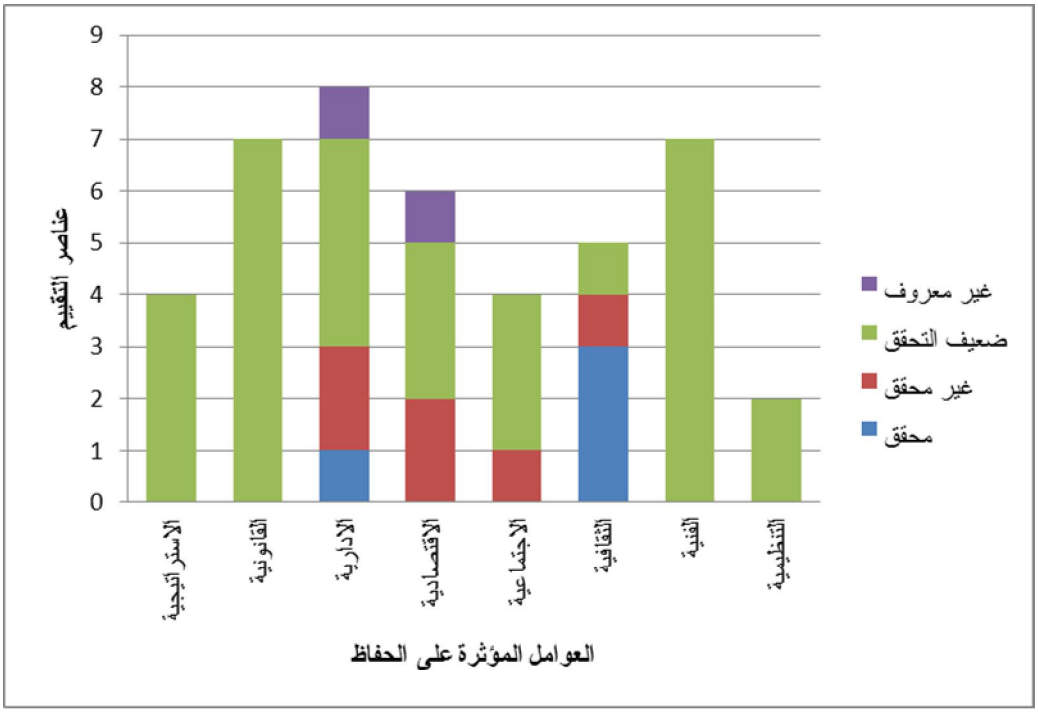

شكل(٤-٢١) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة النيجيرية

المصدر:الباحثة

جدول (٤-٢٥) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة النيجيرية- المصدر:الباحثة

عناصر التقييم ونسبة التواجد الإجمالي / التحقق	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	٤	٦	٣١	٢
نسبة التواجد ١٠٠%	٩.٣	١٤	٧٢.١	٤.٦

٤-٥-٦ نتائج تحليل التجربة المصرية

الشكل (٤-٢٢) تمثيل بياني للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة في التجربة المصرية. يوضح الجدول (٤-٢٦) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ١١ عنصر بنسبة ٢٥.٦%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها ١٠ بنسبة ٢٣.٣%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها ٢٢ بنسبة ٥١.١%، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي عددها صفر.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد ضعيف. لذلك تُصنف مصر كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

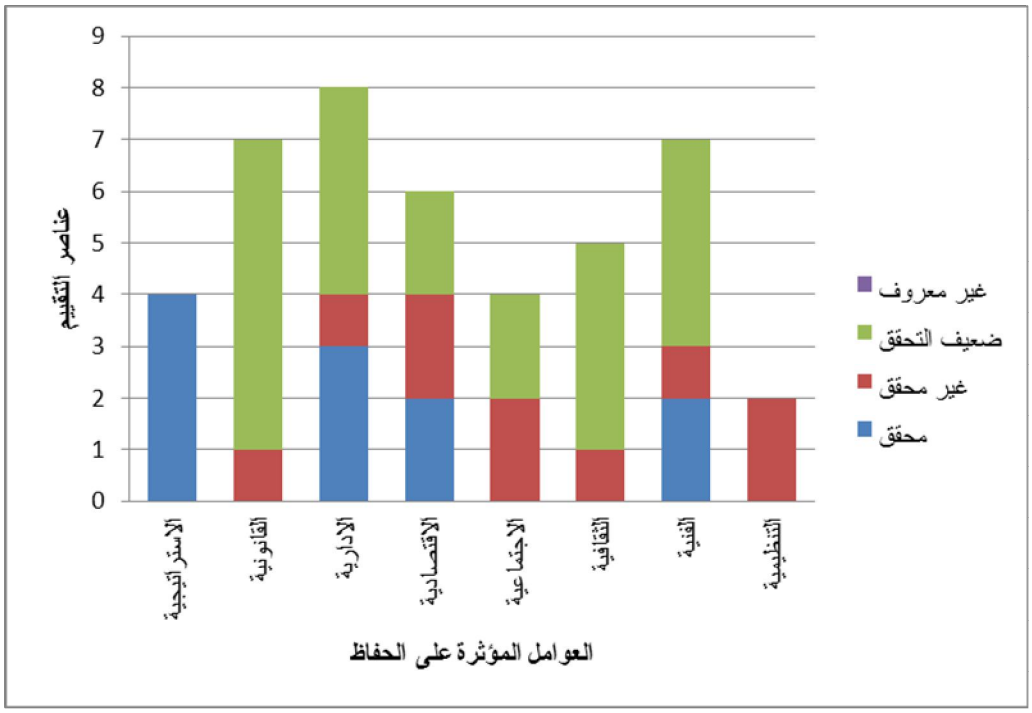

شكل (٤-٢٢) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة المصرية

المصدر:الباحثة

جدول (٤-٢٦) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة المصرية- المصدر:الباحثة

نسبة التواجد عناصر التقييم / التحقق الإجمالي	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	١١	١٠	٢٢	٠
نسبة التواجد ١٠٠%	٢٥.٦	٢٣.٣	٥١.١	٠

٤-٥-٧ نتائج تحليل التجربة الأردنية

الشكل (٤-٢٣) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة في التجربة الأردنية. يوضح الجدول (٤-٢٧) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ٢٢ عنصر بنسبة ٥١.١%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها ١٠ بنسبة ٢٣.٣%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها ١١ بنسبة ٢٥.٦%، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي عددها صفر.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد متوسط. لذلك تُصنف الأردن كتصنيف وسط من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

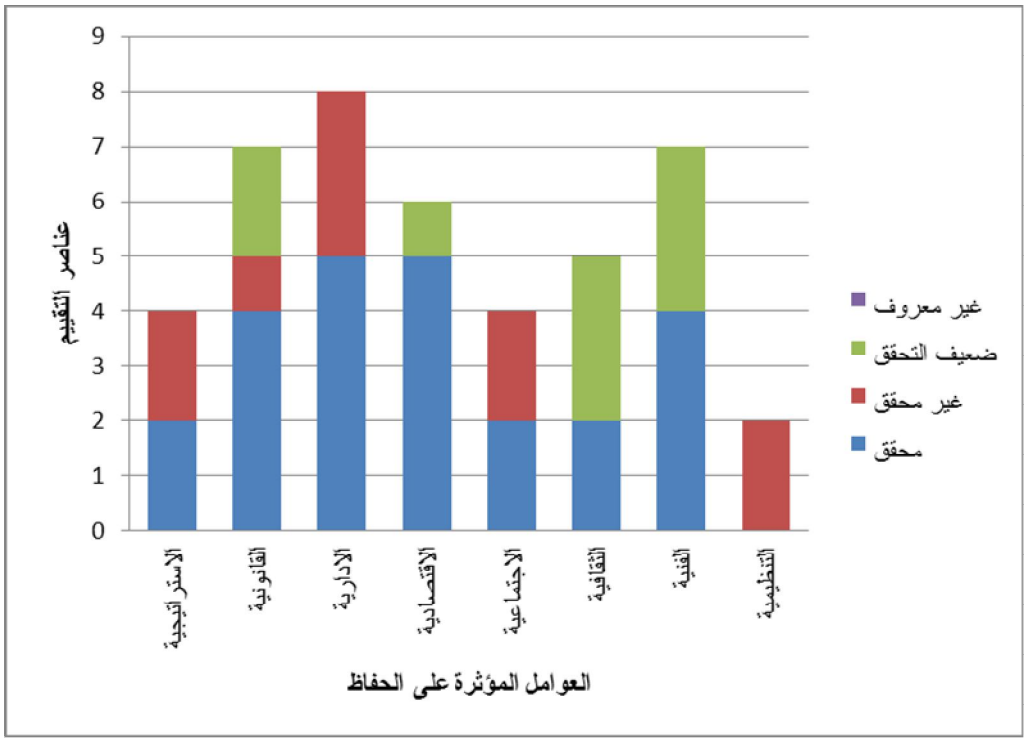

شكل(٤-٢٣) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الأردنية

المصدر:الباحثة

جدول(٤-٢٧) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة الأردنية- المصدر:الباحثة

عناصر التقييم ونسبة التواجد / التحقق الإجمالي	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	٢٢	١٠	١١	٠
نسبة التواجد ١٠٠%	٥١.١	٢٣.٣	٢٥.٦	٠

٤-٥-٨ نتائج تحليل التجربة المغربية

الشكل (٤-٢٤) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق وغير المعروفة في التجربة المغربية. يوضح الجدول (٤-٢٨) إحصاءات تواجد هذه العناصر. العناصر المحققة يمثلها اللون الأزرق بلغ عددها ٣٧ عنصر بنسبة ٨٦%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر عددها ٢ بنسبة ٤.٦%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر عددها ٣ بنسبة ٧%، والعناصر غير المعروفة يمثلها اللون البنفسجي عددها عنصر واحد بنسبة ٢.٣%.

نستنتج أن عدد عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد عالي. لذلك تُصنف المغرب كتصنيف ممتاز من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

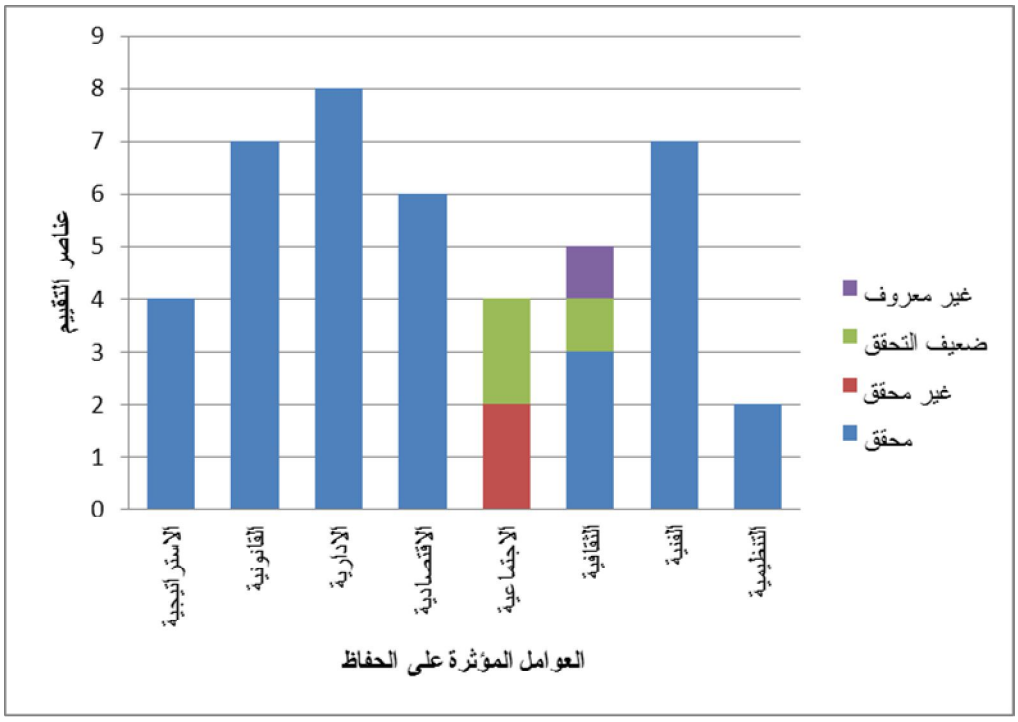

شكل(٤-٢٤) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة المغربية

المصدر:الباحثة

جدول (٤-٢٨) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في التجربة المغربية- المصدر:الباحثة

التحقق / عناصر التقييم ونسبة التواجد الإجمالي	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٤٣ عنصر)	٣٧	٢	٣	١
نسبة التواجد ١٠٠%	٨٦	٤.٦	٧	٢.٣

٤-٦ مقارنة عناصر التقييم المحققة في تجارب الحفاظ العالمية

الشكل (٤-٢٥) تمثيل بيانى لمقارنة عناصر التقييم (المحققة فقط) في تجارب الحفاظ العالمية. بحيث يمثل المحور الأفقي تجارب الحفاظ، والمحور الرأسي يمثل عدد عناصر التقييم المحققة (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني). يوضح الجدول(٤-٢٩) إحصاءات عناصر التقييم المحققة في هذه التجارب. من الشكلين يتبين أن مجموع عناصر التقييم في المنهج المقترح ٤٣ عنصر. وتواجد هذه العناصر في التجارب العالمية كالآتي: سجلت العناصر المحققة في التجربة الإيطالية ٤١ عنصر، الفرنسية ٤١ عنصر، البريطانية ٤٠ عنصر، الأمريكية ٤٣ عنصر، المغرب ٣٧ عنصر، الأردن ٢٢عنصر، مصر ١١عنصر، نيجيريا ٤ عناصر. لذلك تُصنف الدول الأروبية والأمريكية ودولة المغرب كتصنيف ممتاز من ناحية تواجد عناصر التقييم التي تمثل طرق الحفاظ، وبالتالي تحقق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. أما الأردن سجلت تواجد متوسط لعناصر التقييم لذلك تصنف كتصنيف وسط من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ. بينما سجلت مصر ونيجيريا تواجد ضعيف لهذه العناصر لذلك تصنف كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

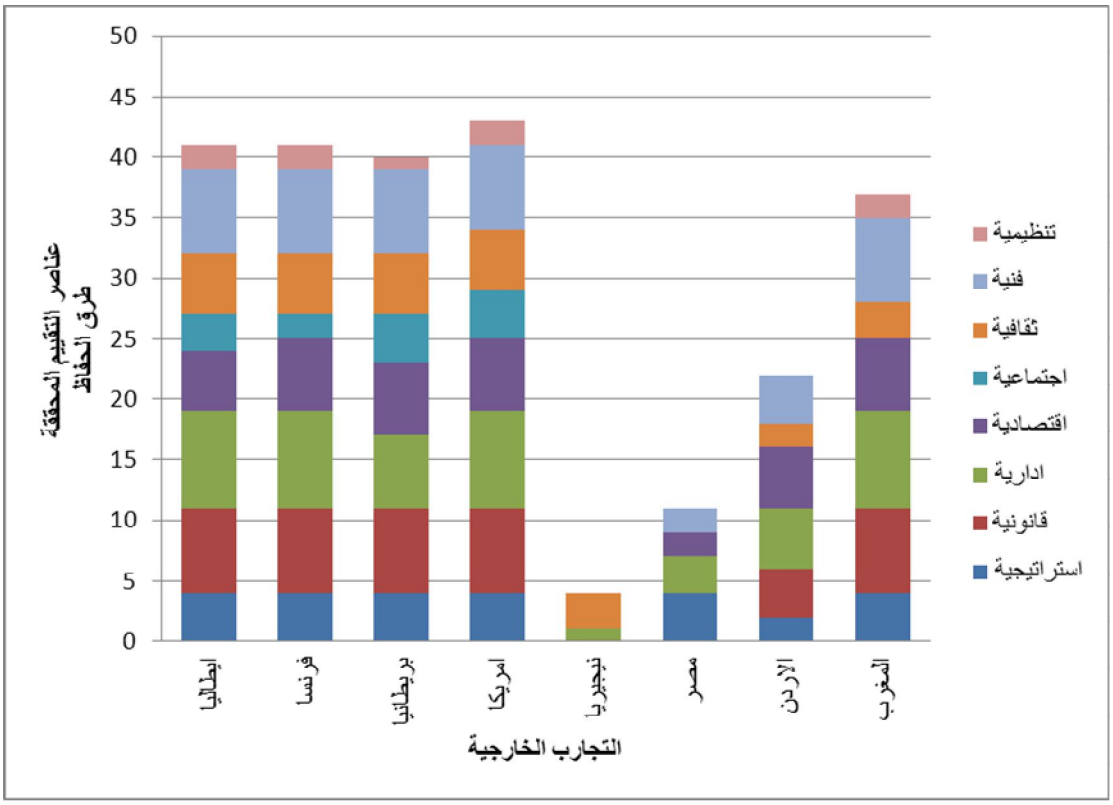

شكل (٤-٢٥) تمثيل بيانى لمقارنة عناصر التقييم المحققة في تجارب الحفاظ العالمية – المصدر:الباحثة

جدول(٤-٢٩) إحصاءات عناصر التقييم المحققة في تجارب الحفاظ العالمية-المصدر :الباحثة

عدد العناصر / التجارب	الاستراتيجية ٤ عناصر	القانونية٧عناصر	الادارية ٨عناصر	الاقتصادية ٦ عناصر	الاجتماعية ٤عناصر	الثقافية ٥عناصر	الفنية ٧ عناصر	التنظيمية ٢ عنصر	إجمالى التقييم ٤٣ عنصر عناصر
ايطاليا	٤	٧	٨	٥	٣	٥	٧	٢	٤١
فرنسا	٤	٧	٨	٦	٢	٥	٧	٢	٤١
بريطانيا	٤	٧	٦	٦	٤	٥	٧	١	٤٠
امريكا	٤	٧	٨	٦	٤	٥	٧	٢	٤٣
نيجيريا	٠	٠	١	٠	٠	٣	٠	٠	٤
مصر	٤	٠	٣	٢	٠	٠	٢	٠	١١
الاردن	٢	٤	٥	٥	٠	٢	٤	٠	٢٢
المغرب	٤	٧	٨	٦	٠	٣	٧	٢	٣٧

٤-٧ الدروس المستفادة على ضوء تحليل التجارب العالمية

من ناتج دراسة التجارب العالمية وتحليل إيجابياتها وسلبياتها، وتطبيق المنهج المقترح تبين الإحتياج إلى إضافة بعض النقاط (الدروس المستفادة) طبقاً للآتي:

- الدروس المستفادة من التجربة الإيطالية بإضافة جزء في الجانب الثقافي، بتنظيم مشروعات ثقافية لزيادة الوعي بعمليات الحفاظ، مثل مشروع الأيكروم ١٩٩٠ للشباب والكبار. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تنظيم جائزة مالية لأفضل إنتاج وسائط متعددة عن مشروعات الحفاظ، وأخرى لمقال في مجلة أو جريدة بشرط أن توجه للعامة ولغير المتخصصين. وفي الجوانب الإقتصادية بتقديم الهبات من المواطنين للمؤسسات الحكومية.
- الإستفادة من التجربة الفرنسية في الجانب الإداري، بتأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة. وفي الجانب الإقتصادي بإتاحة بعض الإستخدامات التجارية ذات العائد المرتفع في موقع المبنى التراثي لمواجهة تكاليف صيانة المبني وموقعه.
- الإستفادة من التجربة البريطانية في إضافة الجانب السياسي، والذي يضم معيار الدعم السياسي، لأن الظروف السياسية ومراحل تغيرها المختلفة تلعب دوراً أساسيا في تحول الفكر العام وأسلوب التعامل مع الهيكل العمراني، بما يؤثر على تحول المناطق ذات القيمة التاريخية. فتلعب الظروف السياسية دوراً بارزاً ومؤثراً في سياسات الحفاظ بما تطرحه من مفاهيم ومبادئ تعبر عن فكر وأسلوب عمل يتناسب مع تلك السياسة. لذلك نجد في التجربة البريطانية أنه يجب الحصول على الدعم السياسي من مجموعة المسئولين المنتمين لمختلف

الأحزاب السياسيه بالدولة، التي تقدم تقاريراً إلي البرلمان يعبر فيه عن رضائه أو عدم موافقته على سياسات الدولة بالحفاظ على التراث. وفي الجانب الثقافي بإضافة جزء خاص بتنظيم مسابقات من أجل رفع كفاءة الحفاظ ومنح جوائز وحوافز لجهود الحفاظ المتميزة.

- الإستفادة من التجربة الأمريكية في الجانب السياسي حيث أن الحكومة الفيدرالية تشترك مع الرئيس الأمريكي في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ، وتترك لكل مدينة إبراز الصفة الشخصية وإتخاذ ما يناسبها من تشريعات وقرارات.
- الإستفادة من التجربة النيجيرية في الجانب الثقافي، حيث نجد أن قيام مهرجان الثقافة الأفريقية الذي عقد في لاغوس بنيجيريا في عام ١٩٧٧م لعب دوراً فعالاً بإلقائه الضوء على دمار وتدهور وضياع التراث الأثري النيجيري. لذلك يجب إضافة نشر الوعي الثقافي بقيام المهرجانات الثقافية.

وفي الجانب السياسي، إذ كان للحكومات والإنقلابات العسكرية التي أعقبت المستعمر في حكم البلاد الدور الفاعل والمؤثر في تدمير وتدهور الآثار في نيجيريا. لذلك يجب إضافة الدعم السياسي من المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث.

- وقد لعب غياب الإستراتيجيات والسياسات والخطط دوراً فعالاً في تدهور مواقع التراث الأثري، وكان للحكومات والإنقلابات العسكرية التي أعقبت المستعمر في حكم البلاد الدور الفاعل والمؤثر في تدمير وتدهور الآثار في نيجيريا.
- ومن التجربة المصرية يمكن إضافة بعض النواحي القانونية التي تلزم المسئولين بأجهزة الدولة بالتقيد باللوائح والقوانين. حيث تبين أنه غالبا ما يكون نقص الوعي وسوء التصرف وعدم وجود سياسة واضحة للتعامل مع التراث نابعاً من أجهزة الدولة، وذلك مثلما حدث عندما عرضت هيئة الأوقاف بعض المباني الأثرية للبيع بالمزاد العلني بعد أن تسلمته من البعثه الأمريكية بعد إنتهاء ترميمها عام ١٩٩٨ وتم وقف البيع بقرار من رئيس الوزراء.
- الدروس المستفادة من التجربة الأردنية في الجانب الإستراتيجي حيث لا يكفي وضع الخطط والإستراتيجيات فقط للحفاظ على التراث وإنما يجب وضع آلية التنفيذ لهذه الإستراتيجيات. أيضاً يجب وضع خطة إستراتيجية لإستملاك المباني التراثية وترميمها بالنمط العمراني المحلي.
- الإستفادة من التجربة المغربية في ضرورة إضافة جزء في الجانب القانوني في نص القانون على جواز نشر جميع الوثائق المتعلقة بالعقارات المقيدة، دون أن يكون للمالك المطالبة بأي حق عن ذلك. كما ألزم القانون ملاك العقارات المسجلة أن ييسروا الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين. وفي الجانب الإقتصادي بإحياء الصناعات والحرف التقليدية . جدول (٤-٣٠) يوضح الدروس المستفادة من التجارب العالمية.

جدول(٤-٣٠) الدروس المستفادة من التجارب العالمية – المصدر :الباحثة

الدولة	العوامل	الدروس المستفادة
إيطاليا	**الثقافية**	-تنظيم المشاريع الثقافية والمسابقات.
		-منح جوائز مالية لأفضل إنتاج وسائط متعددة أو مقال أوغيرها عن مشروعات وجهود الحفاظ المتميزة.
	الإقتصادية	-تقديم الهبات من المواطنين للمؤسسات الحكومية.
فرنسا	**الإقتصادية**	-إعادة تأهيل المناطق حول المباني التراثية لإحتواء فعاليات معاصرة لتحقيق مكاسب مادية.
	الإدارية	-تأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة.
بريطانيا	**السياسية**	– دعم المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
	الثقافية	-تنظيم المسابقات لرفع كفاءة الحفاظ.
أمريكا	**السياسية**	-إشتراك رئيس الدولة مع الحكومة في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ.
نيجيريا	**الثقافية**	-تنظيم المشاريع الثقافية والمهرجانات.
	السياسية	– دعم المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
مصر	**القانونية**	– إلزام المسئولين بأجهزة الدولة بالتقيد باللوائح والقوانين.
الأردن	**الإستراتيجية**	-وضع آليات لتنفيذ إستراتيجية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
		-وضع خطة استراتيجية لإستملاك المبانى التراثية وترميمها بالنمط العمراني المحلي.
المغرب	**القانونية**	– إلزام ملاك المباني التراثية بنشر وثائق المباني المسجلة وتسهيل الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين.
	الإقتصادية	-أحياء الصناعات والحرف التقليدية

٤-٨ خلاصة وإستنتاج

- تناول هذا الفصل أمثلة من التجارب العالمية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من دول أوروبية وأمريكية، أفريقية، وعربية.
- التعرف على أسس إختيار تجارب الحفاظ العالمية.
- عرض أهم ماتناولته تجارب الحفاظ العالمية في طرق الحفاظ بالنظر في العوامل الآتية (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية). كما أُلقي الضوء على طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن التراث.
- تصنيف وتحليل طرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً إيجابياً على التراث المعماري والعمراني كطرق إيجابية، وطرق الحفاظ التي أثرت تأثيراًسلبياً صُنفت كطرق سلبية.

- إختبار المنهج المقترح بتطبيقه على التجارب العالمية، وصُنفت البيانات والمعلومات عن طرق الحفاظ على التراث إلى الإيجابية والسلبية، إلى عناصر محققة وغير محققة وضعيفة التحقق.
- تحليل المعلومات الناتجة من تطبيق المنهج المقترح على التجارب العالمية، والتحقق من وجود عناصر التقييم في تجارب الحفاظ من خلال مؤشرات قياس (قياس عدد عناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق).
- من الدراسة والتحليل تبين أن إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، أمريكا، المغرب قد سجلت تواجد عالي لمعظم عناصر التقييم التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. وبناءاً على هذه النتيجة نجد أن تطبيق طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، نتج من كفاءة الأجهزة المعنية في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث. لذلك صُنفت هذه الدول كتصنيف ممتاز من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. وبالنسبة للأردن سجلت تواجد متوسط لعناصر التقييم لذلك صُنفت تصنيفاً وسطاً، أما مصر ونيجيريا سجلت تواجد ضعيف لعناصر التقييم. وبناءاً على هذه النتيجة نجد أن هناك قصور في تطبيق طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، نتج من جانب الأجهزة المعنية في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث، لذلك صُنفت كتصنيف ضعيف.
- في هذا الفصل ثبتت صحة الفرضيتين البحثيتين. الفرضية الأولى هي أن عدم وجود منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني يضم كافة العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يؤدي إلى التأثير السلبي على هذا التراث، وتم ذلك بتواجد كافة هذه العوامل بالإضافة إلى التواجد الإيجابي لعناصر التقييم التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنهج المقترح في تجارب الحفاظ الناجحة مثل إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، أمريكا، المغرب. والتواجد الضعيف لهذه العناصر في دولتي نيجيريا ومصر اللتين تعتبران من التجارب الضعيفة في طرق الحفاظ على التراث. كما ثبتت صحة الفرضية البحثية الثانية وهي أن نجاح عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يعتمد على كفاءة وإمكانيات طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث، وذلك لأن تجارب الحفاظ الناجحة حققت طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بكفاءة وتنسيق طاقم العمل الموجود في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن التراث.
- من نتائج دراسة تجارب الحفاظ العالمية تبين الإحتياج إلى إضافة بعض النقاط (الدروس المستفادة) إلى المنهج المقترح.
- سيوضح الإطار التفصيلي ووصف المنهج المقترح في الفصل القادم.

الفصل الخامس

وصف الإطار المنهجي والفكري للمنهج المقترح

٥-١ تمهيد

٥-٢ مكونات المنهج المقترح

٥-٢-١ العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

٥-٢-٢ طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والتوصيات والإتفاقيات الدولية والقومية

٥-٢-٣ الدروس المستفادة من التجارب العالمية

٥-٣ الشكل النهائي للمنهج المقترح

٥-٤ خلاصة واستنتاج

الفصل الخامس

وصف الإطار المنهجي والفكري للمنهج المقترح

٥-١ تمهيد

تتمثل هذه المرحلة من البحث في تقديم الصياغة النهائية للمنهج المقترح، والذي شملته الدراسة بالمدخل النظري والتحليلي والتطبيقي، في محاولة لصياغة منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بحيث يضم كافة العوامل المؤثرة على الحفاظ وطرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي تعرضت لها الفصول السابقة. ولوضع هذا المنهج فقد وضعت الإعتبارات والنقاط الأساسية اللازمة لتصميمه.

٥-٢ مكونات المنهج المقترح

الشكل(٥-٢٦) يوضح مكونات المنهج المقترح. حيث يمكن تلخيص ماتم تتبعه فى الفصل الثاني والثالث والرابع عبر الاَتي:

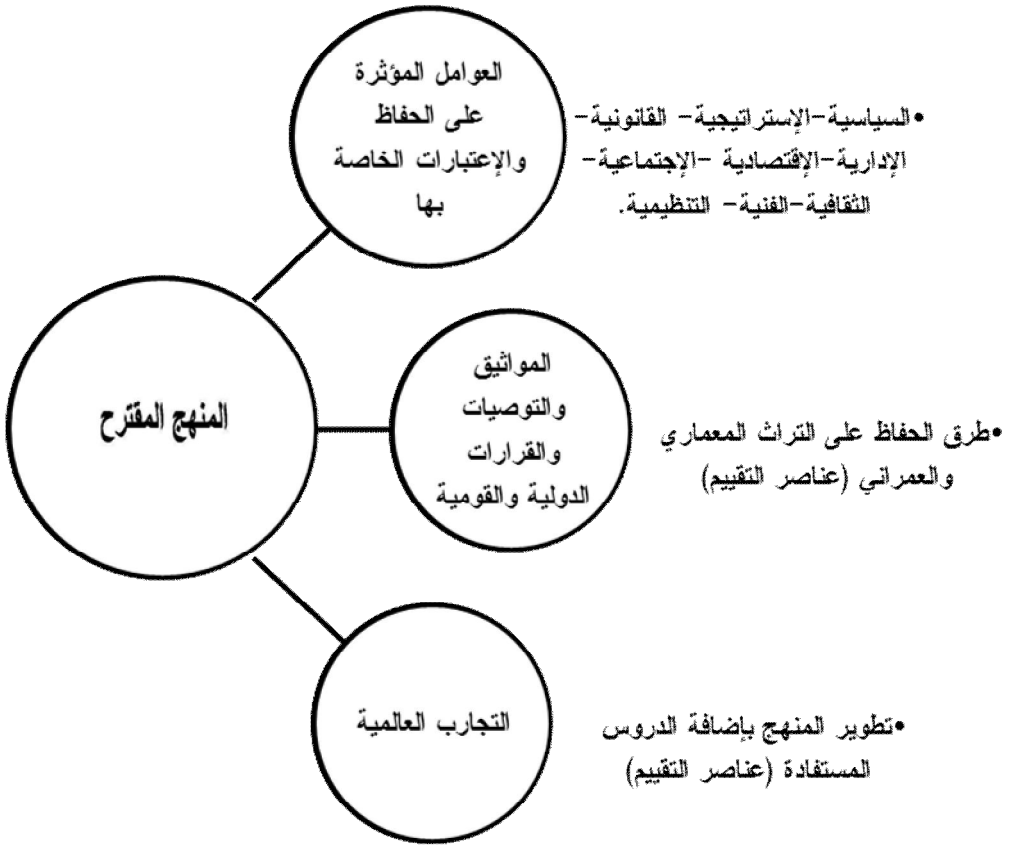

شكل(٥-٢٦) مكونات المنهج المقترح- المصدر:الباحثة

أ. إستخلاص العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها من الدراسة النظرية.
ب. إستخلاص طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من الدراسة التحليلية من دراسة وتحليل وتصنيف بنود المواثيق والتوصيات والإتفاقيات الدولية والقومية.
ج. إستخلاص الدروس المستفادة من الدراسة التطبيقية من دراسة التجارب العالمية.

٥-٢-١ العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

في هذه المرحلة تمت دراسة العوامل المؤثرة على الحفاظ بتتبع مراحل وإجراءات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من خلال الدراسة النظرية؛ والتي شملت معظم المراجع التي تناولت هذا الموضوع. وبتتبع هذه المراحل والإجراءات تبين أن هنالك عدة عوامل مؤثرة على الحفاظ، هذه العوامل هى (الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية). بالإضافة إلى إستنتاج الإعتبارات الخاصة بهذه العوامل لتكون البداية فى صياغة رؤية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني. جدول(٥-٣١) يوضح العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها.

جدول(٥-٣١) العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها- المصدر :الباحثة

العوامل	الإعتبارات
العوامل الإستراتيجية	- أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.
العوامل القانونية	-إتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.
العوامل الإدارية	-إتخاذ التدابير الإدارية لحماية التراث.
العوامل الإقتصادية	-الدعم المادى
	-الإستثمار فى مواقع التراث.
العوامل الإجتماعية	- دعم سياسات جعل التراث المعماري والعمراني يؤدى وظيفة في المجتمع.
العوامل الثقافية	- دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
	إتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيري.
العوامل الفنية	-إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.
	دعم الحرف والمهن التقليدية.
العوامل التنظيمية	-إتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ (تكامل، تنسيق، توازن، شمول).

٥-٢-٢ طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من المواثيق والتوصيات والإتفاقيات الدولية والقومية

في هذا الفصل حُددت العناصر الخاصة بقياس وتقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من خلال الدراسة التحليلية، وحُددت بناءاً على ما جاء في بنود المواثيق

والإتفاقيات الدولية. حيث برزت الفكرة بتصنيف بنود المواثيق والتوصيات الدولية والقومية إلى ثمانية عوامل هى: الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية. وهى العوامل المؤثرة على الحفاظ التي تم الوصول إليها فى الفصل الثاني، ومن ثم ظهرت بعض البنود المشتركة والمنفردة عند التحليل. تم تجميع البنود المشتركة والمنفردة فى هذه المواثيق، وإستخلاص عناصر القياس والتقييم وذلك بهدف صياغة عناصر قياس ونقاط مطلوب تواجدها في المنهج المقترح.

في هذه المرحلة صُممت مصفوفة بتجميع المدخلات وهى (العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها) من الخلفية النظرية في الفصل الثاني، بالإضافة إلى عناصر التقييم التي وُضعت بناءاً على تحليل المواثيق والتوصيات الدولية والقومية في الفصل الرابع التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. ومن ثم الوصول إلى الإطار التفصيلى لمنهج الحفاظ، وذلك من خلال جدول مجمع يشتمل على مكونات المنهج المقترح، ويتمثل المنهج فى جدول (٥-٣٢).

جدول (٥-٣٢) المنهج المقترح للحفاظ على التراث المعماري والعمراني-المصدر الباحثة

مدخلات المنهج		عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)
العوامل	الإعتبارات	
الإستراتيجية	**- أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.**	- إدماج حماية التراث في التخطيط الإستراتيجي
		-إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسي في سياسات الحفاظ كمخططات طويلة المدى.
		- معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.
		- إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.
القانونية	**إتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.**	- تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.
		- تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.
		- التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.
		- إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.
		- تقييم الوجود التشريعى وتاثيره.
		- توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح).
		-إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.
الإدارية	**-إتخاذ التدابير الإدارية**	- الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.

	لحماية التراث.	– التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.
		–تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.
		– تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.
		– إشراك المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.
		– معالجة أوضاع المدينة باسلوب شامل ومتوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.
	– إتخاذ التدابير الفعالة لمجابهة الأخطار المهددة للتراث.	– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.
		– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب
الإقتصادية	**الدعم المادي**	– توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية.
		– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.
		–إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.
	الإستثمار في مواقع التراث.	– تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.
		– إتاحة الإستخدامات السياحية واستغلال عوائدها.
		–إحياء الصناعات والحرف التقليدية.
الإجتماعية	**–دعم سياسات جعل التراث المعماري والعمراني يؤدى وظيفة في المجتمع.**	– استخدام التراث المعماري والعمراني في وظيفة تخدم المجتمع.
		–المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
		– تحسين الوضع الإجتماعي للسكان (المعيشي والإسكان).
		– توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.
الثقافية	**– دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.**	– إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.
		–تشجيع البحث العلمي والدراسات التفصيلية للتراث.
	– اتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيرى	–إنشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.
		– تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.
		– تفعيل دور إجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.
الفنية	**إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.**	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.
		–إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.
		– صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية.
		– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.
		– التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس.

	دعم الحرف والمهن التقليدية	– إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.
		– التدريب علي تقنيات البناء التقليدية.
التنظيمية	**اتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم جوانب الحفاظ (تكامل– تنسيق–توازن– شمول).**	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ.
		– التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.

٥–٢–٣ الدروس المستفادة من التجارب العالمية

تم إختبار المنهج المقترح على التجارب العالمية. وشملت الدراسة تجارب الحفاظ في الدول الآتية: إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، أمريكا، نيجيريا، مصر، الأردن، المغرب. ومن نتاج دراسة التجارب العالمية تبين الإحتياج إلى إضافة بعض النقاط (عناصر تقييم) من الدروس المستفادة إلى المنهج المقترح. جدول (٥–٣٣) يوضح الدروس المستفادة من كل تجربة.

جدول (٥–٣٣) الدروس المستفادة من التجارب العالمية–المصدر:الباحثة

الدولة	العوامل	الدروس المستفادة –عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)
إيطاليا	**الثقافية**	–تنظيم المشاريع الثقافية والمسابقات.
		–منح جوائز مالية لأفضل إنتاج وسائط متعددة أو مقال أوغيرها عن مشروعات وجهود الحفاظ المتميزة.
	الإقتصادية	–تقديم الهبات من المواطنين لمؤسسات الحفاظ على الترث.
فرنسا	**الإقتصادية**	–إعادة تأهيل المناطق حول المباني التراثية لإحتواء فعاليات معاصرة لتحقيق مكاسب مادية.
	الإدارية	–تأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة.
بريطانيا	**السياسية**	– دعم المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
	الثقافية	–تنظيم المسابقات والمشاريع الثقافية.
أمريكا	**السياسية**	–إشتراك رئيس الدولة مع الحكومة في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ.
نيجيريا	**الثقافية**	–تنظيم المهرجانات والمشاريع الثقافية.
مصر	**القانونية**	– إلزام المسئولين بأجهزة الدولة بالتقيد باللوائح والقوانين.
الأردن	**الإستراتيجية**	وضع آليات لتنفيذ إستراتيجية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
		وضع خطة إستراتيجية لإستملاك المباني التراثية وترميمها بالنمط العمراني المحلي.
المغرب	**القانونية**	– إلزام ملاك المباني التراثية بنشر وثائق المباني المسجلة وتسهيل الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين.
	الإقتصادية	–إحياء الصناعات والحرف التقليدية

٥-٣ الشكل النهائي للمنهج المقترح

الجدول (٥-٣٤) يوضح المنهج المقترح بعد الإضافات في ضوء إختباره على التجارب العالمية والإضافات ممثلة بالجزء المظلل.

جدول (٥-٣٤) المنهج المقترح بعد الإضافات في ضوء إختباره على التجارب العالمية والإضافات ممثلة بالجزء المظلل-المصدر:الباحثة

مدخلات المنهج		عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)
العوامل	الإعتبارات	
السياسية	**الدعم السياسى**	– دعم المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
		–إشتراك رئيس الدولة مع الحكومة في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ.
الإستراتيجية	**– أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.**	– إدماج حماية التراث في التخطيط الإستراتيجي
		–إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسي في سياسات الحفاظ كمخططات طويلة المدى.
		– معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.
		– إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.
		– وضع آليات لتنفيذ إستراتيجية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني
		– وضع خطة إستراتيجية لإستملاك المباني التراثية وترميمها بالنمط العمراني المحلي.
القانونية	**إتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.**	– تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.
		– تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.
		– التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.
		– إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.
		– تقييم الوجود التشريعي وتاثيره.
		– توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح).
		–إصدارقوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.
		– إلزام المسئولين بأجهزة الدولة بالتقيد باللوائح والقوانين.
		– إلزام ملاك المبانى التراثية بنشر وثائق المباني المسجلة وتسهيل الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين.
الإدارية	**-إتخاذ التدابير الإدارية**	– الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.

	لحماية التراث.	– التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.
		–تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.
		– تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.
		– إشراك المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.
		– معالجة أوضاع المدينة باسلوب شامل ومتوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.
		–تأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة.
	– إتخاذ التدابير الفعالة لمجابهة الأخطار المهددة للتراث.	– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.
		– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب
الإقتصادية	**الدعم المادي**	– توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية.
		– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.
		–إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.
		–تقديم الهبات من المواطنين لمؤسسات الحفاظ على التراث.
	الإستثمار في مواقع التراث.	– تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.
		– إتاحة الإستخدامات السياحية وإستغلال عوائدها.
		–إحياء الصناعات والحرف التقليدية.
		–إعادة تأهيل المناطق حول المباني التراثية لإحتواء فعاليات معاصرة لتحقيق مكاسب مادية.
الإجتماعية	**–دعم سياسات جعل التراث المعماري والعمراني يؤدى وظيفة في المجتمع.**	– استخدام التراث المعماري والعمراني في وظيفة تخدم المجتمع.
		–المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
		– تحسين الوضع الإجتماعي للسكان (المعيشي والإسكان).
		– توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.
الثقافية	**– دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.**	– إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.
		–إنشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.
		تشجيع البحث العلمي والدراسات التفصيلية للتراث.
	– اتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيرى	– تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.
		– تفعيل دور إجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.
		–تنظيم المشاريع الثقافية والمسابقات والمهرجانات.
		–منح جوائز مالية لأفضل إنتاج وسائط متعددة أو مقال أوغيرها عن مشروعات وجهود الحفاظ المتميزة.

الفنية	**إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.**	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.
		–إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.
		– صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية.
		– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.
		– التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس.
	دعم الحرف والمهن التقليدية	– إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.
		– التدريب علي تقنيات البناء التقليدية.
التنظيمية	**اتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم العوامل المؤثرة على الحفاظ (تكامل– تنسيق– توازن– شمول).**	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ.
		– التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.

٥–٤ خلاصة وإستنتاج

- تناول هذا الفصل وصف المنهج المقترح من خلال إستعراض ماتم الوصول إليه في الفصول السابقة من دراسة نظرية وتحليلية وتطبيقية.
- في هذا الباب توصل البحث في الفصل الثاني إلى العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني وهي: الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية،التنظيمية.
- توصل البحث في الفصل الثالث إلى عناصر التقييم التي تمثل (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)، التي أُستنبطت من دراسة وتصنيف وتحليل المواثيق والتوصيات الدولية الصادرة عن منظمتي يونسكو وأيكوموس الدولية ولجانها القومية، وذلك بتصنيف بنود المواثيق إلى العوامل الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية،التنظيمية.
- تصميم المنهج المقترح بحيث يتكون من (مدخلات المنهج) وهي العوامل المؤثرة على الحفاظ بالإضافة إلى الإعتبارات الخاصة بها، و(عناصر التقييم) التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- في الفصل الرابع تم إختبار المنهج المقترح بتطبيقه على التجارب العالمية، وتحليل المعلومات الناتجة والتحقق من تواجد عناصر التقييم في تجارب الحفاظ من خلال مؤشرات قياس. ومن نتاج دراسة تجارب الحفاظ العالمية تبين الإحتياج إلى إضافة بعض النقاط (الدروس المستفادة) كعناصر تقييم أدت إلى تطوير المنهج المقترح.
- خلصت نتائج الفصل إلى التوصل للشكل النهائي للمنهج المقترح.

الباب الثاني

تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

الفصل السادس: الملامح التراثية للعمارة والعمران في منطقة الخرطوم الكبرى.

الفصل السابع: تقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى.

الفصل الثامن: تقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى.

الفصل السادس

الملامح التراثية للعمارة والعمران في منطقة الخرطوم الكبرى

٦-١ تمهيد

٦-٢ الموقع والظروف التاريخية والملامح الثقافية العامة في منطقة الخرطوم الكبرى

٦-٣ مدينة الخرطوم

٦-٣-١ نشأة مدينة الخرطوم

٦-٣-٢ الخرطوم في العهد التركي (١٨٢١م-١٨٨٥م)

٦-٣-٣ الخرطوم في عهد الدولة المهدية (١٨٨٥م-١٨٩٨م)

٦-٣-٤ الخرطوم فى عهد الحكم الثنائي (١٨٩٨م-١٩٥٦م)

٦-٣-٥ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم

٦-٣-٦ أهم المعالم التراثية المسجلة لدى الإدارة العامة للآثار والمتاحف في مدينة الخرطوم

٦-٤ مدينة أمدرمان

٦-٤-١ نشأة مدينة أم درمان

٦-٤-٢ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة أم درمان

٦-٤-٣ أهم المعالم التراثية المسجلة لدى الإدارة العامة للآثار والمتاحف في مدينة أم درمان

٦-٥ مدينة الخرطوم بحري

٦-٥-١ نشأة مدينة الخرطوم بحري

٦-٥-٢ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم بحري

٦-٥-٣ أهم المعالم التراثية المسجلة لدى الإدارة العامة للآثار والمتاحف في مدينة الخرطوم بحري

٦-٦ خلاصة واستنتاج

الفصل السادس

الملامح التراثية للعمارة والعمران في منطقة الخرطوم الكبرى

٦-١ تمهيد

يتناول هذا الفصل التعريف بموقع منطقة الخرطوم الكبرى والظروف التاريخية والملامح العامة، ونشأة المدن الثلاث الخرطوم، أم درمان، والخرطوم بحري. بالإضافة إلى التعرف على الملامح التراثية للعمارة والعمران في كل مدينة. وتحديد أهم المباني والمناطق التراثية المسجلة لدى الإدارة العامة للآثار والمتاحف في منطقة الخرطوم الكبرى التي يتم حمايتها بموجب قوانين الآثار (قانون الهيئة العامة للآثار والمتاحف لسنة ١٩٩٩م، وقانون الإدارة العامة للآثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩م).

٦-٢ الموقع والظروف التاريخية والملامح الثقافية العامة في منطقة الخرطوم الكبرى

تضم منطقة الخرطوم الكبرى ثلاثة مدن هي الخرطوم العاصمة، أم درمان، والخرطوم بحري. وتضم ملتقي النيلين الابيض والأزرق وتغطي مساحة تقدر بحوالي ٢٨.٠٠٠ كلم مربع. وتقع بين دائرتي العرض ١٥ و ١٦ درجة.[١] تم إنشاء الخرطوم في القرن التاسع عشر الميلادي بواسطة الحكم التركي، وأم درمان أسسها الخليفة عبد الله التعايشي خليفة الامام المهدي بعد سقوط الخرطوم عام ١٨٨٥ م، أما مدينة بحري فيعود تاريخ إنشاؤها إلي الأيام الأولى للحكم الثنائي.[٢]

تقع مدينة الخرطوم على الضفة اليسرى للنيل الأزرق. بدأ العمران التدريجي للخرطوم فأصبحت تنمو كمدينة حضرية، وأستمرت كذلك طوال فترة الحكم التركي للسودان (١٨٢١م-١٨٨٥م) حتي قيام دولة المهدية التي هدمت كل ما شيده الأتراك وأنشأت أم درمان بدلاً عنها، وذلك لمحو آثار حقبة الحكم التركي المصري. وبعد ذلك جاء الحكم الثنائي ليعيد للخرطوم سيرتها الأولي عاصمة للبلاد ويعيد لها ألقها ومجدها. وعلى الضفة اليسرى للنيل الأبيض والنيل الكبير تقع مدينة أمدرمان ممتدة شمالاً وجنوباً، وهي العاصمة التي أقامها الأنصار عوضاً عن الخرطوم. وقد أعتبرت العاصمة الوطنية في العهد الثنائي. وفي الضفة اليمنى للنيل الأزرق تقع مدينة الخرطوم بحري،[٣] والتي لم تكن موجودة في بدايات القرن العشرين وكان يطلق على

---

[١] الطيب ادريس على،خصائص العمارة السودانية بالتركيز على خصائص العمارة النيلية فى السودان الأوسط، رسالة ماجستير،جامعة الخرطوم،٢٠٠٠،ص١٢٠

[٢] المرجع السابق،ص١٢١.

[٣] محمد إبراهيم أبوسليم،تاريخ الخرطوم،الطبعة الثانية،دم،١٩٧٩،ص٥-٦.

الموضع والمناطق المجاورة لها لفظ الحلفاية، ونشأت حول محطة السكة حديد في العهد الثنائي[٤]. والمدن الثلاثة الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري متصلة بعدد من الكبارى وشبكة قوية من المواصلات، ولكل منها محلية خاصة، وهي مجتمعة تعرف بالعاصمة المثلثة أو الخرطوم الكبرى.[٥]شكل(٦-٢٧) خارطة كروكية وصورة فضائية توضح منطقة الخرطوم الكبرى.

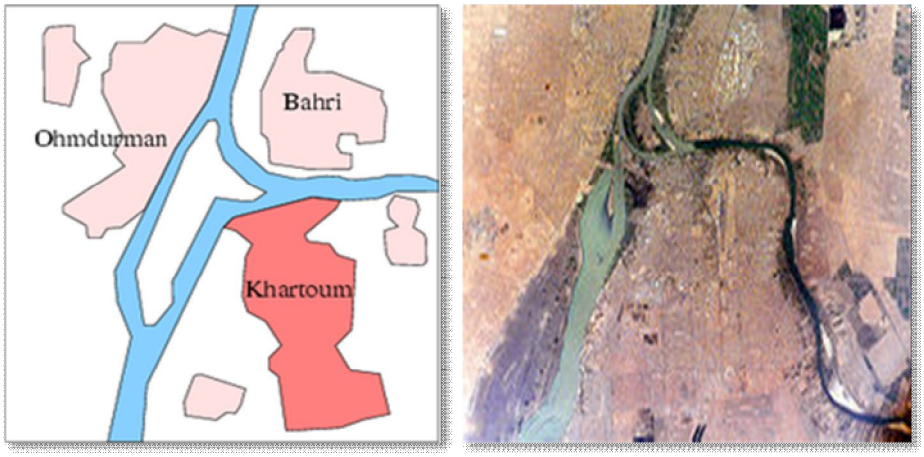

خارطة كروكية **صورة جوية**

شكل(٦-٢٧) خارطة كروكية وصورة فضائية توضح منطقة الخرطوم الكبرى-المصدر

2012، www.wikipedia.org

٦-٣ مدينة الخرطوم

الخرطوم هي عاصمة السودان وعاصمة ولاية الخرطوم، وتقع عند نقطة التقاء النيل الأبيض بالنيل الأزرق في منطقة المقرن ليشكلاشمالاً نهر النيل. وهي المقر الرئيس للحكم في السودان حيث يوجد فيها القصر الجمهوري مقر رئيس الجمهورية، ورئاسة الوزارات المركزية المختلفة.[٦]

٦-٣-١ نشأة مدينة الخرطوم

إن الموقع الفعلي الذي تم اختياره للخرطوم كان يقطنه في السابق بعض السكان. فجاليود الذي صاحب محمد علي باشا عام ١٩٨١م، أورد في قائمة له أن رأس الخرطوم كان يقطنه السكان، كما ذكر أنه توجد بعض الأكواخ على بعد ثلاثة كيلومترات شرق ملتقى النيلين.[٧] كما دلت بعض الشواهد التي صاحبت حضور الأتراك إلى السودان بأن إسم الخرطوم كان إسماً للموضع قبل إنشاء المدينة، وكان الموضع يعرف أيضا برأس الخرطوم، ولم يكن به سوى بعض الاكواخ المتناثرة لصائدي الأسماك وسط المستنقعات التي يخلفها موسم الأمطار وفيضان

---

[٤] المرجع السابق،ص١٧٢.
[٥] المرجع السابق،ص٦.
[٦] http://www.wikipedia.org
[٧] الطيب ادريس على،مرجع سبق ذكره،ص١٢٢

النيل.[٨] وتوثق المصادر أيضاً نشأة الخرطوم كقرية بعد عبور ولي من أولياء محس جزيرة توتى (ويدعى أرباب العقائد) النيل الازرق في نهاية القرن السابع عشر (١٦٩١م)، وأنشأ على مقربة من الشاطئ الجنوبي للنهر خلوة لتدريس طلاب العلم، وكانت تلك هي النواة التي قامت عليها الخرطوم.

٦-٣-٢ الخرطوم في العهد التركي (١٨٢١م-١٨٨٥م)

عند مجي الأتراك إتخذوا من الخرطوم عاصمة لهم عوضاً عن سنار، وذلك لأسباب جغرافية فالخرطوم أقرب إلى وسط السودان من سنار، ولأسباب بيئية فمنطقة سنار كانت موبؤة بالملاريا والدسنتاريا، ولأسباب سياسية وهي إزالة كل الرموز الدالة علي السلطنة الزرقاء.

والخرطوم لم يكن لها دور أو شأن يذكر في فترات ما قبل قدوم الأتراك للسودان، والمعلم الوحيد الذي رادف ذكر الخرطوم في تلك الفترات هو خلوة أرباب العقائد التي أقام حولها مجموعة من الصيادين وهناك بعض الخلاف في تاريخ بداية الخرطوم المدينة.

وبدأت المدينة في سنة ١٨٢٤م عندما إتخذها الأتراك مقراً لرئاسة حكمهم عوضاً عن سنار. إن ميلاد المدينة بدأ باقامة الأتراك لمعسكر دائم لهم جنوب قرية الخرطوم في سنة ١٨٢٢م، ثم توسع المعسكر وتوسعت معه المدينة حتي صارت عاصمة في ١٨٣٠م.[٩]

شهدت المدينة الكثير من التغيير العمراني بعد عهد خورشيد باشا دفعت إلى ذلك عدة عوامل، منها السياسة العمرانية للإدارة التركية في البلاد، وشخصية بعض الحكمداريين اللامعين العاملين علي تطوير المدينة، والتقدم التجاري الذي كان في تطور مستمر بمرور الزمن.

توسعت الخرطوم كثيراً وبلغت اقصي مداها بنهاية الحكم التركي المصري، حيث غطت تقريباً المنطقة الواقعة ما بين (حديقة الحيوان سابقاً) أي شرق قاعة الصداقة وما بين وزارة الصحة (موقع مستشفي الخرطوم آنذاك). غطت المساحات الواقعة مباشرة إلى الغرب من المدينة علي إمتداد النيل الأزرق حدائق وبساتين عرفت بسواقي المحس وما يليها إلى المقرن منطقة منخفضة يغمرها الفيضان. شكل(٦-٢٨) خريطة توضح أحياء الخرطوم في حقبة الحكم التركي.[١٠]

ترك كل من جعفر وإسماعيل أيوب بصمات واضحة في الصورة التي بدأت عليها مدينة الخرطوم في أخر العهد التركي المصري بعد أن تطورت منذ عام ١٨٣٠م، حين كانت تضم حوالي ثلاثين منزلاً فقط من الطين وباقي منازلها من القطاطي المبنية من القش إلى مدينة منازلها كلها من اللبن في أقل من عقدين من الزمان، ثم إلى مدينة تضم ثلاثة ألف منزل بحلول

---

[٨] سعد محمد أحمد،الخرطوم عبر العقود،ط١،دار السداد،الخرطوم،٢٠٠٦،ص١٣.

[٩] المرجع السابق،ص١٤-١٥.

[١٠] نفس المرجع،ص٢٠-٢١.

عام ١٨٨٠م.[١١]شكل(٦-٢٩) يوضح قباب الأتراك التي تقع في تقاطع شارع البلدية مع شارع القصر وهي عبارة عن مدافن الحكام الأتراك.

شكل(٦-٢٨) أحياء الخرطوم في آخر حقبة الحكم التركي-المصدر :أبوسليم،د.ت

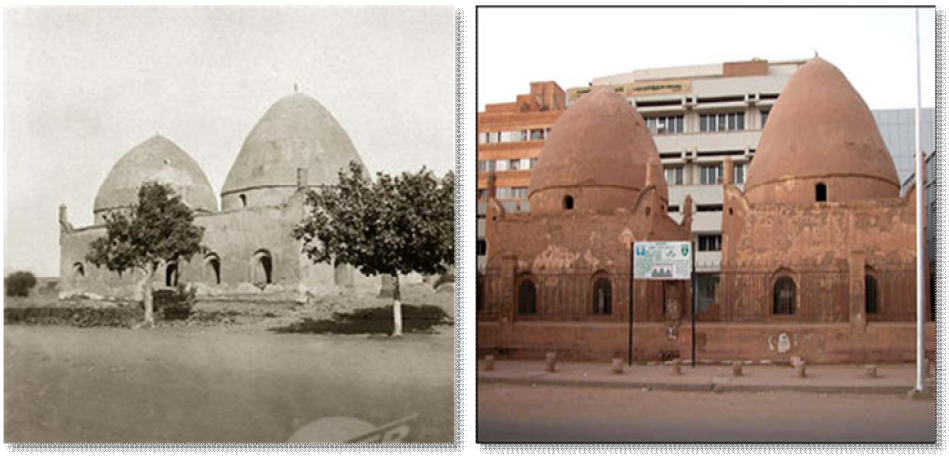

شكل(٦-٢٩) قباب الأتراك تقاطع شارع البلدية مع شارع القصر- المصدر متحف القصر (د.ت)

[١١] نفس المرجع،ص٣٠.

٦-٣-٣ الخرطوم في عهد الدولة المهدية (١٨٨٥م-١٨٩٨م)

فتح المهدي وجيشة الخرطوم في ١٦ يناير ١٨٨٥م. الشكل(٦-٣٠) يوضح الموضع الذى تم فيه قتل غردون في القصر الجمهوري على يد الانصار. وبعد إنجلاء معركة الخرطوم خصصت قصور الدولة وقصور الأعيان في حي المسجد لكبار الأنصار.

جاء أمر الخليفة في مايو ١٨٨٥م بإخلاء المدينة وإنتقال سكانها إلى أم درمان، مع الإبقاء علي منازل الخرطوم دون هدمها وتم إكراه الأهالي علي الإنتقال إلى أم درمان ولم يبق فيها إلا قلة غفل عنهم الأنصار. رغم هذا الأمر الواضح بدأ هدم وتخريب منازل وأسواق الخرطوم، وتم نقل مواد هذه المنازل لتعمير مدينة أم درمان . كل هذا أدي إلى خراب الخرطوم.[١٢]

المصدر:متحف القصر،(د.ت) **المصدر:الباحثة،٢٠١٣م**

شكل(٦-٣٠) الموضع الذي تم فيه قتل غردون في القصر الجمهوري على يد الأنصار

٦-٣-٤ الخرطوم في عهد الحكم الثنائي (١٨٩٨م-١٩٥٦م)

بعد هزيمة الخليفة عبد الله التعايشي وإنعقاد الأمر للجيش الغازي، فكر الإنجليز في نقل العاصمة من أم درمان إلى الخرطوم، لأنهم رأوا في إستمرارها في أم درمان عدم إستقرار للنظام الجديد وذلك لأن المهدية من الناحية الروحية لم تنته، وشجعهم علي الإنتقال وجود السرايا في الخرطوم وهي تمثل رمزاً لاحياء ذكري غردون.[١٣]وكانت مدينة الخرطوم في بداية القرن الماضي(١٩٠٠م- ١٩٠٤م)، عندما اتخذت عاصمة البلاد عبارة عن أطلال وبقايا مباني العهد التركي، وقد إتخذ المواطنون من هذه الأطلال سكناً لهم.

إعتمد التخطيط المبدئي للمدينة على تقسيمها إلى عدد من القطاعات هي قطاع المصالح الحكومية وبيوت الموظفين، وما عرف لاحقاً بحي الدولة، ويقع بين النيل الأزرق وشارع الخديوي. ويليه إلى الجنوب القطاع التجاري الذي يقع بين شارع الخديوي وميدان عباس (عرف

[١٢] نفس المرجع،ص٣٥-٣٦.
[١٣] نفس المرجع،ص٣٧.

بميدان الامم المتحدة لاحقاً)، وبين المسجد الكبير غرباً وشارع فكتوريا شرقاً . ويحتل القطاع الصناعي الجزء الشرقي من القطاع التجاري، حيث يوجد تجمع الصناعات الخفيفة، أما القطاع الرابع فيمثله قطاع السوق العربي الذي يقع إلى الجنوب من ميدان عباس. تحيط بهذه القطاعات من الناحية الشرقية والغربية والجنوبية قطاعات الأحياء السكنية للجاليات الأجنبية وللمواطنين شكل(٦-٣١) يوضح العمران في الخرطوم في عهد الحكم الثنائي (١٨٩٨م-١٩٥٦م).

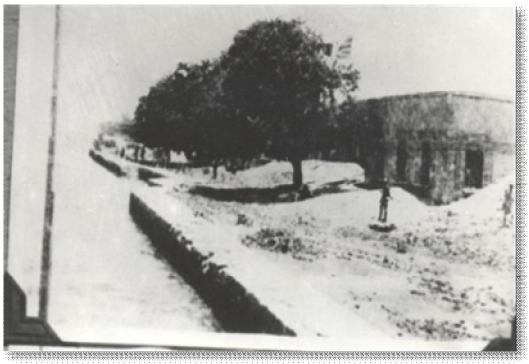

تقسيم شوارع الخرطوم

القصر الجمهوري عام١٨٩٨م

المصدر:متحف القصر

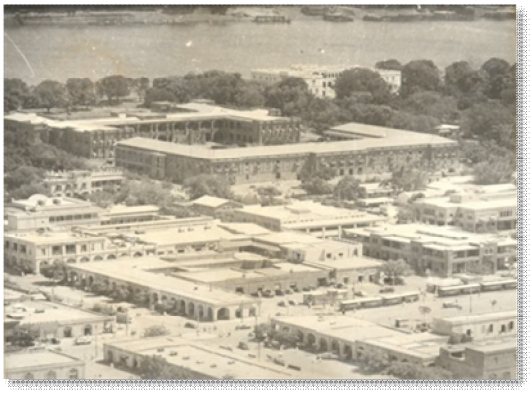

سوق الخرطوم سابقاً

شكل المبانى ومحيطها فى الخرطوم

شكل(٦-٣١) العمران في الخرطوم في عهد الحكم الثنائي (١٨٩٨م-١٩٥٦م) المصدر:وزارة الثقافة والإعلام

تكونت المدينة من عدة أحياء، فنجد في حي الدولة أن مباني دواوين الحكومة وسكن كبار المسئولين شغلت المنطقة الواقعة بين النيل الازرق وشارع الخديوي (شارع الجامعة). كانت هذه المنطقة حكراً على الإنجليز حيث يوجد بها سرايا الحاكم العام رأس الدولة ومباني معاونيه الثلاثة، السكرتير الاداري الذي شغل مبنى وزارة الحكومات المحلية (الحكم المحلي حالياً)، والسكرتير المالي وشغل مبنى وزارة المالية، والسكرتير القضائي وشغل مبنى القضائية (دار القضاء حاليا)، إلى جانب مدير المديرية وشغل مبنى المديرية (المجلس البلدي) ومعه مفتشي المراكز.[١٤]شكل(٦-٣٢) خريطة توضح مخطط الخرطوم في العهد الثنائي.

[١٤] نفس المرجع،ص٤١-٤٢.

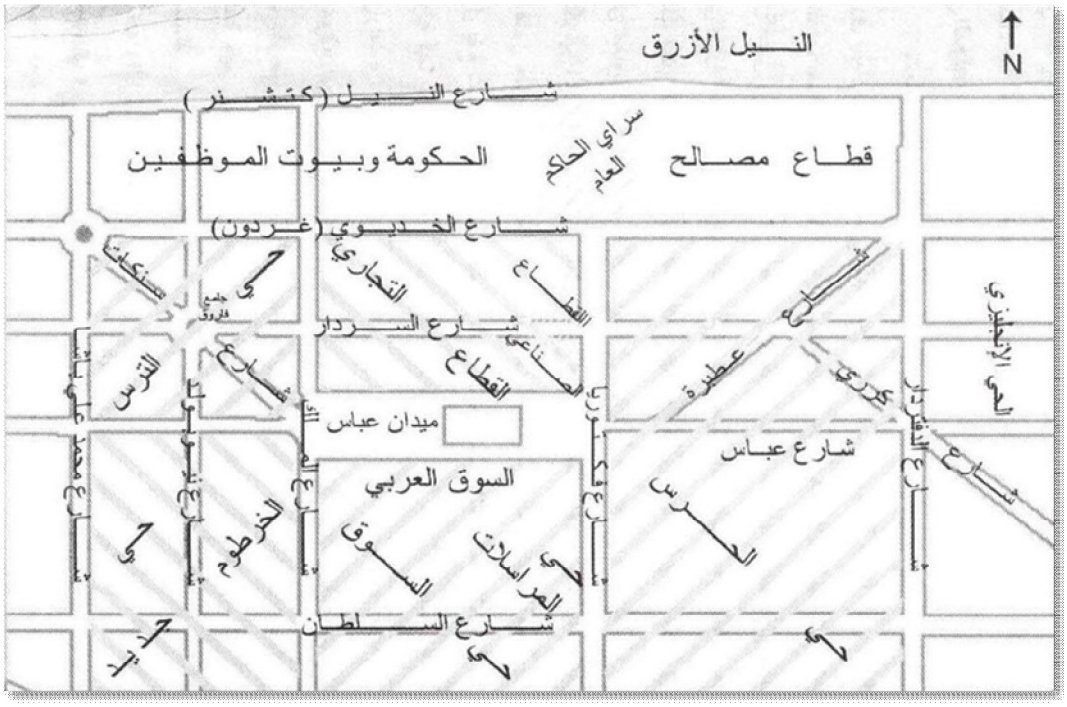

شكل(٦-٣٢) خريطة توضح مخطط الخرطوم في العهد الثنائي- المصدر:سعد محمد أحمد،(د.ت)

٦-٣-٥ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم

تذخر مدينة الخرطوم بالكثير من المباني التراثية، منها مبانى تتبع للهيئة القومية للآثار والمتاحف مثل، قباب الأتراك، المساجد الإسلامية، متحف السودان القومي، متحف التراث الشعبي. ومنها مبانى تتبع للدولة مثل، مبني القصر الجمهوري، مبنى وزارة المالية، المحكمة العليا، مباني البوستة، معملا ستاك، ومباني جامعة الخرطوم[١٥]. الشكل(٦-٣٣) يوضح الملامح التراثية العمارة والعمران في مدينة الخرطوم. قسم كتشنر مدينة الخرطوم والتي عرفت بالخرطوم شمال وأيضاً بالخرطوم عموم إلى مربعات بواسطة عشرة شوارع رئيسية، خمسة منها من الشرق إلى الغرب. شارع كتشنر (شارع النيل)، وشارع غردون والذي يعرف أيضاً بشارع الخديوي (شارع الجامعة)، وشارع السردار ويعرف أيضاً بشارع ونجت باشا (شارع الجمهورية)، وشارع عباس (شارع البلدية)، وشارع السلطان (شارع السيد عبد الرحمن). بينما تشمل الشوارع الممتدة من الشمال إلى الجنوب شارع الدفتردار (شارع المك نمر)، وشارع فكتوريا (شارع القصر)، وشارع الملك فؤاد (شارع عبد المنعم محمد)، وشارع نيوبولد (شارع الحرية)، وشارع محمد علي باشا ويعرف أيضاً بشارع إسماعيل باشا (شارع علي عبد اللطيف). بجانب هذه الشوارع تم التخطيط لثلاثة شوارع ركنية (قطرية) تعتبر من الشوارع الرئيسية، إثنان منهما يبدآن من طرفي شارع الخديوي وينتهيان عند شارع عباس في وسط المدينة تقريباً ، الأول من الناحية الشرقية وأطلق

[١٥] صلاح عمر الصادق،دراسات سودانية فى الاثار والفلكلو والتاريخ،دارعزة للنشر والتوزيع،الخرطوم ،٢٠٠٦،ص ٢٢-٢٣.

القصر الجمهوري،المصدر:الباحثة

متحف القصر،المصدر:متحف القصر

الهيئة العامة للبريد والبرق–المصدر:الباحثة،٢٠١٣

جامعة الخرطوم (الإدارة الهندسية)

جامعة الخرطوم

الكنيسة والعمارة الكويتية بشارع الجامعة

المباني التراثية بشارع النيل

شكل(٦–٣٣) الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم– المصدر:الادارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٣

عليه شارع عطبرة، والثاني من الناحية الغربية وسمي شارع سنكات. أما الثالث فيبدأ من شارع السردار عند تقاطعه مع شارع عطبرة ويتجه إلى الناحية الجنوبية الشرقية ليعبر شارع عباس وينتهي في شارع الطابية (شارع الإمام المهدي)، وقد سمي بشارع كرري (شارع النجومي حالياً).[١٦]

طرأت بعض التطورات على المدينة مثل البنايات العالية في الوسط والشوارع الكبيرة. كما أن هناك بعض المباني التراثية المطلة على النيل والتي تمت إزالتها وبيعت أراضيها للمستثمرين لتحل محلها المباني العالية مثلما حدث لحديقة الحيوان وغيرها.[١٧] الشكل (٦-٣٤) يوضح ملامح العمارة والعمران بمدينة الخرطوم.

جانب من مدينة الخرطوم

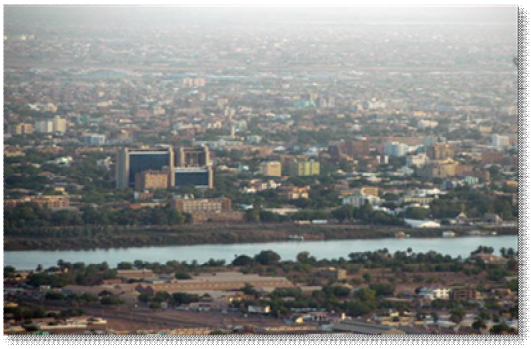

شارع الجمهورية بالخرطوم-المصدر:الباحثة،٢٠١٣

صورة بانورامية لمدينة الخرطوم

شكل (٦-٣٤) ملامح العمارة والعمران بمدينة الخرطوم-المصدر:http://www.wikipedia.org

٦-٣-٦ أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم المسجلة لدى الادارة العامة للآثار والمتاحف

أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم التي تم تسجيلها في الإدارة العامة للآثار والمتاحف حيث تخضع لقانون حماية الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م موضحة بالجدول(٦-٣٥).

جدول (٦-٣٥) أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم- المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف

[١٦] سعد محمد احمد ،الخرطوم عبر العقود(النشأة والتطور)،دار السداد،الطبعة الاولى،٢٠٠٦. ص٣٩

[١٧] www.sudanile.com ٢٠١٢

الرقم	إسم الموقع	التبعية الإدارية	معلومات
١	قباب الأتراك	الخرطوم	تعود لفترة الحكم التركي
٢	مبنى القصر الجمهوري	الخرطوم	يعود لفترة الحكم الثنائي
٣	مبنى كنيسة القصر	الخرطوم	تؤرخ لفترة الحكم الثنائي تم تحويلها كمتحف للقصر في عام ٢٠٠٠م
٤	مبنى البريد المركزي	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
٥	مبنى دار الهاتف	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
٦	مسجد أرباب العقائد	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
٧	الجامع الكبير	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
٨	مبنى وزارة المالية الإتحادية	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
٩	مباني الحقانية (دار القضاء)	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
١٠	مستشفى النهر (لعيون حالياً)	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
١١	مباني جامعة الخرطوم	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
١٢	منزل المناضل على عبد اللطيف	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي
١٣	مباني القلعة التي يشغلها المتحف لعسكري حالياً	الخرطوم	يؤرخ لفترة الحكم الثنائي

٦-٤ مدينة أم درمان

تقع مدينة أم درمان عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، ويعتبر هذا الموقع ذو أثر كبير في سرعة تطور وترقية هذه المدينة التي كتب لها أن تصبح قبلة أهل السودان ومحط آمالهم ومقياس تقدمهم ومبعث حبهم وإعجابهم. فقد أصبحت ملتقى طرق لتجارة غرب السودان من دارفور وكردفان ومنها مرت التجارة نحو الجنوب وإليها إنسابت تجارة الشمال.

ومع التقدم العمراني وتشييد الجسور التي تربطها بالخرطوم والخرطوم بحري تعاظمت أهمية هذه المدينة في مجالات التجارة والصناعة والنواحي الثقافية والخدمية، وأن نهر النيل ظل يقوم بدور كبير في مجال النقل والتواصل بينها وأطراف السودان.[١٨]

٦-٤-١ نشأة مدينة أم درمان

حينما إشتعلت الثورة المهدية عام ١٨٨١م وبدأ زحف الانصار نحو الخرطوم، بنى الجنرال غردون طابية من الطين في أمدرمان ليقي بها الخرطوم من ضربات الأنصار، ولما حضرت جيوش المهدية بأبي سعد وتعرضت هذه الحامية لهجوم الثوار استسلمت. وبعد تحرير

[١٨] صديق بابكر احمد،أهمية ودور سوق امدرمان الكبير في التعايش وترقية وتطوير النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان،ورشة عمل توثيق وأعادة تأهيل سوق امدرمان الكبير،أمدرمان،فبراير٢٠١٢.

الخرطوم ودخول قوات المهدي للعاصمة لم يشأ أن تستمر عاصمته الجديدة ومركز دولته بالخرطوم فعزف عنها وعبر نحو أم درمان، وشيد بها معسكره الذي عرف ببقعة أم درمان وإتخذها مركزاً لدولته، وسار على نهجه خليفته عبدالله بن السيد محمد. هذا وقد تم وضع أساس هذه المدينة في ١٣ فبراير ١٨٨٥م.[١٩]

إتخذ الإمام المهدي نفس النهج الذي إرتضاه الرسول عليه الصلاة والسلام في رسمه لتخطيط المدينة، حيث يشكل المسجد الجامع بؤرة التركيز في وسط المدينة فتتوزع منه وعلى شكل دوائر إشعاعية مرافق الدولة المختلفة بما فيها السوق، ثم تأتي الأحياء السكنية المختلفة والتي أيضاً وزعت مراعية للكتل القبلية، وقد كانت عبارة عن سكنات عسكرية للدولة الجديدة مكونة من قطاطي ورواكيب من القش.

لم يكن في المقدور حينها إيواء هذه الجيوش الضخمة تحت ظروف الحرب إلا في بيوت سريعة التشييد ورخيصة التكلفة، وهذا ما جعل مظهر المدينة يتشح بخامة القش. وبدأت ملامحها كتجمع سكاني في الظهور لكن ملامحها كمدينة يرجع الفضل فيها إلى بداية حكم الخليفة عبد الله عندما آلت إليه الخلافة بعد وفاة المهدي عام **١٨٨٥**م، فقد شرع في تغيير الطابع العمراني بإدخال خامة الطوب الأحمر والتخلص من مباني القش تدريجياً، كما أنه أعاد تخطيطها وفتح الشوارع الواسعة والممرات.[٢٠]

وبعد زوال دولة المهدية بعد العام ١٨٩٩م طلب المستعمر من السكان هجر المدينة وتخريبها، إلا أن العكس هو الذي حدث حيث تمسك السكان بمدينتهم وبقوميتهم وعزتهم التي استمدوها من هذه المدينة وأصبحت تمثل لهم الأمل في البعث والخلاص وعودة الأمجاد.[٢١]

٦-٤-٢ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة أم درمان

من معالم مدينة أم درمان متحف بيت الخليفة وهو المنزل الذي كان يقيم فيه الخليفة عبد الله التعايشي، والمواقع الأثرية الأخرى التي تعود إلى عهد الدولة المهدية منذ عام ١٨٨٥م، وبوابة عبد القيوم وهي بقايا سور المدينة الذي كان يحيط بها في الفترة ما بين ١٨٨٥ م و١٨٩٨ م. كما توجد في أم درمان آثار الطوابى، وهي عبارة عن موقع حصين مبني من الصخور والطين وكان يحتمى به قناصة جيش المهدى ومدفعيته لصد أي هجوم يأتي من جهة النيل. ومن أبرز الأحياء في مدينة أم درمان: حي الأمراء، وكان يسكن فيه قادة جيش الخليفة عبد الله التعايشي وأقربائه، حي الموردة وهو من الأحياء القديمة التي ظهرت مع نشوء أم درمان

---

[١٩] المرجع السابق.

[٢٠] عبده عثمان،الصناعات الحرفية بسوق أم درمان الواقع والمستقبل،ورشة عمل توثيق واعادة تأهيل سوق أمدرمان ،فبراير ٢٠١٢

[٢١] صديق بابكر أحمد،مرجع سبق ذكره.

كمقر للدولة المهدية. وكانت المراكب الشراعية المحملة بالأخشاب والمواد الغذائية القادمة إلى أم درمان ترسو على شاطىء النيل في المنطقة الواقعة شمال بيت المهدي وبيت الخليفة. أطلق على هذا المرسى إسم الموردة، ومن ثم إتخذ الحي إسمه من هذا المرسى. وينقسم الحي إلى جزءين الموردة غرب والموردة شرق، بيت المال، وكانت فيه خزانة (وزارة مالية) الدولة المهدية، ود نوباوي، أبو روف، حي العمدة، حي الشهداء، حي البوستة وكان يعرف باسم (ديم حسب الله)، حي العرب، المسالمة (سمي بهذا الإسم نسبة للسلام والتعايش الذي كان يسود سكانه المسلمين والمسيحيين وبعض الأسر اليهودية)، حي الركابية ويعرف أيضاً باسم (حي الأتراك)، حي العباسية، حي الدباغة (في فترة الحكم الثنائي نقلت صناعة دباغة الجلود من منطقة الموردة بالقرب من خور أبو عنجة إلى منطقة قرب نهر النيل آخر أبروف وسميت المنطقة بالدباغة نسبة إلى الصنعة التي يمارسها السكان).[٢٢]

توجد في مدينة أم درمان ثلاثة شوارع رئيسية تسير جنوباً وشمالاً، أولها الشارع الذى يسير محاذياً للنيل، وكان يسمى شارع برمبل نسبة إلى المستر برمبل وهو أحد المفتشين الإنجليز المشهورين لمدينة أمدرمان، ثم سمي فى العهد الوطني شارع الشاطئ، وهذا الشارع متفرع من شارع الموردة بالقرب من حديقة الموردة وأهم معالمه مبنى الإذاعة ومبنى التلفزيون والمسرح القومي. والشارع الثاني شارع الموردة وهو يبدأ من كبري النيل الأبيض وينتهى عند المحطة الوسطى. ومن هذا الموضع يسير شارع أبوروف إلى الشرق حتى النيل، ومن المحطة الوسطى يسير شارع كررى وشارع الشنقيطي (دنقلا) سابقاً إلى الشمال، ويتفرع شارع الخليفة من شارع الموردة عند جامع الخليفة ويسير شمالاً، وهو أهم منافذ المدينة إلى الشمال، كما يتفرع شارع العرضة الذي يسير من جامع الخليفة غرباً إلى نهاية المدينة. ويقع على هذا الشارع مبنى البلدية ومدرسة الأحفاد. أما الشارع الثالث فهو شارع الأربعين وهو يبدأ أيضاً من كوبري النيل الأبيض ثم يسير غرباً ثم يتجه شمالاُ حتى يتصل بشارع العرضة.

وفى وسط المدينة سوق أم درمان المشهور، والذي يعرف بالسوق الكبير، وهو مقسم إلى أقسام يتخصص كل قسم في تسويق أو صناعة سلع معينة. تكاد تكون منطقة السوق والمنطقة التي تقع فيها قبة المهدي وما جاورها ومابين هاتين المنطقتين قلب المدينة، أي أن المنطقة القديمة هي التي عليها ثقل الحياة وحركتها إلى اليوم. ومن أهم أحياء المدينة أبوروف، الحي التجاري، ودنوباوي، الملازمين، المسالمة، العباسية، الموردة، العرب، بانت، العرضة، وددرو وبيت المال.[٢٣]شكل (٦-٣٥) يوضح الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة أم درمان.

---

[٢٢] http://www.wikipedia.org

[٢٣] محمد إبراهيم أبوسليم،مرجع سبق ذكره،ص١٦٩-١٧٠.

طابية الحتانة

قبة الإمام المهدي

شارع الإذاعة بأم درمان

جانب من سوق أم درمان

بوابة عبد القيوم سابقاً،(د.ت)

بوابة عبد القيوم،٢٠١١

مبنى محلية أمدرمان

سور الملازمين

شكل (٦-٣٥) الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة أم درمان- المصدر :الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٣

٦-٤-٣ أهم المعالم التراثية في مدينة أم درمان المسجلة لدى الإدارة العامة للآثار والمتاحف

من أهم المعالم التراثية في مدينة أم درمان التي تم تسجيلها في الإدارة العامة للآثار والمتاحف حيث تخضع لقانون حماية الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م موضحة بالجدول (٦-٣٦).

جدول (٦-٣٦) أهم المعالم التراثية في مدينة أم درمان-المصدر: الإدارة العامة للآثار والمتاحف

الرقم	إسم المعلم	التبعية الإدارية	معلومات
١	**سوق أم درمان**	محلية أم درمان	اختط الخليفة عبدالله هذا السوق عام ١٨٨٦م في وسط المدينة تقريباً في الناحية الشمالية الغربية للمدينة.
٢	**بيت الخليفة**	محلية أم درمان	بني هذا البيت ليكون مقراً للخليفة عبدالله، كانت تدار من داخله أمور الدولة المهدية ، تم تحويله لمتحف في فترة الحكم الثنائي.
٣	**بيت الأمانة (دار الرياضة أم درمان)**	محلية أم درمان	كان يخزن فيه أموال الزكاة والغنائم والمحاصيل الخاصة بدولة المهدية ، تم تحويله ملعب لكرة القدم.
٤	**بيت الأمير شيخ الدين (سجن أم درمان)**	محلية أم درمان	كان مقراً للأمير عثمان شيخ الدين النجل الأكبر للخليفة عبدالله، أصبح فيما بعد مقراً لسجن أم درمان الحالي.
٥	**مبنى بلدية أم درمان (مقر محلية أم درمان حالياً)**	محلية أم درمان	هو المبنى الذي كان مقراً لبلدية أم درمان في فترة الحكم الثنائي.
٦	**ميدان المولد(جامع الخليفة)**	محلية أم درمان	كان مسجد مفتوح تقام عليه الصلوات وعرضة جيوش المهدية.
٧	**مستشفى أم درمان الملكي**	محلية أم درمان	وهو مستشفى أم درمان الحالي ويقع شرق ميدان المولد
٨	**بوابة عبد القيوم**	محلية أم درمان	وهى إحدى بوابات أم درمان الأربعة.

٦-٥ مدينة الخرطوم بحري

تعتبر الخرطوم بحري إمتداداً لمدينة الخرطوم ومكملة لها، ولها طابعها الخاص ومقوماتها الخاصة التي تجعلها في مصاف المدن القائمة بذاتها، وهي تمثل قطاعاً صناعياً له ذاتية خاصة داخل إطار العاصمة الكبرى.[٢٤]

٦-٥-١ نشأة مدينة الخرطوم بحري

كان ظهور العمران فيمقر الشيخ خوجلي الذي أنشأ منزلاً ومسجداً جعل منه مركزاً دينياً مرموقاً . ولما توفي الشيخ خوجلي في سنة ١٧٤٣م بنى أولاده وجيرانه قبة فوق قبره. ومع مرور الزمن نشأت حلة كبيرة في المنطقة وسميت حلة خوجلي. والى الشرق من مقر الشيخ خوجلي كان يقيم الشيخ حمد ود مريوم جد المريوماب، وهو إبن خالة الشيخ خوجلي أيضاً. وللشيخ حمد قبة قائمة إلى اليوم، وما زالت حلته تعرف بإسمه مكونة إحدى قطاعات المدينة المهمة.

[٢٤] المرجع السابق،ص١٧٢.

وفي فترة المهدية أنشأ الأنصار في منطقة الخرطوم بحري مصنعاً لصناعة الذخيرة، كما أنهم جعلوها محطة لنزول القوات المتوجهة إلى شرق السودان والقادمة منه نسبة إلى أنها تقع شرق أمدرمان. وبعد الفتح الثنائي إنتهى خط السكة الحديد في أول الأمر إلى الخرطوم بحري وظلت محطة السكة الحديد بها حتى تم إفتتاح كوبري النيل الأزرق في سنة ١٩١٠م ومد خط السكة الحديد حتى الخرطوم، وقد نشأت مدينة الخرطوم بحري حول هذه المحطة. ثم وضع الإنجليز فيها بعض المصالح المهمة كالمخازن، والمهمات، والنقل الميكانيكي، والوابورات، وبعض فرق الجيش الإنجليزي. وعلى ذلك إمتدت المدينة من موضع هذه المصالح والتي كانت تقوم على النيل إلى الشمال، وبعد فترة يسيرة إستوعبت المدينة حلتي حمد وخوجلي. وكان أهم معالم تخطيط المدينة الشارع الذي يسير شمالاً حتى نهاية المدينة ثم يسير إلى إتجاه شمبات (شارع المعونة).[٢٥]

٦-٥-٢ الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم بحري

في أيام الحرب العالمية الثانية نشأت المنطقة الصناعية بجوار محطة السكة الحديد، وقد توسعت هذه المنطقة بدرجة ملحوظة بعد الإستقلال والإهتمام بقطاع الصناعة ومحاولة تركيزها في الخرطوم بحري.[٢٦]شهدت المدينة تطوراً كبيراً عندما قرر الحكم الثنائي تشييد سجن عمومي كبير فيها بالقرب من شاطيء نهر النيل الأزرق عرف بإسم سجن كوبر. كذلك أقام البريطانيون في الخرطوم بحري مصلحة المخازن والمهمات، التي كانت المسؤولة عن صناعة الأجهزة والمعدات والأدوات والأثاث والملابس التي تستخدم في كافة مصالح الحكومية في الدولة مثل المدارس والجامعات والجيش والشرطة. كما تم إنشاء مصلحة النقل الميكانيكي والتي كانت مسؤولة من إستيراد السيارات الحكومية وإعدادها وصيانتها وتوفير قطع الغيار لها وتزويدها بالوقود وغيرها من مواد المحركات. وحظيت الخرطوم بحري أيضاً بإنشاء (مصلحة الوابورات) أو النقل الميكانيكي أو النقل النهري. وكانت تملك البواخر النيلية وتسيطر على الخط النهري إلى الجنوب انطلاقاً من مينائها النهري الرئيس ويسمى الأسكلة. وقد أحدثت هذه المصالح الثلاث نقلة حضارية كبيرة ليس في الخرطوم بحري فحسب بل في السودان كله، حيث أستجلبت لأول مرة الآلات الميكانيكية كالسيارات والبواخر لتحل محل الدواب في النقل والتنقل براً والقوارب بحراً. كما أتاحت للسودانيين فرص التدريب على تلك الآلات والمعدات.

توسعت المدينة من حيث العمران الذي صاحب هذه المؤسسات كالمكاتب والمخازن ومنازل الموظفين والعمال فضلاً عن إستقبالها للمسافرين والمستخدمين، لما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات. وفي عام ١٩٢١م تم تأسيس بلدية في الخرطوم بحري إسوة بكل من الخرطوم وأم

[٢٥] المرجع السابق،ص١٧٦،١٧٥،١٧٣،١٧٢.
[٢٦] المرجع السابق،ص١٧٦

درمان. كما شهدت المدينة توسعاً في إمتدادات أحيائها السكنية، وأقيمت في المدينة منطقة صناعية كبيرة تضم مصانع للصناعات الخفيفة كالصابون والزيوت والحلويات والأدوات المنزلية والملابس. وقد إتخذتها طائفة الختمية الصوفية وما يتبع لها من مؤسسات سياسية مقراً رئيسياً لها.

وهناك معالم أثرية مثل قبة (ضريح) الكباشي، وقبة الشيخ خوجلي وقبة الشيخ حمد ود أم مريوم، وقبة الشيخ عجيب المانجلك، وكلهم من كبار المتصوفة في السودان، وقصر الزبير باشا رحمة، وهو واحد من رجالات تاريخ السودان المشهورين. وتتكون مدينة الخرطوم بحري من عدد من الأحياء السكنية منها الأملاك، حلة حمد، حلة خوجلي، الختمية، المزاد، الديوم، الدناقلة وغيرها، وتمر بالمدينة ثلاثة شوارع رئيسة في إتجاه الشمال والجنوب هي، شارع الإنقاذ، شارع المزاد، شارع المعونة، وشارع شمبات. ومن أهم الشوارع التي تمر في إتجاه الشرق والغرب شارع البلدية وشارع الزعيم الأزهرى. الشكل (٦-٣٦) يوضح الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم بحري.[٢٧]

خط السكة حديد فى بحري

قصر الزبير باشا بالجيلي

مبنى هيئة البحوث الزراعية بشمبات

طابية شمبات

شكل (٦-٣٦) الملامح التراثية للعمارة والعمران في مدينة الخرطوم بحري-المصدر :الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٢

[٢٧] http://www.wikipedia.org

٦-٥-٣ أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم بحري المسجلة لدى الإدارة العامة للآثار والمتاحف

من أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم بحري التي تم تسجيلها في الإدارة العامة للآثار والمتاحف حيث تخضع لقانون حماية الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م موضحة بالجدول (٦-٣٧).

جدول (٦-٣٧) أهم المعالم التراثية في مدينة الخرطوم بحري المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف

الرقم	اسم المعلم	التبعية الإدارية	معلومات
١	**قصر الزبير باشا**	محلية الخرطوم بحري	
٢	**النقل الميكانيكى**	محلية الخرطوم بحري	
٣	**مركز الأبحاث الزراعية**	محلية الخرطوم بحري	

٦-٦ خلاصة واستنتاج

- تناول هذا الفصل التعرف على الظروف التاريخية والملامح الثقافية العامة في منطقة الخرطوم الكبرى.
- نشأة المدن الثلاثة الخرطوم، أمدرمان، الخرطوم بحري.
- الملامح التراثية للعمارة والعمران في المدن الثلاث.
- توفير قاعدة بيانات لأهم المباني والمناطق التراثية المسجلة والمحمية بموجب قوانين الآثار (قانون الهيئة العامة للآثار والمتاحف لسنة ١٩٩٩م، وقانون الإدارة العامة للآثار والمتاحف لسنة٢٠٠٩م).
- بناء على نتائج هذا الفصل سيتم إختيار بعض المباني والمناطق التراثية من قاعدة البيانات، للدراسة التطبيقية في الفصل الثامن.

الفصل السابع

تقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

٧-١ تمهيد

٧-٢ أهداف الدراسة الميدانية

٧-٣ منهجية الدراسة الميدانية

٧-٤ الحفاظ المعماري والعمراني في السودان: خلفية تاريخية

٧-٥ الجهات المسئولة عن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

٧-٥-١ الهيئة القومية للآثار

٧-٥-٢ الإدارة العامة للآثار والمتاحف

٧-٦ المنظمات والهيئات القائمة على الحفاظ على التراث في السودان

٧-٦-١ اللجنة الوطنية للثقافة اليونسكو (UNESCO)

٧-٦-٢ منظمة الأيكوموس (ICOMOS)

٧-٧ دراسة مستوى الحفاظ المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى

٧-٧-١ العوامل السياسية

٧-٧-٢ العوامل الإستراتيجية

٧-٧-٣ العوامل القانونية

٧-٧-٤ العوامل الإدارية

٧-٧-٥ العوامل الإقتصادية

٧-٧-٦ العوامل الإجتماعية

٧-٧-٧ العوامل الثقافية

٧-٧-٨ العوامل الفنية

٧-٧-٩ العوامل التنظيمية

٧-٨ إيجابيات وسلبيات تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ التراث المعماري والعمراني

٧-٩ تطبيق المنهج المقترح على منطقة الخرطوم الكبرى

٧-١٠ تحليل وتقييم تجربة الحفاظ على التراث في منطقة الخرطوم الكبرى

٧-١١ تحديد العناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنطقة

٧-١٢ خلاصة وإستنتاج

الفصل السابع

تقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

٧-١ تمهيد

يختص هذا الفصل بدراسة الوضع الراهن لإجراء طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى. الدراسة الميدانية إستهدفت طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث، وأستخدم أسلوب المقابلة كأداة لجمع البيانات المطلوبة عن طرق الحفاظ في العوامل الآتية (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية)، ومن ثم رصد إيجابياتها وسلبياتها، تمهيداً لتطبيق المنهج المقترح، والوصول إلى تحليل بياناته، بهدف قياس وتقييم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

يشتمل هذا الفصل أيضاً على تحديد أهم العناصر المفقودة من طرق الحفاظ الحالية، التي يمكن أن تتبعها المؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث مستقبلاً، للتمكن من بناء خطة تساهم في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنطقة.

٧-٢ أهداف الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية شملت زيارات للمسئولين في المؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث، وتوجيه مجموعة من الأسئلة على المسئولين عن طرق الحفاظ على التراث في العوامل (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية)، حيث تم وضع الأسئلة بناءاً على طرق الحفاظ التي تم الوصول إليها في المنهج المقترح. وعليه يكون الهدف الأساسي من الدراسة الميدانية هو محاولة التعرف على الواقع الفعلي لتجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث، بدراسة طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، وتطبيق المنهج المقترح وتحليل بياناته، ومقارنة النتائج بالمفاهيم والفرضيات النظرية التي تم إستنتاجها، لوضع صورة واقعية للوضع الراهن بمنطقة الخرطوم الكبرى. وقد تم ترتيب المقابلات حسب المعلومة المراد الحصول عليها من المسئولين وأصحاب القرار فى العوامل التالية: السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية.

٧-٣ منهجية الدراسة الميدانية

يمكن تلخيص منهجية الدراسة الميدانية في هذا الفصل في الشكل (٧-٣٧).

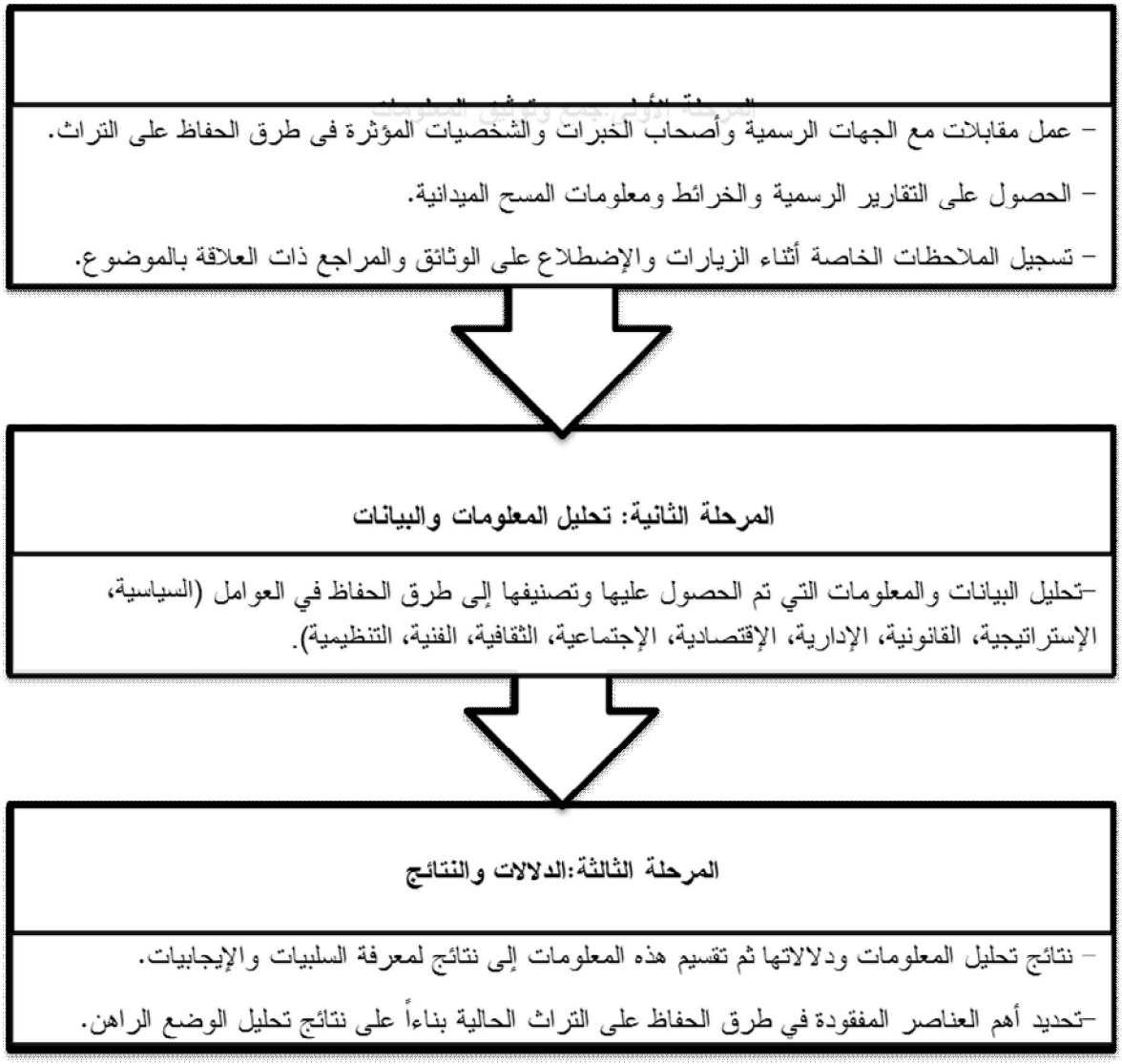

شكل (٧-٣٧) منهجية الدراسة الميدانية – المصدر:الباحثة

٧-٤ الحفاظ المعماري والعمراني في السودان: خلفية تاريخية

تذخر منطقة الخرطوم الكبرى بمواقع أثرية وتاريخية ذات أهمية خاصة، تتمثل في الشواهد المعمارية والعمرانية التي تعود لفترتي التركية السابقة والحكم الثنائي، بالإضافة إلى آثار الدولة المهدية بأم درمان والتي تتمثل في العديد من المباني الشاخصة والطوابى. كما أن المنطقة تزخر بآثار بواكير الفترة الإسلامية المتمثلة في المساجد العتيقة.

في عام ١٨٨٥م إستطاعت الثورة المهدية بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي فتح الخرطوم. وشيدت دولة المهدية في السودان التي خلفت العديد من الآثار الخالدة رمزاً لهذه الثورة الوطنية، متمثلة في إنتشار العديد من مواقع المباني التاريخية لهذه الحقبة الوطنية في كثير من أرجاء

السودان المختلفة خاصة في مدينة أمدرمان حاضرة دولة المهدية.[1] وبدخول جيوش الحكم الثنائي – الإنجليزى المصري – للبلاد عام ١٨٩٨م إنهارت دولة المهدية، وأصبح المستعمر يتحكم في شئون إدارة البلاد مخلفاً مواقع مباني تاريخية تركزت بصورة رئيسية في مدينة الخرطوم.

إن تاريخ إدارة الموارد الثقافية في السودان يعود إلى مطلع القرن العشرين، وقد إرتبط إرتباطاً وثيقا بحكم المستعمر وخاصة الحكم الإنجليزى. تاريخياً كان الحاكم العام هو المسئول الأول عن إدارة التراث الأثرى في السودان، ولكن بصدور قانون الاَثار للعام ١٩٠٥ تم تعديل هذا الأمر بإختيار محافظاً للاَثار يتولى مسئولية الإشراف الكلى على جميع مواقع التراث الاثري، حيث يتم الإختيار عادة من كبار الموظفين العاملين في مجال التربية والتعليم في السودان. وكان ج.و.جربهام هو أول إدارى تم تعينه محافظاً للاَثار في العام ١٩٣١م. وقد شهد العام ١٩٥٦م نقطة التحول الجذرية في تاريخ السودان الحضاري الحديث، وذلك بنيل السودان إستقلاله، وسودنة الوظائف وسيادة الثقافة الوطنية السودانية.

وقد كانت غالبية المباني التراثية التي تعود إلى الحكم الثنائي (١٩٩٨م –١٩٥٦ م) لاتخضع لقانون حماية، إلى أن صدر حديثاً قانون الاَثار للعام (١٩٩٩م) الذي عمل إلى إضافة اَثار الفترة التركية والمهدية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن نظام الحكم والتشريعات القانونية في السودان هي التي تحدد طبيعة نظام إدارة الموارد الثقافية فيه، فالنظام الفيدرالي في السودان يتيح قدراً من الذاتية للولايات في إدارة شئون مواردها الثقافية بالرغم من أن الحكومة المركزية ممثلة في الهيئة القومية للاَثار والمتاحف هي المسئولةقانوناً عن إدارة الموارد الثقافية.[2]

٧–٥ الجهات المسئولة عن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

٧–٥–١ الهيئة القومية للاَثار

إن إدارة الموارد الثقافية في السودان والمتمثلة في مواقع التراث والمباني التاريخية ومناظر البيئة الثقافية المادية، هى مسئولية الدولة ممثلة في الهيئة القومية للاَثار والمتاحف وفق قواعد وأسس القانون المنظم لذلك. وفي الجانب الاَخر فإن إدارة الموارد الثقافية وفق الأسس المنهجية والعلمية هي من صميم أعمال المؤسسات الوطنية الأكاديمية ومراكز البحث العلمي في السودان ممثلة في الجامعات وأقسام الاَثار بها، هذا بالإضافة إلى مساهمة البعثات الأجنبية العاملة في مجال البحث الأثري في السودان. ومن التطورات المهمة في مجال إدارة الموارد

[1] صلاح عمر الصادق،دراسات سودانية فى الاَثار والفلكلور والتاريخ،دار عزة للنشر والتوزيع،٢٠٠٦،ص٢٠

[2] كباشى حسين قسيمة،التجربة السودانية فى ادارة التراث الثقافى،المروة للطباعة والنشر،الخرطوم،٢٠٠٨،ص١٣٨،١٣٧،١٣٦،١٣٥.

الثقافية في السودان إنشاء مصلحة الاَثار السودانية في العام ١٩٣٨م حيث تم تعيين ا.ج.اركل أول مدير لها.

شهد العام ١٩٩٢م تطوراً مهماً لإدارة الموارد الثقافية في السودان، وذلك بتحويل مصلحة الاَثار السودانية إلى مسمى الهيئة القومية للاَثار والمتاحف، ما ترتب عليه تغيير كلي في الهيكل التنظيمي والوظيفي لإدارة الموارد الثقافية بما يتوافق وسياسات الدولة وخططها الرامية الى حماية التراث الاثري. هذا القرار الوطني أعاد ترتيب الهيكلة الإدارية لإدارة الموارد الثقافية في البلاد لتصبح كما مبين فى شكل (٧-٣٨).

أ. الوزارة الإتحادية المختصة (وزارة الاَثار والسياحة والحياة البرية) ممثلة في الوزير الإتحادي، ممثل الدولة في مجال إدارة الموارد الثقافية.

ب. الإدارة:بحكم التسلسل الهرمي الإداري، فهو مسئول لدى الوزير عن أداء مهامه وتوكل إليه مسئولية إدارة تصريف شئون الهيئة، ووضع السياسات العامة والخطط لتسيير أعمالها وتنفيذها. وتتضمن سلطاته المنصوص عليها قانوناً، رسم السياسات الشاملة للهيئة ووضع الخطط والبرامج، إبرام العقود والإتفاقيات لأعمال ومشروعات الهيئة.

ج. الهيئة القومية للاَثار والمتاحف: إستنادا على قواعد وأسس إنشائها القانونية فإن سلطاتها وإختصاصاتها تتضمن حماية وصون وحفظ التراث الأثري وذلك عن طريق العديد من السبل والوسائل، منها تنفيذ ماجاء بقانون الاَثار ومقاضاة المعتدين عليها. كذلك من إختصاصاتها أعمال الصيانة والترميم، هذا بالإضافة إلى تحديد مواضع المواقع الأثرية في السودان.

د. المدير العام: وهو الموظف التنفيذي الأول المسئول لدى المجلس عن إدارة الهيئة وفق سياسات المجلس وتوجيهاته. ومن إختصاصه الإشراف على الأمانات المتخصصة والشئون المالية، وضع البرامج والخطط التفصيلية لتنمية وتطوير خدمات الهيئة، تنفيذ السياسات التي يعتمدها المجلس، وأخيرا تمثيل الهيئة والتحدث بإسمها أمام الجهات القانونية والجهات الأخرى ذات العلاقة داخل السودان.

هـ. أمانة الكشف الأثرى، و- أمانة المتاحف، ز- أمانة الترميم والمعامل، ح- إدارة الشئون المالية والإدارية، ط- إدارة الشئون الهندسية.

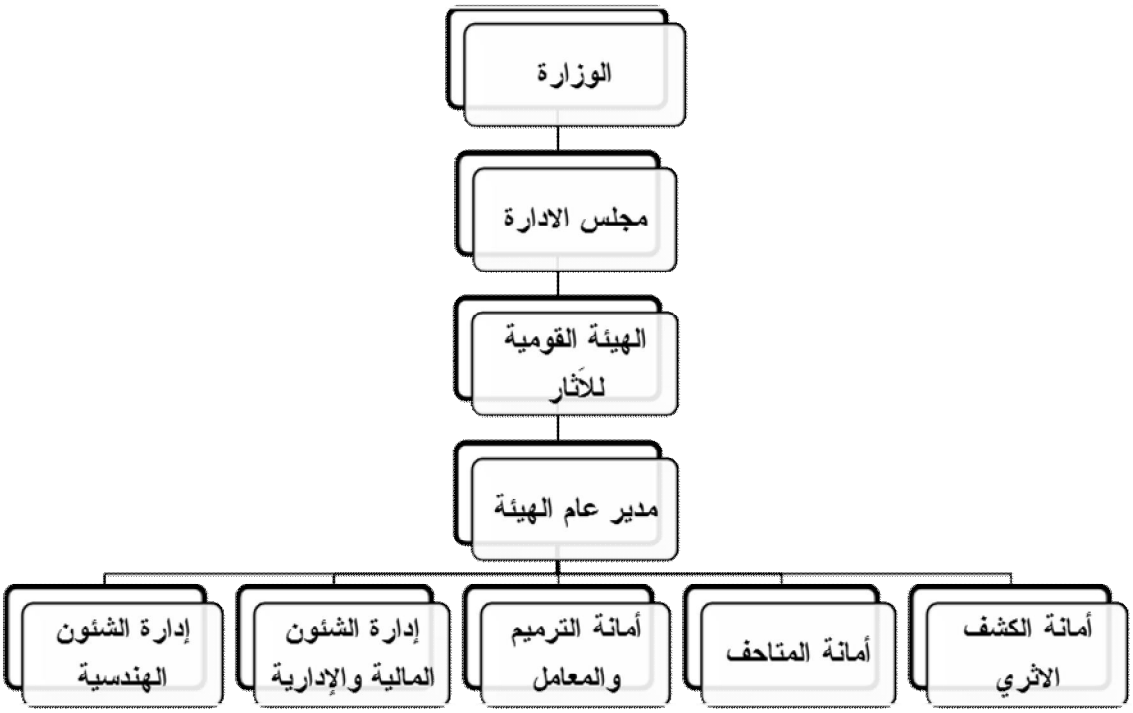

شكل(٧-٣٨) الهيكل الإداري للهيئة القومية للآثار-المصدر:الهيئة القومية للآثار،٢٠١٢

وتعتبر الهيئة القومية للآثار والمتاحف الجهة المسئولة قانوناً عن حماية وصون التراث الثقافي، وقد بذلت منذ إنشائها مجهوداً مقدراً يتمثل في إجراء أعمال البحث الأثري في السودان بالتعاون مع البعثات الوطنية المتمثلة في أقسام الآثار بالجامعات السودانية، وكذلك بعثات الآثار الأجنبية العاملة في مجال البحث الأثري. هذا بالإضافة لعمليات الترميم والصيانة التي تقوم بها الهيئة من أجل الحفاظ على مواقع التراث الأثري، وإهتمامها بعرض التراث الأثري والحضاري بالمتاحف ممثلة بصورة رئيسية في متحف السودان القومي والذي يعرض تاريخ وحضارات السودان المختلفة.

وفي جانب نظام إدارة الموارد الثقافية في السودان يمكن القول بأن النظام الفيدرالي يعتبر من أكثر النظم السياسية والإدارية التي تناسب تطبيق نظام جهاز إدارة الموارد الثقافية في السودان، وذلك بالإستفادة من الآليات والتشريعات التي تحكم العلاقة بين الحكومة الإتحادية والحكومات الولائية[٣].

٧-٥-٢ الإدارة العامة للآثار والمتاحف

هي إدارة متخصصة تتبني السياسه العامة لها علي خلق جهاز إداري بكادر مؤهل ومدرك للمهام التي تضطلع بها الإدارة المتمثلة في حماية وإدارة المواقع الأثريه والتاريخية والنصب والمباني التاريخيه والتراثيه. وكانت الإدارة تتبع لوزارة البيئةوالآثار، ثم آلت تبعيتها إلى المجلس الأعلى للثقافة والإعلام والسياحة، ثم إلى وزارة الثقافة والإعلام بولاية الخرطوم، وأخيراً

[٣] كباشى حسين قسيمة،المرجع السابق،ص١٣٧-١٤٢

إلى وزارة التنمية البشرية والآثار والسياحة. تتكون الإدارة من ثلاث إدارات مكمله لبعضها في أداء مهامها الوظيفيه هى: إدارة الآثار، إدارة الترميم، إدارة المتاحف شكل رقم (٧-٣٩).

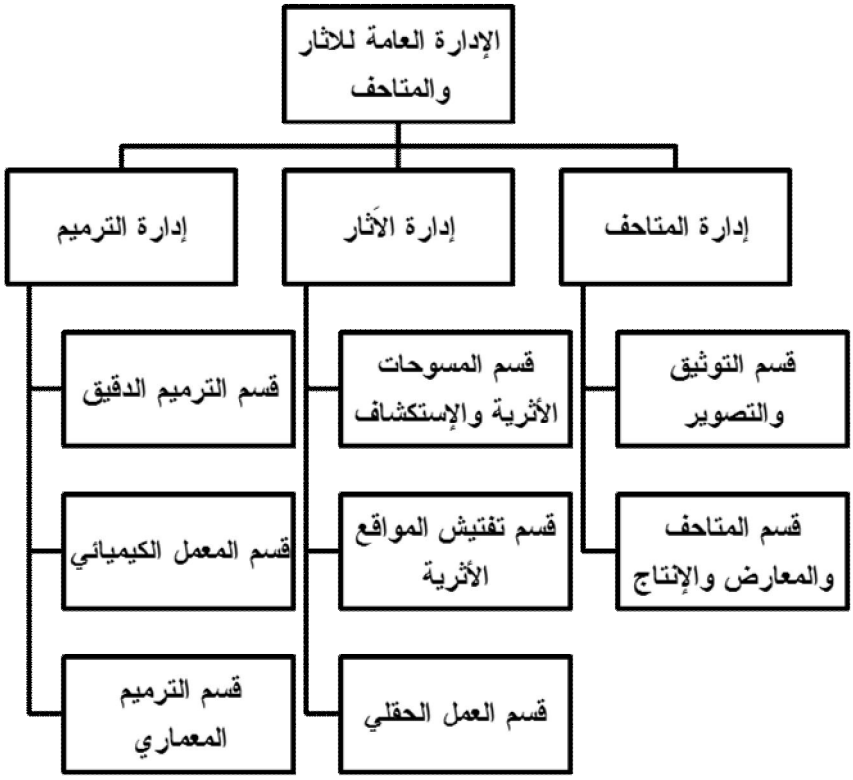

شكل(٧-٣٩) الهيكل التنظيمي الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٢-المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف

تم إنشاء الإدارة العامة للآثار والمتاحف في منتصف عام ٢٠٠٧م كواحدة من إدارات وزارة البيئة والآثار والتي من مهامها الآتي:

أ. تنمية المواقع الأثرية والشواهد التاريخية والمعمارية والمتاحف داخل الولاية.

ب. حصر المواقع الأثرية والمباني التاريخية والتراثية بولاية الخرطوم.

ج. رصد المشكلات التي تعاني منها المواقع والمباني الأثرية.

د. وضع الخطط في مجال حماية الآثار والترميم وإنشاء المتاحف.

هـ. إصدار القوانين التي تحمي المواقع الأثرية والمباني التاريخية والتراثية بولاية الخرطوم.[٤]

من أهداف الإدارة العامة للآثار والمتاحف:

[٤] تقريرالادارة العامة للآثار والمتاحف،وزارة الثقافة والاعلام،ولاية الخرطوم،بدون تاريخ

- توظيف التراث الثقافي لرفع معدلات التنمية المستدامة بخلق فرص عمل من خلال تنفيذ مشروعات الصون والحفاظ.
- تنشيط السياحة وتطويرها بإبراز الجواذب وتنميتها.

٧-٦ المنظمات والهيئات القائمة على الحفاظ على التراث في السودان

من أهم المنظمات القائمة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في السودان هي:

٧-٦-١ اللجنة الوطنية للثقافة اليونسكو (UNESCO)

إنضم السودان إلى اليونسكو في نوفمبر ١٩٤٧م. تركز التعاون الأكبر بين اليونسكو والسودان على مر السنين على حماية التراث. ففي العام ١٩٥٦م، طلبت الحكومة السودانية المساعدة من اليونسكو للحؤول دون إختفاء المواقع في المنطقة النوبية تحت مياه أعالي النيل حين انتهت أعمال بناء سد أسوان. وفي السنة التالية، تم إطلاق الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة. وقامت حفريات أثرية شاسعة حول العاصمة السودانية الخرطوم. وأدت هذه الحملة إلى إنشاء مشاريع أخرى مع اليونسكو تتعلق بالبيئة على وجه الخصوص. فالمناظر الطبيعية السودانية المتميزة بالأهرام والقصور والقبور التي تعود إلى العصور القديمة، تشكل محور سياسات الحماية التي تدعمها المنظمة. لذلك، تمت إضافة هضبة جبل البركل القديمة ومواقع منطقة نبتة إلى قائمة التراث العالمي في العام ٢٠٠٣م. وحاليًّا، يصل عدد كراسي اليونسكو الجامعية في السّودان إلى ٧، تتراوح مواضيعها من الموارد المائّية والتصحّر إلى السّلام ونقل التكنولوجيا.[٥]

تعتبر اللجنة الوطنية للثقافة حلقة الوصل بين السودان ومنظمة اليونسكو في باريس، ومقرها الخرطوم ورئيسها وزير التربية والتعليم، وذلك لان معظم عملها في التربية. توجد باللجنة خمسة قطاعات هي: التربية، العلوم الطبيعية،الثقافة، العلوم الاجتماعية والانسانية، الاتصال والمعلومات والتوثيق. تقدم اللجنة في كل عام ثلاثة مشروعات وهي:

أ. مشروع القرار: وهو مشروع يتم التصويت عليه من قبل الدول الأعضاء التي تتخذ قرار بالموافقة عليه بالإجماع، حيث تتوافق أهدافه مع أهداف اليونسكو ويتم وضع ميزانية لتنفيذه.

ب. مشروع المساهمة: يخصص مشروع المساهمة عادة للدول النامية، وفيه تقدم كل لجنة ١٠ مشروعات، ويتم اختيار المشروع وفق معايير محددة تتوافق مع أهداف اليونسكو، وتساهم فيه اللجنة الوطنية للثقافة محلياً بمبلغ مساهمة، بالإضافة إلى مساهمة منظمة اليونسكو. مثل مشروع

[٥] WWW.Unesco.org

الحفاظ على منطقة سوق أمدرمان، حيث دعمت منظمة اليونسكو أعمال التوثيق والتسجيل بمبلغ ١٠.٠٠٠ دولار.

ج. خارج الميزانية: وهي المشاريع التي تتبناها وكالات الأمم المتحدة التي تكون على مستوى القطر مثل (مشروع التعليم للجميع).

وبعد إعداد المشروعات تُقدم للإجازة من اللجنة الوطنية والمجلس التنفيذي ومجلس الإدارة ، ثم تُقدم إلى منظمة اليونسكو في باريس للدراسة، وإختيار المشاريع التي تتوافق مع أهداف المنظمة.

ومن مهام اللجنة الوطنية للثقافة في السودان:

- تنفيذ المشروعات بعد إجازتها.
- ترشيح وفود تمثل السودان لمشاركتهم في المؤتمرات.
- استقبال الخبراء وتسهيل عملهم في السودان وتوفير معلومات عن مناطق الدراسة.
- المساعدة في أنشطة منظمات المجتمع المدني.
- المساعدة في الأنشطة المحلية الإرشادية الهادفة.
- التعامل مع كل المؤسسات الحكومية والجامعات.

وإتفاقيات منظمة اليونسكو التي صادق عليها السودان هي:إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢م)، إتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣م)، إتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥م)[٦].

٧-٦-٢ منظمة الأيكوموس (ICOMOS)

تعمل منظمة الأيكوموس على تقييم المعلومات التي تقدمها الهيئة العامة للآثار والمتاحف عن المواقع الأثرية ليتم تسجيلها في قائمة التراث العالمي. والمواقع التي أشرفت عليها منظمة الأيكوموس هي المواقع التي أنشأت في عصر نبتة، ومنطقة جبل البركل، أهرامات نوري، الكرو، موقع مروي (صنم أبو دوم)، وموقع جزيرة مروي بولاية نهر النيل التي تضم أهرامات البجراوية وموقع المدينة الملكية التي سجلت في قائمة التراث العالمي عام ٢٠١١م.

٧-٧ دراسة مستوى الحفاظ المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى

يشمل هذا الجزء تصنيف البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من التقارير الرسمية والقوانين والمقابلات مع الجهات الرسمية إلى العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني وهي (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية،

[٦] تقرير مكتب اليونسكو في الخرطوم،٢٠١٢م

الفنية، التنظيمية)، ثم تحليلها إلى عوامل إيجابية وعوامل سلبية تمهيداً لتطبيق المنهج المقترح وتحليل بياناته، بغرض تقييم مستوى الحفاظ المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى.

٧-٧-١ العوامل السياسية

- أصدر رئيس الجمهورية قرار بحظر التصرف في الأراضي والأصول العقارية المملوكة للدولة أو الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها إلا بموافقة مجلس الوزراء والتنسيق مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني أنظر ملحق (٢).
- أجاز المجلس الوطني قانون حماية الآثار لعام ١٩٩١م ووقع السيد رئيس الجمهورية عليه، وأصبح ساري المفعول.[٧] بالإضافة إلى ذلك صدرت عدة قرارات من مجلس الوزراء تقضي بالآتي:

أ. إعادة ترتيب وتنظيم مبانى رئاسة الجمهورية والأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان الحكم الإتحادي.

ب. إعداد خرائط موجهة لمقار الوزارات خارج محيط شارع النيل مع المحافظة على المقار الأثرية القائمة أنظر ملحق(٣).

ج. عدم تشييد أية أبنية حكومية على شارع النيل لتخصيص الأراضى المطلة على هذا الشارع فى الأغراض السياحية وخدمات الفنادق وتحديد مواقع بديلة لإقامة الوزارات القومية.

د. تشكيل لجنة لترحيل الوزارات القومية المطلة على شارع النيل من أجل حسن إستغلالها والإهتمام بترتيب مظهر العاصمة خاصة مركز الخرطوم الذي أضحى مزدحماً مكتظاً نتيجة لتركز الوزارات والوحدات على شارع النيل وما ينتج عن ذلك من تعثر إنسياب حركة المرور.

هـ. وضع تصور خيارات الإستثمار والإستغلال البديل لمواقع الوزارات القومية (الأثرية والتاريخية) ووحداتها الواقعة بين شارعي الجمهورية والنيل، كما طلب من اللجنة الإستفادة من أى شخص بالهيئة وخارج الهيئة ومخاطبة المؤسسات التي يتطلب وضع التصور لزيارتها لتسهيل مهمة أعضاء اللجنة. أنظر ملحق (٤).[٨]

- من أهم الجوانب التي تستند إليها هذه القرارت هو العمل على إعادة إحياء وتجهيز العديد من المباني التاريخية المؤهلة لتستخدم وتوظف في أغراض متعددة بما يحقق التنمية

---

[٧] قانون حماية الآثار لعام ١٩٩٩م.

[٨] قرار لجنة اعادة استخدام المبانى التاريخية والاثرية التى كانت تشغلها الوزارات والمؤسسات الحكومية الواقعة على شارع النيل بمدينة الخرطوم،الهيئة القومية للآثار،وزارة السياحة والآثار والحياة البرية،بدون تاريخ

الإقتصادية والإجتماعية، مع العمل على الإلتزام بالمناهج التي رسمها مركز اليونسكو للتراث العالمي، والتي تحث على تحديد المواقع الثقافية الهامة بهدف حمايتها وحفظ القيم التي تحملها.

٧-٧-٢ العوامل الإستراتيجية

بالرغم من أن الخرطوم حظيت ولعدة مرات سابقة بمخططات هيكلية تعتبر شاملة نسبياً، إلا أنها كانت تتسم بالتعدد والتباين في إبراز مقاصدها وأهدافها، مما أدى إلى عدم وضوحها وفهمها للمؤسسات ذات الصلة، وبالضرورة صعوبة ومشقة فهمها للمجتمع، مما حتم مقابلتها بمستويات منخفضة من التنفيذ. كما أن الآليات اللحظية وغير المنتظمة في مقابلة إشكالات تنمية الخرطوم، تعتبر محدودة مع تدني كفاءتها وتشابك صلاحياتها. ولقد أدى ذلك إلى عدم الثقة لدى متخذي القرار في أن يتم التصدي للتحديات الماثلة أمام تنمية الخرطوم بالطرق العلمية والعملية المنظمة والمنسقة مستقبلاً. لذلك فقد تمت إجازة المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم من مجلس الوزراء الإتحادي عام ٢٠١٠م ويشرف عليه والي ولاية الخرطوم. ويهدف المخطط إلى صياغة إستراتيجية حيزية للتنمية الإقليمية والحضرية للولاية وللعاصمة القومية، تهدف إلى وضع التحسينات والضوابط اللازمة للوضع الحالي للولاية من النواحي الإقتصادية والوظيفية والبيئية، بالإضافة إلى التنمية المستقبلية الإقليمية والحضرية، ويغطى كل جوانب إستعمالات الأرض،الخدمات، البيئة، الإسكان، الحكم، الشئون المالية والطرق. وللإجازة النهائية لهذا المخطط، أجريت عروض مفصلة للمؤسسات ذات الصلة وهى: اللجنة العليا للمخطط الهيكلي، اللجنة الفنية للمخطط الهيكلي، مجلس وزراء ولاية الخرطوم، المجلس التشريعي لولاية الخرطوم ومجلس الوزراء الإتحادي.

لقد تم تطوير المخطط الهيكلي العمراني وفق منهج متكامل، مزج بين القدرة الإستشارية والتجاوب الرسمي ورؤى وإحتياجات المجتمع عامة. ففي مراحل إعداده أُجريت عروض ومناقشات مكثفة في مختلف مستويات التخطيط، مع أخذ كل الآراء والملاحظات في الإعتبار.

مثل معظم المدن الرئيسية في العالم الثالث، تواجه الخرطوم ثلاثية من التحديات تتمثل في : تدهور الخدمات، محدودية الموارد، وتدهور نوعية الحياة. وذلك يعتبر نتيجة منطقية للتسلسل الهرمي لسياسات التنمية المبنية على التعدد والتنوع والتباين في مستويات الحكم المختلفة، ولا سيما في المجتمع، أو حتى في أبعد من ذلك. ولكن العامل الأكثر أهمية هو الحاجة إلى سياسات منسقة ومتسقة، وفق منظور منطقي وشامل للعمل على جميع مستويات التخطيط المختلفة (قومي، إقليمي، ولائي متداخل، حضري ومحلي). كذلك في مجمل الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية والبيئية مع تزامن هذا المنظور المنطقي والشامل مع التنمية الإقليمية والموارد الطبيعية وتحديد الأهداف والمعايير، لوضع وتنفيذ المخطط الهيكلي إستُخرجت

الأهداف والرؤى المستقبلية للمخطط الهيكلي من القضايا (الحيزية، التراثية والمتراكمة) والتي ظهرت بصورة واضحة في حدة القصور في الوقت الحالي مقروءةً مع الإحتياجات المستقبلية بالتنسيق بين التنمية القطاعية والمواقع الحيزية والتخصيص. وقد وضع المنظور الزمني المستقبلي للمخطط الهيكلي لمدى ٢٥ سنة ممرحلة لخمس مراحل، لكل مرحلة ٥ سنوات وأعتبرت ٢٠٠٨م سنة أساس للخطة.

وقد أخذت الخطة في الإعتبار: المستوى القومي المؤثر على الخرطوم،المستوى الولائي المتداخل، المستوى الإقليمي، مستوى المناطق الريفية والحضرية بالولاية لكل من هذه المستويات مجموعة من الإجراءات والمتطلبات المسبقة للتنمية المستقبلية للخرطوم، والتي عبر عنها في الآتي: نظام المعلومات التخطيطية، المنهجية، التعاريف الإقليمية، إستخدامات الأرض والمستوطنات، السكان، النشاط الإقتصادي، الخدمات الأساسية، البيئة، الطرق والنقل، الإسكان، الحوكمة والتمويل.

- تشمل الإستراتيجيات الأساسية للمخطط الهيكلي ما يلي: عند صياغة الخطة، وضعت عدة محاور أساسية لمعالجة الوضع الحالي والتنمية المستقبلية المتوقعة لمدينة الخرطوم، وقد تمثلت تلك المحاور في:

أ. توسيع المنظور المتكامل من أوجه النظر التخطيطية ومستويات التخطيط التي تؤثر وتتأثر بالخرطوم.

ب. الهيكلة الشاملة لقطاعات التنمية المختلفة وحالة الإقليم.

ج. الإعتبار اللازم للمكون البيئي والتوجه نحو بيئة نظيفة.

د. وضع مجموعة من التحسينات المتسقة، والتي إشتملت بصورة أساسية على إعادة التأهيل، تغيير بعض المواقع/ تغيير بعض الإستخدامات/ وإعادة الهيكلة.

هـ. مجموعة من السيناريوهات ذات الطبيعة الحيزية.

و. مجموعة من المشاريع لجميع مكونات الخطة في كل مراحلها متضمنة التكلفة المالية ومقترحات مصادر التمويل والجهات المنفذة.

- تشكل التعديات السلبية العامة والشعبية خطراً على التراث الثقافي للعاصمة، وتكون شديدة الضرر على المباني والأماكن الحضرية. حيث أدى سوء الإستخدام أوالإفراط فيه أو التباين بين المحتوى والتشكيل العمراني لتلك المباني في المنطقة الحضرية إلى إضمحلال تلك المواقع وإلى آثار سالبة على الصورة الحضرية لمنطقة مراكز المدن الثلاث.
- مركز المنشآت الثقافية والسياحية والترفيهية التراثية في جزيرة توتي مع تجانس وتناسق وتماثل الإستخدامات في الشواطئ النيلية المطلة عليها بعمق ٢٠٠ – ٥٠٠م في الخرطوم، أمدرمان والخرطوم بحري. لقد أفرد المخطط الهيكلي لهذه المنطقة الخصوصية والتميّز وذلك

بالحفاظ على مبانيها ذات الطابع التراثي مع السماح بتغيير إستخداماتها لمكتبات وطنية، متاحف ومعارض للفنون والتراث. أما الإستخدامات غير التراثية والعشوائية تتم إزالتها لتصبح حدائق عامة وأماكن للمشاة على طول الواجهة النيلية.

- تطوير جزيرة توتي من ناحية الخدمات والطرق والإنارة وإعادة تأهيلها مع المحافظة على التراث والنسيج الحالي كنواة للمنطقة الحضرية بالخرطوم. أما واجهاتها المائية من الداخل فيتم التعامل معها بحرص ومرونة ونسب تعميرية منخفضة كمواقع ثقافية وسياحية وترفيهية وحدائق عامة لإضفاء البعد التراثي والطبيعي لتأكيد مركزيتها التاريخية للخرطوم.
- لأهمية ترتيب المنطقة الحضرية بما يستدعي نقل أوتأهيل أوتطوير مناطق محددة بالمدينة لتُقرأ مع متطلباتها المستقبلية كمنطقة حضرية، يقدم المخطط الهيكلي آلية لنظام توزيع الأغراض والإستخدامات المركزية التي تشكل ضغط على مراكز المدن والمؤثرة على الحركة والمتعدية على حرمات الطرق والأراضي المفتوحة بطبيعة إستخدامها. مع مقترح لإنشاء مدن حكومية على المدى الطويل جنوب أمدرمان بالقرب من موقع المطار الجديد وبمحاذاة الطريق الدائري الخارجي شكل (٧-٤٠).

-أما مراكز المدن القديمة بالخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري، يجب إعادة هيكلة أنظمتها الحيزية لتصبح أكثر فاعلية مع توفير مساحات ومعابر للمشاة خالية من وسائل الحركة المختلفة.

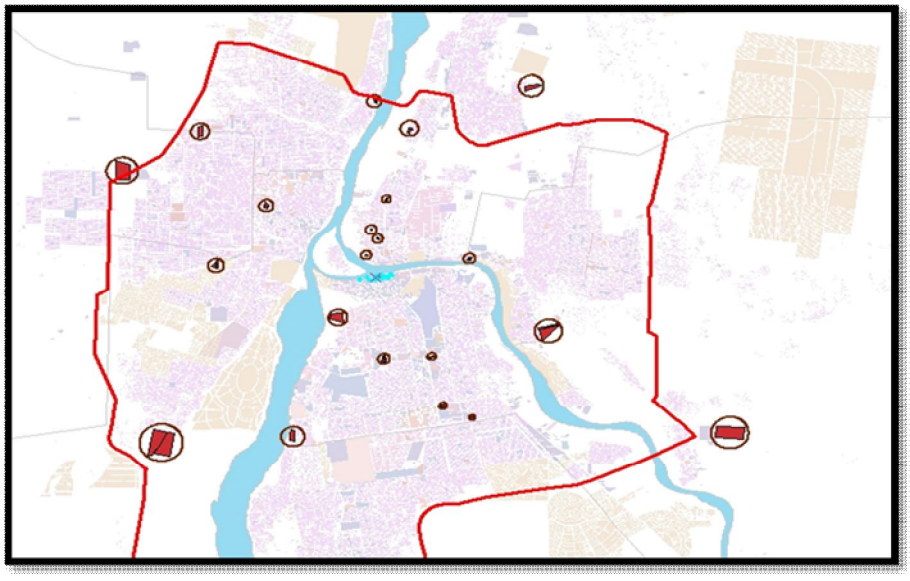

شكل(٧-٤٠) خريطة توضح مقترح نقل الوزارات والوحدات الحكومية- المصدر:المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم،٢٠١٠

- بُنيت خطة تمدد مركزي الخرطوم وشمال الخرطوم في محور شمالي جنوبي على شكل ساقين، إحداهما موقع المطار الحالي الذي يشكل أهمية كبيرة لإستيعاب إستخدامات مركزية جاذبة كإمتداد طبيعي لمركز المدينة القديم، والثانية منطقة السكة حديد من الناحية الجنوبية

الغربية والتي تكمن أهمية وجودها كنقطة إرتباط لخطوط السكة حديد منذ القدم يجب صيانتها وإستغلالها بوضوح لتصبح ضمن مفهوم التنقل والحركة لمركز المدينة. كما يجب إعادة تخطيط منطقة السكك الحديدية في شكل حيزات عمرانية واسعة، تؤدي وظائف تكميلية لمركز المدينة القديم لإستخدامات الجمهور والمرافق العامة والمناشط الثقافية، مع تناسب الكثافات البنائية وسط المدينة والحدائق العامة وفراغات الإنتشار المفتوحة مع إحتياجات الحركة ومناطق المشاة. القوانين واللوائح المتبعة منذ القرن التاسع عشر في الإرتفاعات للقطع والمجمعات، والمفهوم المتكامل للتخطيط الحضري للخرطوم بنظامها الكولوني المبني على التخطيط الشبكي، تحتاج إلي تغيير جذري وإعادة نظر لتتوائم مع الحركة ومواقف السيارات وقيود البنيات التحتية.

ـ ل

عمليات الهيكلة الكلية للمنطقة الحضرية، لابد من إجراء التدخلات اللازمة للتحسين وذلك من خلال إعادة التوزيع والتطوير والتأهيل والتكثيف شكل (٧-٤١).

ـ ل

عملية التكثيف أُخذ في الإعتبار الجوانب التاريخية والتراثية للمنطقة الحضرية، إلى جانب نمط التكثيف السائد بالمنطقة الحضرية. حيث كانت تنشأ المراكز التجارية منذ العام١٩٦٠م بطريقة تلقائية وذاتية،وتُكون بذلك نقاط خدمات محورية للأنشطة التجارية المختلفة، وعليه فإن حجم تلك المراكز ومستوى ونوع الخدمات التي تقدمها تعتبر عامل محدد للكثافات. وعليه يجب إجراء عمليات إعادة الهيكلة والتنظيم لتلك المراكز لإضفاء التصميم الحضري اللائق والصورة المعمارية التي ينبغي أن تكون عليها كمراكز حضرية. وفي هذه الحالة فإن عملية التنظيم والترتيب الوظيفي والحركة يجب أن يتم تناولهما بعناية قبل تنفيذ التكثيف، وذلك بدراسة معظم الطرق الحضرية فيما يلى الوصول، مواقف السيارات، عرض الطريق، ومساحات القطع لكل المتطلبات السابقة للصورة الحضرية.

ـ و

من هنا يتضح أن التعريف الكمي لتلك العناصر يجب أن يخضع لتقييم دقيق مع الأخذ في الإعتبار النواحي الوظيفية والإقتصادية والفرص الإستثمارية لكل طريق / موقع.

ـ ت

عتبر عملية إعادة التوزيع من أهم عمليات التدخل عند إجراء التحسينات، إذ أنها تبني على المؤشرات الناتجة من دراسة الحالة الراهنة للإستخدامات القائمة والمتطلبات الحضرية لتلك الإستخدامات شكل (٧-٤٢).

إ –

ستخدمت الخريطة الهيكلية التدخل في المناطق التي بها نشاطات حالية غير متوائمة مع المشهد الحضري المحيط بها أو يعوق عمل النظام الحضري.

- الحلول الخاصة بالبنيات التحتية: شبكة المواصلات(٦٩٧ كلم في المرحلة الأولى)، الطرق الرابطة المدن المحورية بالمنطقة الحضرية (١٦٨ كلم فى المرحلة الأولى)، الكباري الجديدة (٣ في المرحلة الأولى)، أماكن التقاطعات المرورية مع مقترحات معالجتها، إستراتيجية صرف مياة الأمطار حسب الدراسات الكنتورية للولاية، إستراتيجية أنظمة الصرف الصحي، إمدادات المياه (٢٦١٠٠ كلم – جديدة + إعادة تأهيل + صيانة)، إمدادات الكهرباء للـ ٢٥ عام المقبلة.

- أما بالنسبة لجمع البيانات ونظام المعلومات التخطيطية، فقد أوضح قانون المخطط الهيكلي على أن كل المؤسسات الحكومية وشبه المؤسسات القومية الإتحادية والولائية والمحلية يجب أن تتفاعل مع بنك المعلومات في البيانات المؤسسية، بالإضافة لإدخال وإخراج البيانات التي جمعت مباشرة (مسح ميداني، دراسات .... إلخ) أو بطريقة غير مباشرة مع التحقق من صحة البيانات وسريانها ومصداقياتها، هذا القانون يسهل إستعراض وتدشين ورصد الخطة.[٩]

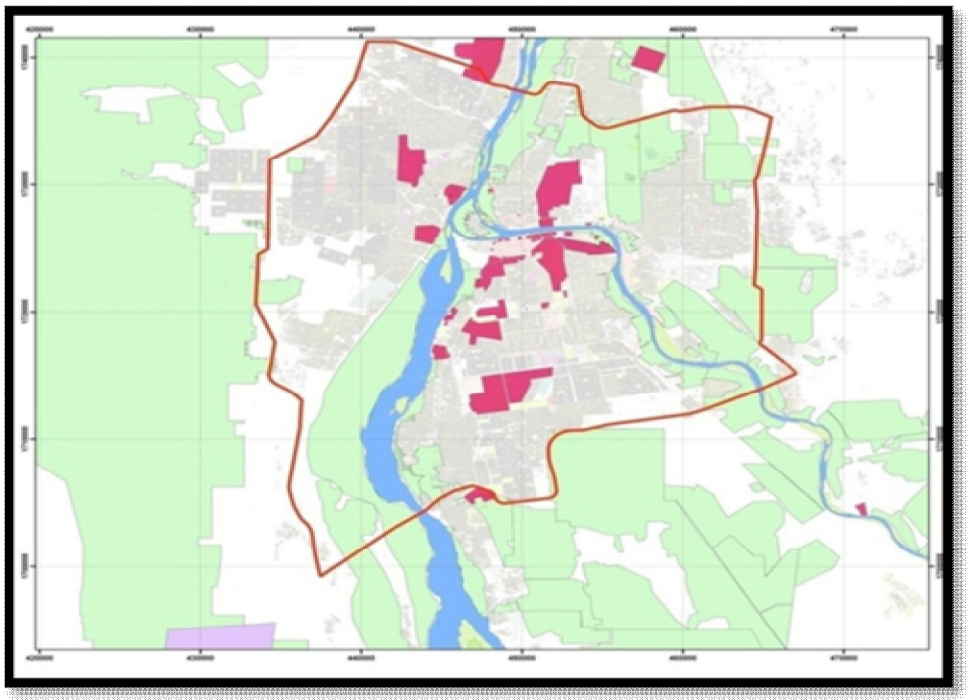

شكل (٧–٤١) خريطة توضح مناطق إعادة التأهيل–المصدر:المخطط الهيكلى العمراني الخامس لولاية الخرطوم،٢٠١٠

[٩] المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم، الوحدة الفنية لمتابعة الإنفاذ بالوزارة،وزارة التخطيط والتنمية العمرانية،ولاية الخرطوم،٢٠١٠.

ثقافة ، ترفية وسياحة	
مراكز	
مراكز جديدة	
منطقة خاصة/إعادة التأهيل والصيانة	
الأسواق	
سياحة وترفية	
زراعة	
النيل	
مراكز – النيل – حاجز – ١٠٠متر	

خريطة(٧-٤٢) توزيع الانشطة فى المنطقة الحضرية- المصدر: المصدر:المخطط الهيكلى العمراني الخامس لولاية الخرطوم،٢٠١٠

٧-٧-٣ العوامل القانونية

يعتبر السودان من أوائل دول العالم التي قامت بإصدار تشريعات في مجال إدارة الموارد الثقافية وذلك في مطلع القرن العشرين، حينما سن أول قانون للآثار في العام ١٩٠٥م في ظل الحكم الثنائي، ثم تبعه إقرار قانون آخر في العام ١٩٥٢م، وبعد مايقارب من نصف القرن من الزمان أصدر أول تشريع وطني يعمل على حماية الآثار في السودان عرف بقانون حماية الآثار للعام ١٩٩٩م.

أ. قانون الآثار للعام ١٩٠٥م

صدر هذا القانون إبان سيطرة المستعمر البريطاني على السودان بغرض سن التشريعات التي تعمل كآلية قانونية للهيمنة على تراث البلاد الاثري واستنزاف مواردها الثقافية. لقد قام ج.و.كروفوت مدير التعليم بالسودان بإعداد هذا القانون. لقد عرف لفظ الأثر في هذا القانون بأنه يشمل (أي شئ سواء كان منقولاً أو ثابتاً قد شيده وصاغه أي إنسان أو تم إدخاله إلى السودان قبل عام ١٧٨٣م). ومن الواضح أن الهدف الأساس لهذا القانون ليس حماية وصون التراث الأثري في السودان كما جاء فى ديباجته، ولكن هدفه الرئيس وضع تعريف ناقص وفضفاض ولايخلو من الغرض الثقافي والسياسي المتعمد. حيث إشترط القانون إعتبارا أن يكون الشئ آثاراً ربطه بتاريخ زمني معين هو قبل العام ١٧٨٣م، وذلك بغرض إستبعاد تاريخ الدولة المهدية وتراثها ومبانيها وجميع مخلفاتها من لفظ كلمة آثار حتى لاتعد آثاراً يحميها القانون.[١٠]

[١٠] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص١٤٤-١٤٥

ب. قانون الاَثار للعام ١٩٥٢م

بعد مايقارب الخمسة عقود من الزمان تم تنقيح ومراجعة قانون الاَثار للعام ١٩٠٥م، ومن ثم إستبداله بقانون الاَثار للعام ١٩٥٢م، والذي صدر في فترة حكم المستعمر للبلاد عندما كان ب.ل.شينى مديراً لمصلحة الاَثار. لقد عرف هذا القانون الاَثار بأنها (أي شئ سواء كان منقولاً أو ثابتاً أو جزء من الأرض يكون قد شيده أو صاغه أو نقشه أو نصبه بطريقة ما أى إنسان قبل سنة ١٨٢١م. وشمل هذا التعبير (التعريف) أي جزء لأي شئ مما ذكر فيما بعد أو شيد من جديد أو أعيد لأصله.

بالرغم من أن القانون قد حدد تاريخ الأثر بأن يكون قد تم تشييده أو نقشه أو نصبه قبل عام ١٨٢١م، إلا أن المشرع (المستعمر) قد إستدرك وأضاف بقصد عبارة ويشمل التعبير (أي جزء لأي شئ مما ذكر فيما بعد أو شيد من جديد أو أعيد لأصله). من الواضح أن الهدف الأساس من هذه الإضافة إعتبار المباني والنصب التذكارية التي شيدها المستعمر لاحقاً جزءاً من الاَثار التي يجب حمايتها وحفظها رمزاً لهيمنته وسيطرته الثقافية. لقد نص القانون على تكوين لجنة للاَثار والمتاحف (مجلس إدارة) تكون مسئولة عن أحكام هذا القانون برئاسة وكيل وزارة التربية والتعليم ومدير الاَثار وبعض الأعضاء.[١١]

ج. قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة ١٩٩٤م

- في هذا القانون تم تعريف الأراضي، الأرض، الأرض الحكومية، القرية وتم توضيح التخطيط العمراني في الفصل الثالث، إعادة التخطيط في الفصل الرابع، التصرف في الأراضي في الفصل الخامس[١٢]. ولم يذكر القانون المباني أو المواقع التراثية أو كيفية التخطيط في هذه المواقع.

د. قانون حماية الاَثار للعام ١٩٩٩م

- إن الهدف الرئيس من إصدار واقرار التشريعات القانونية في ظل أنظمة الحكم الوطنية، حماية التراث الأثري وصونه من مخاطر الدمار والتدهور. وبهذا المفهوم يعد هذا التشريع نقلة نوعية لحماية التراث الأثري بالبلاد بإعتباره أول قانون للاَثار تم إقراره في ظل حكومة وطنية. كما أن تسميته لها رمزية ودلالة مؤثرة وقوية فهو أول تشريع ينص صراحة على حماية التراث الاثري كما حمل مسماه ذلك.

---

[١١] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص١٤٥-١٤٦

[١٢] قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة ١٩٩٤م

- لقد عرفت المادة الثالثة منه الاَثار بأنها (أى شئ خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ثابتاً أو منقولا مما يرجع تاريخه إلى مائة عام). لقد شمل هذا التعريف المواقع الأثرية، المباني التاريخية، الوثائق،المخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية. ومن السمات المميزة لهذا القانون نصه صراحة بملكية التراث الأثرى للدولة، حيث نصت المادة ٤- (١) على إعتبار أن جميع الاَثار في باطن الأرض أو على سطحها ملكاً للدولة، مما يترتب على الدولة مسئولية حمايتها وصونها وحفظها. كما نص القانون في المادة الثامنة حظر إجراء أى تغيير في المباني التاريخية (لايجوز لمالك أحد المباني التاريخية المسجلة أن يحدث أى تغيير عليه ولايحق له مطلقا هدمه أو إجراء أي عمل من شانه تغيير شكله التاريخي أو ميزته الفنية. كما لايجوز إقامة بناء جديد بالقرب من أي مبنى أثري أو تاريخي إلا بموافقة الهيئة). وأصدر القانون عقوبات بالسجن والغرامة لكل من يخالف أحكام هذا القانون في ١٠ بنود.[١٣]
- يلاحظ في (قانون حماية الاَثار للعام ١٩٩٩م)، ركز وبصورة كثيفة على مبدأ العقوبة كاَلية قانونية فاعلة لحماية التراث. فقد ورد ذكر كلمة (يعاقب) زهاء العشرة مرات كأنما هو قانون عقوبات وليس حماية أو توعية تجعل من المواطن شريك أساسي في عملية الحماية والمحافظة على التراث.[١٤]

هـ. ق

رار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٣ بحظر التصرف في الأراضي والعقارات الحكومية

- ا

لقرار حظر التصرف في الأراضي والأصول العقارية المملوكة للدولة أو الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها، إلا بموافقة مجلس الوزراء والتنسيق مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني.[١٥] لم يتم ذكر أو تعريف المباني التراثية المضمنة مع العقارات الحكومية.

و. قانون الحكم المحلي لولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٧م

- أصدر المجلس التشريعي لولاية الخرطوم قانون الحكم المحلي لولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٧م ووقع الوالي عليه، ويقصد بالقانون المحلي أي قانون يصدره مجلس المحلية الذي يكون مقدم إليه من الحكومة المحلية[١٦]، بحيث تكون هي السلطة التنفيذية العليا في المحلية،

---

[١٣] قانون حماية الاثار لعام ١٩٩٩،الهيئة القومية للآثار،وزارة السياحة والآثار والحياة البرية

[١٤] كباشى حسين قسيمة،مرجع سبق ذكره،ص١٤٩.

[١٥] قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٣ بحظر التصرف في الأراضي والعقارات الحكومية

[١٦] مادة ٣٥،قانون الحكم المحلى لسنة ٢٠٠٧م،المجلس التشريعى،ولاية الخرطوم

وتجيز قراراتها بتوافق الاَراء أو بالأغلبية البسيطة إذا لم يتيسر ذلك. ودون الإخلال بسلطات المعتمد تعلو قرارات حكومة المحلية على أى قرار تنفيذي اَخر في المحلية.[١٧]ويكون لكل محلية معتمد يعينه الوالي ويكون المعتمد مسئولا لدى الوالي ومجلس المحلية عن الإدارة الحسنة والأداء العام للمحلية، ويكون رئيساً للجهاز التنفيذي بالمحلية.[١٨]وتختص المحلية بتقديم الخدمات والتنمية والإشراف عليها وممارسة السلطات المحددة في الجدول الملحق بهذا القانون أو أي إختصاصات أخرى موكلة أو مفوضة بموجب أي قانون اَخر.[١٩]ومن إختصاصات المحلية وسلطاتها في مجال الشئون الإجتماعية والثقافية والشباب والرياضة والإعلام، مانص عليه القانون في البند رقم (١٣) من هذا المجال وهو(المحافظة على الاَثار ورعاية التراث من الإندثار ورعاية الموروثات الحميدة وفق خطة الأجهزة المختصة).[٢٠]

- لم يهتم القانون بوضع اَليات لتنفيذ البند الخاص بالحفاظ على التراث ورعايته من الإندثار.

ز. ق

انون تنظيم البناء بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م

- أ

جاز المجلس التشريعي لولاية الخرطوم قانون تنظيم البناء لولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م. هذا القانون يوضح إختصاصات المحلية أو الإدارة، ترخيص البناء، الشروط والمواصفات اللازمة لتنفيذ البناء تدابير السلامة، مواقف السيارات والرسوم. وفيه تم تعريف المباني بأنها (أي إنشاء يتم تشييده أو إقامته في موقع ثابت على الأرض أو تحتها أو يتم تثبيته على مبنى له موقع ثابت على الأرض سواء كان ذلك الإنشاء من الحجر أو الخرسانة أو الحديد أو الخشب أو الطين أو أي مادة أخرى تستخدم لأغراض تشييد المباني ويشمل ذلك الأساس والجدران والأسقف والبروزات والأسوار وخلافه.[٢١]

- لا

يوجد في القانون تعريف للحفاظ أو ذكر للمباني أو المناطق التراثية. وعدم وجود بنود للتعامل مع المباني والمناطق التراثية.

---

[١٧] مادة ٤٤،قانون الحكم المحلى لسنة ٢٠٠٧م،المجلس التشريعى،ولاية الخرطوم

[١٨] مادة ٤٥،المصدر السابق

[١٩] مادة ٧،المصدر السابق

[٢٠] بند رقم ١٣،المصدر السابق

[٢١] قانون تنظيم البناء بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م.

لا

ح.

ئحة تنظيم البناء بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م

تم إصدار هذه اللائحة بواسطة وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة عام ٢٠٠٨م لتنظيم البناء بولاية الخرطوم. حيث تم تعريف المناطق السكنية ، مناطق السكن الإستثماري واللوائح الخاصة بتنظيم البناء فيها. كما تم تعريف الفلل الإستثمارية، الغرفة، الشقة واللوائح الخاصة بتنظيم بنائها، ولم يتم ذكر المباني أو المواقع التراثية في هذا القانون.[٢٢]لم تذكر اللائحة المباني أو المواقع التراثية.

ط. لائحة تسوية مخالفات المباني لسنة ٢٠٠٨م

تم إصدار هذه اللائحة بواسطة وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة لتسوية المخالفات التالية: الإرتفاعات شريطة ألا تكون مخالفة لموجهات إرتفاعات المباني، مخالفة الإرتدادات، نسبة التغطية، البروزات، الدور المسروق أو الميزانين، المناور الرأسية، مناسيب الطوابق، الطابق تحت الأرض(البدرون) ، أي حالة أخرى بناءً على توصية الإدارة، ولم يتم ذكر أي مخالفات تتعلق بالتعدي على المباني والمناطق التراثية.[٢٣]

ي. قانون الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م

أجاز المجلس التشريعي لولاية الخرطوم قانون الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م ووقع عليه والي الخرطوم.

ع –

رف القانون الآثار بأنها (أى تراث مادي خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه، سواء كان ثابتاً أو منقولاً مما يرجع تاريخه إلى مائة عام أو أكثر، وتعتبر من الآثار الوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية ومجموعات المعالم التي لها قيمة إستثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم). كما فصل القانون الآثار الثابتة وعرفها بأنها (يقصد بها الآثار المتصلة بالأرض مثل الكهوف الطبيعية أو المحفورة التي كانت مخصصة لحاجات الإنسان القديم والصخور التي رسم أو حفر عليها الإنسان القديم صوراً أو نقوشاً أو كتابة، وكذلك أطلال المدن والقرى والمنشآت المطمورة في بطون التلال المتراكمة أو الأبنية التاريخية المنشأة لغايات مختلفة كالمساجد والكنائس والمساكن والمستشفيات والملاعب والمسارح والمدافن وأطلال المباني وماإتصل بها كالأبواب والنوافذ والأعمدة والشرفات والدرج والسقوف والنصب التذكارية وشواهد القبور).

---

[٢٢] لائحة تنظيم البناء بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م.

[٢٣] لائحة تسوية مخالفات المباني لسنة ٢٠٠٨م.

رف القانون المجمعات بأنها (يقصد بها مجموعة المباني المنعزلة أو المتصلة التي يكون لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة إستثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم). كما حظر القانون إقامة أى منشاة أو طرق ولائية على مسافة يمكن أن تؤثر على المناطق الأثرية أو المباني التاريخية إلا بموافقة الوزارة وبالتنسيق مع الجهات المختصة. بالإضافة إلى ذلك إلغاء التصديقات الممنوحة لأي شخص لإقامة أي منشاة في أي منطقة إذا إتضح أن المكان أثرى أو به آثار. وحظر القانون أيضا وضع أو لصق أي إعلان على الأماكن أو المباني الأثرية. كما أصدر القانون عقوبات بالسجن والغرامة لكل من يخالف أحكام هذا القانون.[٢٤]

- عملت وزارة الثقافة والإعلام بولاية الخرطوم من خلال قانون الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م، على إعفاء المواقع الأثرية والتاريخية والممتلكات الثقافية من رسوم التسجيل والضرائب الولائية والعوائد وأي رسوم محلية أخرى.[٢٥]

ك. المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم ٢٠١٠م

المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم يعتبر من المرجعيات القانونية المهمة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، تمت إجازته من مجلس الوزراء الإتحادى عام ٢٠١٠م، ويشرف عليه والي ولاية الخرطوم وأصبح قانون ساري لتنمية ولاية الخرطوم. فقد أوجب المخطط بأن توضع الخريطة الهيكلية في شكل قانوني ليتضمن الإلتزام بأحكامها التخطيطية، وذلك لأن مشاريع التنمية الطبيعية وبرامج الخطة تحتاج إلى أطر قانونية حيث تسهل التنفيذ بالمؤسسات من جانب ويضمن التزامن بشكل عام في التنفيذ من جانب آخر، بحيث يتم التركيز على الإطار القانوني كما يجب في التنفيذ. كما أوجب وضع اللوائح لرفع مستوى المعرفة والمهارة لتتوافق مع التطورات والإجراءات ذات الصلة.[٢٦] ولكن من جهة أخرى فإن بطء إجراءات تنفيذ الخطة الهيكلية يعرض المباني والمناطق التراثية إلى التدهور.

ل. قرار وزير العدل رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١ بتفعيل الإجراءات القانونية لحماية المال العام

أصدر هذا القرار تفعيلاً لدور وزارة العدل في حماية المال العام، وحرصاً على نشر قيم حرمة المال العام وتوقيع عقوبات رادعة على المعتدين عليه بكل أشكال الإعتداء، لذلك أصدر وزير العدل توجيهات للمستشارين العاملين بأجهزة الدولة بمتابعة بلاغات التعدي على المال العام في

---

[٢٤] قانون الآثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩،ولاية الخرطوم

[٢٥] قرار لجنة اعادة استخدام المبانى التاريخية والاثرية التى كانت تشغلها الوزارات والمؤسسات الحكومية الواقعة على شارع النيل بمدينة الخرطوم،المصدر السابق

[٢٦] المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم،مصدر سبق ذكره

مرحلتي التحري والمحاكمة، وتمثيل الإتهام مع نيابة المال العام أو وكيل النيابة (حسب الحال) ورفع تقارير دورية لمكتب الوزير عن موقف تلك البلاغات. بالإضافة إلى تفعيل كافة الإجراءات القانونية الجنائية والمدنية لحماية المال العام.[٢٧] أنظر ملحق (٥).

٤-٧-٧ العوامل الإدارية

- تقوم الإدارة العامة للآثار والمتاحف بولاية الخرطوم بعمل المسوحات الأثرية التي تسبق مشروعات التنمية أو الإمتدادات السكنية أو الزراعية والطرق وخلافه التي من شانها أن تؤثر على المواقع الأثرية والتاريخية في الولاية.[٢٨]
- تم إرفاق قائمة بحصر المباني الأثرية والتاريخية بولاية الخرطوم للوزارات التي تشغل هذه المباني، حيث تم إخطار مستخدمي هذه المباني بأنها تعتبر تحت الحماية بموجب قانون الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م، وأن لاتتم أعمال الترميم والصيانة الدورية إلا تحت إشراف وزارة الثقافة والإعلام الولائية مع الإلتزام بعدم المساس بوحدة المبنى أنظر ملحق (٦).[٢٩]
- يقوم قسم إدارة الآثار بالإدارة العامة للآثار والمتاحف بتطوير وتأهيل المواقع الأثريه وحمايتها والمحافظه عليها وتنميتها.[٣٠] كما تضع الهيئة العامة للآثار والمتاحف مجموعة من اللوائح والنظم لتحديد وتقنين أعمال الترميم لإعادة إستخدام المباني التاريخية وذلك من أجل الحفاظ عليها ومن أهمها وضع خطة متكاملة للمباني التاريخية بحيث تعطي صورة متكاملة للعمل للسنوات القادمة، ووضع تصور شامل للأعمال. إن المعاينة الثقافية الأولية هي إجراء تقوم به إدارة الهيئة العامة للآثار والمتاحف لمعاينة المواقع الأثرية والمباني التاريخية بما يخدم ذلك المؤسسات والشركات والأفراد الذين يتقدمون للحصول على شهادة أولية بعدم الإضرار بالأماكن الأثرية أو الثقافية قبل التطوير.
- تقوم الهيئة العامة للآثار والمتاحف بتقديم إقتراحات لإستخدامات المباني التاريخية بحيث تعمل على: وضع التصور لإستخدام المباني التاريخية، تحديد المباني التاريخية المراد إستخدامها، تحديد الوظائف أو الاستخدام الجديد المقترح والتي يجب أن تتفق مع المعايير والقيم التي يحملها الموقع. كما توصي لجنة إعادة إستخدام المباني التاريخية والأثرية

---

[٢٧] قرار رقم (٢٦)،تفعيل الاجراءات القانونية لحماية المال العام،وزارة العدل،٢٠١١م.

[٢٨] قانون الاثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩م،ولاية الخرطوم

[٢٩] قائمة حصر المباني الاثرية والتاريخية بولاية الخرطوم،وزارة البيئة والاثار،ولاية الخرطوم،٢٠١٠م

[٣٠] الوصف الوظيفي لهيكل الادارة العامه للاثار والمتاحف،الادارة العامة للآثار والمتاحف،المجلس الأعلي للثقافة والإعلام والسياحة

بضرورة أن تكون الإستخدامات والوظائف الجديدة محدودة بحيث لاتحدث تغيير جوهري في المباني مما يفقدها ويقلل من قيمتها التاريخية والثقافية.[٣١]

- أيضاً تقوم الإدارة العامة للآثار والمتاحف بحظر إجراء أي تغيير في المباني التاريخية أو أسمائها وتشمل تلك التي تشغلها الجهات الحكومية داخل الولاية سواء بالحذف أوالإضافة أو إجراء الصيانة والترميم إلابموافقة وإشراف الوزارة.[٣٢]
- تقوم إدارة الآثار بالإدارة العامة للآثار والمتاحف بالقيام بالمسوحات الأثرية، ومتابعة النشاط الآثاري بالولاية والإشراف عليه بالتنسيق مع المؤسسات العلمية. كما تقوم إدارة الترميم بالإدارة العامة للآثار والمتاحف بتأهيل الأبنيه التاريخيه والتراثيه غير المشغولة، وإتخاذ القرارات المناسبة بشأن توظيفها وإدماجها في حياة المجتمعات المحيطه بها. بالإضافة إلى مراقبة وضبط إستخدام الأبنيه التاريخية والتراثية المشغولة بواسطة الأجهزة الحكوميه[٣٣]
- تسعى الهيئة العامة للآثار والمتاحف إلى الإلتزام بالمناهج التي رسمها مركز اليونسكو للتراث العالمي، والتي تحث على تحديد الإرث الطبيعي والثقافي حول العالم بهدف حمايته والحفاظ عليه، لأنه يعتبر من إبرز القيم الإنسانية والثقافية.

ا ٥-٧-٧

لعوامل الإقتصادية

- إ

ن القرار الصادر من مجلس الوزراء رقم (٤٥٢) لسنة ٢٠٠٦م، والذي يهدف إلى ترحيل الوزارات القومية المطلة على شارع النيل، من أجل الإستغلال الأمثل لهذه الأراضي والإهتمام بترتيب مظهر العاصمة وتخصيص الأراضي المطلة على هذا الشارع في الأغراض السياحية وخدمات الفنادق تستهدف التوظيف الأمثل للأرض وزيادة مردودها الإقتصادي.

- ت

رى لجنة إعادة إستخدام المباني التاريخية والأثرية، ضرورة الإستفادة من التجارب العالمية من الدول الأخرى في مجال إستثمار المباني التاريخية وكيفية تحويلها إلى منطقة سياحية.[٣٤]

---

[٣١] قرار لجنة اعادة استخدام المبانى التاريخية والاثرية التى كانت تشغلها الوزارات والمؤسسات الحكومية الواقعة على شارع النيل بمدينة الخرطوم، مصدر سبق ذكره

[٣٢] قانون الاثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩م،ولاية الخرطوم

[٣٣] الوصف الوظيفي لهيكل الادارة العامه للاثار والمتاحف، مصدر سبق ذكره

[٣٤] قرار لجنة اعادة استخدام المبانى التاريخية والاثرية التى كانت تشغلها الوزارات والمؤسسات الحكومية الواقعة على شارع النيل بمدينة الخرطوم،مصدر سبق ذكره

قد إهتم السودان بالسياحة ففي عام ١٩٩٠م، صدر قانون تشجع الإستثمار الأجنبي والوطني في مختلف مجالات الإستثمار بما فيها السياحة، كما نص على الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لاتقل عن خمس سنوات، كما نص على الإعفاء كلياً أو جزئياً كنسبة مئوية من الرسوم الجمركية التي تتعلق بالآلات والمعدات ومدخلات الإنتاج ووسائل النقل. وأيضاً تناول مؤتمر الولاة الخامس في ملكال عام ١٩٩٢م أهمية السياحة وسبل تطورها. وفي عام ١٩٩٦م إنعقد مؤتمر أركويت الثاني عشر بهدف تطوير السياحة في السودان، وذلك بتنمية وتأهيل المصادر السياحية. تشير إلى ذات الإهتمام تقارير ومسوحات وزارة السياحة أنظر ملحق (٧). كما أن هنالك شركات تستثمر في مجال السياحة وذلك بتنظيم رحلات والإعلام والترويج للمناطق السياحية في السودان،[٣٥] وتمويل عدد من مشروعات الحفاظ جدول (٧-٣٨).

جدول (٧-٣٨) المشروعات المنفذة والجهة الممولة وتكلفة الترميم والصيانة

المصدر: وزارة البيئة والآثار (الإدارة العامة للآثار والمتاحف)،٢٠١٣م.

المشروعات المنفذة	الجهة الممولة	تكلفة الترميم والصيانة
ترميم وتأهيل بيت الخليفة	وزارة البيئة والآثار	١٣,٠٠٠ جنيه
صيانة وترميم وتأهيل قصر الزبير باشا بالجيلي	وزارة البيئة والآثار	١٣,٣٢٤ جنيه
ترميم وصيانة بيت برمبل	وزارة البيئة والآثار وزارة المالية الولائية	١٠٠,٠٠٠ جنيه
صيانة وترميم بوابة عبد القيوم	وزارة البيئة والآثار	١٠,٠٠٠ جنيه
ترميم وتأهيل خلوة السيد احمد المهدي	وزارة البيئة والآثار وزارة المالية الولائية	٧٠,٠٠٠ جنيه
ترميم وتأهيل بيت السيد عبد الرحمن المهدي	وزارة البيئة والآثار وزارة المالية الولائية	١٠٠,٠٠٠ جنيه
ترميم وتأهيل طابية بوابة عبد القيوم	ولاية الخرطوم	٣,٠٠٠ جنيه

٧-٧-٦ العوامل الإجتماعية

عند صياغة خطة المخطط الهيكلي، وضعت عدة محاور أساسية لمعالجة الوضع الحالي والتنمية المستقبلية المتوقعة لمدينة الخرطوم، وقد تمثلت إستراتيجية الإستدامة للمناطق الحضرية في أن تأخذ عملية إعادة التأهيل الأسبقية على باقي التدخلات، وخصوصاً في المناطق ذات

[٣٥] حنان فضل يوسف،مشاكل السياحة فى منطقة جبل مرة،رسالة ماجستير،جامعة الخرطوم،٢٠٠٣،ص٥.

القيم الإنسانية أو الثقافية أو التراثية الموجودة بالخرطوم. فالمناطق التي خضعت لإعادة التأهيل، المناطق السكنية مثل منطقة الديوم حيث الجمع بين الأنشطة الثقافية والتجارية المحدودة، والإستخدامات السكنية والمكتبية والتي تتصف بتقديمها لتلك الخدمات بتكلفة متوسطة. لذلك تجري عميات المعالجة قدر الإمكان لنسيج المباني القائمة وقطع الأراضي والشوارع كمنطقة تراثية حضرية تمثل تاريخ مستوطنة الخرطوم. وفي ذات المساق، يتم النظر إلى منطقة بري بالخرطوم والملازمين بأم درمان كمنطقتين حضريتين سكنيتين وتراثيتين تعالجان كجزء من عملية تنمية مستوطنات العقود الأولى للقرن السابق.[٣٦]

٧-٧-٧ العوامل الثقافية

- تقوم الهيئة القومية للآثار بإعداد المواقع الأثرية والمباني التاريخية المسجلة التي تمتلكها الدولة لزيارات المواطنين والدارسين والسواح وأن تظهر صفاتها الفنية وخصائصها التاريخية. كما تقوم بتنظيم معارض مؤقتة للآثار والمواد التراثية الأخرى داخل السودان وخارجه لنشر المعرفة والثقافة السودانية.[٣٧]يعمل قسم إدارة الآثار بالإدارة العامة للآثار والمتاحف على الترويج للسياحة الثقافية بالولاية وصولاً للتعريف بتراثها وأهميته كما يقوم القسم بالإعداد والإسهام في ورش العمل والمؤتمرات التخصصية في مجال الآثار محلياً وعالمياً.
- كما تقوم إدارة الترميم بالإدارة العامة للآثار والمتاحف بنشر الوعي بأهمية المحافظة على الأبنية التراثية والتاريخية بغرض حمايتها من مخاطر التغيير والإزاله.[٣٨]
- قامت لجنة الشئون الإجتماعية والثقافية بجمعية المهندسين المعماريين السودانية، بعمل ندوة بعنوان الترميم والحفاظ على المباني التاريخية، ودعيت إليها رئيسة مركز الدراسات العليا المتخصصة في الترميم والحفاظ على المباني والمواقع التاريخية التابعة للجامعة اللبنانية – بيروت، والخبير المرمم لزيارة السودان في فبراير ٢٠١٠م، لتقديم ندوة ومحاضرات عن الترميم والحفاظ على المباني الأثرية والتاريخية، وذلك بمناسبة مرور مائة عام على تشييد مباني وزارة المالية والبريد والبرق، وحظر مشروع قانون الآثار والمتاحف لولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م إجراء أي تغيير في المباني التاريخية أو أسمائها. تم تنسيق الدعوة بالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة والهيئة القومية للآثار والمتاحف. قدمت محاضرتان الأولى بجامعة الخرطوم والثانية بالهيئة القومية للآثار والمتاحف.[٣٩]

٨-٧-٧ العوامل الفنية

---

[٣٦] المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم،مصدر سبق ذكره

[٣٧] قانون الآثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩،ولاية الخرطوم

[٣٨] الوصف الوظيفي لهيكل الادارة العامه للاثار والمتاحف،مصدر سبق ذكره

[٣٩] تقرير الدورة السادسة عشرة،جمعية المهندسين المعماريين السودانية،يونيو ٢٠١٣م.

- عملت الإدارة العامة للآثار والمتاحف على توثيق وتسجيل المباني التاريخية بولاية الخرطوم، بتوزيع مذكرة حصرية للمباني التاريخية بالولاية مرفق معها قانون الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م لكافة المؤسسات الحكومية التي تشغل مباني تاريخية لتبصيرها بأن هذه المباني محمية بالقانون، بالتالي يصبح أمر صونها والحفاظ عليها من إختصاص الإدارة العامة للآثار والمتاحف، وتم التنفيذ ميدانياً وأصدر تشريع يتعلق بالرسوم المقررة.[٤٠]
- تتبع الإدارة العامة للآثار والمتاحف الإستراتيجية التالية للإضطلاع بنشاطاتها في التنقيب عن الآثار ورسم الخرائط ومسح المباني التاريخية، المواقع الأثرية وإدارة تلك المواقع وحمايتها في السودان، من خلال تاسيس قاعدة بيانات عن المباني التاريخية، تتضمن معلومات عن كافة المباني التاريخية والأثرية الموجودة في ولاية الخرطوم.
- تعمل الهيئة العامة للآثار والمتاحف على دراسة حالة المواقع التاريخية وفى هذه المرحلة يتم جمع المعلومات حول المباني التاريخية بشكل تفصيلي متكامل وشامل من خلال قوائم التسجيل لتحديد المعايير والقيم المرتبطة بالمباني التاريخية والأثرية. عمل قوائم سجل تصوير المبنى بشكل كلي وأيضا قوائم التسجيل والتوثيق وعمل الخرط.[٤١]
- تقوم وزارة الثقافة والإعلام بولاية الخرطوم (بأعمال ترميم وصيانة المواقع التاريخية المسجلة بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف، على أن تتم الصيانة والترميم تحت إشرافها ويشمل ذلك المباني التاريخية والأثرية الولائية التي تشغلها الجهات الحكومية). كما تقوم أيضا بمسح وحصر وتسجيل المباني التاريخية غير المسجلة بالولاية وتفتح سجلات لها وتسجل فى إسم حكومة الولاية بالتنسيق مع الجهات المختصة.[٤٢]
- توصي لجنة إعادة إستخدام المباني التاريخية والأثرية بالآتي:

أ. ضرورة المحافظة على المباني التاريخية الموجودة في العاصمة، من خلال إعداد المخططات التنفيذية التي يجب أن يراعى فيها الحفاظ على العناصر المعمارية والتشكيلية والمكونات الأصلية للمبنى. والتي قد تشتمل بعض من أعمال التقوية اللازمة للمباني والأساسات والأسقف مع إضافة التركيبات الإلكتروميكانيكية اللازمة في إطار المحافظة على الطابع التقليدي.

[٤٠] قائمة حصر المبانى الاثرية والتاريخية بولاية الخرطوم،مصدر سبق ذكره

[٤١] قرار لجنة اعادة استخدام المبانى التاريخية والاثرية التى كانت تشغلها الوزارات والمؤسسات الحكومية الواقعة على شارع النيل بمدينة الخرطوم،مصدر سبق ذكره

[٤٢] قانون الآثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩،ولاية الخرطوم

ب. وبهدف إعادة إدراج المبنى في البيئة المعاصرة ليستخدم لغرض اَخر جديد، ومن أجل ذلك قد يتطلب الأمر إستخدام التقنيات الحديثة الملائمة من وسائل وأساليب للعرض ليكون المبنىشاهداً على حضارة الخرطوم وتطورها التاريخي والمعماري.

ج. يجب أن تكون أساليب الترميم والصيانة للحفاظ على المباني التاريخية قائمة على الأساليب العلمية المعتمدة في مجال الترميم، وبخاصة تلك المذكورة في وثيقة البندقية عام ١٩٦٤م، وسائر الإتفاقيات والأعراف العالمية والمعتمدة من قبل اليونسكو في مجال التراث وصيانة المدن والمباني التاريخية.

- تضع الهيئة العامة للاَثار والمتاحف مجموعة من اللوائح والنظم لتحديد وتقنين أعمال الترميم لإعادة إستخدام المباني التاريخية وذلك من أجل الحفاظ عليها ومن أهمها:

أ. كل مبنى شيد قبل عام ١٩٦٢م يعتبر مبنى تاريخي، ويجب دراسة كيفية الحفاظ عليه، وقد تم إختيار سنة ١٩٦٢م لأنها تعتبر مرحلة التحول من فترة التاريخ السوداني القديم إلى التاريخ السوداني الحديث.

ب. تسجل أعمال المسح والدراسة والتصميم والترميم والتأثيث بصورة متكاملة للإستفادة منها في الدراسات والبحوث والمطبوعات.

ج. إعادة تاهيل المبنى بإستحداث إستخدام مناسب بعد الترميم وعدم ترك المباني بدون إستخدام، حيث أن عدم الإستخدام يؤدي إلى تدهور حالة المبنى.

د. القيام بأعمال الصيانة الدورية للمباني للوقاية من أية مشاكل إنشائية أو فنية قد تحدث، وذلك ضمن خطة تطبيق الجودة في العمل.

هـ. إستخدام المواد والأساليب التقليدية في أعمال الترميم والبناء وعدم اللجوء إلى المواد الحديثة إلا في حالات الضرورة القصوى.

- تم تصنيف المباني الأثرية والتاريخية بولاية الخرطوم التي سيعاد إستخدامها وفقاً للمعايير والقيم الاَتية: المعيار الأول (مبنى ذو قيمة أثرية)– المعيار الثاني (مبنى ذو قيمة تاريخية)– المعيار الثالث (مبنى ذو قيمة معمارية وجمالية).[٤٣]

- تقوم إدارة الاَثار بالإدارة العامة للاَثار والمتاحف بالإسهام في الأعمال الإنقاذيه تنفيذاً لسياسات الإدارة العامه للاَثار والمتاحف، كما تقوم إدارة الترميم بالإدارة العامة للاَثار والمتاحف بالوقوف علي الحالة البنائية للأبنية التاريخية والتراثية ومن ثم إجراء المعالجات اللازمة.[٤٤]

---

[٤٣] قرار لجنة اعادة استخدام المبانى التاريخية والاثرية التى كانت تشغلها الوزارات والمؤسسات الحكومية الواقعة على شارع النيل بمدينة الخرطوم،مصدر سبق ذكره

[٤٤] الوصف الوظيفي لهيكل الادارة العامه للاثار والمتاحف،مصدر سبق ذكره

- الإدارة العامة للاَثار والمتاحف منذ إنشائها عام ٢٠٠٧م، درجت على تفعيل مشاريع تنمية الاَثار بولاية الخرطوم، فقامت بصيانة وترميم العديد من المباني والمعالم التاريخية المهمة مثل:

الطوابي الموجودة داخل ولاية الخرطوم، بيت برمبل، بوابة عبد القيوم، خلوة وبيت السيد عبد الرحمن المهدي، بيت الزبير باشا، متحف بيت الخليفة عبد الله، سور الملازمين. هناك بعض المشاريع الأخرى والتى سوف يتم انجازها في الفترة اللاحقة.[٤٥]

- في إطار تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في الإدارة وضعت الإدارة خطة تدريب للخمسة سنوات القادمة ٢٠١١-٢٠١٦م كالاَتي:

أ. مجال الدراسات العليا: دبلوم عالي في مجال الاَثار والمتاحف، تمهيدي ماجستير الاَثار والمتاحف، ماجستير في مجال الاَثار والمتاحف، دكتوراه في مجال الاَثار والمتاحف

ب. الكورسات والدورات التدريبية: دورة في اللغة الإنجليزية والفرنسية، دورة في المساحة الأثرية، دورة في الكشف الأثري، دورة في الطرق الحديثة في التنقيب الأثري (تقنية العمل الأثرى)، دورة في الأساليب الحديثة للعرض المتحفي، دورة في تقنيات الترميم المعماري، دورة في التصميم الهندسي الداخلي للمتاحف، دورة في حفظ وتوثيق المادة المتحفية، دورة في المعالجة الأثرية وترميم القطع الأثرية، دورة في التوثيق العلمي للقطع الأثرية، دورة في مجال الصفحات الإلكترونية، دورة في مجال الحفظ والمعالجة الكيميائية للقطع الأثرية، دورة في مجال الإرشاد الأثرى والتنقيب المتحفي، دورة في مجال الإدارة العامة، دورة متقدمة في الحاسوب، دورة في التخطيط الإستراتيجي، دورة في العلاقات العامة، دورة في إدارة الموارد البشرية، دورة في الحقن الصخرية للمباني الأثرية (حفظ المواقع الأثرية)، دورة في الرسم الهندسي للمباني والمواقع الأثرية.

التدريب داخلي وخارجي، والدول المناط بها التدريب الخارجي في الاَثار والمتاحف والترميم هي: مصر- سوريا- الأردن- تونس- فرنسا- بريطانيا- النرويج- ألمانيا- بولندا.

والمنظمات المناط بها التدريب هي: منظمة اليونسكو- منظمة المتاحف العربية- منظمة المتاحف العالمية- منظمة المتاحف الأفريقية.[٤٦]

٧-٧-٩ العوامل التنظيمية

- إن نظام الحكم والتشريعات القانونية في السودان تحدد طبيعة نظام إدارة الموارد الثقافية فيه. فالنظام الفيدرالي في السودان يتيح قدراً من الذاتية للولايات في إدارة شئون مواردها الثقافية،

[٤٥] تقرير عن مشاريع التنمية،الادارة العامة للاَثار والمتاحف،وزارة الثقافة والاعلام،بدون تاريخ.

[٤٦] تقرير تفصيل تدريب كوادر الادارة للخمسة اعوام القادمة،الادارة العامة للاثار والمتاحف،وزارة الثقافة والاعلام،بدون تاريخ.

بالرغم من أن الحكومة المركزية ممثلة في الهيئة القومية للاَثار والمتاحف هي المسئولة قانوناً عن إدارة الموارد الثقافية. لذا يتوجب التنسيق بين إدارة الموارد الثقافية الولائية والهيئة القومية للاَثار والمتاحف، وذلك من أجل تفادي التضارب في القوانين والصلاحيات حتى لاينعكس ذلك بصورة سالبة على موارد التراث الأثري في البلاد.[٤٧]

- تقوم الإدارة العامة للاَثار والمتاحف بولاية الخرطوم بعمل المسوحات الأثرية التي تسبق مشروعات التنمية أو الإمتدادات السكنية أو الزراعية والطرق وخلافه، والتي من شانها أن تؤثر على المواقع الأثرية والتاريخية في الولاية وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.[٤٨]

٧-٨ إيجابيات وسلبيات تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

الجدول (٧-٣٩) يوضح إيجابيات وسلبيات تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، كما يوضح الجهات المعنية بالحفاظ، فقد تم تصنيف طرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً إيجابياً على التراث المعماري والعمراني كطرق إيجابية، وطرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً سلبياً، صُنفت كطرق سلبية، تمهيداً لتطبيق المنهج المقترح.

جدول (٧-٣٩) إيجابيات وسلبيات تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
السياسية	-رئاسة مجلس الوزراء	-أصدر رئيس الجمهورية قرار بحظر التصرف في الأراضي الحكومية. -توقيع رئيس الجمهورية على قانون حماية الاَثار لعام ١٩٩٩م. - قرارات مجلس الوزراء بصيانة وإبراز المعالم التراثية. - قرارات مجلس الوزراء بإخلاء المباني التراثية من الوظائف الحكومية مع إعادة توظيفها.	-بالرغم من إصدار قرارات رئاسة الجمهورية والقرارات الوزارية بالحفاظ على المباني والمناطق التراثية، لكن نجد أن بعض القرارات التي نُفذت لها تأثير سلبي على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، مثل قرار تشييد القصر الجمهوري الجديد في الحديقة الشرقية للقصر لمبنى القصر الجمهوري، وقرار توسعة مكاتب وزارة المالية في مبنى البريد. هذه القرارات تعارض القرارات التي أصدرت بإخلاء شارع النيل من المباني الحكومية.
الإستراتيجية	-اللجنة العليا للمخطط الهيكلي -اللجنة الفنية	- عمل تخطيط إستراتيجي شامل لولاية الخرطوم ككل ويوجد إطار عام ودراسات تخطيطية شاملة، ممثلة في	- عدم الإلتزام بالفترة الزمنية للخطة الإستراتيجية وذلك للقيام بتعديل وتنقيح المخطط الهيكلي عدة مرات وأجيز بصورة

[٤٧] كباشي حسين قسيمة،مصدر سبق ذكره،ص١٣٨-١٣٩

[٤٨] قانون الآثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩،ولاية الخرطوم

	للمخطط الهيكلي – مجلس وزراء ولاية الخرطوم –المجلس التشريعي لولاية الخرطوم – مجلس الوزراء الإتحادي.	الإجراءات العامة والتفصيلية للمدن. – وضّع المنظور الزمني المستقبلي للمخطط الهيكلي لمدى ٢٥ سنة ممرحلة لخمس مراحل، لكل مرحلة ٥ سنوات. – تم وضع الخطط الإستراتيجية مع إقتراح الحفاظ على المعالم والمباني والمناطق التراثية وتعمير المناطق المحيطة بنفس الطابع. – أوجب المخطط الهيكلي إشراك المتخصصين في إعداد ورصد وتنفيذ الخطة.	نهائية عام٢٠١٠م. –بطء إجراءات تنفيذ الخطة الهيكلية مما يعرض المباني والمناطق التراثية إلى التدهور. –تنفيذ الخطة الإستراتيجية بالحفاظ على التراث لايواكب التخطيط. – لم يتم الإعتبار للخطط الإستراتيجية التفصيلية الخاصة بالحفاظ على التراث.
القانونية	–الهيئة القومية للآثار. –الإدارة العامة للآثار والمتاحف. –وزارة العدل. –المخطط الهيكلي لولاية الخرطوم. –المجلس التشريعى لولاية الخرطوم.	– أصدر أول قانون عام ١٩٠٥م في ظل الحكم الثنائي لحماية وصون التراث الأثري فى السودان. –قانون عام ١٩٥٢م الذي عرّف القانون البناء الأثري والموقع التاريخي. –قانون حماية الآثار الإتحادي للعام ١٩٩٩م حظر إجراء أي تغيير في المباني التاريخية أو هدمه أو إجراء أي عمل من شأنه تغيير شكله الخارجي أو ميزته الفنية. – قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٣ حظر التصرف في الأراضي والعقارات الحكومية. –قانون الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٧م حيث نص البند (١٣) على المحافظة على الآثار ورعاية التراث من الإندثار ورعاية الموروثات الحميدة وفق خطة الأجهزة المختصة. – إصدار القانون الولائي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩م، قانون الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم وتمت إجازته وتفعيله والتوقيع عليه ليتم التعامل به لدى المحاكم ومكاتب الشرطة. عرف القانون المبنى التاريخي،وضح القانون أن تقوم الإدارة العامة للآثار بالتعاون مع الهيئة القومية للآثار بأعمال الترميم،نص القانون على حصر وتسجيل المباني التاريخية غير	– عدم مواكبة القوانين لتطور التشريعات الدولية والإقليمية في هذا المجال لأن معظمها صدر في فترات زمنية متباعدة. –لم يذكر قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة ١٩٩٤م المباني أو المواقع التراثية أو كيفية التخطيط في هذه المواقع. –ركز قانون حماية الآثار لعام ١٩٩٩م على مبدأ العقوبات لحماية التراث. – عدم التعامل بجدية مع قضايا التراث في أقسام الشرطة والنيابات. – عدم تفاعل وتجاوب السلطات المختصة مع قانون الآثار الولائى لمجابهة التعديات على المواقع والمباني التراثية. –لايوجد تعريف للمباني التراثية في قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٣ م، كما أن القرار لايوضح أن بعض المباني التي تم حظر التصرف فيها هي مباني تراثية. –لم يهتم قانون الحكم المحلي لولاية الخرطوم لعام ٢٠٠٧م بوضع آليات لتنفيذ البند الخاص بالحفاظ على التراث ورعايته من الإندثار. – لايوجد تعريف للحفاظ أو ذكر للمباني أو المناطق التراثية فى قانون تنظيم البناء بولاية الخرطوم لعام ٢٠٠٨م. –لم تذكر لائحة تنظيم البناء بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م المباني أو المواقع التراثية. –لم تذكر لائحة تسوية مخالفات المباني لسنة

		المسجلة بالتنسيق مع الجهات المختصة.نص القانون على حظر إجراء أي تغيير في المباني التاريخية أو أسمائها وتشمل المباني التي تشغلها الجهات الحكومية داخل الولاية سواء بالحذف أو الإضافة أو إجراء الصيانة والترميم. -قانون المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم أفرد للمناطق التراثية الخصوصية والتميّز وذلك بالحفاظ على مبانيها ذات الطابع التراثي مع السماح بتغيير إستخداماتها لمكتبات وطنية، متاحف ومعارض للفنون والتراث. - إصدار القانون الولائي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م أي قانون رسوم خدمات وتفتيش الآثار. -قرار وزير العدل لعام ٢٠١١م بحماية المال العام. نص القرار على حماية المال العام وتفعيل كافة الإجراءات القانونية الجنائية والمدنية لحمايته.	٢٠٠٨م أي مخالفات تتعلق بالتعدي على المباني والمناطق التراثية. - تعطيل القانون الولائي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م أي قانون رسوم خدمات وتفتيش الآثار. - لم يحدد قانون الهيئة القومية للآثار للعام ١٩٩٩م،أو قانون الإدارة العامة للآثار والمتاحف للعام ٢٠٠٩م، الأسس والإشتراطات البنائية التي يجب الإلتزام بها عند طلب ترخيص للبناء في المناطق التراثية. كما لم يحدد الأسس التخطيطية التي يجب الإلتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التراثية. - لايوجد التزام بالمواثيق والتوصيات الدولية لضبط مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
الإدارية	- الهيئة القومية للآثار. -الادارة العامة للاثار والمتاحف.	- وضع خطط متكاملة للحفاظ على المبانى التراثية بحيث تعطى صورة متكاملة للعمل للسنوات القادمة. - الإشراف على المباني والمواقع التراثية داخل منطقة الخرطوم الكبرى وحمايتها والمحافظه عليها. - رصد المشكلات التي تعاني منها المناطق والمباني التراثية. - متابعة النشاط الآثاري بمنطقة الخرطوم الكبرى والإشراف عليه بالتنسيق مع المؤسسات العلمية. - تسعى الهيئة العامة للآثار والمتاحف إلى الإلتزام بالمناهج التي رسمها مركز اليونسكو.	-عدم الإستقرار الإداري فى تبعية أيلولة إدارات التراث في البلاد سواء كانت الهيئة القومية للآثار أو الإدارة العامة للآثار والمتاحف، والذي قد أضر كثيراً بسياسة وخطط وتطور النظام الإداري في كل منهما، حيث شهدت تبعيتهما منذ الإنشاء مداً وجزراً لوزارات مختلفة. -لايوجد في الوقت الراهن مشروع يهدف إلى وضع مخطط تفصيلي للحفاظ على المباني والمناطق والمعالم التراثية في منطقة الخرطوم الكبرى أو كيفية إعادة توظيفها أو إستثمارها وفق أهداف شاملة للحفاظ. - صعوبة إنجاز الكثير من المهام في وقتها المحدد نسبة لعدم توفر معينات العمل كعربات للإدارة. -إضعاف دور الإدارة العامة للآثار والمتاحف في متابعة مشروعات الحفاظ، وذلك من خلال تولي إستشاريي المشروعات مسئولية المتابعة بالرغم من عدم إلمامهم بأساليب الحفاظ على

			التراث. – فرز العطاءات لمقاولين لاخبرة لهم في مجال ترميم المباني التراثية.
الإقتصادية	–وزارة البيئة والاَثار. –وزارة المالية الولائية. –ولاية الخرطوم.	– تمويل عدد من مشاريع الحفاظ. – صدور قانون تشجع الإستثمار الأجنبي والوطني في مجال السياحة. – قرار ترحيل الوزارات يهدف إلى التوظيف الأمثل للأرض وزيادة مردودها الاقتصادي. –زيادة الدخل القومي الناتج من السياحة طبقاً لتقرير وزارة السياحة والاَثار والحياة البرية.	–ضعف الميزانيات المخصصة للتراث المعماري والعمراني، وكل دخل الهيئة العامة للاَثار يتم تقديمه لوزارة المالية والتي تقوم بتخصيص حصة بسيطة لا تكفي إحتياجات الهيئة. –أغلب المباني التراثية هي وقف للدولة تستحوذ الحكومة على عائدها دون تخصيص جزء لصيانتها. –تعليق بعض تصديقات إحتياجات الإدارة العامة للاَثار والمتاحف المالية لدى المكاتب التنفيذية بالوزارة (المالية– الحسابات– التنمية).
الإجتماعية	–المخطط الهيكلي. –السكان.	–التخطيط لإعادة تأهيل منطقة الديوم،برى،الملازمين كمناطق حضرية سكنية وتراثية. – الجمع بين الأنشطة الثقافية والتجارية المحدودة، والإستخدامات السكنية و المكتبية.	– التخطيط لهدم المباني السكنية التراثية بمنطقة الديوم وتشييد مباني إستثمارية محلها وتخصيص الطوابق العلوية للسكان. – لاتوجد مشاركة للمجتمع في الحفاظ على المناطق السكنية التراثية.
الثقافية	–الإدارة العامة للاَثار والمتاحف –جمعية المهندسين المعماريين السودانية	– الإعداد والإسهام في ورش العمل والمؤتمرات التخصصيه في مجال الاَثار محلياًوعالمياً . – نشر الوعي بأهمية المحافظه على التراث. – عمل ندوة بعنوان الترميم والحفاظ على المباني التاريخية.	–عدم وجود منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في الجامعات والمعاهد العليا. –منذ قيام جمعية المهندسين المعماريين السودانية بعمل ندوة بعنوان الترميم والحفاظ على المباني التاريخية في فبراير ٢٠١٠ لم تقدم الجمعية على عمل أى برنامج أو نشاط. –ضعف عملية نشر الوعي بأهمية الحفاظ على التراث.
الفنية	–الإدارة العامة للاَثار والمتاحف. الإدارة العامة للاَثار والمتاحف.	– توثيق وتسجيل المباني التراثية وتأسيس قاعدة بيانات عن المباني. – ترميم وصيانة المباني والمواقع التراثية. – إستخدام المواد والأساليب التقليدية في أعمال الترميم والبناء. – تحديد المعايير والقيم المرتبطة بالمباني التراثية. – إعادة إستخدام المباني التراثية في	–ضعف الخبرة الفنية للكوادر السودانية. –قلة المهندسين من مختلف التخصصات في مجال الترميم والصيانة. –أعمال الترميم والصيانة لاتتم وفق الأسس العلمية. –لايوجد إستعمال لمواد البناء المحلية أوالتدريب على تقنيات البناء التقليدية.

		البيئة المعاصرة. - وضع خطة لتدريب الكوادر. -تدريب الكوادر داخلياً وخارجياً وعن طريق المنظمات.	
التنظيمية	-الهيئة القومية للآثار،الإدارة العامة للآثار والمتاحف،إدارات المباني التراثية، الوزارات الولائية والإتحادية		-ضعف التنسيق بين الأطراف المسئولة عن الحفاظ على التراث. -لاتوجد جهة تعمل على التنسيق بين الأطراف المختلفة.

٧-٩ تطبيق المنهج المقترح على منطقة الخرطوم الكبرى

يتناول هذا الجزء تطبيق المنهج المقترح على منطقة الخرطوم الكبرى، بتصنيف طرق الحفاظ الإيجابية والسلبية الناتجة من التحليل في المرحلة السابقة، حيث صُنفت طرق الحفاظ الإيجابية إلى عناصر محققة، وطرق الحفاظ السلبية إلى عناصر غير محققة أو ضعيفة التحقق كما موضح في الجدول (٧-٤٠).

جدول (٧-٤٠) تطبيق المنهج المقترح على تجربة منطقة الخرطوم الكبرى-المصدر:الباحثة

العوامل	الإعتبارات	عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)	محقق	غير محقق	ضعيف التحقق
السياسية	**الدعم السياسي**	- دعم المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.			✓
		-إشتراك رئيس الدولة مع الحكومة في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ.			✓
الإستراتيجية	أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.	- إدماج حماية التراث في التخطيط الإستراتيجي.	✓		
		-إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسى في سياسات الحفاظ كمخططات طويلة المدى.	✓		
		- معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.	✓		
		- إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.			✓
		-وضع آليات لتنفيذ إستراتيجية الحفاظ.			✓
		-وضع خطة إستراتيجية لإستملاك المبانى التراثية وترميمها بالنمط العمراني المحلي.		✓	

القانونية	إتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.	– تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.			✓
		– تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.		✓	
		– التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.		✓	
		– إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.			✓
		– تقييم الوجود التشريعي وتاثيره.			✓
		– توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح).		✓	
		–إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.	✓		
		– إلزام المسئولين بأجهزة الدولة بالتقيد باللوائح والقوانين.		✓	
		– إلزام ملاك المبانى التراثية بنشر وثائق المباني المسجلة وتسهيل الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين.		✓	
الإدارية	–إتخاذ التدابير الإدارية لحماية التراث.	– الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.			✓
		– التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.			✓
		–تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.		✓	
		– تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.		✓	
		– إشراك جميع المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.			✓
		– معالجة أوضاع المناطق التراثية بأسلوب شامل ومتوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.		✓	
		تأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة			✓
	–إتخاذ التدابير الفعالة لمجابهة الأخطار المهددة للتراث	– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.		✓	
		– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب.		✓	

الإقتصادية	الدعم المادي	– توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية.			✓
		– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.		✓	
		–إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.		✓	
		–تقديم الهبات من المواطنين لمؤسسات الحفاظ على الترث.		✓	
	الإستثمار في مواقع التراث.	– تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.		✓	
		– إتاحة الإستخدامات السياحية وإستغلال عوائدها.		✓	
		–إحياء الصناعات والحرف التقليدية.		✓	
		–إعادة تأهيل المناطق حول المباني التراثية لإحتواء فعاليات معاصرة لتحقيق مكاسب مادية.		✓	
الإجتماعية	دعم سياسات جعل التراث المعماري والعمراني يؤدى وظيفة فى المجتمع	– إستخدام التراث المعماري والعمراني في وظيفة تخدم المجتمع.		✓	
		–المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.		✓	
		– تحسين الوضع الإجتماعي للسكان (المعيشي والإسكان).		✓	
		– توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.		✓	
الثقافية	– دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	– إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.		✓	
		–تشجيع البحث العلمي والدراسات التفصيلية للتراث.			✓
	– إتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيري	–إنشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.		✓	
		– تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.			✓
		– تفعيل دور أجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.			✓
		–تنظيم المشاريع الثقافية والمسابقات والمهرجانات.		✓	
		–منح جوائز مالية لأفضل إنتاج وسائط		✓	

		متعددة أو مقال أوغيرها عن مشروعات وجهود الحفاظ المتميزة.			
الفنية	إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.			✓
		–إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.	✓		
		– صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية.			✓
		– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.			✓
		– التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس.			✓
	دعم الحرف والمهن التقليدية	– إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.		✓	
		– التدريب علي تقنيات البناء التقليدية.		✓	
التنظيمية	إتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق جوانب الحفاظ.		✓	
		– التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.			✓

٧–١٠ تحليل وتقييم تجربة الحفاظ على التراث في منطقة الخرطوم الكبرى

يتناول هذا الجزء تحليل المعلومات الناتجة عن تطبيق المنهج المقترح بواسطة الشكل البياني (٧–٤٣)، وهو تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى. حيث يمثل المحور الأفقي العوامل المؤثرة على الحفاظ، ويمثل المحور الرأسي عناصر التقييم. اللون الأزرق يمثل عدد عناصر التقييم المحققة، اللون الأحمر يمثل عدد عناصر التقييم غير المحققة، اللون الأخضر يمثل عدد عناصر التقييم ضعيفة التحقق. يوضح الجدول (٧–٤١) إحصاءات تواجد هذه العناصر، الهدف من هذا التحليل هو قياس وتقييم تجربة منطقة الخرطوم الكبرى بالتعرف على عدد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق، ومعرفة نسبة تحقق هذه العناصر بالنسبة المئوية.

يوضح الشكل (٧–٤٣) العناصر المحققة ويمثلها اللون الأزرق، حيث بلغ عددها ٥ عناصر بنسبة ٩.٣%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر وعددها ٢٩ بنسبة ٥٣.٧%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر وعددها ٢٠ بنسبة ٣٧%.

نستنتج من هذا أن عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد ضعيف.لذلك تُصنف تجربة منطقة الخرطوم الكبرى كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

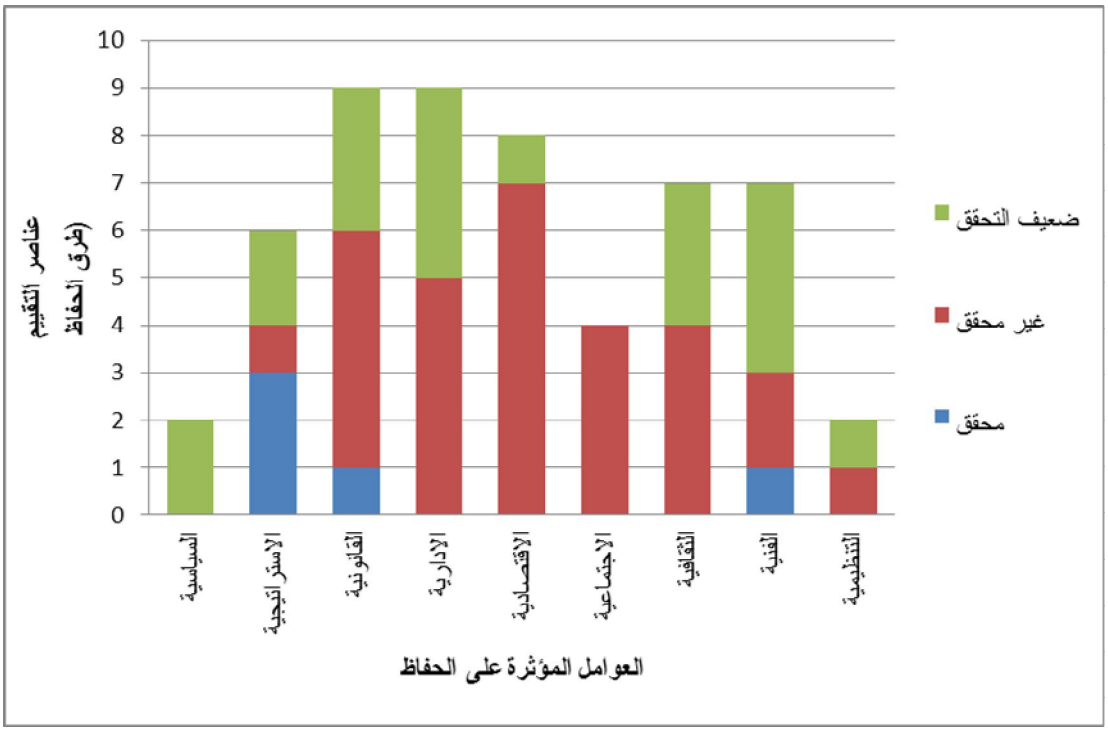

شكل (٧-٤٣) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى- المصدر:الباحثة

جدول (٧-٤١) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى

المصدر:الباحثة

التحقق / الإجمالي / عناصر التقييم ونسبة التواجد	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٥٤ عنصر)	٥	٢٩	٢٠	٠
نسبة التواجد ١٠٠%	٩.٣	٥٣.٧	٣٧	٠

٧-١١تحديد العناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

مما سبق يمكن إستنباط أهم العناصر المفقودة من طرق الحفاظ الحالية التي يمكن أن تتبعها المؤسسات المعنية بالحفاظ، والتي ستساهم في تغيير الواقع الفعلي في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى، للتمكن فيما بعد من بناء خطة لدعم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنطقة، وفقاً لمنهجية واضحة ومقبولة محلياً . تم تحديد هذه العناصر بناءاً على

القصور الذي ظهر في طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى بعد تطبيق المنهج المقترح جدول (٧-٤٢).

جدول (٧-٤٢) العناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

المصدر :الباحثة

العوامل	العناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى
السياسية	-وضع سياسات جديدة من قبل المسئولين بالدولة للمحافظة على التراث المعماري والعمراني. -تحديد السياسات المستقبلية لتطوير طرق التعامل مع التراث المعماري والعمراني من قبل المسئولين في الدولة.
الإستراتيجية	-التخطيط لتحقيق التنمية المستدامة للتراث المعماري والعمراني. -تطوير إستراتيجية تعاون بين دول العالم في مجال المحافظة على التراث المعماري والعمراني.
القانونية	-تحديث قانون الهيئة القومية للآثار لمواكبة المستجدات في الحفاظ على التراث. -تشكيل لجان مؤقتة بوزارة التخطيط العمراني لحين سن قوانين تدعم الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، يكون أعضاؤها من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال التراث بالإضافة إلى مختصين في التشريعات التخطيطية. - دراسة المواثيق والتوصيات الدولية المتعلقة بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني وتنميته والبحث في كيفية المصادقة عليها. - مراجعة جميع الأنظمة والقوانين المتعلقة بمجال تنظيم البناء، من أجل الخروج بقانون يساهم في الحفاظ على التراث. -إنشاء ميثاق سوداني تتعهد فيه كل القطاعات بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني. -تقديم إقتراحات لتفعيل الميثاق السوداني وتطويره. -المتابعة لتنفيذ ما يستجد في المواثيق والتوصيات الدولية.
الإدارية	- تعزيز تبادل الخبرات مع المنظمات والهيئات العالمية من خلال المشروعات. -المبادرة في وضع خطة كوارث مع الحكومة المحلية للتراث المعماري والعمراني المهدد بالكوارث الطبيعية والحروب ومشاريع التنمية، مثل الأشغال العامة الكبرى وتعطي الأولوية له في العناية.
الإقتصادية	-الإستفادة من تطبيق الإتفاقيات الدولية في توفير الدعم المالي. - تنشيط الحركة السياحية داخل المنطقة التراثية. -تحقيق تسويق التراث المعماري والعمراني وعرض معلومات جيدة عنه على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. -فرص الإستثمار في المباني والمناطق التراثية قد يصل إلى العالمية. -تحقيق إستثمار سياحي مستدام.
الإجتماعية	-تفعيل دور المواطنين في المشاركة في إتخاذ القرارات بعد برنامج التوعية.

الثقافية	–وضع سياسات التوعية بأهمية التراث تستهدف كل فئات المجتمع. – المساهمة في تطوير المعرفة المرتبطة بالمحافظة على التراث وتنميته على الصعيد الدولي. – تفعيل أوجه التعاون بين الهيئة القومية للآثار والإدارة العامة للآثار والمتاحف والجامعات السودانية، لتفعيل دور البحوث العلمية. –تشجيع الهيئات العلمية الأجنبية لدراسة التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى.
الفنية	– تشجيع التدريب على مختلف المهن المساهمة في حماية وتطوير التراث المعماري العمراني. – الرفع من قيمة التراث غير المسجل أو المصنف، من خلال إستخدامه بصفة ملائمة تجعله يساهم في تكوين بيئة ملائمة ضمن مناطق ومواقع التراث العمراني. – الإستفادة من المؤسسات الدولية في معرفة المناهج وتقنيات معالجة التراث العمراني من جهة، والتعريف بالتراث المعماري والعمراني في السودان ومناهج معالجته من جهة أخرى. – الإبتكار والإبداع في مجال تطوير التراث المعماري والعمراني. –الإضطلاع على آخر الأبحاث العالمية في مجال توظيف التراث المعماري والعمراني والحفاظ عليه.
التنظيمية	– إستخدام تقنيات المعلومات المتطورة في التنسيق بين الجهات المختلفة على المستوى(القومي، الإقليمي،المحلي).

٧-١٢ خلاصة وإستنتاج

- تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية التي شملت مقابلات مع المسئولين في الجهات الرسمية المسئولة عن طرق الحفاظ على التراث، والحصول على التقارير الرسمية ومعلومات المسح الميدانية والملاحظات التي سُجلت خلال المقابلات الرسمية، بالإضافة إلى الإضطلاع على الوثائق والمراجع ذات الصلة.
- صُنفت البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها إلى طرق الحفاظ على التراث في العوامل الآتية (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية)، وصُنفت الطرق التي أثرت تأثيراً إيجابياً على الحفاظ إلى طرق إيجابية، والطرق التي أثرت تأثيراً سلبياً على الحفاظ إلى طرق سلبية. تمهيداً لتطبيق المنهج المقترح وتحليل بياناته.
- أظهرت النتائج أن عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث) المحققة، سجلت تواجد ضعيف بنسبة ٩.٣%. والعناصر غير المحققة سجلت تواجد بنسبة ٥٣.٧%، والضعيفة التحقق سجلت تواجد بنسبة ٣٧%. وبناءاً على هذه النتيجة نجد أن هناك قصور في تطبيق طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من جانب السلطات والجهات المسئولة عن هذا التراث في المستويات المختلفة. ولذلك صُنفت منطقة الخرطوم الكبرى كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلب الحفاظ على التراث على التراث المعماري والعمراني وذلك للآتي:

أ. ا

لعوامل السياسية

– أ

كدت النتائج أنه بالرغم من دعم المسئولين بأجهزة الدولة سياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني إلا أنه لايوجد إلتزام بتنفيذ القرارات الوزارية، فقد كان لتلك القرارات تأثير قوي (سلبي وإيجابي) على المباني والمناطق التراثية بالمنطقة، مثل القرارات الخاصة بتشييد مباني داخل المنطقة التراثية بالرغم من صدور قرارات بعدم تشييد أي مباني جديدة في المناطق التراثية.

ب. ا

لعوامل الإستراتيجية

– م

ن الملاحظ وضع الخطط الإستراتيجية وإقتراح الحفاظ علي التراث المعماري والعمراني، لكن تنفيذ الخطط الإستراتيجية لايواكب التخطيط. كما أنه لم يتم الإعتبار للخطط الإستراتيجية التفصيلية الخاصة بالحفاظ على التراث.

– ب

طء إجراءات تنفيذ الخطة الهيكلية مما يعرض المباني والمناطق التراثية إلى التدهور.

ج. ا

لعوامل القانونية

– م

ن الملاحظ أن معظم القوانين التي صدرت للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، صدرت في فترات زمنية متباعدة. فأول قانون سن للآثار في العام ١٩٠٥م في ظل الحكم الثنائي. ثم تبعه إقرار قانون آخر في العام ١٩٥٢م. وبعد مايقارب من نصف القرن من الزمان أصدر قانون حماية الآثار للعام ١٩٩٩م. فهناك فترة زمنية تقارب خمسين عاماً بين إصدار القانون والآخر. مما يعني عدم مواكبتها لتطور القوانين الدولية والإقليمية في هذا المجال والتي تصدر في فترات زمنية متقاربة جداً، وخاصة تلك التي أقرت في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. هذا الوضع يشير إلى أن القانون الحالي (قانون حماية الآثار للعام ١٩٩٩م) يحتاج إلى المراجعة والتنقيح والإضافة ليتناسب ويلائم التطورات الحديثة في مجال القوانين الدولية الخاصة بإدارة التراث.

– ر

كز قانون حماية الآثار لعام ١٩٩٩م على مبدأ العقوبة لحماية التراث، كأنما هو قانون عقوبات وليس قانون حماية أو توعية تجعل من المواطن شريك أساسي في عملية الحماية والمحافظة على التراث.

- ع

دم التعامل بجدية مع قضايا التراث في أقسام الشرطة والنيابات.

- ع

دم تفاعل وتجاوب السلطات المختصة مع قانون الاَثار الولائى لمجابهة التعديات على المواقع والمباني التراثية.

- ي

لاحظ أن قانون تنظيم البناء بولاية الخرطوم لعام ٢٠٠٨م، لايوجد فيه تعريف للحفاظ أو ذكر للتراث أو للمباني التراثية في الولاية. ولم تذكر لائحة تسوية مخالفات المباني لسنة ٢٠٠٨م أي مخالفات تتعلق بالتعدي على المباني والمناطق التراثية.

- ت

عطيل القانون الولائي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م أي قانون رسوم خدمات وتفتيش الاَثار.

- ل

م تحدد قوانين الاَثار سواء كان قانون الهيئة القومية للاَثار للعام١٩٩٩م، أو قانون الإدارة العامة للاَثار والمتاحف للعام ٢٠٠٩م الأسس والإشتراطات البنائية التي يجب الإلتزام بها عند طلب ترخيص للبناء في المناطق التراثية. كما لم يحدد الأسس التخطيطية التي يجب الإلتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التراثية.

- لا

يوجد التزام بالمواثيق والتوصيات الدولية لضبط مشاريع الحفاظ على التراث

د. ا

لعوامل الإدارية

- عدم الإستقرار الإداري في تبعية أيلولة إدارات التراث في البلاد سواء كانت الهيئة القومية للاَثار أو الإدارة العامة للاَثار والمتاحف، والذي قد أضر كثيراً بسياسة وخطط وتطور النظام الإداري في كل منهما، حيث شهدت تبعيتهما منذ الإنشاء مداً وجزراً لوزارات مختلفة.
- بالرغم من أن بعض التقارير أشارت إلى وضع خطط متكاملة للحفاظ على المباني التراثية، إلا أن الواقع يوضح أنه لايوجد في الوقت الراهن مشروع يهدف إلى وضع مخطط تفصيلي للحفاظ على المباني والمناطق والمعالم التراثية في منطقة الخرطوم الكبرى أو كيفية إعادة توظيفها أو إستثمارها وفق أهداف شاملة للحفاظ. كما أن أغلب توجهات الحفاظ تعنى بالدرجة الأولى بالمبنى ومشكلاته دون مراعاة للمحيط العمراني.

- صعوبة إنجاز الكثير من المهام في وقتها المحدد نسبة لعدم توفر معينات العمل كعربات للإدارة.
- إضعاف دور الإدارة العامة للآثار والمتاحف في متابعة مشروعات الحفاظ وذلك من خلال تولي إستشاريي المشروعات مسئولية المتابعة بالرغم من عدم إلمامهم بأساليب الحفاظ على التراث.
- فرز العطاءات لمقاولين لاخبرة لهم في مجال ترميم المباني التراثية.

هـ. العوامل الإقتصادية

- عدم الإستفادة من الأنشطة السياحية في منطقة الخرطوم الكبرى، وطبقاً لتقرير وزارة السياحة والآثار والحياة البرية، فهناك تزايد فى أعداد السياح القادمين من الخارج، وزيادة في الدخل القومي الناتج من السياحة، هذا فضلاً عن السياحة الداخلية.
- ضعف الميزانيات المخصصة للتراث المعماري والعمراني، وكل دخل الهيئة العامة للآثار يتم تقديمه لوزارة المالية والتي تقوم بتخصيص حصة بسيطة لا تكفي إحتياجات الهيئة.
- أغلب المباني التراثية هي وقف للدولة تستحوذ الحكومة على عائدها دون تخصيص جزء لصيانتها.
- تعليق بعض تصديقات إحتياجات الإدارة العامة للآثار والمتاحف المالية لدى المكاتب التنفيذية بالوزارة (المالية– الحسابات– التنمية).

و. العوامل الإجتماعية

- بالرغم من أنه تم التخطيط لإعادة تأهيل المناطق السكنية في منطقة الديوم، برى، الملازمين كمناطق حضرية سكنية وتراثية، إلا أن الواقع يوضح أن الخطة هدفت إلى هدم المباني السكنية التراثية بمنطقة الديوم وتشييد مباني إستثمارية محلها وتخصيص الطوابق العلوية للسكان.
- كما أنه لاتوجد مشاركة المجتمع في التخطيط لمشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

ز. العوامل الثقافية

- تفتقر كليات الهندسة بالجامعات السودانية بصفة عامة وكليات العمارة بصفة خاصة، إلى مناهج تختص بتدريس مادة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، لذلك فغالبية المهندسين من مختلف التخصصات والمعماريين لايعرفون شيئاً عنه.
- ضعف نشاط جمعية المهندسين المعماريين السودانية في هذا المجال.
- ضعف عملية نشر الوعي بأهمية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

ح. العوامل الفنية

- توثيق وتسجيل المباني التراثية بمنطقة الخرطوم الكبرى لايتم بالطرق العلمية الصحيحة.
- ضعف في الخبرة الفنية للكوادر السودانية.
- قلة المهندسين من مختلف التخصصات في مجال الحفاظ.
- أعمال الترميم والصيانة لاتتم وفق الأسس العلمية.
- لايوجد إستعمال لمواد البناء المحلية أو التدريب على تقنيات البناء التقليدية.

ط. **العوامل التنظيمية**

- لا

يوجد في الوقت الراهن جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق جوانب الحفاظ، بالإضافة إلى وجود ضعف في التنسيق بين الجهات المشاركة في أعمال الحفاظ.

شمل هذا الفصل أيضاً تحديد أهم العناصر المفقودة من طرق الحفاظ الحالية التي نتجت من تحليل الوضع الراهن، التي يمكن أن تتبعها المؤسسات المعنية بالحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى مستقبلاً، وذلك للإستفادة من هذه العناصر بوضع خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى في مرحلة لاحقة (الجزء الثالث من البحث)، لمعالجة جوانب القصور في طرق الحفاظ على التراث في منطقة الخرطوم الكبرى. بالإضافة إلى معالجة سلبيات أداء طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث، بحيث تعمل الخطة على دعم وتطوير طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
يتناول الفصل القادم دراسة مشاريع الحفاظ التيذُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى بمدنها الثلاثة (الخرطوم، الخرطوم بحري، أمدرمان).

الفصل الثامن

تقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى

٨-١ تمهيد

٨-٢ منهجية الدراسة الميدانية

٨-٣ مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

٨-٣-١ مشروع الحفاظ على المنطقة الواقعة بين شارع النيل وشارع الجمهورية بالخرطوم

٨-٣-٢ القصر الجمهوري

٨-٣-٣ مبنى وزارة المالية الإتحادية
٨-٣-٤ سرايا الإمام عبد الرحمن (دار الوثائق سابقاً)
٨-٣-٥ مشروع الحفاظ على مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ لطب العيون
٨-٣-٦ مشروع الحفاظ على مسجد أرباب العقائد (جامع فاروق)
٨-٣-٧ مشروع الحفاظ على مسجد الخرطوم الكبير
٨-٣-٨ مشروع الحفاظ على سوق أم درمان الكبير
٨-٣-٩ مشروع الحفاظ على منزل برمبل
٨-٣-١٠ مشروع الحفاظ على بيت الخليفة بأمدرمان
٨-٣-١١ مشروع الحفاظ على بيت الامانة (دار الرياضة) بأمدرمان
٨-٣-١٢ مشروع الحفاظ على قصر الزبير باشا
٨-٣-١٣ مشروع الحفاظ على الطوابي ومحيطها
٨-٤ إيجابيات وسلبيات طرق الحفاظ على التراث في المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى
٨-٥ تطبيق المنهج المقترح على مشاريع الحفاظ بمنطقة الخرطوم الكبرى
٨-٦ تحليل وتقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى
٨-٧ تحديد العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى
٨-٨ خلاصة واستنتاج

الفصل الثامن

تقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى

٨-١ تمهيد

يختص هذا الفصل بدراسة مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى بصورة أكثر تعمقً . وذلك للتعرف على طرق الحفاظ على التراث التي أتُبعت من جانب السلطات المسئولة. تم أستخدام أسلوب المقابلة كأداة لجمع البيانات المطلوبة من المسئولين في السلطات المسئولة عن تنفيذ هذه المشاريع. البيانات شملت التقارير الرسمية والخرائط ومعلومات المسح الميدانية عن المشروعات التيُ نفذت. كما شملت الدراسة الميدانية

زيارات متكررة للمباني والمناطق التراثية التي تم إختيارها كحالة دراسية، والتعرف على أداء المسئولين عن مشاريع الحفاظ في المستويات المختلفة. تمهيداً لتطبيق المنهج المقترح وتحليل بياناته، ووصولاً إلى قياس وتقييم مشاريع الحفاظ على التراث.

سيتناول الفصل في المرحلة اللاحقة تحديد أهم العناصر المفقودة من طرق الحفاظ الحالية في مشاريع الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى، التي يمكن أن تتبعها السلطات المسئولة عن تنفيذ مشاريع الحفاظ مستقبلاً، للتمكن فيما بعد من بناء خطة تساهم في دعم طرق الحفاظ على التراث في المنطقة.

٨-٢ منهجية الدراسة الميدانية

- الجولة الميدانية للباحثة شملت زيارات ميدانية متكررة للتعرف على الحالة العامة للمشروعات التي نُفذت في منطقة الخرطوم الكبرى بمدنها الثلاث (الخرطوم، الخرطوم بحرى، أم درمان).
- الحصول على البيانات الأولية وجمع مايمكن معرفته من معلومات، ومعرفة الخلفية التاريخية عن المباني والمناطق والمعالم التراثية الهامة التي تم إختيارها كحالة للدراسة، بالإضافة إلى الوصف المعماري والعمراني من خلال الصور الفوتوغرافية والوثائق والدراسات والخرائط ومعلومات المسح الميدانية للمشروعات التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى.
- عدة زيارات متكررة للهيئة القومية للآثار والمتاحف والإدارة العامة للآثار والمتاحف بصفتها الجهات الرسمية المسئولة عن إدارة وتنفيذ مشروعات الحفاظ بمنطقة الخرطوم الكبرى للحصول على تقارير المشروعات التي نُفذت بالمنطقة. ويمكن تلخيص منهجية الدراسة الميدانية في الشكل(٨-٤٤).

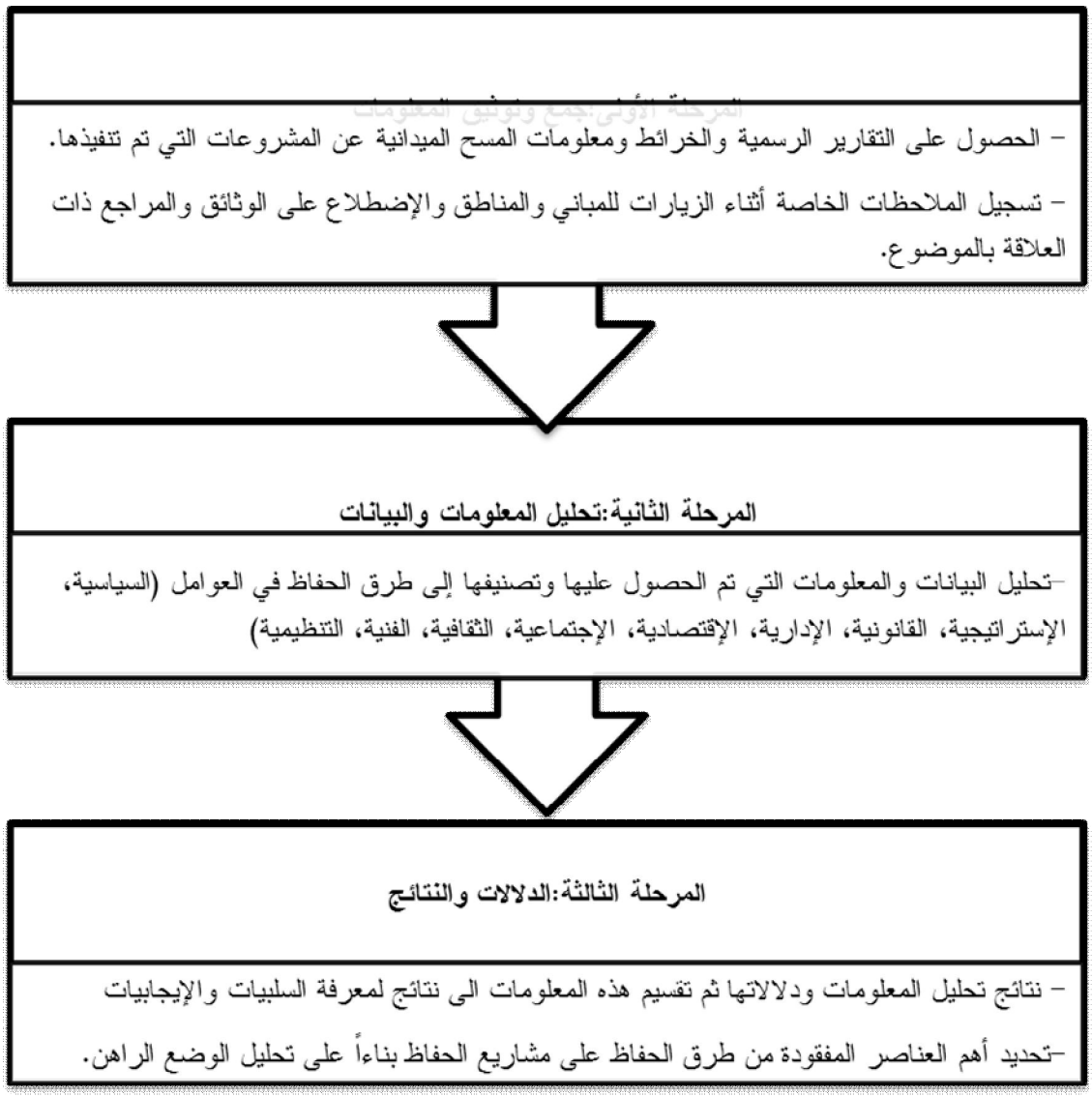

شكل (٨–٤٤) منهجية الدراسة الميدانية– المصدر:الباحثة

٨–٣ مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

تم إختيار عدد من مشاريع الحفاظ على التراث في منطقة الخرطوم الكبرى. المشاريع شملت بعض المناطق والمباني التراثية في المنطقة، للتعرف على طرق الحفاظ التي أتبعت من قبل المسئولين، ومقارنتها بالمفاهيم والفرضيات التي أستنتجت وذلك لوضع صورة واقعية أكثر تعمقاً للوضع الراهن، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات، وتطبيق المنهج المقترح. وقد أختيرت المشاريع بناءاً على الأتي:

أ. مسجلة لدى الإدارة العامة للآثار والمتاحف كمباني ومناطق تراثية.

ب. محمية بموجب قانون الآثار الإتحادي لعام ١٩٩٩م، وقانون الآثار الولائي لعام ٢٠٠٩م.

ج. سهولة الحصول على بيانات ومعلومات هذه المشاريع من الجهات المعنية.

د. تخدم جوانب مختلفة (إدارية حكومية، خدمية، دينية، إجتماعية، ثقافية، سكنية).

والمشروعات التي أختيرت للدراسة بمنطقة الخرطوم الكبرى تشمل المقياسين المعماري والعمراني وهي كما موضحة بالجدول (٨-٤٣). الدراسة في هذه المشاريع تشمل (الدراسة التاريخية للمبنى أو المنطقة، الوصف المعماري أوالعمراني، الأعمال التي نُفذت في المشروع، تقييم المشروع).

جدول (٨-٤٣) المشروعات التي تم إختيارها للدراسة بمنطقة الخرطوم الكبرى-المصدر:الباحثة

المشاريع / المدينة	المشاريع المعمارية	المشاريع العمرانية
الخرطوم	القصر الجمهوري، مبنى وزارة المالية والإقتصاد الوطني، سرايا الإمام عبد الرحمن المهدي (دار الوثائق سابقاً)، مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ لطب العيون (مستشفى العيون)، مسجد أرباب العقائد (مسجد فاروق)، المسجد الكبير.	المنطقة الواقعة بين شارع النيل وشارع الجمهورية، الطوابي.
أمدرمان	منزل برمبل، بيت الخليفة، بيت الامانة (دار الرياضة).	منطقة سوق امدرمان، الطوابي.
الخرطوم بحري	سرايا الزبير باشا بالجيلى.	الطوابي ومحيطها.

٨-٣-١ مشروع الحفاظ على المنطقة الواقعة بين شارع النيل وشارع الجمهورية بالخرطوم

أ. دراسة تاريخية

عندما وضع كتشنر الخطة الأولى لمدينة الخرطوم، كان هدفه إنشاء مدينة على النمط الأوروبى، وبدأ التخطيط والبناء في أواخر سنة ١٨٩٩م، وقسم المدينة إلى قطاعات متعددة وجعل القصر نقطة البدء. ومن أهم القطاعات القطاع الحكومي والذي يقع بين شارع الخديوى (شارع الجامعة الآن) ومابين النيل الأزرق وقد جعل هذا القطاع خاصاً لمصالح الحكومة وبيوت موظفيها التي إمتدت على يمين ويسار القصر الجمهوري على امتداد النيل الازرق والذي يبدأ من بوابة بري القديمة حتى حديقة الحيوان سابقاً .[١]

بدأ إنشاء الرصيف على النيل والإهتمام بالشارع الذي يسير حذاءه. وكان أول جانب من الرصيف تم تشييده هو الذي يقع أمام القصر. ثم إمتد الرصيف من هنالك شرقاً وغرباً. وجاء أول إمتداد له إلى الشرق حتى مباني مصلحة الأشغال، وقد تم ذلك فى سنة ١٩٠٤م. وفي عام ١٩٠٧م رصف مابين مبنى القصر ومبنى البريد والبرق (وزارة الداخلية حالياً)، ثم وصل الرصيف أمام الفندق الكبير.[٢]شغلت مباني دواوين الحكومة وسكن كبار المسئولين المنطقة الواقعة بين

[١] محمد ابراهيم ابوسليم،تاريخ الخرطوم،دار الجيل،بيروت،١٩٩١، ص١١٤-١٥١

[٢] محمد ابراهيم ابوسليم،المصدر السابق، ص١٤٧

النيل الأزرق وشارع الخديوي (شارع الجامعة). وفي حقبة الخمسينات إلى منتصف الستينات كنا نجد على شارع النيل أغلب وزارات مصالح الدولة بالإضافة إلى العديد من معالم المدينة الهامة حيث يصادفنا من الشرق إلى الغرب وزارة التربية والتعليم، وسينما النيل الأزرق، ومستشفى العيون، ثم كبري النيل الأزرق، وجامعة الخرطوم، ومصلحة الجيولوجيا، ووزارة الصحة، وسودان كلوب (نادي السودان)، ووزارة الأشغال، والقصر الجمهوري، ووزارة المالية، والداخلية، ووزارة الحكومات المحلية، ووزارة الخارجية، ورئاسة مجلس الوزراء، وجنينة السيد علي، والفندق الكبير، وفندق السودان، ثم حديقة الحيوانات.

أما أهم معالم شارع الجامعة فتبدأ بجامعة الخرطوم، ثم المتحف الطبيعي، ومصلحة التشييد، ودار الثقافة، ووزارة التجارة الخارجية، وجلاتلي هانكي (الخارجية في فترة لاحقة)، والبريد والبرق، والإحصاء، والجمعية الماسونية، ووزارة الإستعلامات والعمل (وزارة الثقافة والإعلام لاحقاً)، وفرع بنك باركليز، ووزارة الزراعة، وبنك السودان، والقضائية، والبرلمان، والري المصري، وعمارة برسميان، وجلاتلي هانكي، وميتشل كوتس، والمجلس البلدي، والكلية القبطية، ومكتب الأراضي ومكتب الحركة، ومصلحة المقاييس، والموازين فشركة الماء والنور، (الإدارة المركزية لكهرباء والمياه لاحقا)، ثم السفارة المصرية.[٣]قسم كتشنر مدينة الخرطوم إلي مربعات بواسطة عشرة شوارع رئيسية،[٤]ويلاحظ أيضاً أن هذه المنطقة قد تم تخطيط شوارعها في عهد كتشنر على شكل العلم البريطاني (الصلبان المتقاطعة رأسياً وأفقياً وقطرياً)[٥]. شكل(٨-٤٥) يوضح أهم المعالم التراثية في المنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية.

ب. الوصف المعماري والعمراني

لا يوجد نمط معماري معين أو لون طلاء محدد تتميز به الخرطوم، إذ توجد مختلف الأشكال والأنماط والألوان في المدينة، إلا أنه من الممكن التمييز بين خطوط معمارية واضحة في طراز الأبنية من حيث تاريخ بنائها. ففي المنطقة الشمالية المطلة على النيل الأزرق يظهر النمط الكولونيالي الذي يعود إلى القرن التاسع عشر والعصر الفيكتوري وما قبله، وفن العمارة المملوكية، ويتمثل في مباني الوزارات والدواوين الحكومية القديمة التي بناها الأتراك ومن بينها سراي الحكمدار (القصر الجمهوري حالياً) في المنطقة المحاذية للنيل الأزرق، ومبنى كنيسة القصر والكنسية الكاثوليكية، والفندق الكبير حالياً (القراند هوليدى فيلا، وزارة المالية، مبنى البريد المركزي، جامعة الخرطوم، دار القضاء، وزارة الزراعة. ويسود المنطقة التي تليها معمار

---

[٣]. سعد محمد احمد ،الخرطوم عبر العقود(النشأة والتطور)،دار السداد،الطبعة الاولى،٢٠٠٦. ص٤٢-٤٣

[٤] سعد محمد احمد، المصدر السابق، ص٣٩

[٥] http://www.sudanway.sd

خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ومن أبرز أمثلته أمتداد فندق السودان. شكل (٨-٤٦) يوضح المباني التراثية في المنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية. وكلما أبتعدنا جنوباً من النيل واتجهنا نحو أطرافه الشمالية في منطقة المقرن نجد نماذج لأنماط العمارة المعاصرة مثل قصر المؤتمرات (قاعة الصداقة) والذي بناه الصينيون في سبعينيات القرن الماضي، وفندق كورال (هيلتون سابقاً)، ويظهر أيضاً مبنى شركة بترودار، والعمارة الحديثة ممثلة في فندق كورينثيا(برج الفاتح)، ومبنى بنك السودان المركزي الجديد ذو الواجهة الزجاجية شكل(٨-٤٧) يوضح نماذج لأنماط العمارة المعاصرة.[٦]

القطاع الحكومي بين شارع النيل وشارع الجامعة

رصف شارع النيل ١٩٠٤م-١٩٠٧م

مبنى وزارة الثقافة والإعلام بشارع الجامعة

فندق السودان

تخطيط الشوارع على شكل العلم البريطانى،٢٠١٣م

واجهة وزارة الزراعة بشارع الجامعة

شكل (٨-٤٥) أهم المعالم التراثية في المنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية

المصدر :وزارة الثقافة والاعلام،(د.ت)

[٦] http://w ikipedia.com

كاتدرائية القديس متى معمار فيكتورى،(د.ت) كاتدرائية القديس متى، ٢٠١٢ المصدر:Alnilin.com

الفندق الكبير،(د.ت)

المصدر:وزارة الثقافة والاعلام

حالياً القراند هوليدي فيلا ٢٠١٢م

المصدر:Alnilin.com

وزارة المالية المصدر:وزارة الثقافة والاعلام،(د.ت)

وزارة المالية–المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

مبنى البوستة شارع الجامعة–المصدر:وزارة الثقافة والاعلام مبنى البوستة–المصدر:Alnilin.com، ٢٠١٣

شكل (٨–٤٦) المباني التراثية في المنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية

جامعة الخرطوم نموذج عن العمارة الكلونيالية

المصدر: وزارة الثقافة والاعلام،(د.ت)

جامعة الخرطوم، المصدر:(الإدارة الهندسية)

جامعة الخرطوم،٢٠١٣م

مكتب مدير جامعة الخرطوم،٢٠١٣م

بوابة جامعة الخرطوم،٢٠١٢م

المصدر:(الإدارة الهندسية) جامعة الخرطوم

دار القضاء المصدر:وزارة الثقافة والاعلام،(د.ت)

دار القضاء- المصدر:Alnilin.com،٢٠١٢م

شكل (٨-٤٦) المباني التراثية في المنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية

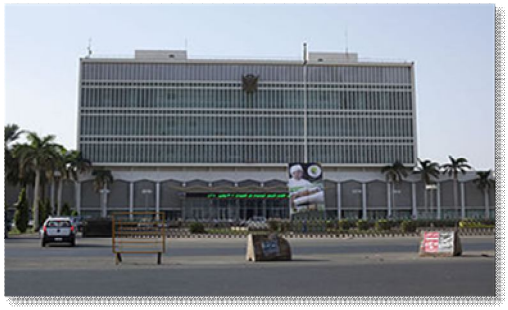

فندق كورال(هيلتون سابقاً) ومبنى شركة بترودار

قاعة الصداقة

شكل (٨-٤٧) نماذج لأنماط العمارة المعاصرة- المصدر:Alnilin.com،٢٠١٣م

بنك السودان **فندق برج الفاتح**

شكل (٨-٤٧) نماذج لأنماط العمارة المعاصرة- المصدر:Alnilin.com،٢٠١٣م

ج. الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

- توالت عمليات تخطيط الخرطوم منذ تشكيل أول لجنة للتخطيط العمراني في عام ١٩٢٧م، وكان أبرزها تخطيط عام ١٩٤٦م و١٩٥٠م، الذي شمل توسيع الطرق والشوارع وإنشاء الحدائق العامة والميادين وبناء أمتدادات جديدة في الأحياء لإستيعاب موجات الهجرة السكانية نحو العاصمة. ونتيجة للنمو الديمغرافي والرغبة في تجميل العاصمة شهدت الخرطوم عملية تخطيط في عام ١٩٥٨م، خاصة في المنطقة القريبة من مقرن النيلين وبرز نمط معماري جديد مغاير للنمط الإستعماري، كما تكررت العملية التخطيطية في عام ١٩٧٧م و١٩٩٠ م في المنطقة نفسها.[٧] وضع المخطط الهيكلي عدة محاور أساسية لمعالجة الوضع الحالي والتنمية المستقبلية المتوقعة لمدينة الخرطوم، وللمحافظة على التراث والتنمية الحضرية المستدامة للعاصمة تؤخذ تدابير على الشكل الآتي:
- سلسلة المباني ذات البعد التراثي التاريخي على إمتداد شارع الجامعة ما بين فندق برج الفاتح والقصر الجمهوري والتي تضم مباني وزارة المالية، مكتب البريد المركزي ومباني وزارة الزراعة ... الخ، يحافظ عليها لتستخدم لأغراض ثقافية سياحية ترفيهية (مكتبات عامة ومتاحف ومعارض لأنواع الفنون المختلفة).
- في المنطقة ما بين النيل وشارع الجمهورية تستحدث فراغات للمشاة، ومساحات مفتوحة، وحدائق، ومتاجر صغيرة، ومقاهي لخدمة السياح والشباب.
- ملتقي النيلين الأبيض والأزرق (منطقة المقرن) تحدد إستخدامها لتكون حديقة عامة، مع إنشاء برج مشاهدة كمعلم بارز في المنطقة ومحدد لنقطة الإلتقاء التي تعتبر ظاهرة جغرافية وبيئية فريدة جاذبة للسياحة على المستوي المحلي والإقليمي والعالمي. نقل الوزارات والوحدات الحكومية على ضوء تركيزها في المناطق الوسطى وتحديداً على طول منطقة

[٧] http://www.w ikipedia.com

شارع النيل إلى الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري حالياً. أنظر ملحق رقم (٨) يوضح موقف العمل في ترحيل الوزارات والوحدات الحكومية من المنطقة بين شارع النيل والجمهورية.[٨]

ومن المشاريع التي نفذت في المنطقة مشروع توسعة شارع النيل الخرطوم، ويقع بمحاذاة شارع النيل الخرطوم في المسافة بين كبري المك نمر وكبري توتي الخرطوم. يتكون من جسر خرساني بطول٧٦٠ متر وعرض ١١.٨ متر، طريق بطول ١٦٤٠متر،تم تمويل المشروع بواسطة بنك قطر الوطني الاسلامي فرع السودان. ونتيجة لهذه التوسعة تم هدم السور الأثري الذي كان موجوداً على شارع النيل. كما تم القيام بعمل ردميات للمناطق الزراعية على النيل الازرق. إن الدراسات الهندسية والبيئية أوضحت أن مشروع توسعة شارع النيل بالخرطوم وقيام كورنيش على النيل، أدي إلى حدوث ضيق في مجرى النيل الأزرق، مما أدى إلى زيادة قوة التيار وبالتالي تضاعف قوة إرتطام الأمواج في الجانب الآخر ذو الطبيعة الهشة وحدث ما يسمى بالهدام وهذا ما حدث لجزيرة توتي. فالشريط الشرقي للجزيرة من أكثر المناطق تعرضاً للفيضانات والهدام. ولحل المشكلة قامت السلطات بردم الشريط الشرقي على وجه السرعة وتمت معالجة ٦٠٠ متر وبلغ عرض الردمية نحو ١٠ أمتار، تمت بإسقاط أجسام صلدة مع التراب بمناطق الهدام وتم تثبيتها بكتل خرسانية تزن مئات الأطنان وبدأ العمل بالناحية الجنوبية.[٩]

تعاني مدينة الخرطوم من مشاكل بيئية واضحة، تتمثل في مشكلة الصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، ومشكلة نقص الخدمات، ونقل النفايات، ومشاكل طبيعية أخرى تتمثل في الفيضانات، والأتربة، الزحف الصحراوي، نحت التربة في ضفاف النيل، التكدس السكاني في المنطقة، والحركة الكثيفة للسيارات نهاراً، وذلك لوجود أغلب المصالح الحكومية في هذه المنطقة، وقلة الحركة بعد مواعيد العمل بحيث تكون المنطقة شبه خالية، بالإضافة إلى عدم وجود ممرات للمشاة، وعدم توفر أماكن لإنتظار السيارات، وقلة المناطق المفتوحة.شكل(٨-٤٨) يوضح الوضع الراهن للمنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية.[١٠]

---

[٨] المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم، الوحدة الفنية لمتابعة الإنفاذ بالوزارة،وزارة التخطيط والتنمية العمرانية،ولاية الخرطوم

[٩] http://www.alnilin.com

[١٠] http://www.wikipedia.com

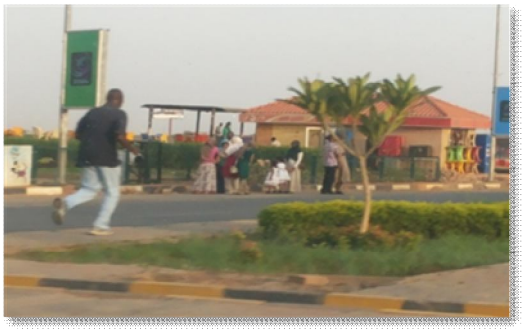

فراغات للمشاة ومساحات مفتوحة وحدائق ومتاجر صغيرة ومقاهي بشارع النيل–المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

شارع النيل بين كبري المك نمر وكبرى توتي

المصدر:www.Forum.com

مطعم فينيسيا السياحي بشارع النيل

المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

السور الأثري الذى تمت ازالته نتيجة التوسعة

الشارع الجديد بعد التوسعة

المصدر:Sudacon.net.com

جانب من جزيرة توتي المعرض للفيضان

ردم الأراضي الزراعية نتيجة توسعة شارع النيل

المصدر: www.slls.com

شكل(٨-٤٨) الوضع الراهن للمنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية –المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

مشاكل الأتربة بالخرطوم

مشكلة الصرف السطحي بالخرطوم

المصدر www.slls.com

عمارة الشيخ مصطفى الأمين(شارع الجمهورية)

سور جامعة الخرطوم الذي شُيد بعد هدم السور الأثري

شكل(٨-٤٨) الوضع الراهن للمنطقة بين شارع النيل وشارع الجمهورية -المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

د. تقييم المشروع

- التخطيط لتطوير المنطقة وإعادة إحيائها وتنميتها تدريجياً.
- بعض المباني التراثية في المنطقة تتم حمايتها بوجب قوانين الآثار الولائية والإتحادية.
- ذُ

فذت مشاريع لتوسعة شبكة الطرق الداخلية وتطويرها لتسهيل إنسياب الحركة في المدينة، مثل شارع النيل الخرطوم، ولكن توسعة شارع النيل أدت إلى إزالة السور الأثري الذي تم تشييده في فترة الحكم الثنائي.

- م

شروع توسعة شارع النيل يأتي ضمن الخريطة الهيكلية لولاية الخرطوم، ولكن من جهة أخرى لم يراعي المشروع النواحي البيئية وتأثيرها على المنطقة.

- ت

وجد في المنطقة جامعة الخرطوم التي تم هدم سورها الأثري وبناء سور جديد مكانه بمواد بناء حديثة.

- أُ

زيلت حديقة الحيوان وشيد فندق كورنثيا (برج الفاتح) محلها بنمط مختلف عن نمط المباني السائد في المنطقة.

- بعض المباني التراثية الموجودة في شارع النيل معرضة للإزالة وتشييد مباني حديثة وعالية مكانها.
- بطء موقف العمل في ترحيل الوزارات والوحدات الحكومية من المنطقة بين شارع النيل والجمهورية أنظر ملحق رقم (١).
- لم تنجح التجربة في تحقيق التوازن في الطابع المعماري والعمراني بين المباني التراثية وبين المباني الحديثة.
- ت

دهور وعدم كفاية الخدمات في المنطقة التراثية مثل الصرف الصحي والسطحي وجمع القمامة.

- أ

دت محدوديةسلطات الهيئة العامة للاَثار والإدارة العامة للاَثار والمتاحف وإهتمام الوزارات الأخرى بإعداد مشاريع ومباني في المنطقة، إلى خلق نوع من الحرية في التصرف الشامل. حيث تدخلت جهات حكومية عديدة في صناعة البناء وبدأت مشاريع في المنطقة أدت إلى تدهور المنطقة المعماري والعمراني والبيئي، بالإضافة إلى غياب التنسيق فيما بين هذه الجهات وسلطات الاَثار.

٨-٣-٢ القصر الجمهوري

أ. دراسة تاريخية

يعتبر القصر الجمهوري أول بناء شيده الأتراك مقراً لحاكمهم فى عاصمتهم الجديدة. إذ كان يمثل مركز الحكم ومصدر القوة، وقد إمتدت المصالح الحكومية والدواوين عن يمينه ويساره شرقاً وغرباً على إمتداد النيل الأزرق. وضع محو بك أورنلي أول بناء للقصر(١٨٢٥م – ١٨٢٦م)، وكان ذلك بالطين، وقد بني القصر للمرة الثانية في عهد خورشيد باشا الذي تولى الحكمدارية لفترة طويلة (١٩٢٦م-١٨٣٩م). ولما جاء الإنجليز بدأت حركة العمران منه وصار يتوسط المصالح المختلفة، بينما قسم شارع القصر الذي تبدأ منه مدينة الخرطوم إلى شقين. ففى كل مرة كان القصر النقطة التي تبدأ منها خريطة المدينة.

وقد شيده الأتراك وأدخلوا فيه تحسينات كثيرة، وقد توافق ذلك مع نمو المدينة، وكان إرتقاؤه لصيقاً بإرتقاء العاصمة والتقدم الحضاري بالبلاد. ثم جاء الأنصار وحطموا منه ماأستطاعوا حمله إلى عاصمتهم الجديدة، وكان تخريبها رمزاً لزوال الحكم الأجنبي. وفي عهد الحكم الثنائي أعيد بناء القصر، وكان القصر يتكون من ثلاثة أدوار ويرفرف في أعلاه العلمان المصري

والبريطاني. وبإنتصار الحركة الوطنية وخروج الحاكم الأجنبي صار القصر مقر الدولة الرسمي شكل.[١١]

ب. **الوصف المعماري**

يتكون القصر الجمهوري من المبني الرئاسي والمباني المساعدة، وهي مباني وكالة رئاسة الجمهورية، مباني المساعدين، جراج العربات، الوحدة العلاجية، المتحف، وحدة أمن القصر ومباني الحرس الجمهوري. يتكون (المبني الرئاسي) من ثلاثة طوابق فوق سطح الأرض، وطابق صغير تحت الأرض، به جراج ونفق. والمبني عبارة عن ثلاثة أجنحة، وهي الجناح الرئيس، ويمتد من الشرق إلي الغرب ويتوسط هذا الجناح المدخل الرئيس، في مواجهة النيل الأزرق من جهة الشمال، ويمتد هذا المدخل لجهة الجنوب ليطل علي صحن القصر، ويمتد من الجناح الرئيس جناحان غير متماثلان، أحداهما من الجهة الجنوبية الشرقية والآخر من الجهة الجنوبية الغربية. أما الطابق الأرضي فيتكون من برندة مستطيلة من جهة الشمال مطلة علي شارع النيل الأزرق الذي يقع شمال مباني القصر مباشرة وتسمي ببرندة الحرس الجمهوري أو (قرقول الشرف)، وبرندة أخري من جهة الجنوب مطلة علي صحن القصر الذي يتوسط الجناحين وصحن القصر عبارة عن حوض دائري به نافوره، كما توجد به منافع وسلم يقود للأدوار العليا. وفي مستوي الطابق الأرضي توجد مباني شرق وغرب المبني الرئيس كانت عبارة عن إسطبلات الخيل والمخازن. أما حالياً المباني التي تقع في الجزء الشرقي من المبني الرئاسي، تستخدم مكاتباً إدارية للخبراء الوطنيين والصحفيين والمراسم وعمال خدمات الكهرباء، والمولد الكهربائي وإستراحة الحرس الجمهوري. المباني التي تقع في الجزء الغربي من المبني الرئاسي تستخدم كمكاتب لموظفي المكتب التنفيذي، وتوجد بلكونة في هذا الطابق مطلة علي النيل الأزرق تستخدم في بعض الأحيان لتقديم المآدب الرئاسية صغيرة الحجم للضيوف. أما سطح القصر فتوجد فيه غرفة بئر السلم وغرفة المصعد وسارية العلم. ومباني القصر عبارة عن حوائط حامله علي أساسات من الحجر وحوائط حاملة من الطوب الأحمر، والمادة الرابطة من مونة الجير، والبياض من الداخل والخارج بمونه الجير، وقد أستبدلت مونة الجير في بعض الأجزاء خاصة في البرندات والطابق الأرضي بمونة الأسمنت. واجهات وأركان وبربيت القصر الرئاسي مزينة بالحجر الجيري، ومعظم الأبواب والشبابيك من الألمونيوم والزجاج العاكس. وفي المكاتب الرئاسية بالطابق الأول والطابق الأرضي عولجت النوافذ بالزجاج المضاد للرصاص. وقد كانت

[١١] محمد ابراهيم ابو سليم،مرجع سبق ذكره،ص١٥.

الأبواب والشبابيك في السابق من الخشب الأحمر، حيث تم إستبدالها في مراحل مختلفة من عمر هذا المبني. شكل (٨-٤٩) يوضح القصر الجمهوري في فترات زمنية مختلفة.[١٢]

الواجهة الجنوبية للقصر ١٨٩٨م

الواجهة الشمالية للقصر ١٨٩٨م

القصر في العهد الثنائي (د،ت)

القصر الجمهوري أثناء رفع العلمين١٨٩٨م

القصر الجمهوري- المصدر:متحف القصر،١٩٠٦م

الحكام الإنجليز وأسرهم في القصر

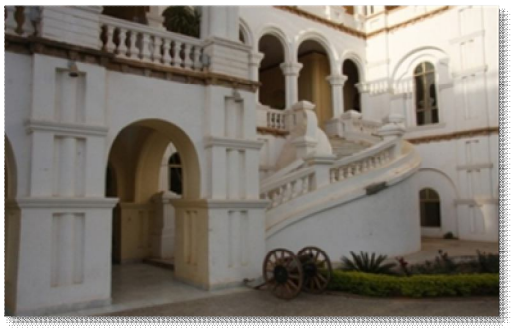

الواجهة الجنوبية للقصر الجمهوري

[١٢] محمد القبانى البدوى،صيانة المبانى التاريخية،رسالة ماجستير غير منشورة.

المصدر:متحف القصر،(د،ت)　　المصدر: الباحثة،٢٠١٣م

شكل (٨-٤٩) القصر الجمهوري في فترات زمنية مختلفة- المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

الواجهة الشمالية للقصر،٢٠١٣م　　الواجهة الجنوبية للقصر،٢٠١٣م

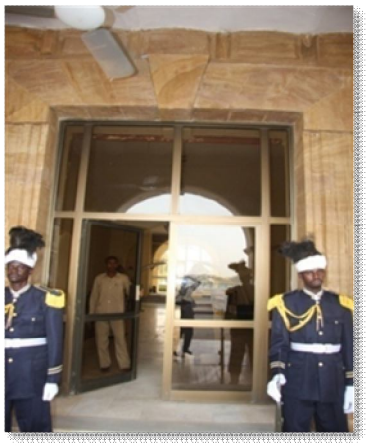

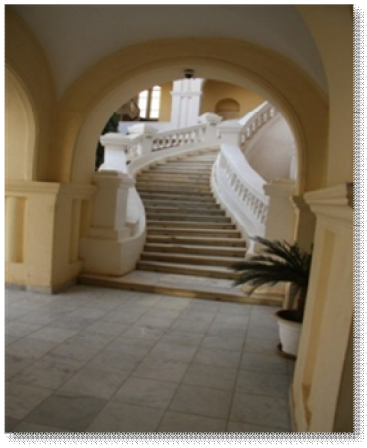

باب القصر من الجهة الشمالية　　سلم القصر

شكل (٨-٤٩) القصر الجمهوري في فترات زمنية مختلفة- المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

ج. الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

الإدارة الهندسية بالقصر الجمهوري هي الجهة المسئولة عن صيانة وترميم القصر، ومن الأعمال التي تمت بالقصر الجمهوري هي إستبدال الأبواب والشبابيك المصنوعة من الخشب المنقوش والمزخرف إلي أبواب وشبابيك من الألمونيوم، وقد قامت شركة الدار الإستشارية بهذا المشروع، كما عملت الإدارة الهندسية بالقصر على طلاء المباني من الخارج (بالبوماستيك) علي مراحل مختلفة دون أن يتم ترميم وصيانه البياض الخارجي، وتكونت طبقه كبيره من مواد الطلاء علي البياض وقد أحدث ذلك تقشر في طبقة البياض ونتيجة لذلك التقشر حدثت تشوهات كبيرة في مظهر المبني من الخارج. وكذلك تمت بعض التعديلات التي أدخلت على المباني القديمة وإضافة مباني جديدة مختلفة عن نمط المباني القديمة، وتحديث وتغيير في شبكات المجاري وإضافة أحمال جديدة علي المبني الأثري، وقطع وإزالة بعض الأشجار من حدائق القصر مما أدي لتغيير كبير في مظهر القصر التاريخي والأثري، بالإضافة إلى ذلك تم هدم برج (كنيسة القصر سابقاً) في العهد الوطني.

تم تشييد القصر الجمهوري الجديد في الحديقة الشرقية للقصر القديم في ميدان الحواشة شمال متحف القصر (كنيسة القصر سابقاً). وهذا القصر الجديد صمم ليكون بديلاً للقصر القديم والذى سيتم تحويله الى متحف حسبما ورد في المخططات. تقوم الآن حكومة جمهورية الصين بتشييد القصر الجمهوري الجديد، والتصميم بواسطة الإستشارى المحلي وهي شركة الدار الإستشارية والوحدة الهندسية بالقصر الجمهوري، والإستشاري الخارجي شركة خطيب وعلمي (لبنان)، معهد جيان جيان فى مدينة خانجو (الصين). أما إدارة المشروع تتبع للإدارة الهندسية بالقصر الجمهوري.[١٣] شكل (٨-٥٠) يوضح المشاريع التي نفذت في موقع القصر الجمهوري.

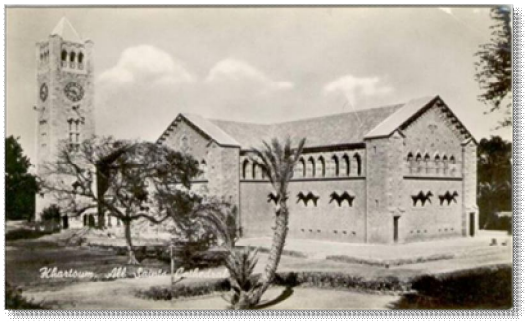

كنيسة القصر سابقاً ،(د.ت)-المصدر:متحف القصر **حالياً متحف القصر-المصدر،متحف القصر ٢٠١٢م**

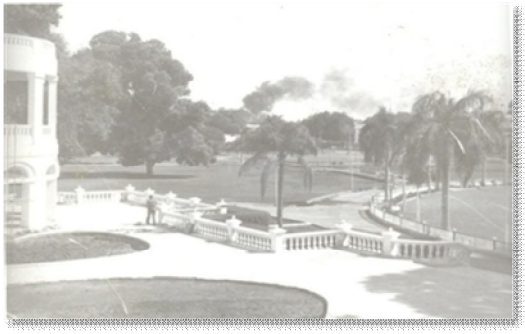

الحديقة قبل تشييد القصر الجديد المصدر:متحف القصر،(د.ت)بعد تشييد القصر الجديد-المصدر:الباحثة

القصر الجمهورى الجديد أثناء التشييد- المصدر:الباحثة،٢٠١٣م

شكل (٨-٥٠) المشاريع التي نفذت بموقع القصر الجمهوري

د. تقييم المشروع

[١٣] محمد القبانى البدوى،المصدر السابق.

- لم تُنفذ أعمال الترميم والصيانة في مبنى القصر الجمهوري بواسطة متخصصين في هذه الأعمال، بالإضافة إلى أنها أدت إلى التأثير على نظامه الإنشائي وفقدان الأبواب والشبابيك الأثرية وتشويه المنظر الخارجي للمبنى، نتيجة إستخدام مواد الترميم غير المتجانسة مع المواد التقليدية وإستخدام مواد بناء حديثة.
- تفتقد التجربة إلى دراسة الواقع الفعلي، كما أن الخطوات التي أتخذت لتشييد القصر الجديد لا تتعدى كونها قرارات سياسية وليست منهجاً علمياً مدروساً يتعامل مع مفردات المبنى التراثي ويعي إحتياجاته ومتطلباته الفعلية.

٨-٣-٣ مبنى وزارة المالية الإتحادية

أ. دراسة تاريخية

شيدت وزارة المالية عام ١٩٠٠م، وكانت تعرف بالسرداية، ومنذ ذلك الوقت عرف المبنى بصورته الحالية. هذا المبنى مملوكاً للدولة منذ إنشائه وقد إستمرت هذه الملكية إلى الآن رغم تعاقب أنواع الحكم من إستعماري أو وطني، وحالياً تستخدمه الدولة كمباني لوزارة المالية الإتحادية شكل (٨-٥١) يوضح مبنى وزارة المالية في العهد الثنائي.[١٤]

ب. **الوصف المعماري**

ينتمى المبنى إلى فترة الحكم الثنائي، ويتكون المبنى من طابقين بمخطط على هيئة الحرف اللاتيني (H)، وقد شيد على نظام الحوائط الحاملة، وأستعمل الحجر الرملي في بناء الأجزاء السفلية للمبنى، كما أستخدم أيضاً في تشكيل بعض أفاريز المبنى بعد أن تم تشكيله بحسب متطلبات التصميم للغلاف الخارجي للمبنى. أدخل الطوب المحروق كمادة بناء رئيسة في بناء الحوائط الحاملة والفواصل الداخلية للمبنى. وأكثر مايميزه العقود، وإستخدم الطوب المحروق بقوالب خاصة في تشكيل العقود. وجميع فراغات المبنى بالطابق الأرضي تم سقفها بالعقود البرميلية المتقاطعة، تركت هذه العقود على صورتها في البرندة الجنوبية على المحور شرق-غرب من المبنى، كما تمت تغطيتها بسقف مستعار في بقية الأجزاء الأخرى من المبنى. وشيدت برندات على الجانبين لتزيد من المساحة المظللة لتبريد الهواء الداخل للغرف شكل (٨-٥٢) العناصر المعمارية للمبنى.

ج. **الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع**

في عام ١٩٦٣م عُدل سقف البرندة الجنوبية العلوية على المحور الشرقي- الغربي إلى سقف خرساني، مع ملاحظة أن هذه العملية قد أخلّت كثيراً بمعمار المبنى، وتمثل ذلك في إستبدال تيجان الأعمدة بكتل خرسانية دون مراعاة للقيمة الجمالية لتلك التيجان والشكل العام للمبنى.

[١٤] حيدر حامد،خالد بابكر،دراسة مبدئية لحالة الحفظ والمعالجة لمبنى وزارة المالية الاتحادية،الهيئة القومية للآثار،الخرطوم،٢٠٠٣.

أيضاً في العام ١٩٦٣م تم تعديل سقف البرندة الغربية عند المدخل الرئيسي للمبنى إلى سقف خرسانى.*وفي منتصف الستينيات تم إحتواء البرندة الشرقية للجزء الشرقي من المبنى بالطوب والأسمنت. كذلك في العام ١٩٨٨م قامت وزارة الأشغال بتغيير سقف البرندة الغربية على النصف الشمالي إلى سقف خرساني مع عمل دعائم رأسية من كمرات حديدية في محاولة لتقليل الإزاحة نحو الخارج. وفي العام ١٩٩٢م أُدخلت تعديلات في الطابق العلوي عند الجزء الجنوبي من الجناح الشرقي للمبنى، وتمت عملية التعديل بإدخال نوافذ وأبواب من الألمونيوم والزجاج المظلل، مما ساهم فى تغيير شكل المبنى. كما عدل سقف البرندة الشمالية على المحور الشرقي– الغربي، وذلك بعمل سقف من كمر حديدي مع عمل ستارة من البياض المعلق على شبكة من الحديد شكل (٨–٥٣) يوضح تأثير الترميم والصيانة العشوائية على المبنى.[١٦]

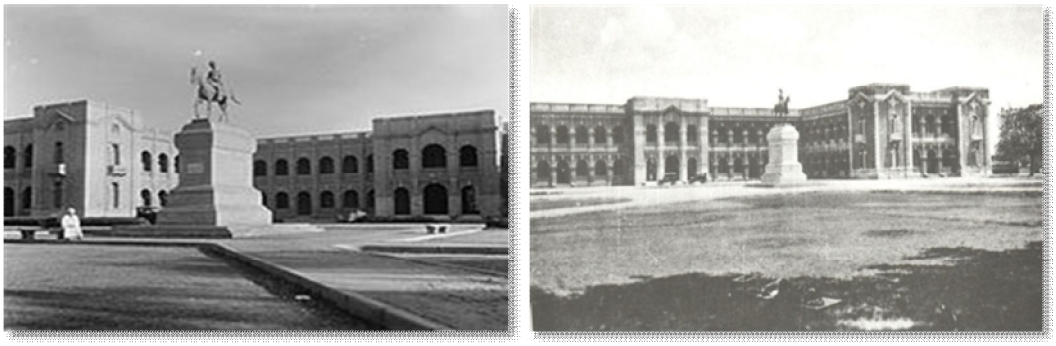

شكل (٨–٥١) مبنى وزارة المالية الإتحادية في العهد الثنائي– المصدر:متحف القصر،(د.ت)

شكل (٨–٥٢) العناصر المعمارية لمبنى وزارة المالية الإتحادية

د. تقييم المشروع

– إستخدام المبنى كوزارة للمالية أدى إلى كثير من التعديلات الداخلية والإضافات التي لم تراعي التصميم الأصلي للمبنى. وكذلك إستخدام أجهزة التكييف والتي تم تركيبها بطريقة عشوائية شوهت الشكل العام للمبنى.

* تم ذلك على يد المقاول الإغريقى إستراتوس.
[١٦] حيدر حامد،خالد بابكر،مرجع سبق ذكره.

كما زادت من كمية الماء المتساقط على الجدران والأرضيات لعدم كفاءة تصريف الماء الذي كثفته الأجهزة. بالإضافة إلى ذلك عدم جودة توصيلات الماء لأجهزة التبريد وأحواض الغسيل وخزانات الماء الموجودة على السطوح.

- تشكل الزيادة المضطردة في عدد العاملين والإدارات عبر تاريخ المبنى عبئاً يفوق السعة والأحمال التصميمية للمبنى، وهذه الزيادة دائماً ماتصحبها تعديلات أو إضافات دون مراعاة للنواحي التاريخية والجمالية والمعمارية أو بنية المبنى.

نوافذ الألمونيوم وتركيب المكيفات العشوائي وإحتواء البرندات تقشر البياض نتيجة الترميم العشوائي

التوصيلات الكهربائية العشوائية تأثير توصيلات مواسير المياه على المبنى

(٨-٥٣) تأثير الترميم والصيانة العشوائية على مبنى وزارة المالية الإتحادية،٢٠١٣م-المصدر:الباحثة

٨-٣-٣ سرايا الإمام عبد الرحمن (دار الوثائق سابقاً)

أ. دراسة تاريخية

قام الإمام عبد الرحمن المهدي بشراء السرايا من عزيز كافوري في العام ١٩١٦م، وأنفق عليها كثيراً لترقى لمستوى زواره وضيوفه، وكانت تعرف بسرايا الخرطوم. كانت عبارة عن طابق واحد فاستعان بمجموعة من المهندسين لبناء طابق ثانٍ. وقعت في السرايا العديد من الأحداث التاريخية المهمة وشهدت أرجائها حراكاً ثقافياً وسياسياً وإجتماعياً كثيفا طيلة حياة الإمام عبد الرحمن، كما شهدت تكوين العديد من الحكومات الوطنية، وإستقبل فيها الإمام عبد الرحمن المهدي عدة شخصيات عالمية في مقدمتهم رئيس وزراء الهند نهرو، ونائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون، والإمبراطور هيلاسلاسي، ورئيس جمهورية يوغسلافيا تيوتو.

وقد ترك الإمام قبل وفاته وصية تقضي أن تؤول السرايا من بعده لخليفته، ليضمن الحفاظ عليها وعلى مظهر وهيبة الإمامة، وقد كتب ذلك في وصيته. ولكن الوصية لم يتم تنفيذها لأسباب

كثيرة مثل التغيرات السياسية والإقتصادية للبلاد، فتمت مصادرة السرايا في بعض الفترات بواسطة الحكومة وظلت مهملة لفترة طويلة إلى أن أصبحت دار للوثائق القومية في العام ١٩٧٧م. وبعد فترة عادت لملاكها آل المهدي، وكانت دار الوثائق تدفع أجراًرمزياً للورثة الذين أخذوا أنصبتهم فيما بعد، بعد أن تم تقييمها بواسطة لجنة فنية متخصصة أوضحت أنها ليست ذات قيمة فتم تقسيمها كأرض ولم يتم تقييمها كمبنى أثري.[١٧]

ب. الوصف المعماري والعمراني

تقع سرايا الإمام عبد الرحمن المهدي بشارع الجمهورية، وتمتد مساحتها لحوالي عشرين ألف متر وتفتح بوابتها الرئيسية على شارع الجمهورية فيما يقابل بابها الخلفي شارع البرلمان. وتتكون السرايا من طابقين يتوسطهما مصعد أما مباني الطابق الأعلى فتتكون من بعض الغرف والمكاتب، تتميز السرايا بطراز فريد، وقد صنعت كل الأبواب بشكل واحد على شكل الأبواب المعقودة، كما يلاحظ الوجود الكثيف للأشجار والإهتمام بالزراعة في المساحات الأمامية للمبنى، وطليت أبواب ونوافذ السرايا باللون الأخضر وجدرانها باللون الأبيض الذي تحول بمرور الزمن إلى البني، واتسمت السرايا بالطابع العربي الذي تكثر فيه الشرفات، وزينت بعض أجزائها بالرخام. الشكل (٨-٥٤) يوضح العناصر المعمارية للمبنى.[١٨]

ج. ا

لأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

عانى المبنى من الإهمال لعقود طويلة، وتعرضت أسقفه وحوائطه للتحريك وتهالكت العناصر الإنشائية الأساسية به. ولم تتم صيانته بواسطة الورثة بحجة أن أمر صيانته مكلف، والورثة لا يستطيعون صيانته التي تحتاج إلى خبراء وفنيين متخصصين نسبة لتعقيد عمارته التي تحتاج لمواد معينة كمبنى أثري، والجزء من السرايا الذي تم هدمه قام به المالك الجديد. وأن الإزالة حدثت بسبب الإرتداد وفرز الأرض المجاورة للمبني والتي كانت في الأصل جزءاً منه وتم بيعها، مما جعل حركة البناء تؤثر على مبنى السرايا والذي مس جانباً من الفرندة. وذكر مسئولي الأراضي أن القانون لا يستثني المباني الأثرية من الإلتزام بالارتداد عن الجار. بعد أن علمت الإدارة العامة للآثار بالهدم الذي بدأ في السرايا قام المسؤولون بالتدخل لحماية المبنى، لأن المبنى مصنف كمبنى أثري، مما يدخله ضمن قائمة المواقع الأثرية التي يجب حمايتها بقانون الآثار للعام ١٩٩٩م. ولكن التدخل حدث متأخراً . والاَن المبنى مهدم جزئياً كما موضح بشكل (٨-٥٥).[١٩]

---

[١٧] WWW.Sudacon.net

[١٨] المرجع السابق

[١٩] المرجع السابق

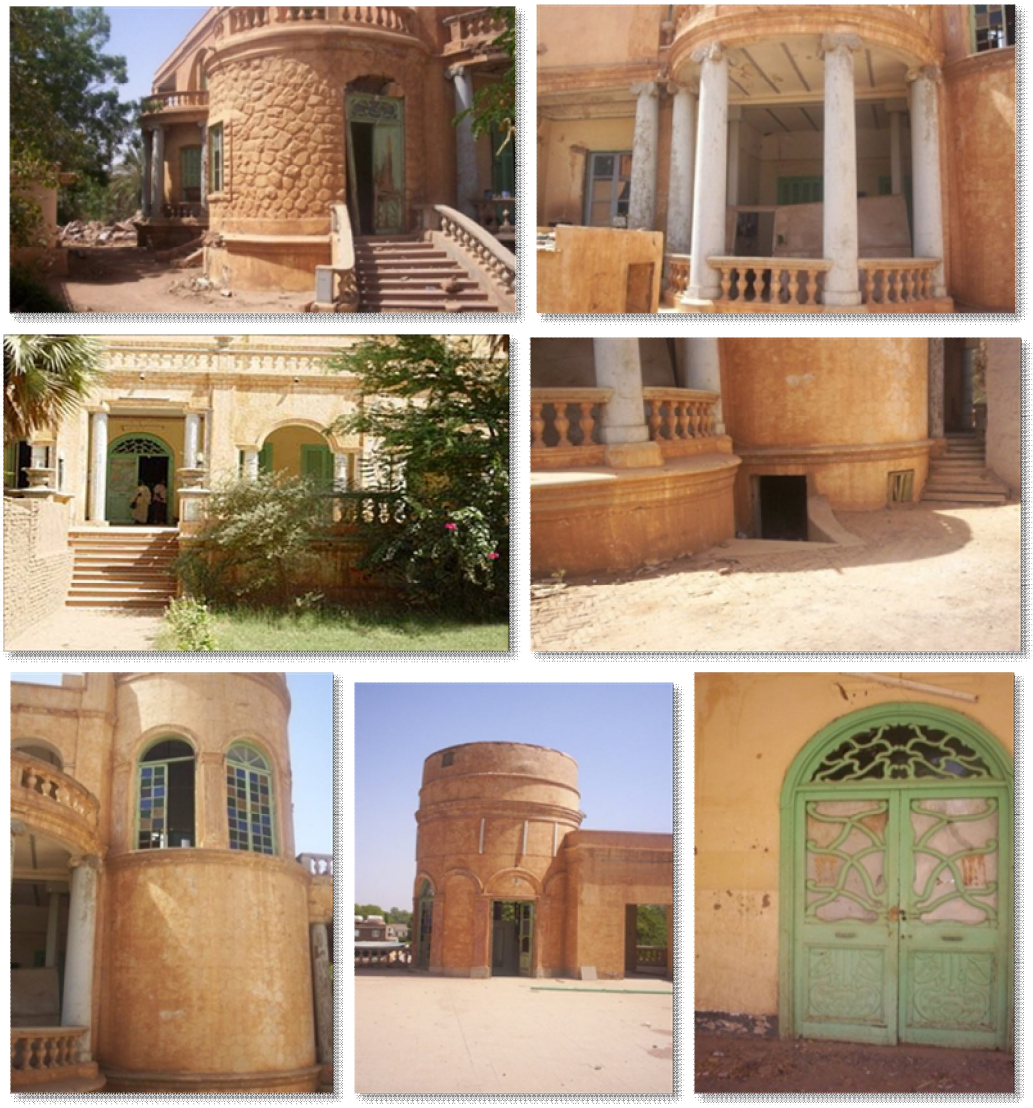

شكل(٨-٥٤) العناصر المعمارية لسرايا الإمام عبد الرحمن المهدي (دار الوثائق سابقاً)

شكل (٨-٥٥) هدم وتشويه سرايا الإمام عبد الرحمن المهدي (دار الوثائق سابقاً)

المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٢م

د.

قييم المشروع

- تقييم المبنى بواسطة جهات غير مؤهلة فتم تقييمها كأرض وليس كمبنى تراثي.

- قوانين الآثار لم تحمي المبنى التراثي، بالإضافة إلى أن قوانين التخطيط العمراني لايوجد فيها تعريف أو ذكر للمباني التراثية.
- عدم الإلتزام بتطبيق القوانين الولائية والإتحادية من جهة المالك. بالإضافة إلى أنه لايوجد إلزام للملاك بالتقيد باللوائح والقوانين للحفاظ على المباني التراثية.
- عدم الوعي من قبل المسئولين والورثة والمالك أدى إلى هدم جزء من المبنى.
- عدم وجود الدعم المالي لترميم وصيانة المبنى التراثي.
- تعُرض المبنى للاندثار بفعل الزمن والإنسان.

٨-٣-٥ مشروع الحفاظ على مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ لطب العيون

أ. دراسة تاريخية

يعتبر مبنى مستشفى النهر لطب العيون من المباني التراثية المهمة التي تم بناؤها في الفترة من ١٩٠٢م-١٩١٣م وخصصت كثكنات للجيش الانجليزي، بالإضافة إلى ذلك فقد شهد هذا المبنى أهم الثورات ضد الإستعمار في تاريخ السودان، عندما قام البطل عبد الفضيل الماظ ومعه مجموعة من الضباط السودانيين في عام ١٩٢٤م بمقاومة الإستعمار داخل مستشفى النهر حتى أستشهد فيه. ولأهمية هذا الحدث سُميت مستشفى النهر بقرار جمهوري (مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ لطب العيون).

وبعد إستقلال السودان عام ١٩٥٦م تحول هذا المبنى إلى مستشفى لطب العيون، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه المستشفى تمثل الركيزة الأساسية لكل أهل السودان في علاج أمراض العيون. وهو مستشفى العيون الوحيد في السودان الذي يستقبل الحالات الطارئة على مدى أربع وعشرين ساعة، ويضم تخصصات لا توجد في أي مستشفى عيون آخر وبه عيادات متخصصة، ويقوم بتدريب الكوادر الطبية المختلفة العاملة في هذا التخصص.[٢٠]

ب. الوصف المعماري

تقع المستشفى جنوب شارع النيل بالخرطوم، تطل على النيل الازرق، تتكون من طابق أرضي وأول، تمتاز المستشفى ببيئة جميلة، حيث توجد داخلها أشجار ظل كثيفة وكثيرة.

يوجد بالمستشفى قسم حديث الصيانة (قسم البصريات)، مساحات كشف البصريات داخل القسم (ستة أمتار)، وهي مساحة بمواصفات عالمية. وتوجد بالقسم عشر غرف لكشف البصر، وغرفة عمليات، صيدلية، معمل، وبنك للعيون بجانب العيادات المحولة والعنابر. والمبنى مشيد من الطوب الأحمر. شكل (٨-٥٦) يوضح العناصر المعمارية للمبنى.[٢١]

ج. الأعمال التي تم تنفيذها فى المشروع

[٢٠] تقرير الادارة العامة للآثار والمتاحف، وزارة الثقافة والاعلام، ولاية الخرطوم،٢٠١١/١١/٢٢م
[٢١] المرجع السابق

أصبح هذا المبنى معرضاً للإزالة وذلك بعرضه للبيع إمتثالاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٣) لسنة ٢٠١١م. ونتيجة لهذا القرار قامت لجنة مفوضة من قبل الجمعية العمومية لمستشفى النهر لطب العيون بمخاطبة الإدارة العامة للآثار والمتاحف بوقف بيع هذا المبنى.

شكل (٨-٥٦) العناصر المعمارية لمستشفى العيون (مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ لطب العيون)

وعليه فقد خاطبت الإدارة العامة للآثار والمتاحف الجهات المسئولة بالإسراع لوقف البيع وحماية هذا المبنى التاريخي لأنه يعتبر تحت حماية قانون الآثار الولائي للعام ٢٠٠٩م. أيضاً قام فريق من الإدارة العامة بزيارة المبنى بغرض التوثيق والتفتيش.

وقد صدر خطاب البيع من (الأمانة العامة) بوزارة رئاسة مجلس الوزراء. ولم يتم تحديد الجهة التي قامت بشراء المستشفى فهي لا تزال مجهولة. وأنه في شهر أغسطس ٢٠١١م تم تكوين لجنة برئاسة وكلاء الصحة، والعدل، والمالية، للبحث في بيع مستشفى العيون بشروط، حسب توجيهات مجلس الوزراء، على أن يتم تسليم الأرض بعد تشييد المستشفى المرجعي بولاية الخرطوم، وتشييد (١٤) مستشفى للعيون بالولاية. أن المبنى يتعرض للعديد من المشاكل منها

الإهمال في صيانته وتأثير العوامل البيئية ومياه الصرف الصحي والرطوبة على الجدران شكل (٨-٥٧).[٢٢]

شكل (٨-٥٧) تأثير مياه الصرف الصحي والرطوبة على جدران المستشفى

المصدر:الإدارة العامة للاَثار والمتاحف

د. تقييم المشروع

- لم يتم إلاعتبار للمبنى في المخطط الهيكلي كمبنى تراثي، بالرغم من تصنيفه كمبنى تراثي في قائمة المباني التراثية بالإدارة العامة للاَثار والمتاحف.
- إهمال المبنى وعدم صيانته.
- تأثر المبنى بالعوامل البيئية الرطوبة ومياه الصرف الصحي.
- تم بيع المبنى التراثي واقتراح إزالته وتشييد مبنى اَخر محله.

٨-٣-٦ م

شروع الحفاظ على مسجد أرباب العقائد (جامع فاروق)

أ. در

اسة تاريخية

يعتبر مسجد أرباب العقائد (جامع فاروق) من المباني التراثية النادرة ذات الطراز المملوكي في عمارة المساجد. وهو أول مسجد تم تشييده في الخرطوم إرتبط بإسم مؤسسه الذي أنشأه في العاصمة السودانية الخرطوم. ففي عام ١٦٩١م، عبر الشيخ أحمد بن علي بن العون الشهير بأرباب العقائد نهر النيل الازرق قادماً من جزيرة توتي التي تتوسط مدن الخرطوم الثلاث الخرطوم، أم درمان، الخرطوم بحري. وقام بتهيئة مكان على الضفة الغربية للنيل وشيد فيها مسجداً من الطين، وأقام عليه الخلاوي لتحفيظ القرآن والعلوم الشرعية، وهو الموقع الحالي لجامع الملك فاروق، ولم تكن حينها مدينة الخرطوم قد ظهرت إلى الوجود.[٢٣]

يُعد مسجد فاروق الذي تغّير إسمه إلى مسجد أرباب العقائد، من أروع نماذج العمارة الإسلامية في السودان، ويرجع تاريخه إلى أربعينات القرن الماضي، حين أعاد الملك فاروق بناءه في مكان

[٢٢] المرجع السابق

[٢٣] www.sudacon.net

مسجد وخلوة الشيخ أرباب العقائد، ومر مسجد أرباب العقائد بمراحل متعددة منذ أن كان خلوة صغيرة، إلى أن صار مبنى تراثي.

وكان المسجد مبنياً في أول عهده من القش والطين والبوص، وعند دخول الإمام المهدي الخرطوم، صلى أول جمعة له بالخرطوم بمسجد أرباب العقائد، وبعد أن إنتقل المهدي إلى أم درمان، أُعيد بناء المسجد مرة أخرى. ويرجع تاريخ عمارة المسجد في شكله الحالي إلى عهد الملك فاروق، ملك مصر والسودان آنذاك، الذي أمر ببناء مسجد في الخرطوم بالقرب من الكنيسة التي لا زالت موجودة إلى الآن، وبدأت أعمال البناء فيه سنة ١٩٤٦م، بواسطة عمال ومهندسين مصريين، إلى أن أُفتتح رسمياً في سنة ١٩٥٣م بحضور وزير الأوقاف المصرية.[٢٤]شكل (٨-٥٨) يوضح مسجد فاروق في العهد الثنائي.

شكل (٨-٥٨) مسجد فاروق(أرباب العقائد سابقاً) في العهد الثنائي-المصدر :وزارة الثقافة والإعلام،(د.ت)

ب. **الوصف المعماري**

عمارة مسجد أرباب العقائد تتمثل في صغر حجمه وبساطته، وبنائه من الداخل بالحجر الرملي، وحجر الجرانيت على الأعمدة، ويتميز الحجر الرملي المُستخدم في البناء بالبساطة، وخلوه من التموجات التي تشتهر بها الأحجار الرملية، ما أعطى خلفية صافية للخطوط والنقوش المحفورة على الحوائط. يوجد بالمسجد أيضاً مشربيات شكل (٨-٥٩)، وهي من العناصر التي ترجع الى عمارة المملوكيين والعثمانيين، كذلك أبواب المسجد مطعمة بقطع من النحاس، بالإضافة إلى وجود الفوانيس المتدلية على مداخله وهي من عناصر عمارة الفاطميين الإسلامية في القاهرة.[٢٥]

[٢٤] WWW.Alahdathonline.com

[٢٥] المرجع السابق

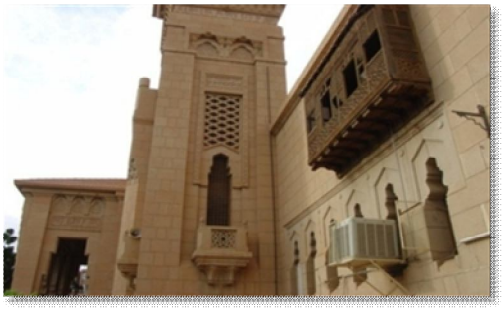

المشربية **الخطوط والنقوش المحفورة على الحوائط**

شكل (٨-٥٩) العناصر المعمارية لمسجد فاروق-المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف

ج. الأعمال التي تم تنفيذها فى المشروع

بدأت تعتري المسجد بعض التشوهات بسبب (البيئة والإنسان) مثل:

- ب
  عض الأجزاء مفقودة من المحراب وأجزاء مفقودة من المشربية.
- ك
  شط فى دهانات الأبواب وفقدان لأجزاء من زخارفها المعدنية وإنفصال ألواحها الخشبية.
- ت
  أثير الرطوبة على الزخارف الملونة في السقف من الداخل.
- ت
  أثير الرطوبة على الأجزاء السفلى للمبنى.
- ا
  لزخارف البارزة من الداخل والخارج في الأجزاء العليا غير متماسكة.[٢٦]
- ت
  شويه الجدران بالتوصيلات الكهربائية.

عزمت هيئة الأوقاف الإسلامية بولاية الخرطوم على صيانة مسجد أرباب العقائد وتوسعته وفق أحدث النظم الانشائية. إن التخطيط لأعمال الصيانة والتأهيل شملت توسعته بتقليص المساحات الخضراء، وإضافة مظلات متحركة، وتغطية الساحات الأرضية الخارجية بالرخام. كما شملت أيضاً إزالة بعض الحمامات داخل صحن المسجد، وإنشاء مكتب للجنة المسجد محلها، وترقية الوضايات، وتركيب ثريات جديدة للإضاءة.[٢٧]

[٢٦] تقرير اعمال الصيانة الجارية بمسجد ارباب العقائد،الادارة العامة للاثار والمتاحف، وزارة البيئة والاثار،٢٠٠٩.

[٢٧] www.alahdathonline.com

تم الإتفاق بين لجنة المسجد وهيئة الاوقاف الإسلامية على صيانة المسجد، وتم إسناد أعمال الترميم والصيانة لشركة الدار الإستشارية. وبعد قيام الشركة بالدراسة اللازمة تم رفض الدراسة من قبل هيئة الأوقاف الإسلامية بحجة أن المبالغ المرصودة كبيرة. وفى يوليو ٢٠٠٧م، قامت لجنة المسجد بالإجتماع مع وزارة البيئة والاثار– قسم الإدارة العامة للآثار والمتاحف، وقامت الإدارة بمعاينة المسجد ورفع التصور عن كيفية التأهيل والصيانة.[٢٨]

فقامت هيئة أوقاف ولاية الخرطوم بإسناد أعمال صيانة المسجد لجهة غير مؤهلة في أعمال الترميم والصيانة، وتم ذلك بدون علم لجنة المسجد. وقد قامت هذه الجهة بتخريب المسجد بدلاً عن صيانته وتمثل ذلك في:

- إحداث ثقوب وفتحات في جدار المسجد الأثري.
- شراء مكيفات صغيرة الحجم ظلت بالمسجد لاتعمل وبعد عام كامل تم إستبدالها بأخرى إلا أنه ومنذ تغييرها لم تعمل هي الأخرى حتى الآن.
- أثناء صيانة الأسلاك الكهربائية القديمة قام المقاول بإتلاف الزخارف من الداخل بحثاً عن مواسير الأسلاك علماً بأن تلك الزخارف لايمكن إعادتها بسهولة مرة أخرى.
- إنشاء توصيلات للمبنى بصورة عشوائية شكل (٨–٦٠) يوضح التشوهات في المسجد.

تاثير الرطوبة على الأجزاء السفلى للمبنى

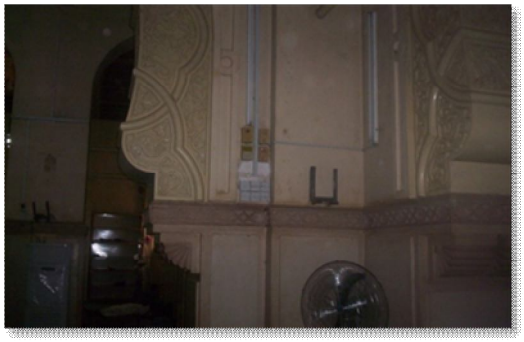

تشويه الجدران بالتوصيلات الكهربائية

كشط في دهانات الأبوب

[٢٨] تقريرصيانة مسجد ارباب العقائد(فاروق)،لجنة مسجد ارباب العقائد،ادارة الدعوة والتوجيه،٢٠٠٩م.

إنشاء توصيلات للمبنى بصورة عشوائية–المصدر: الإدارة العامة للاَثار والمتاحف،٢٠١٢م

شكل (٨–٦٠) التشوهات في مسجد فاروق (أرباب العقائد)

وقد قامت لجنة المسجد بمخاطبة هيئة الأوقاف الإسلامية رصدت فيه الأضرار التي لحقت بالمسجد جراء الصيانة غير المدروسة التي قامت بها الجهة غير المؤهلة، وطلبت بإيقاف الصيانة التي أضرت بشكل المسجد. أيضاً قامت وزارة البيئة والاَثار– قسم الإدارة العامة للاَثار والمتاحف بمخاطبة هيئة أوقاف ولاية الخرطوم، بأن أعمال الصيانة الجارية وحسب قانون الاَثار لولاية الخرطوم لعام ٢٠٠٩م لابد أن تتم تحت إشراف وزارة البيئة والاَثار وفق الأسس المتبعة عالمياً لترميم التراث المعماري.[٢٩]

د. **تقييم المشروع**

- التأثيرات البيئية السلبية على المبنى.
- سوء الإستخدام بواسطة الجمهور أدى إلى تدهور المبنى.
- تقوم هيئة أوقاف ولاية الخرطوم بتمويل أعمال الصيانة في المساجد. لكن بالرغم من ذلك نجد أن المبالغ المرصودة لترميم وصيانة المبنى غير كافية.
- عدم الوعي من قبل الجهات المسئولة عن المسجد بإسناد أعمال الترميم والصيانة لجهات غير مؤهلة.
- تركيب التوصيلات الكهربائية والمكيفات أدت إلى تشويه المبنى.
- أدت أعمال الصيانة إلى تشويه الشكل الخارجي للمبنى نتيجة الترميم والصيانة بواسطة جهات غير مؤهلة لذلك.
- عدم التعاون والتنسيق بين الأطراف المختلفة وهي هيئة أوقاف ولاية الخرطوم ولجنة المسجد وسلطات الاَثار.

٨–٣–٧ مشروع الحفاظ على مسجد الخرطوم الكبير

أ. **دراسة تاريخية**

[٢٩] تقرير اعمال الصيانة الجارية بمسجد ارباب العقائد،الادارة العامة للاثار والمتاحف،وزارة البيئة والاثار،٢٠٠٩م

كانت بداية بناء مسجد الخرطوم الكبير (مسجد عباس سابقاً) عام ١٨٦٤م، ثم تواصل العمل في بناء المسجد إلى أن إكتمل تشييده عام ١٩٠١م. وضع حجر الأساس لمسجد الخرطوم في ١٧ سبتمبر ١٩٠٠م، وتم إفتتاحه عند زيارة الخديوي عباس باشا حلمي للسودان في ٤ ديسمبر ١٩٠١م الذي تم تسمية المسجد بإسمه. والمنطقة التي شيد فيها المسجد هي جزء من مقابر الخرطوم القديمة ويقع المسجد في الجزء الغربي من المقابر. وبعد ذلك تتابعت بعض المحاولات لتأهيله ولكن لم يكتب لها النجاح الكامل. وقد إقتصرت على إنشاء معهد للتعليم الديني وبرندات خارجية ودورات المياه القديمة وذلك في أواخر الثمانينات من القرن الماضي شكل (٨-٦١) يوضح المسجد الكبير.

أُنشئت مدينة الخرطوم على نسق تخطيط المدن الإسلامية، والذي يقع فيها دائما المسجد في الوسط، حيث يعتبر مركز المدينة ومحور حركتها وقاسمها المشترك الذي يحتل أهمية كبيرة في تخطيط المدينة العربية القديمة والحديثة فهو يعتبر المحرك لكل حياة المدينة.[٣٠]

ب. الوصف المعماري والعمراني

تتجسد ملامح مدينة الخرطوم كعاصمة إسلامية في تخطيط وإنشاء مسجدها الكبير، حيث يعتبر أعلى مبنى في الخرطوم عند إنشائه، وهو مبدأ أساسي في العمارة الإسلامية أن لا يعلو أي مبنى علي مبنى المسجد. شكل البناء مربع وهي خاصية للمساجد في بلاد العراق وفارس ومصر، حيث أن المسجد مربع ٤٥ × ٤٥ متر، وبه ثلاثة أبواب من الخشب مستطيلة بها زخرفة إسم الجلالة بعبارة الله اكبر، ومجموعة من الشبابيك المستطيلة في الإتجاهات الأربعة بنفس الزخرفة ويعلو كل شباك منورين مستطيلين مع منور دائري يعلوهما. وبالمسجد مئذنتان إحداهما من الناحية الجنوبية والثانية من الناحية الغربية، حيث أنشئتا على شكل ثلاثة أبراج زينت بأشكال زخرفية وهو ما يعرف بزخرفة التوريف والتي سيطر النحات فيها علي الحجر الرملي النوبي وإستطاع أن يصنع منه أشكال من المقرنصات والقريلات الحجرية للأبراج كما إستعمل الأشكال المجردة، أما قمة المئذنة فقد قطعت علي شكل كرة بيضاوية من قطعة واحدة من الحجر الرملي النوبي ويعلوها ثلاث كرات حديدية ثم هلال مقفول من الحديد مطلي بالفضة. شكل (٨-٦٢) يوضح العناصر المعمارية للمسجد. ولسور المسجد الخارجي أبواب أربع أختيرت على شوارع رئيسية من شوارع المدينة حيث نجد إحداهما من الناحية الشمالية يفتح على شارع يمتد حتى النيل الأزرق، والثاني من الناحية الجنوبية على شارع يمتد حتى رئاسة السكة حديد، وغرباً حتى النيل الأبيض،وشرقاً حتى خط السكة حديد الممتد إلى مدينة الخرطوم بحري حيث تمثل هذه النهايات حدود مدينة الخرطوم القديمة.[٣١]

---

[٣٠] http//:www.Sudan digital encyclopedia.com

[٣١] المصدر السابق

ج. الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

أضيفت بعض المباني في العقد الأخير من القرن الماضي داخل المسجد تتمثل في مصليات غرب مبنى المسجد الرئيس، ومكتبة لبيع الكتب في الجزء الجنوبي من سور المسجد، حيث أن هذه المباني تشكل عمارة دخيلة على المسجد في الشكل ومواد بنائها مخالفة لمواد بناء المسجد. شكل(٨-٦٣) يوضح التنافر المعماري بين المظلات التى شُيدت وبين مبنى المسجد.

يتبع مسجد الخرطوم الكبير لهيئة أوقاف ولاية الخرطوم، ويعتبر مشروع تأهيله وترميمه من المشاريع التي أُدرجت ضمن خطط التنمية لوزارة التنمية البشرية والآثار والسياحة قسم الإدارة العامة للآثار والمتاحف. حيث بدأ العمل في هذا المشروع في عام ٢٠١١م ولازال العمل مستمراً .

تكونت لجنة تحديث وإعمار مسجد الخرطوم الكبير بتاريخ ٤ اكتوبر ٢٠١١م، وأقرت اللجنة مشروع الحفاظ وصيانة المسجد بالإضافة إلى صيانة الفسحات الخارجية، وتم تكليف الأعضاء بالتنسيق لعمل برامج عاجلة بالإذاعة القومية وبعض الفضائيات.

كُونت لجنتان وهما لجنة المال والإتصال وأُدمجتا فيما بعد لتصير لجنة واحدة وتم التوجيه بالشروع في العمل عبر لجنة المال والإتصال. تم التكليف بعمل كتابات عن اللجنة والتحديث والإعمار في الصحف. كما كُلفت لجنة الإعلام بالإعداد للحملة الإعلامية للمرحلة الأولى. وتكليف لجنة المال والإتصال لبدء التحرك لجمع المال. وكان هدف اللجنة إستقطاب الدعم لإنفاذ مشروع التحديث والإعمار.

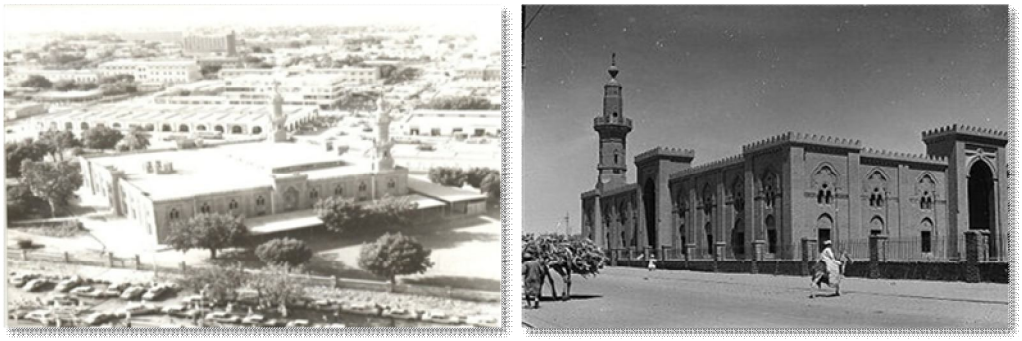

شكل (٨-٦١) مسجد الخرطوم الكبير (مسجد عباس سابقاً)-المصدر وزارة الثقافة والاعلام،(د.ت)

شكل (٨-٦٢) العناصر المعمارية للمسجد الكبير-المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١١م

شكل (٨-٦٣) التنافر المعماري بين المظلات التي شُيدت وبين مبنى المسجد

المصدر: الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٢م

أما الوسائل فكانت الدعوات عبر الإتصال المباشر للجهات المستهدفة وعبر الملصقات ووسائل الإعلام المختلفة، والمستهدفين المؤسسات والأفراد، والمؤسسات المستهدفة هى: وزارة المالية الإتحادية، وزارة الطاقة والتعدين، وزارة المالية الولائية، محلية الخرطوم، ديوان الزكاة، شركة شيكان للتامين، إتحاد المصارف، مدراء البنوك، إتحاد الصاغة، إتحاد عام أصحاب العمل، إتحاد أصحاب العمل ولاية الخرطوم، إتحاد الغرف الصناعية، الهيئة القومية للإتصالات، شركة الإتصالات، منظمة قطر الخيرية، منظمة الدعوة الإسلامية، شركات البترول، أعيان الطرق الصوفية.[٣٢]

د. **تقييم المشروع**

- تشييد مباني داخل حرم المسجد بشكل ومواد بناء تختلف عن شكل ومواد بناء المسجد.
- التخطيط لترميم وإعادة تأهيل المسجد.
- دعم المسئولين بالدولة أعمال الحفاظ على مبنى المسجد.
- عمل دراسات للمسجد بغرض الصيانة والترميم للحفاظ على طابعه التاريخي والإستعانة ببيوت الخبرة الإستشارية التركية والمصرية، وأُسندت أعمال الترميم والصيانة إلى شركة (المقاولون العرب المصرية)، وذلك لعدم وجود بيوت الخبرة المؤهلة في هذا المجال. وتقوم الحكومة الإتحادية ممثلة في وزارة المالية الإتحادية بتمويل هذا العمل بالإضافة إلى بعض المؤسسات ودعم الخيرين.
- عمل برامج توعوية بالإذاعة والتلفزيون للتعريف بالمسجد.
- إستقطاب الدعم بواسطة الحملات الإعلامية.
- مشاركة مؤسسات القطاع العام والخاص في أعمال الحفاظ على المسجد.

٨-٣-٨ مشروع الحفاظ على سوق أمدرمان الكبير

[٣٢] تقرير لجنة تحديث واعمار مسجد الخرطوم الكبير،هيئة الاوقاف،ولاية الخرطوم،٢٠١١م.

أ. دراسة تاريخية

تعود نشأة سوق أمدرمان إلى حوالي قرنين من الزمان، ترتيب السوق المعمول به الآن يعود إلى موجب قرار من الخليفة عبدالله التعايشي عام ١٨٨٥م الذي وجه بترتيب السوق وفق المهن، لذلك فقد إرتبطت نشأته بالمهدية، وبدأت الحركة التجارية فيه وهو ما تشير إليه مداخل السوق والمعالم القديمة البارزة فيه. وما يميزه المهن والحرف اليدوية حيث يضم أسواق متخصصة كل سوق حسب الحرفة مثل سوق العطارين، سوق الذهب، سوق العناقريب، سوق العيش...إلخ. شكل (٨-٦٤) يوضح سوق أمدرمان في الثلاثينات. ويعتبر سوق أمدرمان علامة ثقافية مميزة للسودان بشكل عام ولمدينة أم درمان بشكل خاص، حيث تمتزج فيه أعراق وديانات مختلفة. ففي هذا السوق الكبير كانت محلات التجار الهنود تجاور محلات الأقباط الذين جاؤوا من صعيد مصر ويتخصصون في المنسوجات والمفروشات، تجاور محلات اليمنيين الذين يشتهرون بتخصصهم في مجال البقالات، ولا يزال موقع محل العدني شهيراً ودليلا للأجانب والسياح رغم زواله. كما أن هناك شارع يعرف بسوق اليهود الذي ما زال يحمل إسمه رغم مغادرة أصحابه للبلاد في السبعينات. ومن أقدم الخرط لسوق أمدرمان خريطة رسمها الإيطالي (باليو روزقنولي) أحد أسرى الخليفة عبدالله التعايشي في العام ١٨٨٦م، وتوضح هذه الخريطة أن السوق كان يتكون من ثلاثين قسماً شكل (٨-٦٥).[٣٣]

شكل (٨-٦٤) سوق أم درمان في الثلاثينيات-المصدر:متحف القصر

[٣٣] أمل عوض مختار،ورقة عمل(كيفية إعادة توظيف المباني التاريخيه والآثاريه والتراث في تحقيق التنمية المستدامة)، الهيئة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٢.

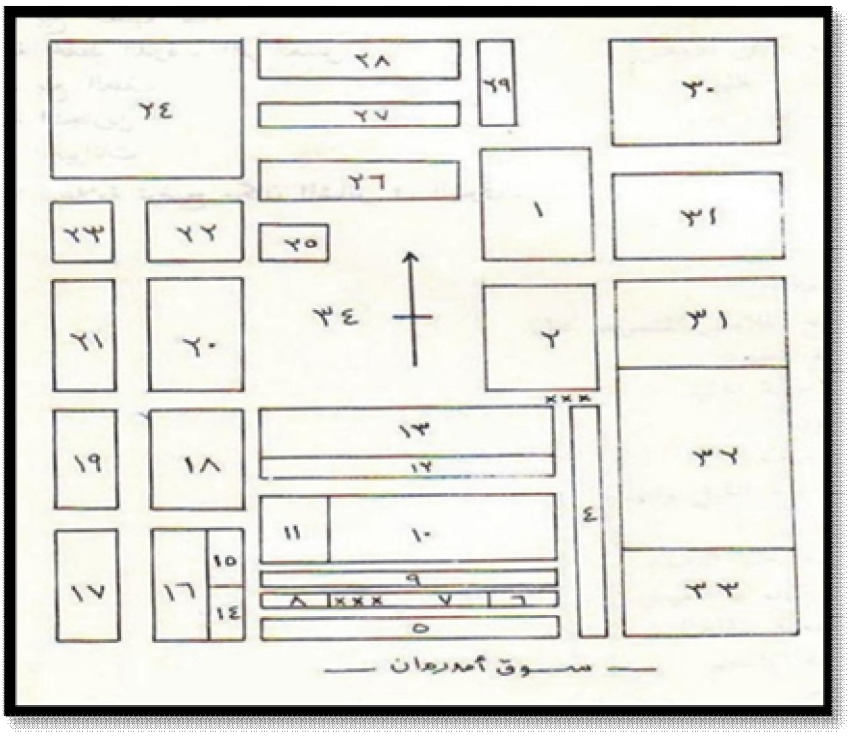

شكل (٨-٦٥) خريطة لسوق أم درمان رسمها الإيطالي باليو روزقنولي

المصدر: محمد إبراهيم أبو سليم،١٩٦٨م

ب. الوصف المعماري والعمراني

يقع سوق أمدرمان في المنطقة الممتدة من شارع كرري شرقاً وشارع الشنقيطي غرباً، وبين مبنى البريد جنوباً، وحي المسالمة شمالاً كما موضح بشكل (٨-٦٦). ومن أهم المباني في هذه المنطقة مبنى محلية أمدرمان الذي مازال محتفظاً بشكله القديم شكل(٨-٦٧).

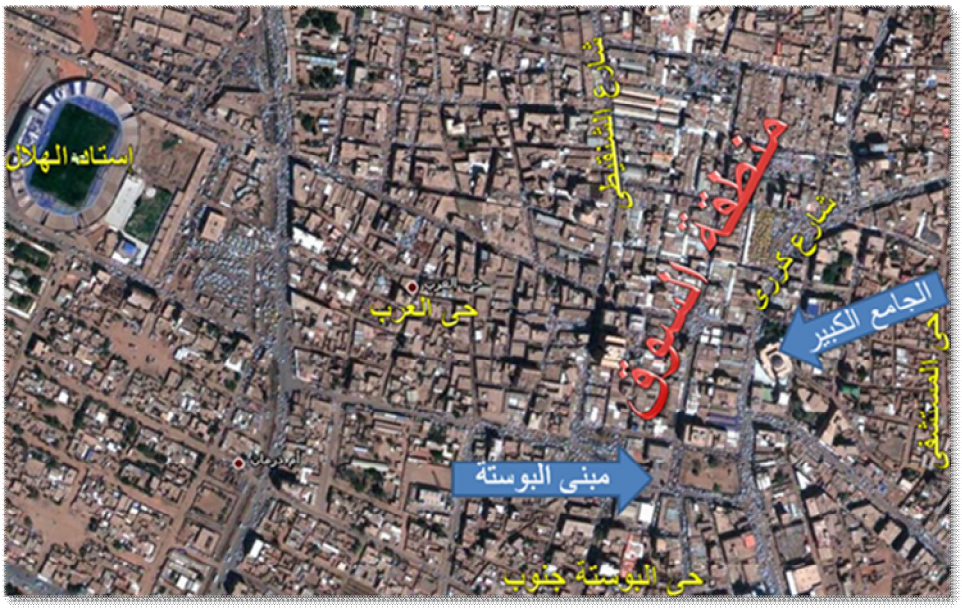

شكل (٨-٦٦) خريطة توضح منطقة سوق أمدرمان-المصدر: الطيب حاج على أحمد،٢٠١٢م

شكل (٨-٦٧) مبنى محلية أمدرمان-المصدر :المخطط الهيكلي الخامس لولاية الخرطوم،٢٠١٢م

من أهم ما يميز سوق أمدرمان القديم هو وجود المتاجر والمحلات التجارية المبنية من الطين اللبن والسقوفات التقليدية من بروش وقش وغيرها من خامات محلية، التي تمتد على الإتجاة الشمالي من السوق بأشكالها وأحجامها المتساوية تقريبا، التي كانت تعكس مدى الإزدهار التجاري والحركة الإقتصادية التي كان يتميز بها السوق منذ الفترة المهدية والي الآن. شُيدت مباني في السوق خلال فترة الإستعمار ومابعده والتي لديها طابع معماري مميز يمثل تراث النمط المعماري الحديث. ويعتبر السوق من أهم المقاصد السياحية التي يحرص الزوار والسياح علي زيارته لمعرفة تاريخ المدينة والأسلوب الذي شيد به السوق، ومشاهدة أصحاب الحرف اليدوية التقليدية من صانعي السيوف والسيطان والحلي الشعبية والأدوات النحاسية والمشغولات الفضية والجلدية والمنتوجات التقليدية الأخري والتي تعرض بالشكل التقليدي.

إن المتغيرات الكثيرة التي تعرضت لها مباني سوق أمدرمان القديم قد أحدثت تغييراً في طابع ونمط التراث العمراني الذي كان سائداً في الفترات التاريخية السابقة، إلا أنه مازال محافظا علي التخطيط القديم مع تغيير بعض الوظائف السابقة بأخري معاصرة. فتحولت بعض من الأبنية ذات الأنشطة التجارية إلى محال حديثة تتسم بنمط معماري جديد لايمثل العمارة التقليدية التاريخية. ولكن بالرغم من عملية التحديث العشوائية وظهور المحلات التجارية ذات الواجهات الزجاجية، إلا أن المباني والمعالم التراثية مازالت موجودة مثل الميادين، وشارع أبو مرين، وشارع الجلود، ومعظم موروثها المعماري مازال محافظ عليه. وسوق أمدرمان يعانى من عدة مشاكل أبرزها: عشوائية طرق العرض وذلك بعرض البضائع على الطريق ،عدم تبليط الممرات، عدم وجود ممرات خاصة بالمشاه، ضعف مستوى الإضاءة، عدم وجود الصرف السطحي والصحي، تدني مستوى النظافة بالرغم من توفر أماكن مخصصة لرمي النفايات ومرور العاملين في

النظافة يومياً ترمى النفايات بطريقة عشوائية. شكل (٨-٦٨) يوضح حالة منطقة سوق أمدرمان.[٣٤]

ج. الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

يهدف مشروع توثيق وإعادة تأهيل وتوظيف سوق أمدرمان الكبير، إلى الحفاظ على هذا الإرث وتوفير كافة وسائل الحماية ليساهم في الحفاظ علي النسيج العمراني الذي إمتاز به، وتقديم المقترحات في مجال كيفية إعادة توظيف بعض من مبانيه التاريخية وإحياء الصناعات والحرف التقليدية في تحقيق التنمية المستدامة.

ويهدف مشروع تطويره إلى إبرازه كموقع تاريخي أثري متحفي تتكامل فيه جوانب العرض، على إعتباره أهم معالم مدينة أمدرمان التاريخية القديمة لوجود المباني والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية لفترة الدولة المهدية.

تقوم الهيئة العامة للآثار والمتاحف بوضع مخطط الحفاظ علي السوق في إطار (خطة إدارة المواقع الأثرية والتراثية. لإزالة التشوهات التي طرأت علي الموقع والمباني وتطوير المستوي المعيشي فيها وإعادة إحيائها وتنميتها تدريجيا.

عشوائية طرق العرض

عرض البضائع على الطريق

ضعف مستوى الإضاءة

عدم وجود ممرات للمشاه

[٣٤] المرجع السابق

عدم وجود صرف سطحي

عدم وجود صرف سطحي

إنتشار القمامة

تدني مستوى النظافة

شكل (٨-٦٨) حالة منطقة سوق أم درمان-المصدر: الطيب حاج علي أحمد،٢٠١٢م

تستند المخططات علي مبدأ استثمار كافة المقومات وتأمين مشاركة المجتمع الإيجابية، بحيث يكون أداة أساسية لإنجاح عملية الحفاظ وتوجيه كافة الإمكانيات التي يمكن إستغلالها لإنجاح عملية الحفاظ وتطوير السوق. بالإضافة إلى ذلك إلزام جميع مالكي العقارات والمواطنين، بضرورة التقيد باللوائح والقوانين المتعلقة بالمخطط العام والنسيج العمراني للمدينة، والمحافظة على المفردات والعناصر المعمارية الأصل.

تتكون خطة إدارة الموقع علي تحديد القيم الإستثنائية للموقع والأصالة التي يحملها، ومخطط الإستخدامات بالإضافة إلى الجانب السياحي، والتعريف بالموقع ومعالمه، كما تسمح هذة الخطة بوضع برنامج حماية تشمل أنشطة الترميم وإعادة التأهيل والإحياء وبرنامج التنمية.

منظور المخطط الهيكلي العمراني لسوق أمدرمان ركز على توفير الطرق للمشاه وساحات وقوف السيارات، تظليل الشوارع وتغطية الممرات والإنارة الليلية، وإعادة تأهيل مناطق معينة لتحقيق فرص الوصول وتطوير طرق العرض.

بدأ العمل في دراسة حالة سوق أمدرمان الكبير بإعداد فرق البحث وعمل المسح الميداني. وتم تقسيم أعمال فرق المسح الميداني لسوق أمدرمان وفق منهج المشاركة ما بين مختلف التخصصات والتي وجد أنها تعكس دراسة متكاملة تغطي الجوانب المختلفة لسوق أمدرمان الكبير، شملت الآتي :

- شملت أعمال فريق العمل الآثاري والتاريخي الأعمال التالية:

- المسح الميداني وجمع المعلومات والتصوير الرقمي.
- تصميم إستمارة التسجيل للمباني التاريخية.
- تصميم وتحديث الخارطة ميدانياً عبر إستخدام برنامج ال (GPS) ثم نقلها على الخارطة الرقمية.
- تحديد العناصر التاريخية وإعطائها أرقام تعريفية لكل عنصر من عناصر السوق وفقاً للمعلومات الموضوعة في الإستمارات المعدة للتسجيل والتوثيق.
- إدخال البيانات.
- إدخال بيانات الصور.

- شملت أعمال فريق عمل الترميم الأعمال التالية:

- تقييم حالة المباني التاريخية والمعالم الراهنة بسوق أمدرمان عبر الإستمارات المعدة.
- تحديد المشاكلات والعلل التي تعاني منها بعض من هذه المباني وتصويرها.
- تقديم الإستشارات الفنية والمعالجات التي يمكن من خلالها صيانة ومعالجة المبني ضمن النسيج الحضري.
- كيفية الترميم وإعادة تأهيل المباني بالإضافة إلى الإستعمالات المقترحة.

- شملت أعمال فريق المسح العمراني الأعمال التالية:

- مسح ميداني لجمع المعلومات المرتبطة بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية.
- رفع القياسات والإرتفاعات للمباني.
- تصوير المباني.
- الرسومات الهندسية لتوثيق المباني التاريخية، وإستخدام برامج الحاسوب.

- شملت أعمال فريق مسح التراث غير المادي مايلي:

- عملية تسجيل وتوثيق الصناعات الحرفية في سوق أمدرمان خطوة ضرورية للحفاظ على هذه الصناعات والعناية بالعاملين.
- تسجيل وحصر لكافة الصناعات التقليدية والحرف في السوق.
- إجراء مقابلات مع الحرفيين.
- التصوير والتوثيق وملء الإستمارت الخاصة بالحصر.

ووفقا لنتائج المسح الميداني لسوق أمدرمان، تم إقتراح تأهيل وإعادة توظيف للمباني التاريخية التالية: سوق الزنوكة والتشاشة، محل مقهي جورج مشرقي (سابقاً)، الميادين العامة (ميدان عبد

المنعم، الأسكلا)، منطقة سوق الجلود، مباني كل من السينما الوطنية وسينما أمدرمان، محل مقهى يوسف الفكي (سابقا).[٣٥]

د. **تقييم المشروع**

- مشاركة المجتمع في الحفاظ على منطقة سوق أمدرمان.
- إلزام مالكي العقارات والمواطنين، بالتقيد باللوائح والقوانين.
- و
ضع برنامج حماية تشمل تحسين الأداء الخدمي للمنطقة وأنشطة الترميم وإعادة التأهيل والإحياء وبرامج التنمية.
- إ
تباع أسلوب التنفيذ المرحلي، فالمرحلة الأولى كانت أعمال التوثيق والتسجل، أما أعمال المرحلة التالية ستكون وضع خطط الترميم والصيانة، وذلك بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج بواسطة منظمة اليونسكو وبإستغلال الإمكانيات المحلية المتاحة.
- نجحت التجربة في الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني، وإحياء الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية.

٨-٣-٩ مشروع الحفاظ على منزل برمبل

أ. **دراسة تاريخية**

لقد شغل الإنجليز بيت الخليفة فترة من الزمن كمسكن لهم، وفى تلك الفترة شُيد سكن للمفتش الإنجليزى برمبل في عام ١٩٢٨م، والذي يقع حالياً داخل كلية المعلمات بأمدرمان.

ب. الوصف المعماري

يقع منزل برمبل ضمن بيت الخليفة الذي يغطى كل المساحة الحالية التي يحيط بها السور القديم القائم حالياً، ويضم بداخله (منزل الخليفة عبد الله، منزل برمبل، ومباني لكلية التربية جامعة الخرطوم). وعليه تعتبر كل المساحة المحصورة داخل هذا السور القديم أرضاً أثرية وتطبق عليها إجراءات الحماية والصون بنص قانون حماية الآثار لعام ١٩٩٩م. والمبنى مشيد على النمط البريطاني.

ج. **الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع**

[٣٥] المرجع السابق

يمثل المبنى جزءاً من أرض تملكها جامعة الخرطوم. وكان مهجوراً ومهدداً بالسقوط، فقامت الإدارة العامة للآثار والمتاحف الولائية بتفقد الحالة الإنشائية للمبنى تمهيداً لإعداد خطة لترميمه وتأهيله. وبعد الزيارة الميدانية للموقع إتضح الآتى:

- هنالك مبانى روضة للأطفال داخل البيت.
- جزء من المبنى لازال داخل إطار الكلية.
- بعض الأشجار التي تلامس جذوعها سور بيت الخليفة في حاجة إلى معالجة (من داخل حرم كلية المعلمات). وبناء على ماتقدم تقرر الآتي:

- ضرورة إضافة مباني روضة الأطفال لحيازة متحف بيت الخليفة ووقف نشاطها توطئة لعمل مشروع صيانة وتأهيل بيت برمبل.
- إعادة الجزء الشرقي من بيت برمبل إلى حيازة متحف بيت الخليفة.[٣٦]

قامت الإدارة العامة للآثار والمتاحف بصيانة بيت برمبل تفادياً للإنهيار والتصدع بغرض توظيفه في العرض المتحفي كإمتداد لبيت الخليفة. والجهة المنفذة لهذا المشروع هي الشئون الهندسية بالهيئة القومية للآثار والمتاحف بتمويل من حكومة الولاية وإشراف الإدارة العامة للآثار والمتاحف ولاية الخرطوم.

وبعد إكتمال أعمال الترميم والصيانة لمنزل برمبل؛ وضعت جامعة الخرطوم خطة للإستفادة منه في مناشطها وبرامجها الأكاديمية والبحثية، وتم تخصيص المبنى لقسم الآثار كلية الآداب بجامعة الخرطوم والذي قدم تصوراً جيداً للإستفادة القصوى من هذا المبنى. شكل (٨-٦٩) يوضح المبنى قبل وبعد الترميم.[٣٧]

د. تقييم المشروع

- إ

عداد الخطط والدراسات الخاصة بالترميم والصيانة والإشراف عليها بواسطة الجهات المختصة.

- تـ

وظيف المبنى بوظيفة تخدم المجتمع.

- تـ

رميم وصيانة المبنى بإستخدام نفس مواد المبنى.

[٣٦] تقرير مبنى منزل برمبل،وزارة البيئة والاثار، ولاية الخرطوم،٢٠٠٧

[٣٧] تقرير منزل برمبل،مجلس جامعة الخرطوم،جامعة الخرطوم،٢٠١٠م

قبل الترميم بعد الترميم

شكل (٨-٦٩) منزل المفتش الإنجليزى برمبل-المصدر:الادارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠٠٦م

٨-٣-٩ م

شروع الحفاظ على بيت الخليفة بأمدرمان

أ. د

راسة تاريخية

كان في السابق مقراً لسكن الخليفة عبد الله التعايشي إبان الدولة المهدية وخليفة قائد الثورة المهدية الإمام محمد أحمد المهدي، وقد شيد المبنى عام ١٨٨٧م. قام بإنشاء البيت رجل من الأنصار، وقام بوضع الخارطة المعماري الإيطالي بيترو، كما شيد الجزء الملحق به والمكون من طابقين عام ١٨٩١م.

بعد هزيمة جيوش الخليفة في كرري في ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨م ودخول الجيش الغازي أمدرمان وإستباحتها فترة من الزمن، إستقر كتشنر لفترة من الزمن في بيت الخليفة إلي أن إكتمل إصلاح ما لحق بسراي غردون من دمار. وبعد ذلك إستعمل المبنى كمقر رسمي لسكن مفتش مركز أمدرمان الإنجليزي ورفع على بيت الخليفة علم الحكم الثنائي، وإستمر ذلك إلي أن شُيد سكن للمفتش الإنجليزي. وبعد ذلك هجر البيت وأسئ إستعماله إذ تحولت أجزاء كثيرة منه إلي إصطبلات للخيل وبقى مهجوراً حتى عام ١٩٢٤م عندما قدم إلي أمدرمان مفتش إنجليزي يدعى برمبل وزوجته، التي قامت بتحويل بيت الخليفة إلي متحف، وقد أُخلي البيت تحت إشرافها. كما تم تنظيفه وتحول بيت الخليفة إلي متحف عام ١٩٢٨م. ويحتوي المتحف على العديد من المقتنيات النادرة لتلك الحقبة، كما يشتمل على مقتنيات تعود إلى ما قبل الدولة المهدية. شكل (٨-٧٠) يوضح بيت الخليفة.[٣٨]

[٣٨] http//:www.Sudan digital encyclopedia.com

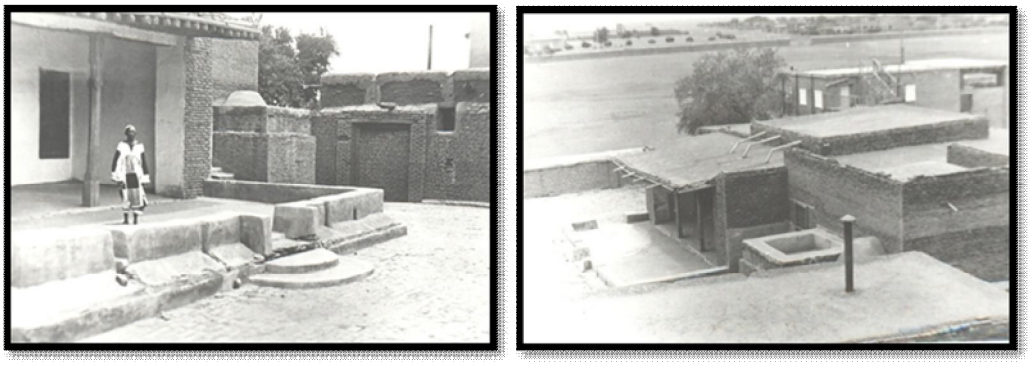

شكل (٨-٧٠) بيت الخليفة عبد الله التعايشي-المصدر:وزارة الثقافة والاعلام،(د.ت)

ب. الوصف المعماري

يقع بيت الخليفة في مدينة أمدرمان في الناحية الجنوبية من قبة الإمام المهدي، ويحيط بالمبنى حائط ضخم مبنى بالطوب الأحمر. تبلغ مساحة البيت نحو ٣٥٠٠م٢ وأبعاده ١٢٥م من الشمال إلي الجنوب، و٣٩م من الشرق إلي الغرب، وهو متصل بالجامع بباب مغلق الآن.

يتكون البيت من عدة أفنية محاطة بسور من الطوب الأحمر ومتصلة ببعضها البعض. شكل (٨-٧١) يوضح العناصر المعمارية لبيت الخليفة . ويتكون من خمس أجزاء من المباني: المدخل، الحوش وتوجد به السيارات القديمة، الفناء الرئيسي بالوسط ويقابل هذا فناء آخر يفصل بينهما سور،المبنى الذي يتكون من طابقين، مبنى يقع بالجنوب ويتكون من حجرات صغيرة وكانت إصطبلات للخيول في السابق.[٣٩] [٤٠]

ج. الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

يتعرض بيت الخليفة إلى أضرار كثيرة خاصة في موسم الأمطار، إذ لاتوجد طريقة لتصريف مياه الأمطار من الأفنية الداخلية، بالإضافة إلى سقوط الطبقة الخارجية للحوائط شكل(٨-٧٢) يوضح تأثير مياه الأمطار على بيت الخليفة. طُرح المشروع في مسابقة تنافست عليها بيوت الخبرة بالداخل والخارج،ومن ثم طُرح المشروع الفائز في عطاء التنفيذ، وكان الإشتراط أن ُيصان وفق شروط محددة تتوافق مع معايير ترميم المبنى. شكل (٨-٧٣) يوضح أعمال الترميم والصيانة.[٤١]

د. تقييم المشروع

- أثبتت التجربة نجاحها وذلك بتوظيف التقنيات التقليدية، واستخدام عمالة محلية، واستخدام مواد تقليدية في ترميم وصيانة المبنى، وذلك لأن بيت الخليفة مشيد من المواد التقليدية (الطوب، الطين وروث الحيوان).

---

[٣٩] المرجع السابق

[٤٠] محمد ابراهيم ابوسليم،مرجع سبق ذكره، ص٩٦

[٤١] تقرير مشروع صيانة بيت الخليفة بامدرمان،الادارة العامة للآثار والمتاحف، وزارة الثقافة والاعلام،بدون تاريخ

- تقوم إدارات المدارس بولاية الخرطوم بعمل رحلات للطلاب للتعريف ببيت الخليفة وتاريخه.
- الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني لبيت الخليفة.

شكل (٨-٧١) العناصر المعمارية لبيت الخليفة-المصدر:الادارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠٠٦م

شكل (٨-٧٢) تأثير مياه الأمطار على بيت الخليفة

شكل (٨-٧٣) أعمال الترميم والصيانة في بيت الخليفة-المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١١م

٨-٣-١١ مشروع الحفاظ على بيت الأمانة (دار الرياضة) بأمدرمان

أ. دراسة تاريخية

يعتبر بيت الأمانة أحد أهم المباني التراثية لحقبة المهدية في مدينة أمدرمان، إذ كان يمثل مظهر من مظاهر سيادة الدولة الإسلامية في تلك الحقبة.[٤٢]يعرف الآن بدار الرياضة، وكان بمثابة المخازن والمهمات بالنسبة للدولة المهدية وكان يصنع فيه البارود وتصك فيه العملة الخاصة بالدولة المهدية. وكانت هي الترسانة التي تحفظ فيها جميع الأسلحة النارية والمدافع والذخيرة

[٤٢] تقرير عن حال بيت الامانة ومشروع تنجيله،الهيئة القومية للاثار،٢٠٠٢م

والمواد الأولية لصنع الذخائر. وقد قسمت أعمالها للأقسام التالية: المخزنجية تحت إدارة وكيل المخازن، الكتبة، التوفكجية لإصلاح البنادق والمدافع وقد قسموا إلى جماعة إصلاح الجيش العام وجماعة إصلاح أسلحة الملازمين. بيت الأمانة يخزن فيه كل إنتاج المصنع إضافة لكونه مخزن منطقة أمدرمان وإحتياطي الجيش كله.[٤٣]

وعندما ظهرت الحاجة إلى إيجاد ملاعب مسورة لإقامة مباريات كرة القدم، تم تخصيص (بيت الأمانة) ملعباً، وعرض الأمر على مفتش أم درمان الإنجليزي المستر برمبل بك، فوافق على ذلك وتم تنظيف المبنى من الأنقاض وتهيئته ليكون داراً للرياضة. وتم إفتتاحه رسمياً في الأول من نوفمبر عام ١٩٣٥م. وأطلق عليه إسم (دار الرياضة أم درمان) وكان حينها يتبع لمصلحة الأراضي، ثم تحولت تبعيته لمصلحة الآثار، والتي وافقت بدورها على إستخدامه داراً للرياضة. وكان ذلك قبل تكوين الإتحاد الرياضي لكرة القدم.[٤٤]

ب. الوصف المعماري

هو بناء يتكون من أربعة حوائط حجرية ضخمة تحيط بفناء كبير، وتوجد بها بوابات كبيرة شكل (٨-٧٤) يوضح العناصر المعمارية لبيت الأمانة. تم تحويل بيت الأمانة إلى مكان لممارسة رياضة كرة القدم إبان عهد المستعمر بموجب عقد إيجار موقع بين المالك (مصلحة الاَثار) والمستأجر (الإتحاد المحلي لكرة القدم بالخرطوم) عام ١٩٤٥م.

ج. الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

مبنى بيت الأمانة وبنص قانون الاَثار لعام ١٩٥٢م من المباني المسجلة والتي تقع تحت حماية هيئة الاَثار. وكانت تتم صيانة هذا المبنى بواسطة الإدارة الهندسية لمصلحة الاَثار بتمويل من الإتحاد المحلي لكرة القدم إذ أنه كان يوفر المواد ويدفع تكلفة العمالة.

- تمت عدة أعمال صيانة في هذا المبنى؛ الأولى في سنة ١٩٦٩م للحائط الشرقي، والثانية في عام ١٩٧٠م حيث تواصل ترميم الحائط والركن الشمالي الشرقي.
- وحدثت بعض التجاوزات في عام ١٩٧٤م، حيث قام المسئولون في الإتحاد المحلي لكرة القدم ودون الحصول على موافقة الهيئة القومية للاَثار بفتح أبواب كبيرة وعمل فتحات لبيع التذاكر. وفي عام ١٩٧٥م، قام المسئولون في الإتحاد بتشييد مباني جديدة للحكام داخل بيت الأمانة.
- وفي عام ١٩٩٧م، ونتيجة لسقوط الكثير من حجارة السور وإختفائها نتيجة لتسلق المشاهدين ونتيجة للأمطار التي أدت إلى تفكك الحجارة، قامت الهيئة بصيانة السور.

[٤٣] تقرير المواقع الاثرية بامدرمان،الادارة العامة للاثاروالمتاحف،وزارة البيئة والاثار،بدون تاريخ
[٤٤] المنشآت الرياضية، وزارة الشباب والرياضة،جمهورية السودان،٢٠٠٧.

- وفي العام ٢٠٠١م، قام المسئولون في الإتحاد المحلي لكرة القدم ودون الرجوع إلى الهيئة القومية للآثار، بعمل إنارة عبارة عن أربعة أبراج داخل أسوار المبنى، كما تم تنجيل الأرضية، وهذا يعتبر خرقاً لقانون حماية الآثار لعام ١٩٩٩م.[٤٥]شكل(٨-٧٥) يوضح الوضع الراهن للمبنى.

د. تقييم المشروع

- أدى سوء الإستعمال بواسطة الجمهور إلى تشويه المبنى بسقوط الأحجار.
- عدم التنسيق والتعاون وفردية القرارات وعدم الأخذ برأي المسئولين.
- عدم الإلتزام بتنفيذقانون حماية الآثار لعام ١٩٩٩م بواسطة الجهة المستأجرة.

شكل (٨-٧٤) العناصر المعمارية لبيت الأمانة-المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف٢٠١٢م

غسيل الركشات بجانب السور **أبراج الإنارة**

تنجيل أرضية المبنى **حرق القمامة بجانب السور**

شكل (٨-٧٥) الوضع الراهن لمبنى دار الرياضة -المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١١م

[٤٥] تقرير عن حال بيت الامانة ومشروع تنجيله،الهيئة القومية للاثار،٢٠٠٢م.

٨-٣-١٢ مشروع الحفاظ على قصر الزبير باشا

أ. دراسة تاريخية

يعتبر قصر الزبير باشا معلماً بارزاً لمدينة الجيلي (٤٦ كلم) شمال الخرطوم بحري، شكل (٨-٧٦). وشُيد القصر أثناء وجود الزبير باشا في المنفى في أواخر القرن التاسع عشر. ويعتبر الزبير باشا هو المؤسس لمدينة الجيلي.

ب. الوصف المعماري

يتكون القصر من ثمانية غرف، برندة ،صالة، حمام، ومطبخ. وكانت بالقصر حديقة خلفية بها الكثير من أنواع شجر الفاكهة. الجدران مشيدة من الطين والزبالة (روث الحيوانات)، أما الأبواب والنوافذ من الخشب. مازال القصر يأخذ هيئته وشكله الأول منذ نشأته قبل قرن من الزمان. ومازال أحفاد (الزبير باشا رحمة) يحتفظون بمقتنياته التي كان يستخدمها في الحرب والسلم داخل قصره، ولم يعمل أحفاده الذين يسكنون في القصر على تغيير معالمه الخارجية أو الداخلية التي أضيف لها القليل من الأثاث الحديث، وعملوا على تنسيق جزء من القصر كمتحف. فقد نسق الأحفاد غرفة القصر التي تطل على صالة صغيرة بأثاثات الزبير باشا الأصلية، التي تتمثل في سريره المعروش وكرسيه إضافة إلى درج منحوت بأحد أنواع الخط العربي، بجانب الآليات التي كان يستخدمها في الحروب، ويعتبر القصر من المعالم التاريخية الهامة التي يرتادها الزوار من داخل وخارج السودان.[٤٦]

ج. الأعمال التي تم تنفيذها في المشروع

قامت الإدارة العامة للآثار والمتاحف بأخذ قياسات وأبعاد القصر ومن ثم توثيقه، وتوثيق بعض المقتنيات الخاصة بالزبير باشا على ضوء الحالة العامة للمبنى، ووجد أن بعض الغرف تم تحديثها بالطوب الأحمر وتم إغلاق بعض الأبواب. وتم تحديد أعمال الصيانة والترميم على النحو التالي:

- تكملة الأجزاء المفقودة من الجدران بالطوب اللبن.
- تغيير بعض أخشاب عتب الأبواب والنوافذ المتأثرة بالنمل الأبيض (الأرضة).
- كشط الزبالة القديمة وطلاء المبنى بزبالة جديدة.*

تمت أعمال الترميم والصيانة بإستخدام المواد والتقنيات التقليدية في الترميم، وبإشراف مهندس معتمد من محلية أمدرمان والإدارة العامة للآثار والمتاحف شكل (٨-٧٧) يوضح القصر قبل وبعد الترميم.[٤٧]

---

[٤٦] http//:www.tawtheegonline.com

* الزبالة: هى خليط من الطين وروث الحيوانات

[٤٧] تقرير الاداء لنصف السنة،الادارة العامة للآثار والمتاحف،وزارة البيئة والآثار،٢٠٠٩م.

د. تقييم المشروع

- وعي الملاك بالحفاظ على المبنى التراثي وتحويل بعض أجزاءه إلى متحف. وكان من أهم إيجابيات التجربة نجاحها في إلتزام الملاك (أحفاد الزبير باشا) بصيانة القصر والحفاظ على البيئة المحيطة.
- الإهتمام بتنفيذ قوانين الحفاظ على التراث (قانون الإدارة العامة للآثار والمتاحف).
- تمت أعمال الترميم والصيانة بإستخدام المواد والتقنيات التقليدية في الترميم، وبإشراف الجهات المختصة.

شكل (٨-٧٦) قصر الزبير باشا ومحيطه العمراني بالجيلي-المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف.٢٠١٢م

شكل(٨-٧٧) قصر الزبير باشا قبل وبعد الترميم-المصدر:الادارة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٢م

٨-٣-١٣ مشروع الحفاظ على الطوابى

أ. دراسة تاريخية

من أهم الطوابي في السودان طابية شمبات، طابية الحتانة، طابية الدباغة، طابية توتي طابية خور شمبات، طابية السجن، طابية الحلفاية، وطابية أمدرمان، وتقع شمال أبوسعد. بنيت على مرتفع من الأرض قبالة طابية المقرن وعلى بعد ٥٠٠م من الشاطئ وفي نفس المنطقة التي عسكر بها الإمام المهدي عند حصار الخرطوم. وبعد زيادة حركة البواخر بين الخرطوم وشندى إزداد الإتصال بين المدينتين، مما حدا بالإمام المهدي أن يأمر ببناء طابيتي شمبات والحلفاية، لكي تتمكن قوات المهدية من إيقاف أوالحد من حركة البواخر. وقد بنيت ثلاثة طوابي حول

طوابي أمدرمان لزيادة الضغط عليها. ولاحقاً تم بناء ١٧ طابية في أمدرمان على طول ستة أميال حيث كانت كل طابيتين من هذه الطوابي تحت إشراف أمير.

ب. الوصف المعماري

الطوابي عبارة عن إستحكامات عسكرية دفاعية هجومية فيأَن معاً . وهي بناية عسكرية مشيدة من الطوب اللبن والحجارة بها فتحات تبعد كل فتحة عن الأخرى ٩٢ سم تقريباً تسمى المزاقل، وعليها عدة أبراج للمدفعية. حيث كانت قوات المهدية على دراية كاملة بتقنية بناء الإستحكامات العسكرية والحصون الدفاعية.[٤٨] الجدول (٨-٤٤) يوضح أسماء الطوابي ومحيطها الطولي وموقعها.

جدول (٨-٤٤) أسماء الطوابي ومحيطها الطولي وموقعها-المصدر :الإدارة العامة للاَثار والمتاحف،٢٠١٢

إسم الطابية	المحيط الطولي بالمتر	الموقع
طابية شمبات	١٣٢م	الخرطوم بحري
طابية توتي	١٦٠م	الخرطوم
طابية خور شمبات الجنوبية	١٦٠م	الخرطوم بحري
طابية خور شمبات الشمالية	١٦٦م	الخرطوم بحري
طابية حي الدباغة	٢٠٠م	أمدرمان
طابية الحتانة	١٠٢م	كرري
طابية حي الشاطئ	١٠٠٠م	امدرمان

ج. ا

لأعمال التي تم تنفيذها فى المشروع

قامت الإدارة العامة للاَثار والمتاحف بترميم وصيانة الطوابي الموجودة داخل ولاية الخرطوم والتي تعود إلى فترة الدولة المهدية وهي طابية توتي، الدباغة، الحتانة، شمبات، الإذاعة، حي الشاطئ. بالإضافة إلى عملية التسوير والإنارة وأماكن لجلوس الزائرين ولافتات تعريفية عن تاريخ كل طابية. شكل (٨-٧٨) يوضح الطوابي في منطقة الخرطوم.

قامت الهيئة القومية للاَثار بالنواحى الفنية، أما الإدارة العامة للاَثار والمتاحف قامت بالإشراف والتمويل والمتابعة.[٤٩]ولإحياء منطقة الطوابي تمت إضافة بعض الأنشطة السياحية مثل مطعم الحوش الذي تم تشييده بشارع النيل بأمدرمان جوار طابية بوابة عبد القيوم.

د. تقييم المشروع

- القيام بأعمال الترميم والصيانة وعمليات التسوير والإنارة وأماكن لجلوس الزائرين ولافتات تعريفية عن الطوابي.

[٤٨] http//:www.hat.gov.sd

[٤٩] تقرير الاداء لنصف السنة،الادارة العامة للاَثار والمتاحف،وزارة الثقافة والاعلام،٢٠٠٩م

- من الأسباب التي ساعدت على نجاح المشروع الدعم الفني الكامل الذي قامت به الهيئة القومية للآثار، أما الإدارة العامة للآثار والمتاحف قامت بالإشراف والتمويل والمتابعة.
- نجح المشروع في عمل الموازنة بين الحفاظ على المحيط التراثي، وبين متطلبات السياحة الحديثة بالمحافظة على طابع المنطقة التراثي بدون أي تغيير.

طابية شمبات

طابية الحتانة

طابية الدباغة

طابية توتي

طابية خور شمبات

طابية السجن

شكل (٨-٧٨) الطوابي في منطقة الخرطوم الكبرى- المصدر:الإدارة العامة للآثار والمتاحف.٢٠١٢م

٨-٤ إيجابيات وسلبيات طرق الحفاظ في المشاريع لتي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى

يوضح هذا الجزء إيجابيات وسلبيات طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى، بالإضافة إلى إستعراض الجهات المعنية بالحفاظ. فقد صُنفت طرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً إيجابياً على التراث المعماري والعمراني كطرق إيجابية، أما طرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً سلبياً صُنفت كطرق سلبية، تمهيداً لتطبيق المنهج المقترح شكل (٨-٤٥).

جدول (٨-٤٥) إيجابيات وسلبيات طرق الحفاظ في المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى

المصدر :الباحثة

العوامل	الجهات المعنية بالحفاظ	طرق الحفاظ الإيجابية	طرق الحفاظ السلبية
السياسية	-المسئولين برئاسة مجلس الوزراء - النائب الأول لرئاسة الجمهورية، الولاة، هيئة أوقاف ولاية الخرطوم.	-إصدار قرارات من مسئولين بالدولة بأعمال الحفاظ والصيانة للمباني التراثية.	-التعدي من قبل المسئولين بالدولة على بعض المباني التراثية ببيعها وإزالتها. -محدودية سلطات الهيئة العامة للآثار والإدارة العامة للآثار والمتاحف، واهتمام الوزارات الأخرى بإعداد مشاريع ومباني في المنطقة وعدم التعاون مع الهيئة القومية للآثار والإدارة العامة للآثار والمتاحف.
الإستراتيجية	- المخطط الهيكلي لولاية الخرطوم. - (الهيئة القومية للآثار). - (الإدارة العامة للآثار والمتاحف). - وزارة الثقافة والشباب والرياضة.	- وضع الخطط الإستراتيجية بإقتراح الحفاظ على المباني والمناطق التراثية. - التخطيط لتطوير المستوى المعيشي في المناطق التراثية. - إشتراك الجهات ذات الصلة بوضع الخطط للحفاظ على المباني والمناطق التراثية. -مشاركة المتخصصين في مشاريع الحفاظ.	-بطء موقف العمل في ترحيل الوزارات والوحدات الحكومية من المنطقة بين شارع النيل والجمهورية. - بني جزء من الخطة على هدم وبيع مباني الوزارات التاريخية في واجهة النيل لكي تحل محلها عمارات الإستثمار العالية. -لايوجد برنامج أوخطة إستراتيجية تفصيلية مدروسة بإعادة إحياء التراث المعماري والعمراني.
القانونية	-الهيئة القومية للآثار -الإدارة العامة للآثار والمتاحف	-تتم حماية المباني بواسطة قانون الهيئة القومية للآثار لسنة ١٩٩٩م، وقانون الإدارة العامة للآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٩م.	-عدم الإلتزام بالقوانين الإتحادية والولائية. -عدم التقيد بالقوانين من قبل المستأجرين أو المستخدمين للمباني. -لم تحدد قوانين الآثار الأسس الفنية التي يجب الإلتزام بها عند صيانة وترميم المباني التراثية، ولم تحدد الشروط الخاصة بالمباني الجديدة بالمناطق التراثية. -لايوجد إلزام للمواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين للحفاظ على المباني.
الإدا	-الإدارة العامة للآثار	- تقوم الهيئة القومية للآثار	- لم تراعي بعض المشروعات النواحي البيئية

	والمتاحف. –وزارة الصحة الإتحادية. –هيئة أوقاف ولاية الخرطوم. –لجان المباني. – الإتحاد المحلي لكرة القدم بالخرطوم. –إدارات المباني التراثية.	والمتاحف بوضع مخطط الحفاظ للمناطق التاريخية. –تقوم الإدارة العامة للآثار والمتاحف بإعداد خطط لترميم وتأهيل المباني التراثية. – تم وضع الخطط والدراسات بواسطة شركات متخصصة في بعض المشاريع.	وتأثيرها على المنطقة. –تاثير العوامل البيئية السالبة على المباني، مثل الرطوبة،المياه،الحرارة،الأتربة. –إستخدام السيارات ووسائل النقل التي تمثل عبء على شوارع لم تكن مخططة لتناسب كثافة المرور الحديثة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على المناطق التراثية نتيجة الإهتزازات. –تدهور وعدم كفاية الخدمات في المباني والمناطق التراثية مثل الصرف الصحي والسطحي،جمع القمامة. –لايوجد تنظيم إداري فى بعض المشروعات أوخطط ودراسات متكاملة. –عدم إشراك المتخصصين للقيام بأعمال الصيانة والترميم. – غياب التواصل والإستمرارية في بعض مشاريع الحفاظ. –قصور سياسات وأساليب التخطيط العمراني وأنظمة البناء والهدم والإزالة التي تتبعها المحليات، وغالبيتها تتجاهل التراث المعماري والعمراني
الإقتصادية	–الإدارة العامة للآثار والمتاحف. – هيئة أوقاف ولاية الخرطوم – الإتحاد المحلي لكرة القدم بالخرطوم. –وزارة الشئون الإجتماعية والثقافية بولاية الخرطوم. – وزارة المالية الإتحادية. –بعض افراد المجتمع.	–توفير دعم لأعمال الترميم والصيانة لبعض المباني كالآتي: –تقوم الإدارة العامة للآثار والمتاحف بتمويل بعض مشروعات الترميم والصيانة. –تقوم هيئة أوقاف ولاية الخرطوم بتمويل أعمال الصيانة في المساجد – يقوم الإتحاد المحلي لكرة القدم بتمويل أعمال الصيانة بدار الرياضة. –إعادة إستخدام بعض المباني التراثية واستغلال عوائدها.	–ضعف الميزانية المخصصة من قبل الجهات المسئولة لتمويل أعمال الصيانة في بعض المشاريع. –عدم وجود التمويل الكافي لصيانة بعض المباني بواسطة الشركات المتخصصة في أعمال الترميم والصيانة.
الإجتماعية	–لجان المباني –المستخدمين للمباني. الجمهور	–إحتجاج المجتمع على قرار بيع المباني التراثية (مستشفي العيون). – إستنكار المصلين أعمال الصيانة التي أثرت سلباً على طراز مسجد أرباب العقائد. –إعادة إستخدام بعض المباني في	–سوء إستخدام المباني بواسطة الجمهور. – عدم مشاركة المجتمع في مشاريع الحفاظ.

		وظيفة تخدم المجتمع.	
الثقافية	–الإدارة العامة للآثار والمتاحف.	–تقوم إدارات المدارس بعمل رحلات للطلاب للتعريف ببعض المباني التراثية وتاريخها. – عمل برامج بالاذاعة القومية والفضائيات والإعلام بواسطة الصحف لبعض المشاريع.	–غياب الدور التوعوي في أغلب مشاريع الحفاظ. –عدم وجود جهة لتعريف الجمهور بأهمية المباني التراثية.
الفنية	– الهيئة القومية للآثار والمتاحف (الإدارة الهندسية). – الإدارة العامة للآثار والمتاحف. –هيئة أوقاف ولاية الخرطوم. – بيوت الخبرة المصرية والتركية. –إدارات المباني التراثية.	– تسجيل وتوثيق بعض المباني التراثية. – صيانة شاملة لبعض المباني بواسطة الهيئة القومية للآثار والإدارة العامة للآثار والمتاحف. – المحافظة على الطابع المعماري في بعض المباني. – ترميم بعض المباني بواسطة خبراء في الترميم (شركات مصرية وتركية). – السعي إلى إحياء المناطق التراثية ليلاً .	– أدى تنفيذ بعض مشاريع التنمية إلى إزالة بعض المعالم التراثية (سور شارع النيل). – التعدي على المباني من قبل الجهات التابعة لها بالقيام بأعمال صيانة غير مدروسة. –تشييد مباني داخل حرم المباني التراثية مغايرة لنمط المباني التراثية. –أعمال الصيانة في بعض المباني تمت بواسطة أشخاص ومقاولين غير مؤهلين. –حدوث تشوهات وأضرار كبيرة نتيجة الصيانة الغير مدروسة، وتشويه المباني بأسلاك الكهرباء والتليفونات والمكيفات. –الإفتقار إلى الكوادر المؤهلة فنياً في مجال الصيانة والترميم. –إستخدام مواد بناء حديثة أدت إلى البعد عن النمط الذي كان سائد في المنطقة. –لم تنجح بعض المشاريع في التوازن في الطابع المعماري والعمراني بين المباني التراثية وبين المباني الحديثة.
التنظيمية	– الهيئة القومية للآثار – الإدارة العامة للآثار والمتاحف، هيئة أوقاف ولاية الخرطوم، لجنة المساجد،الإتحاد المحلي لكرة القدم بالخرطوم، وزارة الشئون الإجتماعية والثقافية بولاية الخرطوم، الوزارات الإتحادية والولائية، إدارات المباني التراثية.		–عدم وجود التنسيق والتعاون بين إدارات المباني التراثية والجهات المختصة بالحفاظ. – عدم وجود جهاز يعمل على التنسيق بين الوزارات الإتحادية والولائية.

٨–٥ تطبيق المنهج المقترح على مشاريع الحفاظ بمنطقة الخرطوم الكبرى

يتناول هذا الجزء تطبيق المنهج المقترح على مشاريع الحفاظ التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى، بتصنيف طرق الحفاظ الإيجابية والسلبية الناتجة من التحليل في المرحلة السابقة، حيث صُنفت الطرق الإيجابية إلى عناصر محققة، والطرق السلبية إلى عناصر غير محققة أو ضعيفة التحقق كما موضح بالجدول (٨-٤٦).

جدول (٨-٤٦) تطبيق المنهج المقترح على المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى

المصدر :الباحثة

العوامل	الإعتبارات	عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)	محقق	غير محقق	ضعيف التحقق
السياسية	**الدعم السياسي**	– دعم المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.			✓
		–إشتراك رئيس الدولة مع الحكومة في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ.			✓
الإستراتيجية	أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.	– إدماج حماية التراث في التخطيط الإستراتيجي	✓		
		–إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسى فى سياسات الحفاظ كمخططات طويلة المدى	✓		
		– معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.		✓	
		– إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.		✓	
		وضع آليات لتنفيذ إستراتيجية الحفاظ.			✓
		–وضع خطة إستراتيجية لإستملاك المباني التراثية وترميمها بالنمط العمراني المحلي.		✓	
القانونية	إتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.	– تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.			✓
		– تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.		✓	
		– التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.		✓	
		– إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.			✓
		– تقييم الوجود التشريعى وتأثيره.			✓
		– توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني			✓

		التراثية (القروض، التعويضات، المنح).			
		–إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.	✓		
		– إلزام العاملين بأجهزة الدولة بالتقيد باللوائح والقوانين.			✓
		– إلزام ملاك المباني التراثية بنشر وثائق المباني المسجلة وتسهيل الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين.		✓	
الإدارية	–إتخاذ التدابير الإدارية لحماية التراث.	– الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.			✓
		– التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.			✓
		–تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.		✓	
		– تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.		✓	
		– إشراك جميع المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.			✓
		– معالجة أوضاع المناطق التراثية بأسلوب شامل ومتوازن وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة.		✓	
		–تأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة.			✓
	–إتخاذ التدابير الفعالة لمجابهة الأخطار المهددة للتراث	– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.		✓	
		– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب.		✓	
الإقتصادية	الدعم المادي	– توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية.			✓
		– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.		✓	
		–إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.		✓	
		–تقديم الهبات من المواطنين لمؤسسات الحفاظ على التراث.		✓	
	الإستثمار في مواقع التراث.	– تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.			✓

		– إتاحة الإستخدامات السياحية وإستغلال عوائدها.			✓
		–إحياء الصناعات والحرف التقليدية.			✓
		–إعادة تأهيل المناطق حول المباني التراثية لإحتواء فعاليات معاصرة لتحقيق مكاسب مادية.			✓
الإجتماعية		– إستخدام التراث المعماري والعمراني في وظيفة تخدم المجتمع.			✓
		–المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.			✓
		– تحسين الوضع الإجتماعي للسكان (المعيشي والاسكان).			✓
		– توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشاريع الحفاظ.			✓
الثقافية	– إتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيري	– إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.		✓	
		–تشجيع البحث العلمي والدراسات التفصيلية للتراث.		✓	
	– إتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيري	–إنشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.		✓	
		–تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.			✓
		–تفعيل دور أجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.			✓
		–تنظيم المشاريع الثقافية والمسابقات والمهرجانات.		✓	
		–منح جوائز مالية لأفضل إنتاج وسائط متعددة أو مقال أوغيرها عن مشروعات وجهود الحفاظ المتميزة.		✓	
الفنية	إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.			✓
		–إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.	✓		
		– صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات			✓

		التحسين بالمناطق التراثية.			
		– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.			✓
		– التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس.			✓
		– إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.		✓	
		– التدريب علي تقنيات البناء التقليدية.		✓	
التنظيمية	إتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ.	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق جوانب الحفاظ		✓	
		– التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.			✓

٨-٦ تحليل وتقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى

يتناول هذا الجزء تحليل المعلومات الناتجة من تطبيق المنهج المقترح بواسطة الشكل البياني (٨-٧٩)، وهو تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ، وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق في مشاريع الحفاظ التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى. حيث يمثل المحور الأفقي العوامل المؤثرة على الحفاظ، ويمثل المحور الرأسي عناصر التقييم (طرق الحفاظ). اللون الأزرق يمثل عدد عناصر التقييم المحققة، اللون الأحمر يمثل عدد عناصر التقييم غير المحققة، اللون الأخضر يمثل عدد عناصر التقييم ضعيفة التحقق، يوضح الجدول (٨-٤٧) إحصاءات تواجد هذه العناصر.

الغرض من هذا التحليل هو قياس وتقييم طرق الحفاظ على التراث في مشاريع الحفاظ التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى، بالتعرف على عدد عناصر التقييم المحققة وغير المحققة وضعيفة التحقق، ومعرفة نسبة تحقق هذه العناصر بالنسبة المئوية.

يوضح الشكل (٨-٧٩) العناصر المحققة ويمثلها اللون الأزرق، حيث بلغ عددها ٤ عناصر بنسبة ٧.٤%، والعناصر غير المحققة يمثلها اللون الأحمر وعددها ٢٢ عنصر بنسبة ٤٠.٧%، والعناصر ضعيفة التحقق يمثلها اللون الأخضر وعددها ٢٨ عنصر بنسبة ٥١.٨%.

نستنتج من هذه النتيجة أن عناصر التقييم المحققة سجلت تواجد ضعيف. لذلك صُنفت طرق الحفاظ على المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

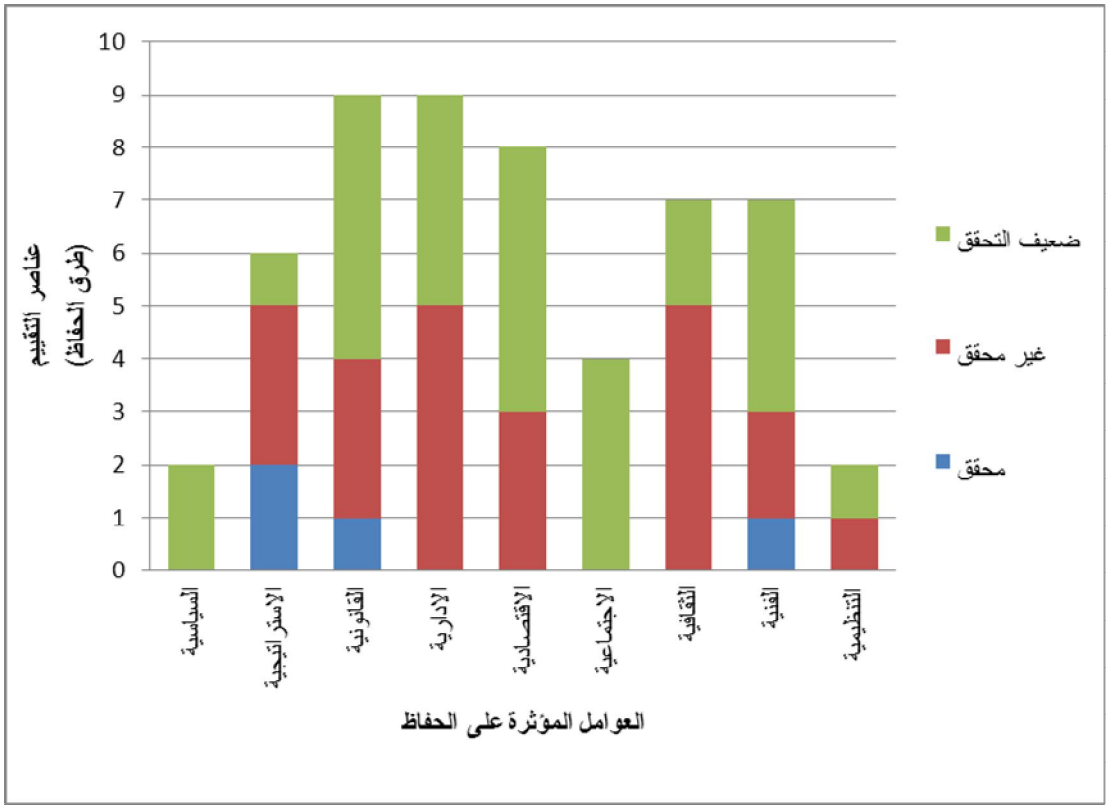

شكل (٨-٧٩) تمثيل بيانى للعوامل المؤثرة على الحفاظ وعناصر التقييم (طرق الحفاظ) في المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى- المصدر:الباحثة

جدول (٨-٤٧) إحصاءات تواجد عناصر التقييم (طرق الحفاظ) فيالمشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى المصدر:الباحثة

عناصر التقييم ونسبة التواجد / التحقق الاجمالي	المحققة	غير المحققة	ضعيفة التحقق	غير معروف
عناصر التقييم (٥٤ عنصر)	٤	٢٢	٢٨	٠
نسبة التواجد ١٠٠%	٧.٤	٤٠.٧	٥١.٩	٠

٨-٧ تحديد العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

مما سبق يمكن إستنباط العناصر المفقودة التي يمكن أن تتبع في مشاريع الحفاظ على التراث، للتمكن فيما بعد من بناء خطة تساهم في دعم طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنطقة. تم تحديد هذه العناصر بناءاً على نتائج تطبيق المنهج المقترح على مشاريع الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى، لمعالجة معوقات ومشاكل الحفاظ التي ظهرت في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى جدول (٨-٤٨).

جدول (٨-٤٨) العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى – المصدر:الباحثة

العوامل	العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى
السياسية	-حماية فورية للمباني التراثية المهددة من قبل بعض المسئولين في الدولة.
الإستراتيجية	– مراقبة الخطط الإستراتيجية وتقويمها بإعادة تصحيح المسار.
القانونية	-إمكانية تطوير القوانين واللوائح المحلية للنظام والمتابعة والعقوبات. -سن قوانين وشروط حول الإستعمال المستقبلي والصيانة للمباني التراثية التي تم بيعها. -وضع ضوابط للإلتزام بمتابعة نظام قانون حماية التراث. – حصر قرار هدم أو إزالة مبنى له قيمة تراثية بجهة عليا. -تضمين القانون حوافز تشجيع المواطنين على المساهمة في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
الإدارية	-إمكانية الإستفادة في مجال الإدارة للمنظمات الأجنبية (اليونسكو) و(أيكوموس). -إمكانية تطوير إدارات المشاريع. -دراسة المستجدات في مجال إدارة التراث. -إنشاء مكتب لمتابعة المخالفات. -إتباع سياسة إدارة الجودة الشاملة.
الإقتصادية	-تحديد المعوقات التي تعترض تمويل مشاريع الحفاظ وحلها. – توفير عوامل التحفيز الاقتصادي من خلال المشروعات الإستثمارية وزيادة فرص التوظيف. – العمل في المناطق والمواقع التي تخضع لأنظمة الضرائب على إستغلال التسهيلات الضريبية في تشجيع حماية وترميم التراث المعماري والعمراني. – تشجيع الإستثمار في المواد البيئية المحلية وتوظيفها في ترميم وتهيئة المباني التراثية.
الإجتماعية	– إفادة المجتمع المحلي من عائدات السياحة.
الثقافية	-عمل معارض وتنظيم رحلات لمناطق التراث. -إخضاع طرق رفع الوعي الجماهيري للقياس من خلال البحوث العلمية. -الإعلام والترويج للسياحة الثقافية والترفيهية للمناطق التراثية. -إنشاء مركز دراسات وبحوث لأعمال الحفاظ والترميم.
الفنية	-إتخاذ خطوات لبرامج الصيانة الوقائية. – الرفع من قيمة التراث العمراني غير المسجل أو المصنف، من خلال إستخدامه بصفة ملائمة تجعله يساهم في تكوين بيئة ملائمة ضمن مناطق ومواقع التراث العمراني. – تطوير تقنيات مواد بناء المباني التراثية. – البحث في إستخدام البدائل الحديثة للخامات الطبيعية في ترميم وصيانة المباني التراثية.
التنظيمية	-إمكانية إنشاء جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق جوانب الحفاظ للمستوى المحلي والولائي والإتحادي. -البحث في متابعة المستجدات حول التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

٨-٨ خلاصة وإستنتاج

- تناولت الدراسة الميدانية التعرف على تجارب الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى بمدنها الثلاثة، الخرطوم، الخرطوم بحري، أم درمان، بصورة أكثر تعمق من خلال تقييم الوضع الراهن لما تم تنفيذه من مشاريع شاركت فيها عدة جهات. وتم ذلك من خلال عدة زيارات متكررة تضمنت المقابلات الشخصية للجهات ذات الصلة والمشاهدات الواقعية للمباني والمناطق التراثية بالمنطقة، بالإضافة إلى جمع المعلومات والصور وتقارير المشاريع التي نُفذت من الجهات الرسمية.
- صُنفت المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها إلى طرق الحفاظ على التراث في العوامل الآتية (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية). وصُنفت طرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً إيجابياً على مشاريع الحفاظ إلى طرق إيجابية، وطرق الحفاظ التي أثرت تأثيراً سلبياً إلى طرق سلبية، تمهيداً لتطبيق المنهج المقترح وتحليل بياناته. تبين من نتائج التحليل أن نسبة عناصر التقييم المحققة ضعيفة، وهي العناصر التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. أما نسبة العناصر غير المحققة والضعيفة التحقق عالية.لذلك صُنفت المشاريع التي نُفذت بمنطقة الخرطوم الكبرى كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلب الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. ومن النتائج التي توصل إليها البحث في هذا الفصل أن هناك قصور من جانب السلطات والجهات المسئولة عن تنفيذ هذه المشاريع في المستويات المختلفة وذلك ناتج من الآتي:

أ. **العوامل السياسية**

- كثرة المخاطر على التراث المعماري والعمراني بسبب تعديات بعض المسئولين بالدولة، نتيجة القرارات السياسية غير المدروسة الناتجة عن عدم الوعي أو الأطماع الشخصية.
- التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى يتم النظر إليه من قبل بعض المسئولين بالدولة من ناحية مادية فقط كمصدر مالي.
- أدت محدودية سلطات الهيئة العامة للآثار والإدارة العامة للآثار والمتاحف وإهتمام الوزارات الأخرى بإعداد مشاريع ومباني في المنطقة، إلى خلق نوع من الحرية في التصرف الشامل. حيث تدخلت جهات حكومية عديدة في صناعة البناء، وبدأت مشاريع في المنطقة أدت إلى تدهور المنطقة المعماري والعمراني والبيئي، بالإضافة إلى غياب التنسيق فيما بين هذه الجهات وسلطات الآثار.
- الخطوات التي تم إتخاذها بواسطة المسئولين في الدولة في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني لا تتعدى كونها قرارات سياسية وليست منهج علمي مدروس يتعامل مع مفردات المنطقة ويعي إحتياجها ومتطلباتها الفعلية.

ب. العوامل الإستراتيجية

- بطء العمل في تنفيذ الخطة الإستراتيجية التي تقضي بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني. كما توجد بعض التوجهات لإزالة بعض المباني التراثية لتحل محلها مباني إستثمارية عالية في المنطقة التراثية.
- لايوجد برنامج أوخطة إستراتيجية تفصيلية مدروسة، بإعادة إحياء التراث المعماري والعمراني لدى الجهات المعنية التي ينتظر منها الحفاظ على هذا التراث.

ج. العوامل القانونية

- قصور التشريعات والأنظمة والسياسات العامة التي تلزم المسئولين بالدولة والمؤسسات والأفراد بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني وتبين كيفية التعامل معه على كافة المستويات.
- عدم التقيد بقوانين الحفاظ على التراث المعماري والعمراني الإتحادية والولائية من قبل بعض المسئولين بالدولة وملاك المباني والمستأجرين والمستخدمين.
- لم تحدد قوانين الاَثار الأسس الفنية التي يجب الإلتزام بها عند صيانة وترميم المباني التراثية. ولم تحدد الشروط الخاصة بالمباني الجديدة بالمناطق التراثية، ولم تأخذ في إعتبارها المناطق التراثية ذات الخلفية التاريخية. بالإضافة إلى أنها لم تعمل على تصنيفها وتسجيلها، فلم يتعد التسجيل المبنى التراثي مما أدى إلى تدهور البيئة المحيطة بالمبنى التراثي.
- عدم الإستفادة من المواثيق والتوصيات الدولية في تحديد حجم التدخل في أعمال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

د. العوامل الإدارية

- يعاني الوضع القائم في منطقة الخرطوم الكبرى من ضعف في عملية إدارة الحفاظ، على الرغم من وجود بعض الجهود التي حققتها الإدارة العامة للاَثار والمتاحف والهيئة القومية للاَثار، وهي الجهات المسئولة عن عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنطقة. هذه الإدارات تلعب دوراً مهماً في إبراز أهمية الحفاظ على التراث.
- معظم المباني التراثية في منطقة الخرطوم الكبرى لها إدارات مستقلة مثل القصر الجمهوري، وزارة المالية، البوستة، المساجد....الخ. وتقوم هذه الإدارات بأعمال الترميم والصيانة والتي من الممكن أن تتم من غير الرجوع إلى الجهات ذات الإختصاص (الهيئة القومية للاَثار أو الإدارة العامة للاَثار والمتاحف).
- تعاني منطقة الخرطوم الكبرى من قصور واضح في الخدمات مثل مشكلة الصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، ومشكلة نقص الخدمات، ونقل النفايات، ومشاكل طبيعية أخرى، وأن حلها يجب أن يراعى فيه الموازنة بين خطط وسياسات التنمية مع المحافظة على الإرث

التاريخي للمباني والمناطق التراثية لأن وضع المنطقة الحالي سوف يضر بإرث و تاريخ وشكل وبيئة المنطقة على المدى البعيد.

- لايوجد للمحليات دور فاعل في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- قصور سياسات وأساليب التخطيط العمراني وأنظمة البناء والهدم والإزالة التي تتبعها المحليات وغالبتها تتجاهل التراث المعماري والعمراني، بل إن البعض منها يشكل مصدر تهديد لهذا التراث.

هـ. العوامل الإقتصادية

- ضعف مصادر التمويل المالي وعدم وجود مخصصات مالية معتمدة من وزارة المالية لإعادة إحياء التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى.
- عدم وجود التمويل الكافي لصيانة بعض المباني بواسطة الشركات المتخصصة في أعمال الترميم والصيانة.

و. العوامل الإجتماعية

- سوء إستخدام المباني التراثية بواسطة الجمهور.
- لم يشترك المجتمع في المشاريع بقدر كافي.

ز. العوامل الثقافية

- عدم العناية بالجوانب الإعلامية والتوعوية والتشجيعية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، كالحملات والندوات والمحاضرات والنشرات والمطبوعات والمسابقات والمهرجانات والجوائز وغيرها.

ح. العوامل الفنية

- ك

ل المشاريع التي تم تنفيذها عبارة عن أعمال ترميمية تنفذ بطريقة تلقائية ومنفردة تمت دون الرجوع إلى أى دراسة توثيقية للجوانب التاريخية، وتخضع أعمال الترميم للظروف التي يتم العمل بها، مثل توفر الجانب المالي من الجهات المانحة.

- ا

لنقص في المعلومات الشاملة والمتكاملة لجميع المباني الموجودة بمنطقة الخرطوم الكبرى من الناحية التاريخية والمعمارية والثقافية. مثل المعلومات الخاصة بمواقع وأبعاد وتفاصيل المناطق والمباني التراثية والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى أن معظم صور المباني والمناطق التراثية التي تم الحصول عليها من وزارة الثقافة والإعلام ودار الوثائق القومية والقصر الجمهوري بدون تاريخ والبعض يحتوي على معلومات خاطئة.

- غ

ياب المواصفات الفنية والضوابط المنظمة لأعمال ومشاريع الترميم والحفاظ، حيث تتبع في بعض الأحيان مواصفات وأساليب غير ملائمة.

- ذ

قص الكوادر الفنية والبشرية ذات التأهيل العالي والكفاءة والتخصص في الجهات التي ينتظر منها الحفاظ على التراث العمراني.

- ع

دم تصنيف وتسجيل المباني التراثية، أدى إلى التعدي عليها بالإزالة وتغيير الطابع.

- ع

دم وجود آلية واضحة للتدقيق المعماري للمباني التراثية أو ما يعرف بكود المباني التراثية.

ط. ا

لعوامل التنظيمية

- ضد

عف التنسيق وعدم وجود إطار عام يوحد الجهود ويخلق آلية للعمل الجماعي تتداخل فيها جميع القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة بدون إستثناء.

شمل هذا الفصل أيضاً تحديد أهم العناصر التي ستساهم في تطوير طرق الحفاظ في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى للتمكن فيما بعد من بناء خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنطقة.

تناول هذا الفصل أيضاً تحديد أهم العناصر المفقودة من طرق الحفاظ الحالية في مشاريع الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى، التي يمكن أن تتبعها السلطات المسئولة عن تنفيذ مشاريع الحفاظ مستقبلاً، للتمكن فيما بعد من بناء خطة تساهم في دعم طرق الحفاظ على التراث في المنطقة

الباب الثالث

مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث المعماري والعمراني:

(مقترحات، إستنتاجات،الإضافة العلمية، والتوصيات)

الفصل التاسع : مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث، (الخطة المقترحة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى).

الفصل العاشر: الإستنتاجات والإضافة العلمية والتوصيات.

الفصل التاسع

مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث (الخطة المقترحة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى)

٩-١ تمهيد

٩-٢ خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

٩-٢-١ المحور الاول:الجهات المسئولة وطاقم الادارة

٩-٢-٢ المحور الثانى:الرؤية المستقبلية للحفاظ على التراث المعماري والعمرانى بالمنطقة

٩-٢-٣ المحور الثالث اَليات التنفيذ

٩-٣ خلاصة واستنتاج

الفصل التاسع

مقترح التطوير المنهجي للحفا ى التراث (الخطة المقترحة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى)

٩-١ تمهيد

يتناول هذا الفصل مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، بتقديم مقترح خطة الحفاظ، بحيث يمكن أن يشكل لبنة قوية لإستكمال الدراسات المستقبلية لمعالجة قضايا الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.وبناءاً عليه فان العمل يبدأ بوضع خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، والعمل على تنفيذها وفق منهجية متكاملة ومتداخلة، يراعى فيها إيجاد الوسائل والطرق والاَليات من برامج وسياسات، تعمل على تحقيق رؤية مستقبلية تعمل على تحقيق الأهداف المختلفة، بالإضافة إلي حل المشكلات الموجودة.

٩-٢ خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

يأتي وضع الخطة المقترحة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني كناتج لما تم التوصل إليه من خلال إستعراض العوامل المؤثرة على طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، وتحليل المعلومات وصياغتها بما يتلائم وخصوصية منطقة الخرطوم الكبرى والهدف المراد تحقيقه، وكيفية تحقيق هذا الهدف، ولايعني وضع أطر عامة وخطة للحفاظ إنتهاء العمل وإنما هي بداية الطريق. فلابد من إعادة تقييم هذه الخطة وتعديلها ضمن فترة لاتزيد عن خمسة سنوات، أو حسب ماترتأيه الجهات المسئولة عن الحفاظ على التراث (إن تبنت هذه الخطة) لتواكب مايستجد من تغيرات في طرق الحفاظ، بالإضافة إلى المراجعة السنوية وتقييم الخطة وما

تم تحقيقه خلال تلك السنة.وتُقيم الخطة بناء على المصادر المالية المتوفرة والمعلومات المتوفرة حول تطبيق هذه الخطة وإرتباطها بالنظرة المستقبلية، والتخطيط لما يراد تحقيقه على المدى الطويل. أما تنفيذ الخطة فهو موضوع إدارى يرتبط بماهية التطبيق ضمن مسئوليات الجهات المنفذة للخطة.

تهدف الخطة المقترحة إلى الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من منظور شامل ضمن القيم التي يمثلها هذا التراث ولبقاء وإستمرار الماضي في ذاكرة الأمة. لذلك يجب وضع الأطر التنفيذية لتطبيق هذه الخطة، ويجب أن تنسجم هذه الخطة مع سياسات الدولة وبالتالي فإن العناصر الأساسية للخطة يجب أن يتم تقديمها مع بعضها البعض لتحقيق التطور بشكل عام. وأن تحديد الإهتمام المشترك والأهداف المتضاربة للجهات العاملة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني تساعد على وضع مقاييس أكثر فاعلية للتخطيط والتنفيذ وإيجاد الحلول للتعارض. كما يجب أن تتم إجراءات الخطة بمفهوم الإستدامة لضمان بقاء التراث المعماري والعمراني للأجيال القادمة. وتنقسم عناصر الخطة حسب رؤية الدراسة البحثية في ثلاثة محاور هي:

٩-٢-١ المحور الأول: بتقييم محاور الإرتكاز بدراسة كل من

أ.

لجهات المسئولة وطاقم الإدارة

-

ول محور إرتكاز هو وضع طاقم مؤهل للعمل تتعدد فيه مستويات الفريق من الإدارة العليا مروراً بالتخصصات المختلفة وحتى الحرفيين. على أن يكون المسئولين من أصحاب القرار على مستوى المنطقة ومن ذوي الصلاحيات. والجهات المسئولة عن المنطقة هي: مجلس الوزراء الإتحادي، مجلس وزراء ولاية الخرطوم، المجلس التشريعي لولاية الخرطوم، الهيئة القومية للآثار، الإدارة العامة للآثار والمتاحف، مع ضرورة إستحداث إدارة مستقلة تحت إسم إدارة مشروعات التراث المعماري والعمراني مكونة من التخصصات المتنوعة مهندسين من مختلف التخصصات، آثاريين، مرممين، مؤرخين، الخ... وتديرها الإدارة العامة للآثار والمتاحف بمرجعية تنسيقية مع الهيئة القومية للآثار واللجنة الوطنية السودانية للتربية والعلوم والثقافة.

-

طبيق الخطة يحتاج لتظافر جهود جميع المؤسسات ذات العلاقة.

ب.

التمويل

تقترح على المستوى التنفيذي عمل صندوق توجه موارده لتطوير التراث المعماري والعمراني ويساهم فيه كل من: الحكومة السودانية ممثلة في وزارة المالية الإتحادية، الهيئة القومية للآثار، الإدارة العامة للآثار والمتاحف، وزارة المالية الولائية، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة السياحة والآثار والحياة البرية، المحليات (الخرطوم، الخرطوم بحري، أمدرمان)، القطاع الخاص، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المنح والتبرعات، وأي مؤسسات أخرى يتم إقتراحها.

٩-٢-٢ المحور الثاني: يتعرض للرؤية المستقبلية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بالمنطقة فيما يخص

أ. الأهداف طويلة الأجل.

ب. الأهداف متوسطة الأجل.

ج. الأهداف قصيرة الأجل.

هذه الأهداف يمكن أن تتألف من عدد من المشروعات التي يمكن تنفيذها حسب الأولويات والموارد المتاحة، وتشكل جميعها قاعدة أساسية داعمة لخطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

تهدف هذه الخطة لتحقيق النهضة في كافة العوامل المؤثرة على الحفاظ (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية). وذلك بتوزيع عناصر تقييم المنهج المقترح، والعناصر المفقودة من طرق الحفاظ الحالية في منطقة الخرطوم الكبرى التي تم التوصل إليها في الفصلين السابع والثامن، على آجال ثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة. وذلك للخروج بإطار خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. فقد أوضحت الدراسة أن بعض عناصر تقييم المنهج المقترح التي تمثل طرق الحفاظ على التراث، لايمكن تنفيذها حالياً في الوضع الراهن، نسبة لمعوقات ومشاكل الحفاظ التي ظهرت في تجربة منطقة الخرطوم الكبرى. لذلك يجب التمهيد لتطبيقها عن طريق إتخاذ خطوات تساعد على تنفيذ هذه العناصر تدريجياً. هذه الخطوات تم الوصول إليها من خلال تحليل الوضع الراهن والوصول إلى العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في الفصلين السابع والثامن والتي يمكن الإستفادة منها في هذه المرحلة. وستوزع عناصر تقييم المنهج المقترح والعناصر المفقودة حالياً من طرق الحفاظ على التراث في منطقة الخرطوم الكبرى، على ثلاثة آجال كعناصر يمكن أن تُطبق في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، حسب الواقع الفعلي لمنطقة الخرطوم الكبرى كما موضح في جدول (٩-٤٩).

جدول (٩-٤٩) توزيع عناصر تقييم المنهج المقترح والعناصر المفقودة حالياً من طرق الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى وإرتباطها بآجال تنفيذها في المدى القصير والمتوسط والطويل-المصدر:الباحثة

الآجال / العوامل	أهداف قصيرة الأجل (٦ شهور - سنة)	أهداف متوسطة الأجل (سنة - ٥ سنوات)	أهداف طويلة الأجل (٥سنوات - ٢٥ سنة)
السياسية	-حماية فورية للمباني التراثية المهددة من قبل بعض المسئولين في الدولة.	-دعم المسئولين بالدولة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. -إشتراك رئيس الدولة مع الحكومة في رسم وتنفيذ السياسات العامة لبرامج الحفاظ.	-تحديد السياسات المستقبلية لتطوير طرق التعامل مع التراث المعماري والعمراني من قبل المسئولين في الدولة.
الإستراتيجية	- إدماج حماية التراث في التخطيط الإستراتيجي. -إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ. -وضع آليات لتنفيذ إستراتيجية الحفاظ.	-معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة. -التخطيط لتحقيق التنمية المستدامة للتراث المعماري والعمراني. - مراقبة الخطط الإستراتيجية وتقويمها بإعادة تصحيح المسار.	-تطوير إستراتيجية تعاون بين دول العالم في مجال المحافظة على التراث المعماري والعمراني.
القانونية	- إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب. - تقييم الوجود التشريعي وتاثيره. -تحديث قانون الهيئة القومية للآثار لمواكبة المستجدات في الحفاظ على التراث. - حصر قرار هدم أو إزالة مبنى له قيمة تراثية بجهة عليا. -سن قوانين وشروط حول الإستعمال المستقبلي والصيانة للمباني التراثية التي تم بيعها. -وضع ضوابط للإلتزام بقانون حماية التراث. -تشكيل لجان مؤقتة بوزارة التخطيط العمراني لحين سن قوانين تدعم الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. - مراجعة الأنظمة والقوانين المتعلقة بمجال تنظيم البناء من أجل الخروج بقانون يساهم في الحفاظ على التراث. - دراسة المواثيق والتوصيات الدولية والبحث فى كيفية المصادقة عليها.	- تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني. -التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن. - إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين. - توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح). - إلزام العاملين بأجهزة الدولة بالتقيد باللوائح والقوانين. - إلزام ملاك المبانى التراثية بنشر وثائق المباني المسجلة وتسهيل الإضطلاع عليها ودراستها للباحثين. - تطبيق المواثيق والتوصيات الدولية. -إمكانية تطوير القوانين واللوائح المحلية لنظام المتابعة والعقوبات. -تطوير آليات لتطبيق القوانين. -إنشاء ميثاق سوداني تتعهد فيه كل القطاعات بالحفاظ على التراث.	-تضمين القانون حوافز لتشجيع المواطنين على المساهمة في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. -المتابعة لتنفيذ ما يستجد في المواثيق والتوصيات الدولية. -تقديم إقتراحات لتفعيل الميثاق السوداني وتطويره.
الإدارية	- الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث.	- معالجة أوضاع المدينة بأسلوب شامل ومتوازن وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة.	- تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.

	– التنظيم الإداري،ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث. –تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم. –إشراك المتخصصين للحفاظ على التراث في كل المراحل. –تأهيل طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة. – وضع خطة كوارث للتراث المعماري والعمراني المهدد.	–وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية والحروب. – الإستفادة من الخبرات في مجال الإدارة للمنظمات الأجنبية اليونسكو وأيكوموس. – تطوير إدارات المشاريع. –إنشاء مكتب لمتابعة المخالفات.	– نشر التجربة السودانية على المستوى العربي والدولي. – دراسة المستجدات في مجال إدارة التراث العمراني. –تطوير أنظمة إدارة التراث المعماري والعمراني. – إتباع سياسة إدارة الجودة الشاملة.
الإقتصادية	–توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية. – تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص. –إتاحة الإستخدامات السياحية واستغلال عوائدها. – إعادة تأهيل المناطق حول المباني التراثية لإحتواء فعاليات معاصرة لتحقيق مكاسب مادية. –إحياء الصناعات والحرف التقليدية. –تحديد المعوقات التي تعترض تمويل مشاريع الحفاظ وحلها. – تنشيط الحركة السياحية داخل المنطقة التراثية.	– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة. – إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل. –تحقيق تسويق التراث المعماري والعمراني وعرض معلومات جيدة عنه على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. –توفير عوامل التحفيز الإقتصادي من خلال المشروعات الإستثمارية وزيادة فرص التوظيف. – وضع خطة لتطوير السياحة على مستوى المنطقة . – إستغلال التسهيلات الضريبية في تشجيع حماية وترميم التراث.	–تقديم الهبات من المواطنين لمؤسسات الحفاظ على التراث. –الإستفادة من تطبيق الإتفاقيات الدولية في توفير الدعم المالي. –فرص الإستثمار في المباني والمناطق التراثية قد يصل إلى العالمية. –تحقيق إستثمار سياحي مستدام. – تشجيع الإستثمار في المواد البيئية المحلية وتوظيفها في ترميم وتهيئة المباني التراثية.
الإجتماعية	– تفعيل دور المواطنين في المشاركة في إتخاذ القرارات بعد برنامج التوعية. – إستخدام التراث المعماري والعمراني في وظيفة تخدم المجتمع.	– المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. – تحسين الوضع الإجتماعي للسكان (المعيشي والإسكان). –توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.	– إفادة المجتمع المحلي من عائدات السياحة.
الثقافية	–تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض. – تفعيل دور أجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث. –إنشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية. –وضع سياسات التوعية بأهمية التراث تستهدف كل فئات المجتمع.	– إدخال منهج الحفاظ في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا. –تشجيع البحث العلمي والدراسات التفصيلية للتراث. – تنظيم المشاريع الثقافية والمسابقات والمهرجانات. – منح جوائز مالية لأفضل إنتاج وسائط	–عمل مركز دراسات وبحوث لأعمال الحفاظ والترميم للتراث المعماري والعمراني. – المساهمة في تطوير المعرفة المرتبطة بالمحافظة على التراث العمراني وتنميته على الصعيد الدولي.

	–عمل معارض وتنظيم رحلات لمناطق التراث. –تشجيع الهيئات العلمية الأجنبية لدراسة التراث في منطقة الخرطوم الكبرى.	متعددة أو مقال أوغيرها عن مشروعات وجهود الحفاظ المتميزة. –إخضاع طرق رفع الوعي الجماهيري للقياس من خلال البحوث العلمية. – تفعيل أوجه التعاون بين الهيئة القومية للآثار والإدارة العامة للآثار والمتاحف والجامعات السودانية، لتفعيل دور البحوث العلمية.	–الإعلام والترويج للسياحة الثقافية والترفيهية للمناطق التراثية.
الفنية	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين. – إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني. –صيانه وترميم المبانى التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية. –إتخاذ خطوات لبرامج الصيانة الوقائية. – إختيار الوظيفة الملائمة للمباني التراثية. – تشجيع التدريب على مختلف المهن المساهمة في حماية و تطوير التراث.	– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني. –التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس. – إعادة إستعمال مواد البناء المحلية. – التدريب علي تقنيات البناء التقليدية. – الرفع من قيمة التراث العمراني غير المسجل أو المصنف، من خلال إستخدامه بصفة ملائمة تجعله يساهم في تكوين بيئة ملائمة ضمن مناطق ومواقع التراث العمراني. – تطوير تقنيات مواد بناء المباني التراثية.	– الإبتكار والإبداع في مجال تطوير تقنيات التراث المعماري والعمراني. –الإضطلاع على آخر الأبحاث العالمية في مجال توظيف التراث المعماري والعمراني والحفاظ عليه. – البحث في إستخدام البدائل الحديثة للخامات الطبيعية في ترميم وصيانة المباني التراثية.
التنظيمية	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ. – التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.	– إستخدام تقنيات المعلومات المتطورة في التنسيق بين الجهات المختلفة، لإدماج مشروعات الحفاظ ضمن منظومة الحفاظ على المستويات المختلفة (قومية، إقليمية، محلية).	–البحث فى متابعة المستجدات حول التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

ملحوظة: اللون الأزرق يمثل عناصر تقييم المنهج المقترح، اللون الأسود يمثل العناصر المفقودة من طرق الحفاظ في منطقة الخرطوم الكبرى

٩-٢-٣ المحور الثالث بكيفية التنفيذ وذلك بالتعرض للآتي

أ. اَ

لية التنفيذ وبرامج التنفيذ

يحدد هذا الجزء الآلية المطلوبة لتنفيذ الأهداف على آجالها المختلفة بمرجعية برامج الإدارة المستدامة، وتحديد دور الهيئات ومصادر التمويل عبر تكاتف كل الأطراف المعنية، وتوجيه الموارد لإنجاح خطة الحفاظ، وخلق المناخ المناسب عبر التحضير الجيد للخطة وإعتبار أن أولى الأمر وطاقم العمل وكافة الجهات ذات الصلة عنصر طويل المدى في الخطة.

- الاَلية الأولى: تأهيل طاقم العمل وعرض الخطة ومناقشتها معه، لتحقيق الإستيعاب الكامل لدوره ومهامه في كل أجل، وذلك بشراكة الإدارة العامة للاَثار والمتاحف كمدير دوري ومراقب دائم.
- الاَلية الثانية: التحضير والتنسيق لبرامج عمل سنوية بإستشارة الأطراف ذات الصلة في الخطة لترجمة أهداف الخطة إلى خطوات عملية على أرض الواقع.
- الاَلية الثالثة: التنسيق مع القطاع الحكومي في أوجه التمويل الخاصة به ومع القطاع الخاص لتنظيم أوجه الإستثمار في مواقع التراث.
- الاَلية الرابعة: إعتبار مناطق التراث المعماري والعمراني جزء هام وعاجل من خطة الحفاظ بمنطقة الخرطوم الكبرى.
- الاَلية الخامسة: عمل تفاصيل اَجال الخطط لمعرفة البرنامج الزمني للأنشطة التي يحويها كل أجل وتقسيمها إلى برامج تنفيذ سنوية وشهرية بمرجعية الإطار الرئيسي للخطة.

ب. مراقبة الخطة

- المتابعة وإجراءات المراقبة

تتخذ إجراءات المراقبة لمتابعة الخطة والتأكد من أن جميع الأنشطة تسير نحو المخطط بكفاءة وبشكل يحافظ على التراث المعماري والعمراني.

- أدوات المراقبة

- تستخدم التقارير الدورية السنوية والشهرية عن طريق طاقم العمل لمراقبة الخطة وحالة التراث.
- تستخدم إستبيانات لتقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من طاقم العمل.
- متابعة الخطة بمراجعتها عبر كافة الهيئات الإستشارية وتقييمها للوصول إلى الحل الأمثل.

٩-٣ خلاصة وإستنتاج

تناول هذا الفصل مقترح التطوير المنهجي للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، بتقديم مقترح خطة الحفاظ، لمعالجة قضايا الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. لذلك فقد تم وضع خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. والعمل على تنفيذها وفق منهجية متكاملة ومتداخلة مع مراعاة الوسائل والطرق والاَليات من برامج وسياسات تعمل على تحقيق رؤية مستقبلية وحل مشاكل الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

الفصل العاشر

الإستنتاجات الإضافة العلمية والتوصيات

١٠-١ تمهيد

١٠-٢ ملخص الدراسة

١٠-٣ الإستنتاجات

١٠-٣-١ إستنتاجات الدراسة النظرية

١٠-٣-٢ إستنتاجات الدراسة التطبيقية

١٠-٣-٣ إستنتاجات خاصة بالمنهج المقترح

١٠-٣-٤ إستنتاجات خاصة بفروض البحث

١٠-٣-٥ إستنتاجات بخصوص مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث

١٠-٤ الإضافة العلمية
١٠-٤-١ منهج لقياس وتقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني
١٠-٤-٢ توثيق الوضع الراهن لحالة التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى
١٠-٤-٣ وضع خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني
١٠-٤-٤ تطبيق المنهج المقترح بشكل عملي
١٠-٤-٥ تحقيق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني حالياً ومستقبلياً
١٠-٥ التوصيات
١٠-٥-١ توصيات عامة
١٠-٥-٢ توصيات بخصوص المنهج المقترح
١٠-٥-٣ توصيات حول مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث
١٠-٥-٤ توصيات حول معوقات الدراسة
١٠-٥-٥ توصيات الدراسات والأبحاث المستقبلية

الفصل العاشر

الإستنتاجات والإ علمية والتوصيات

١٠-١ تمهيد

تناول البحث خلال أبوابه السابقة دراسة منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى. وسيتناول هذا الفصل ملخص الدراسة، إستنتاجات الدراسة النظرية والتطبيقية، الإضافة العلمية، والتوصيات.

١٠-٢ ملخص الدراسة

هدف البحث خلال المراحل المختلفة من البحث إلى وضع منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني يضم كافة العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث، بحيث يساهم في دعم

طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى. وتم ذلك من خلال تحقيق بعض الأهداف الفرعية هي:

- إستخلاص العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها من الدراسة النظرية.
- إستخلاص طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من الدراسة التحليلية من دراسة وتحليل وتصنيف بنود المواثيق والتوصيات والإتفاقيات الدولية والقومية.
- إستخلاص الدروس المستفادة من الدراسة التطبيقية من دراسة التجارب العالمية.

وُضع المنهج المقترح بتصميم مصفوفة شملت العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها وعناصر التقييم.

١٠-٣ الإستنتاجات

سيتناول هذا الجزء عرض إستنتاجات الدراسة النظرية والتطبيقية، إستنتاجات المنهج المقترح، إستنتاجات فروض البحث، إستنتاجات مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث.

١٠-٣-١ إستنتاجات الدراسة النظرية

أ. الإعتبار للعوامل (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية) في طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، خاصة من دراسة التجارب العالمية التي أثبتت أن عدم شمول مفهوم هذه العوامل يبطئ من عملية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

ب. تبين من الدراسة النظرية أن تقييم المباني والمناطق التراثية يساعد على تحديد أولويات الحفاظ، وسياسات جهات الإختصاص الموكل إليها الحفاظ على المباني التراثية. بحيث تصنف هذه القيم في المناطق التراثية من خلال مجموعة من المعايير والتي تشكل مرجعية ثقافية للمجتمع ومبرراً رئيسياً للحفاظ عا [illegible] المعماري والعمراني.

ج. إن طرق الحفاظ على التراث المعمار [illegible] ني لم تكن وليدة اليوم، وإنما هي نتيجة لمراحل من التطور الفكري للمواثيق والإتفاقيات الدولية وعلامات متتالية على مسار تطور مستمر.

د. إن إستقطاب المستثمرين لرفع الكفاءة الإقتصادية للمناطق التراثية وتوفير فرص عمل جديدة، كان من أهم الطرق للإرتقاء بالمستوى الإقتصادي للسكان.

هـ. تنشيط الحركة السياحية وتوفير الخدمات لها لجذب السياح ترفع من مستوى الوعي بأهمية الحفاظ.

و. من خلال دراسة التجارب العالمية توصل البحث إلى أن إعادة إستخدام المباني والمعالم والمناطق التراثية في وظائف تخدم المجتمع، ساعدت على تجديد الحياة فيها وتحقيق سياسة ناجحة في التكامل بين القديم والجديد في المنطقة التراثية.

ز. توصل البحث من خلال دراسة التجارب العالمية إلى أهم عوامل نجاح تأهيل المباني والمناطق التراثية، وهي المحافظة على حيويتها بحيث تتلاقى فيها الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية والدينية والسياحية، من خلال إستراتيجية شاملة للتطوير الحضري وفقاً لمنهجية واضحة ومقبولةمحلياً وعمرانياً ومعمارياً وثقافياً.

ح. إن التجارب العالمية وماتحوى من إيجابيات وسلبيات بالإضافة إلى بدء تشكيل فلسفة حفاظ نابعة من إحتياجات الظروف المحلية وبإستخدام الأساليب العلمية يمكن أن تغير من الواقع العملي في منطقة الخرطوم الكبرى.

ط. إن دول العالم تختلف في مستوى تحضرها ومعدلات نموها وعاداتها وتقاليدها ودرجة وعيها بالمشكلات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بأنواعها، لذلك فإن ما تتبناه الدول المتقدمة من إستراتيجيات وسياسات وبرامج لتوجيه عملية الحفاظ ليس بالضروري علي الدول النامية نقله وتنفيذه، حيث يجب الأخذ في الحسبان الإختلاف الواضح بين مختلف الدول ومدي مناسبة الإستراتيجيات والسياسات ومدي إمكانية تنفيذ المخططات المقترحة.

١٠-٣-٢ إستنتاجات الدراسة التطبيقية

أ. تناول هذا الجزء من البحث إستنتاجات تجربة منطقة الخرطوم الكبرى في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني ودور المسئولين تجاه مشاريع الحفاظ. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن عناصر التقييم المحققة التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، سجلت تواجد ضعيف، لذلك صُنفت تجربة منطقة الخرطوم الكبرى كتصنيف ضعيف من ناحية تحقيق متطلبات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

ب. من المشاكل التي كانت تواجه البحث هي عدم وجود منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في السودان بصفة عامة ولمنطقة الخرطوم الكبرى بصفة خاصة، وأن الخطط التي وضعت من قبل الدولة لهذه المنطقة تعد إجتهادات وأفكار فردية حتى لو كانت من قبل الوزارات وأنها لا ترقى لأن تكون رؤية متكاملة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني. ومن البحث خلصنا إلى ضرورة تواجد هذا (المنهج المقترح) حتى يستفاد منه والعمل به في مشروعات أخرى لتحقيق الحفاظ على التراث.

ج. إن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني جزء لا يتجزأ من المخطط الهيكلي لولاية الخرطوم، لكن الواقع العملي يوضح أن الكثير لم يتحقق في المنطقة، كما أن التنفيذ لايواكب التخطيط.

د. لا توجد خطة شاملة للتطوير للإستفادة من مواقع التراث المعماري والعمراني معاً، والخطط عبارة عن إقتراحات فردية لكل موقع وبدون تحديد لمراحل التنفيذ حسب الأولوية.

هـ. أكدت النتائج أن قوانين الحفاظ على التراث لاتؤمن الحماية الكافية للتراث المعماري والعمراني، كما أن غياب القوانين الرادعة سواء لمعاقبة المعتدي أو لمن ينشئ بناًء حديثاً داخل المنطقة التراثية، واكبها الإهمال في المتابعة وتحدي التجاوزات وغض النظر عنها.

و. لا توجد خطة واضحة لأسلوب التعامل مع المباني والمناطق التراثية والحفاظ عليها بأسلوب يتوافق مع أسس المنظمات الدولية اليونسكو وأيكوموس.

ز. أغلب توجهات الحفاظ تعنى بالدرجة الأولى بالمبنى ومشكلاته، وتناولها من وجهة نظر أحد التخصصات دون غيرها، ودون اللجوء إلى دراسات متكاملة لجميع الجوانب، خاصة في حالة التعامل مع المناطق التراثية التي تحتوى على مجموعة مباني ضمن عمران محيط.

ح. من أهم سلبيات عمليات الحفاظ بمنطقة الخرطوم الكبرى غياب التواصل والإستمرارية، أوعدم الإكتمال والتوقف والبطء والركود، بينما الأزمة مستمرة ومتزايدة والمشروعات والحلول تصطدم بمحدودية اَليات التنفيذ وفاعليته.

ط. المحليات في المدن الثلاثة الخرطوم، الخرطوم بحري، أمدرمان ليس لها أي دور في مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، بالإضافة إلى أنه لا توجد في هياكلها التنظيمية إدارات أو أقسام معنية بالحفاظ على التراث، بالرغم من الدور المهم الذي تلعبه في التجارب الخارجية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

ي. الدعم الذي تقدمه الدولة لأعمال الترميم والحفاظ في بعض المشاريع لايكفي في هذه المرحلة، وذلك لإنشغال الدولة في المشاريع الإستراتيجية الأخرى، بالإضافة إلى أن عائدات السياحة لاتستخدم في تطوير المباني والمناطق التراثية.

ك. غياب المشاركة في الرأى أو التخطيط لفئات المجتمع مع أصحاب القرار أثناء وضع خطط ومشاريع الحفاظ، تسبب في جهل المواطنين في الإلمام بمشاريع الحفاظ وأهميتها بالمنطقة.

ل. من الملاحظ أن نقص الوعي لدى البعض من المسئولين والمواطنين لقيمة التراث المعماري والعمراني، أدى في كثير من الأحيان إلى التغيير في شكل ووظيفة المباني التراثية وبالتالي في التغيير لشكل وطبيعة المنطقة التراثية.

م. لا يوجد في المدارس أو الجامعات ما يخص المحافظة على التراث المعماري والعمراني.
ن. هناك ضعف في مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. كما أنه لايوجد إهتمام بالأنشطة الثقافية مثل، تأسيس الجمعيات والمراكز الثقافية وقيام المهرجانات وغيرها من الأنشطة التي تعمل على رفع مستوى الوعي.
س. القرارات المنفردة والحلول المنفصلة والجزئية، وعدم وجود نظام متكامل شامل ومتوازن، للجهات المعنية أدت إلى تعطيل الحفاظ على المباني والمناطق التراثية بسبب تضارب قرارات الجهات الإدارية وتعدد الجهات المسئولة والتعارض بين مصالح الجهات المختلفة.

١٠-٣-٣ إستنتاجات خاصة بالمنهج المقترح

من خلال النتائج السابقة توصل البحث إلى بعض المساهمات البحثية التي أدت إلى تصميم المنهج المقترح من خلال الاَتي:

أ. أهمية التكامل بين العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث، حيث أن الحفاظ لا يمكن أن يعمل بمعزل عن تدارك العوامل السياسية، الإستراتيجية، القانونية،الإجتماعية، الثقافية، الفنية، مع ربط كل ذلك بالعوامل التنظيمية والإدارية في مشاريع الحفاظ، وربطه بجهات التمويل المناسبة. خاصة من خلال دراسة التجارب العالمية التي أثبتت أن عدم شمول مفهوم العوامل المؤثرة على الحفاظ يبطئ من عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
ب. يتكون المنهج من (مدخلات المنهج)، وهي العوامل المؤثرة على الحفاظ بالإضافة إلى (الإعتبارات) الخاصة بها، و(عناصر التقييم) التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني التي أُستنبطت من دراسة وتحليل المواثيق والتوصيات الدولية الصادرة عن منظمتي يونسكو وأيكوموس الدولية ولجانها القومية. ومن نتاج دراسة تجارب الحفاظ العالمية والإقليمية أُضيفت بعض (الدروس المستفادة) كعناصر تقييم أدت إلى تطوير المنهج المقترح.
ج. إن طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني قابلة للتصنيف والقياس.
د. إن حدوث أي خلل في عناصر المنهج المقترح يؤثر بشكل مباشر على عملية الحفاظ (تأثير سلبي). والخلل المقصود هنا هو عدم تحقق عناصر المنهج المقترح أو عدم تحقق أغلبها.
هـ. من خلال المنهج المقترح يمكن إكتشاف نقاط الضعف الموجودة في مشاريع الحفاظ لعلاجها، والتركيز على مواطن التميز وتدعيمها والعمل على تقويتها، للخروج بأفضل النتائج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

و. إن تحقق عناصر التقييم التي تمثل طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المنهج المقترح، هو الذى يدفع هذه المنظومة (الحفاظ على التراث المعماري والعمراني) نحو الإستمرارية ونجاح مشروعات الحفاظ.

ز. لايعنى البحث فقط بإيجابيات وسلبيات العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. فالتأثير الإيجابي قد يتحول إلى سلبي بمرور الوقت أو العكس نظراً لعدم إستيعابه للتغيرات المستقبلية، بقدر مايهتم البحث ويهدف إلى التحقيق الإيجابي للعوامل المؤثرة على الحفاظ حالياً ومستقبلياً. وبالتالي يتطلب الأمر وضع منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني يستوعب التغيرات الحادثة بمرور الوقت. لذلك خلصت النتائج إلى أن المنهج المقترح يعمل على تحقيق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني حالياً ومستقبلياً .

١٠-٣-٤ إستنتاجات خاصة بفروض البحث

أ. الفرضية الأولى هي أن عدم وجود منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني يضم كافة العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، يؤدي إلى التأثير السلبي على هذا التراث. الفرضية الثانية أن نجاح عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يعتمد على كفاءة وإمكانيات طاقم العمل في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن هذا التراث. حيث أُختبرت فرضيتا البحث من خلال دراسة عملية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى. فقد إتضح فقدان المنطقة للرؤية الشمولية للعوامل المؤثرة على الحفاظ وهي (السياسية، الإستراتيجية، القانونية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفنية، التنظيمية). كما أن ضعف إمكانيات طاقم العمل الموجود في المستويات المختلفة للسلطة المسئولة عن التراث؛ أثرت تأثيراً سلبياً علي طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى. ومن البحث خلصنا إلى لزوم تغيير النظرة إلى مشروعات الحفاظ وعدم التعامل معها بحلول منفصلة بل يجب عمل منظومة متكاملة للعوامل المؤثرة على الحفاظ. كما يجب إعادة هيكلة الأجهزة المعنية بالحفاظ، وذلك بوضع طاقم مؤهل للعمل في المستويات المختلفة للحفاظ على هذا التراث.

ب. تطبيق المنهج المقترح على منطقة الدراسة وتحليله كشف عن مناطق القصور في طرق الحفاظ على التراث، لذلك تم تحديد أهم العناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث، ومن هذه العناصر تم بناء خطة الحفاظ على هذا التراث.

ج. توزيع عناصر المنهج المقترح والعناصر المفقودة من طرق الحفاظ على التراث على اَجال ثلاثة، شكل خطة الحفاظ على التراث.

د. المنهج المقترح هو أداة للحفاظ على المباني والمناطق والمعالم التراثية، ولفرض واقع أفضل لتراثنا.

١٠-٣-٥ إستنتاجات بخصوص مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث

أ. عمل البحث على رسم خطة لدعم طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في منطقة الخرطوم الكبرى، بتحديد العناصر المفقودة حالياً من طرق الحفاظ في المنطقة.

ب. تحقيق الرؤية المستقبلية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى، بالإستفادة من العناصر المفقودة حالياً من طرق الحفاظ، وعناصر التقييم التي تمثل طرق الحفاظ على التراث، وتوزيعها على ثلاثة اَجال كعناصر يمكن أنتُطبق في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل حسب الواقع الفعلي لمنطقة الخرطوم الكبرى.

١٠-٤ الإضافة العلمية

تمثلت الإضافة العلمية في الاَتي:

١٠-٤-١ منهج لقياس وتقييم مشاريع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني

تضمن البحث التوصل إلى منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني. يهدف المنهج إلى قياس وتقييم مشاريع الحفاظ، من خلال رصد إيجابيات وسلبيات طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني. حيث يمكن لهذا المنهج إستخدامه من قبل المختصين والعاملين في مجال الحفاظ في جميع المناطق التراثية في السودان، كما يمكن أن يساعد فى مشاريع الحفاظ في دول العالم المختلفة.

١٠-٤-٢ توثيق الوضع الراهن لحالة التراث المعماري والعمراني بمنطقة الخرطوم الكبرى

إن المعلومات الناتجة عن تقييم الوضع الراهن في البحث، تعتبر قاعدة بيانات ناتجة من توثيق الأوجه المختلفة للدراسة الإستطلاعية من مقابلات شخصية ومشاهدات واقعية للمباني والمعالم والمناطق التراثية بمنطقة الخرطوم الكبرى بمدنها الثلاثة (الخرطوم، الخرطوم بحري، أمدرمان).

١٠-٤-٣ وضع خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني

إقترح البحث وضع خطة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني، والعمل على تنفيذها وفق منهجية متكاملة ومتداخلة، يتم فيها إيجاد الوسائل والطرق والاَليات من برامج وسياسات تعمل على تحقيق أهداف الخطة.

١٠-٤-٤ تطبيق المنهج المقترح بشكل عملي

الإضافة البحثية أيضاً تكمن في فتح منافذ للبدء في تطبيق المنهج المقترح بشكل عملي على المناطق التراثية بالسودان. مع مراعاة أن عناصر التقييم المكونة للمصفوفة قابلة للتنفيذ وفق مراحل خطة الحفاظ لتناسب الظروف المحلية لكل منطقة تراثية.

١٠-٤-٥ تحقيق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني حالياً ومستقبلياً

وضع منهج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني يستوعب التغيرات الحادثة بمرور الوقت. حيث يمكن إضافة عناصر تقييم في أي عامل من العوامل المؤثرة على الحفاظ على التراث من المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية التي ستصدر في المستقبل.

١٠-٥ التوصيات

يتناول هذا الجزء توصيات عامة، توصيات المنهج المقترح، توصيات حول مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث، توصيات حول معوقات الدراسة، توصيات الدراسات والأبحاث المستقبلية.

١٠-٥-١ توصيات عامة

- إستخدام المنهج المقترح كأداة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- إعادة هيكلة الأجهزة المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني لتتناسب مع حجم المهام الموكلة إليها.
- التأكيد على دور أولي الامر في منظومة إتخاذ القرارات لتحقيق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني
- أهمية وجود هيئة عليا لها كافة الصلاحيات القانونية والإدارية والفنية والمالية، لتتخذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- أن تقوم الهيئة القومية للآثار والادارة العامة للآثار والمتاحف بمراجعة واستحداث قوانين جديدة ولوائح خاصة بشكل تفصيلي، لحماية التراث المعماري والعمراني بما يتوافق مع المعايير التراثية العالمية وتطور مفاهيم التراث من أجل فاعلية حمايتة والحفاظ عليه.
- الدعوة لإجراء أبحاث ودراسات حول أنظمة وقوانين التخطيط العمراني والحفاظ على التراث ووضع كود للمباني والمناطق التراثية، وعرض النتائج على الجهات المختصة.
- الاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية في قوانين وأنظمة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- على الجهات المختصة أن تقوم بعمل برامج توعية للمواطنين بأهمية القوانين والأنظمة ومدى تأثيرها الإيجابي على المباني التراثية في مناطقهم السكنية.
- وضع ميثاق سوداني للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في السودان.
- عدم ترك الحفاظ على التراث المعماري والعمراني بأيدى جهات ليست لديها خبرة أو تخصص في هذا المجال.
- دعوة القطاعات المختلفة للمشاركة في تمويل أعمال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

- عقد مؤتمر دوري بالخرطوم للحفاظ على التراث المعماري والعمراني وتشكيل لجنة منبثقة عن المؤتمر لمتابعة تنفيذ التوصيات بكل دورة إنعقاد ونشر وتعميم التوصيات على الموقع الدائم للمؤتمر وبمختلف الجهات المعنية بالتراث.
- دعوة الجامعات السودانية إلى ضرورة الإهتمام بالتراث المعماري والعمراني والمعالم التاريخية، العمارة المحلية، وإدخال المواد الدراسية الخاصة بها (التاريخية، الإنشائية، التصميمية .. الخ) في مناهج كليات وأقسام العمارة والبناء وفي الدراسات العليا.
- تشجيع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في ممارسة المهنة، من خلال المسابقات المعمارية، ورصد جوائز للمشروعات التي تتبع طرق ناجحة في الحفاظ سواء لمناطق تراثية أو لمشروعات جديدة.
- العمل على وضع وإرساء قواعد وأسس عامة وتفصيلية لتقييم التراث والآثار والمعالم التراثية، وإيجاد سجل وطني لتوثيقها وفق المعايير القياسية ونظم التسجيل وشروطه.
- العودة إلى الثوابت البيئية المحلية التي تخدم الوظيفة وتحافظ على التراث.
- تبادل الخبرات والتجارب مع الهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والوطنية (العربية والإسلامية) والعالمية، والتنسيق المشترك بجهودها العلمية (النظرية والتطبيقية) في المجالات النوعية للحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- إستخدام شبكات المعلومات في تبادل المعلومات عالمياً ومحلياً عن تجارب الحفاظ.
- التأكيد على تعاون المسئولين في إدارات المباني التراثية مع الهيئة العامة للآثار والإدارة العامة للآثار والمتاحف في الحفاظ على المباني والمناطق التراثية.
- أن يتم التنسيق بين الجهات المختلفة، من خلال إنشاء جهاز مؤسسي (كيان تنظيمي وإداري) يضم كافة التخصصات المعنية بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني. تتمثل مهام الجهاز في الإشراف والتنسيق بين جميع الجهات المعنية بالحفاظ، كما يناط به الإشراف على تنفيذ خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

١٠-٥-٢ توصيات بخصوص المنهج المقترح

- إستخدام مدخلات المنهج العوامل المؤثرة على الحفاظ والإعتبارات الخاصة بها وعناصر التقييم، لإتخاذ أسلوب الحفاظ المناسب النابع من إحتياجات الظروف المحلية، لقياس طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- يقترح البحث تطبيق الإطار الفكري للمنهج المقترح في مشروعات بحثية مستقبلية، فقد تم تصميم المنهج بالشكل الذي يسمح بإجراء تعديلات عليه لكي يتوائم مع الحالات التطبيقية، وقد يكون هناك بعض الإضافات أو التعديلات التي تساهم في تطوير المنهج فيما بعد.

- متابعة المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية والقومية التي ستصدر في المستقبل من منظمتي اليونسكو وأيكوموس والمنظمات الإقليمية، والإستفادة من بنودها بإضافة عناصر تقييم تساهم في تطوير المنهج مستقبلاً .
- هناك العديد من الجهات العاملة في مجال الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، حكومية وغير حكومية ويمكنها الإستفادة من المنهج المقترح لإنجاح مشاريع الحفاظ.
- يقترح البحث أن يتم تحويل المنهج المقترح لبرنامج يتم إستخدامه بمساعدة الحاسب الآلَي، وهو ماقد يتطلب تعاون بعض الباحثين من قطاعات أخرى، سواء في علوم الحاسوب والبرمجيات...إلخ.

١٠-٥-٣ توصيات حول مقترحات البحث لتطوير حالة الحفاظ على التراث

التأكيد على أهمية مرحلة وضع آَليات تنفيذ خطة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، حيث أن تحديد الخطة التنفيذية وتعيين الموارد المالية، يلعبان دوراً رئيسياً في تحريك مشروعات الحفاظ من مرحلة المقترحات والأفكار إلى مرحلة التنفيذ والواقع الفعلي.

١٠-٥-٤ توصيات حول معوقات الدراسة

هناك بعض المعلومات التي تعذر الحصول عليها في بعض مشروعات الحفاظ نسبة لحساسية موضوع الحفاظ عند بعض الجهات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بالعوامل السياسية. وتوصي الدراسة في هذا الخصوص بالتعاون مع الباحثين في هذا المجال لتحديد المشكلات والمعوقات التي تواجه مشروعات الحفاظ ودراستها لوضع الحلول وفق أسس علمية سليمة.

١٠-٥-٥ توصيات الدراسات والأبحاث المستقبلية

- الدراسات العلمية المتعلقة بالمواد التقليدية ونتائجها، وتشجيع الشركات على إنتاجها وإستخدامها ووضعها ضمن الشروط والمواصفات العامة للمشاريع. وتعزيز القدرات الفنية للعاملين في مجال ترميم المباني التراثية، سواء كانت شركات أو مهندسين أومرممين، وتهيئة الكوادر الفنية للعمل
- دور الوقف في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- دور القوانين والأنظمة في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.
- توظيف نظم التصميم بإستخدام الحاسب الآلي وبرامج المحاكاة في تقرير طرق الحفاظ والتعامل مع المناطق التراثية. وأيضاً في وضع تصورات لبدائل الحفاظ على التراث المعماري والعمراني وتقييمها بالإضافة إلى إستخدام نظم المعلومات في تسجيل وتوثيق المباني والمناطق التراثية.
- إدارة مواقع التراث العمراني.

المراجع

المراجع العربية

أولاً : الكتب

١. جمال عليان،**الحفاظ على التراث الثقافى**،عالم المعرفة،الكويت،٢٠٠٥.

٢. محمد امين محمد،**فى الحفاظ المعمارى والعمرانى رؤى ولمحات**،مركز دعم التصميمات المعمارية والهندسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٨.

٣. حسين كفافى،**رؤية عصرية للتنمية السياحية فى الدول النامية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٥.

٤. احمد فوزى،**التنمية السياحية**،ط١،دار الفكر الجامعى،الاسكندرية،٢٠٠٧.

٥. ماجدة محمد طاهر،**التنمية العمرانية فى المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها**،الجزء الثانى،١٤٢٣هـ.
٦. سيد التونى،**اشكالية النسيج والطابع**،العربى للنشر والتوزيع،القاهرة،القاهرة.
٧. هشام جلال أبوسعدة،**موضوعات حول مهنة عمارة البيئة**،ط١،المكتبة الاكاديمية،القاهرة،٢٠٠٧.
٨. كباشى حسين قسيمة،**التجربة السودانية فى ادارة التراث الثقافى**،المروة للطباعة والنشر،الخرطوم،٢٠٠٨.
٩. برنارد فيلدين ويوكا يوكيليتو،**المبادئ التوجيهية لادارة مواقع التراث الثقافى العالمى**،ط٢،ايكروم،ايطاليا،١٩٩٨.
١٠. يسرى دعبس،**التربية السياحية والتنمية الشاملة**،الناشر المؤلف،الاسكندرية،١٩٩٦.
١١. امانى السيد عبد الرحمن،**المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعمارى والعمرانى**،ط١،دائرة الثقافة والاعلام،الشارقة،٢٠٠٦.
١٢. محمد إبراهيم أبوسليم،**تاريخ الخرطوم**،ط٢،دم،١٩٧٩.
١٣. سعد محمد أحمد،**الخرطوم عبر العقود**،ط١،دار السداد،الخرطوم،٢٠٠٦.
١٤. صلاح عمر الصادق،**دراسات سودانية فى الاثار والفلكلوروالتاريخ**،دارعزة للنشر والتوزيع،الخرطوم،٢٠٠٦.
١٥. مخلوف بوكروح،حنان الحاج على،بسمة الحسينى،**الدليل الى الادارة الثقافية**،دار شرقيات للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،٢٠٠٩.
١٦. محمد عجمية،مدحت العقاد،صبحى قريصة،**مقدمة فى التنمية والتخطيط**،دار النهضة العربية،بيروت،١٩٨٣.

ثانياً: الرسائل العلمية

١. لبنى عبد العزيز،**الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة**،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،٢٠٠١.
٢. مهجة إمبابى،**التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ على طابع المناطق ذات القيمة التاريخية بمدينة القاهرة**،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،٢٠٠٠.
٣. إيزيس محي الدين عبده فهد،**تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا**،رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،٢٠١٠.
٤. أيمن عزمي جبران سعادة،**آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني** ،رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،٢٠٠٩.

٥. الطيب ادريس على،**خصائص العمارة السودانية بالتركيز على خصائص العمارة النيلية فى السودان الأوسط**،رسالة ماجستير ،جامعة الخرطوم،٢٠٠٠.
٦. هناء رفعت جاد،**قواعد البيانات القياسية لتوثيق التراث المعمارى**،رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة،٢٠٠٩.
٧. ياسمين صبرى محمود،**نحو مدخل متكامل لتفعيل ضوابط اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ فى مصر**،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة،٢٠١١.
٨. ريهام كامل الخضراوي،**الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني**،رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة،٢٠٠٣.
٩. حنان فضل يوسف،**مشاكل السياحة فى منطقة جبل مرة**،رسالة ماجستير ،جامعة الخرطوم،٢٠٠٣.
١٠. محمد القبانى البدوى،**صيانة المبانى التاريخية**،رسالة ماجستير غير منشورة.

ثالثاً: الابحاث العلمية المنشورة

١. هاشم عبود الموسوى،**التعامل مع المناطق التأريخية في ثلاث تجارب عالمية**،المؤتمر الدولى الثانى(الحفاظ المعمارى)الفرص والتحديات فى القرن الحادى والعشرين،دبى،٢٠٠٦.
٢. عماد على الدين الشربينى،**(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)**،المؤتمر والمعرض الدولى الاول،دبى،٢٠٠٤.
٣. عمر عبدالله،حسام الدين حسن،**المعالجات البيئية البسيطة للحفاظ على المبانى والمناطق التراثية**،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤م.
٤. عماد على الدين الشربينى،**دراسات فى المدخل المتكامل لعمليات الصيانة والحفاظ العمرانى**،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤.
٥. عبدالله أحمد العريان،**تقييم دور وكفاءة أداء النظام الإداري للحفاظ على المناطق التراثية بالتجربتين الإنجليزيه والأمريكيه**، الحلقه الدراسيه السادسه لمنظمة العواصم والمدن الأسلاميه،ايران،١٩٩٦.
٦. احمد حسين كامل حنفي،**مفاهيم القيمة وسياسات الحفاظ على التراث العمراني**، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع،القاهرة،٢٠٠٧.

٧. حسام بركات،**الحفاظ على التراث العمرانى فى المدينة القديمة،حالتان دراسيتان مدينة حمص ومدينة يورك**،المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤.

٨. فايز محمد فكرى،**دور القوانين والتشريعات في الحفاظ علي التراث العمراني**،ندوة الحفاظ على التراث العمرانى فى دولة الامارات،١٩٩٥.

٩. عبد الله احمد العريان،**الاسس والمحددات اللازمة للحفاظ على التراث العمرانى فى البيئة العربية(دراسة تحليلية فى التجربتين الانجليزية والامريكية والدروس المستفادة للتطبيق بالبيئة العربية)**،ندوة الحفاظ على التراث العمرانى فى دولة الامارات،دبى،١٩٩٥.

١٠. سوسن الطوخى،حسن وهبى،**اهمية المناطق التاريخية وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعى**،المؤتمر والمعرض الدولى الاول الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق،دبى،٢٠٠٤.

١١. عمرو مصطفي الحلفاوي،**(الأبعاد الاقتصادية لعمليات الحفاظ علي المناطق ذات القيمة نحو مدخل لتواصل عمليات التنمية والحفاظ)**،كلية الهندسة،جامعة القاهرة.

١٢. ماجدة محمد طاهر،**التنمية العمرانية فى المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها**،الجزء الثانى،١٤٢٣هـ.

١٣. صديق بابكر احمد،**أهمية ودور سوق امدرمان الكبير في التعايش وترقية وتطوير النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان**،ورشة عمل توثيق وإعادة تأهيل سوق امدرمان الكبير،أمدرمان،فبراير ٢٠١٢.

١٤. عبده عثمان،**الصناعات الحرفية بسوق أم درمان الواقع والمستقبل،ورشة عمل توثيق وإعادة تأهيل سوق أمدرمان**، فبراير ٢٠١٢.

١٥. مرفت مأمون خليل،**القوانين والتشريعات الاردنية واثرها على استراتيجيات الحفاظ العمرانى**، المؤتمر والمعرض الدولى الاول(الحفاظ المعمارى بين النظرية والتطبيق)،دبى،٢٠٠٤.

١٦. أمل عوض مختار، **(كيفية إعادة توظيف المباني التاريخيه والآثاريه والتراث في تحقيق التنمية المستدامة)**، الهيئة العامة للآثار والمتاحف،٢٠١٢.

رابعاً: التقارير والقوانين

١. **اعادة استخدام وتأهيل المبانى الاثرية**،محمد حسام الدين اسماعيل، الخرطوم،٢٠١٢م.

٢. **مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمرانى فى الدول العربية وتنميته**.المملكة العربية السعودية،٢٠٠٣م.

٣. **مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية**،تقرير اليونسكو،اعمال الفترة من يوليو–يونيو ٢٠١٢م.

٤. **مدينة حلب القديمة استراتيجية المحافظة والتنمية**،تقريرأويكوس مجموعة بحث التجمعات البشرية،٢٠٠٥م.
٥. **قرار رئيس الجمهورية بحظر التصرف في الأراضي والعقارات الحكومية**،وزارة مجلس الوزراء، الأمانة العامة،٢٠٠٣م.
٦. **المخطط الهيكلي العمراني الخامس لولاية الخرطوم**، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية لولاية الخرطوم، الوحدة الفنية لمتابعة الإنفاذ بالوزارة،٢٠١٠م.
٧. **قرار بتكوين لجنة لترحيل الوزارات القومية المطلة على شارع النيل**،قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٢)،رئاسة مجلس الوزراء.
٨. **تقرير مكتب اليونسكو بالخرطوم**،٢٠١٢م.
٩. **دراسة مبدئية لحالة الحفظ والمعالجة لمبنى وزارة المالية الاتحادية**، حيدر حامد،خالد بابكر،الهيئة القومية للآثار،الخرطوم،٢٠٠٣م.
١٠. **دورة النجاح الإستراتيجي**، الإدارة الإستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري،٢٠١٢م.
١١. **تقريرالادارة العامة للآثار والمتاحف**،وزارة الثقافة والاعلام،ولاية الخرطوم،بدون تاريخ.
١٢. **قرار لجنة اعادة استخدام المبانى التاريخية والاثرية التى كانت تشغلها الوزارات والمؤسسات الحكومية الواقعة على شارع النيل بمدينة الخرطوم**الهيئة القومية للآثار،وزارة السياحة والآثار والحياة البرية،بدون تاريخ.
١٣. **قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة ١٩٩٤م**
١٤. **قانون حماية الاثار لعام ١٩٩٩م**للهيئة القومية للآثار،وزارة السياحة والآثار والحياة البرية.
١٥. **قانون الآثار والمتاحف لسنة ٢٠٠٩**م،ولاية الخرطوم.
١٦. **قانون الحكم المحلى لسنة ٢٠٠٧م**،المجلس التشريعى،ولاية الخرطوم.
١٧. **قانون تنظيم البناء لسنة ٢٠٠٨م،المجلس التشريعي،ولاية الخرطوم.**
١٨. **لائحة تنظيم البناء بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م**
١٩. **لائحة تسوية مخالفات المباني لسنة ٢٠٠٨م**
٢٠. **قرار رقم (٢٦) تفعيل الاجراءات القانونية لحماية المال العام**،وزارة العدل،٢٠١١م.
٢١. **قائمة حصر المبانى الاثرية والتاريخية بولاية الخرطوم**،وزارة البيئة والاثار،ولاية الخرطوم،٢٠١٠م.
٢٢. **الوصف الوظيفي لهيكل الادارة العامه للاثار والمتاحف**،الادارة العامة للآثار والمتاحف،المجلس الأعلي للثقافة والإعلام والسياحة،بدون تاريخ.
٢٣. **تقرير الدورة السادسة عشرة**،جمعية المهندسين المعماريين السودانية،يونيو ٢٠١٣م.
٢٤. **تقرير عن مشاريع التنمية**،الادارة العامة للآثار والمتاحف،وزارة الثقافة والاعلام،بدون تاريخ.

٢٥. **تقرير تفصيل تدريب كوادر الادارة للخمسة اعوام القادمة**،الادارة العامة للاثار والمتاحف،وزارة الثقافة والاعلام،بدون تاريخ.
٢٦. **تقريرأعداد السياح والإنفاق السياحي للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١١**، وزارة السياحة والآثار والحياة البرية، ٢٠١١.
٢٧. **تقرير اعمال الصيانة الجارية بمسجد ارباب العقائد**،الادارة العامة للاثار والمتاحف، وزارة البيئة والاثار، ٢٠٠٩.
٢٨. **تقريرصيانة مسجد ارباب العقائد(فاروق)**،لجنة مسجد ارباب العقائد،ادارة الدعوة والتوجيه، ٢٠٠٩م.
٢٩. **تقرير لجنة تحديث واعمار مسجد الخرطوم الكبير**،هيئة الاوقاف،ولاية الخرطوم، ٢٠١١م.
٣٠. **تقرير مبنى منزل برمبل**،وزارة البيئة والاثار، ولاية الخرطوم، ٢٠٠٧.
٣١. **تقرير منزل برمبل**،مجلس جامعة الخرطوم،جامعة الخرطوم، ٢٠١٠م
٣٢. **تقرير مشروع صيانة بيت الخليفة بامدرمان**،الادارة العامة للآثار والمتاحف، وزارة الثقافة والاعلام،بدون تاريخ.
٣٣. **تقرير عن حال بيت الامانة ومشروع تنجيله**،الهيئة القومية للاثار، ٢٠٠٢م.
٣٤. **تقرير المواقع الاثرية بامدرمان**،الادارة العامة للاثاروالمتاحف،وزارة البيئة والاثار،بدون تاريخ.
٣٥. **المنشآت الرياضية**، وزارة الشباب والرياضة،جمهورية السودان، ٢٠٠٧.
٣٦. **تقرير عن حال بيت الامانة ومشروع تنجيله**،الهيئة القومية للاثار، ٢٠٠٢م.
٣٧. **تقرير الاداء لنصف السنة**الادارة العامة للآثار والمتاحف،وزارة البيئة والآثار، ٢٠٠٩م.

خامساً: المجلات والدوريات

١. مجلة عالم الفكر،وزارة الاعلام،الكويت العدد٣ ،المجلد٣٢-مارس، ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية

1. Bukhash,R.,**(Managing Restoration Project in Dubai) MPhil,**Manchester University,2001.
2. Marquis,P.&Walker,M**.(The Illustrated Burra Charter),**Prestige Litho,1992.
3. Feilden, B**: Conservation of Historic Buildings,** Butterworth Architecture, London,1994.
4. Michael Forsyth,**Understanding historic building conservation,** UK.2007.
5. Adams, AF and Hunt, JM **"Conservation; past, present and future",** Leeds Polytechnic, Department of Town Planning, Leeds 1974.

6.Bacon, **EN "Design of Cities",** London 1967.

7.Insall, DW **"Chester: a study in Conservation**". HMSO 1968.

8.Mumford, L **"The City in History".** Pellican 1962.

9.Keeping Time**, the History and Theory of Preservation in America,** William J. Murtagh, Sterling Publishing Co., New York. 1990.

10. Burchard, J and Bush-Brown**, A "The Architecture of America",** Gollancz, London 1967.

11. **"National Survey of Historic Sites and Buildings"** Vols. 1-12, 1976.

12. "**National Register of Historic Places" 1976.**

سادساً: المواقع الالكترونية

1. **Venice Charter**, 1964, retrieved July, 2010, from http:// www.Icomos org.
2. **Resolution of the Symposium on the Introduction of Contemporary Architecture into Ancient Groups of Buildings**, Budapest, 1972, retrieved July, 2010, from http:// www.Icomos org.
3. **Recommendation Concerning the Safeguarding and Contemporary Role of Historic Areas**, Nairobi, 1976, retrieved July, 2010, from http:// www.Unesco org.
4. **The Appleton Charter for the Protection and Enhancement of the Built Environment**, Canada,1983, retrieved august, 2010, from http:// www.Icomos org.
5. **First Brazilian Seminar about the Preservation and Revitalization of Historic Center**, Brazil, 1987, retrieved october, 2010, from http:// www.Icomos org.
6. **The Washington Charter on the Conservation of Historic Towns and Areas**, Washington, 1987, retrieved october, 2010, from http:// www.Icomos org.
7. **International charter for archaeological heritage management**, Lausanne,1999, ,retrieved october, 2010, from http:// www.Icomos org.
8. **Charter for the Conservation of Places of Cultural Heritage Value**,Newzealand,1992, retrieved october, 2010, from http:// www.Icomos org.
9. **International Cultural Tourism Charter**, 1999, retrieved september, 2010, from http:// www.Icomos org.
10. **The Australian ICOMOS Charter for the Conservation of Places of Cultural Significant**, 1999, retrieved July september, 2010, from http:// www.Icomos org .

11. **The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities**, Towns and Urban Areas,2012, retrieved october, Valletta, 2010, from http:// www.Icomos org.
12. **The Paris Declaration On heritage as a driver of development**, Paris, 2011, retrieved october,2012, from http:// www.Unesco org.
13. **The European charter of the architectural heritage**, 1975, retrieved october, Valletta, 2010, from http:// www.Icomos org.
14. **The declaration of Amsterdam**, 1975, retrieved october, Valletta, 2010, from http:// www.Icomos org.
15. **whc.unesco.org**, retrieved october, 2010, from http:// www.Unesco org/list.
16. **http:/www.Altshkeely.com**, retrieved october, 2012, from http:// www. Altshkeely.com
17. **http:/www.international.Icomos.org** Retrieved July 14, 2010
18. **http://www.unesco org.** Retrieved July, 2010
19. **http://www.wikipedia.org** Retrieved may, 2013
20. **http://www.slls.com** Retrieved may, 2013
21. **http://www. Sudacon.net.com** Retrieved may, 2013
22. **http://www. Forum.com** Retrieved June, 2013
23. **http://www. Alnilin.com** Retrieved June, 2013
24. **http://www.sudanway.sd** Retrieved June, 2013
25. **http://www.Alahdathonline.com** Retrieved June, 2013
26. **http//:www.Sudan digital encyclopedia.com** Retrieved June, 2013
27. **http//:www.tawtheegonline.com** Retrieved June, 2013
28. **http//:www.hat.gov.sd** Retrieved July, 2013
29. **http//:www chwb.org** Retrieved July, 2013

الملاحق

ملحق (١): إختبار المنهج المقترح على التجارب العالمية– المصدر الباحثة

العوامل	الإعتبارات	عناصر التقييم(طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)	التحقق	إيطاليا	فرنسا	بريطانيا	أمريكا
الإستراتيجية	أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.	– إدماج حماية التراث في التخطيط الاستراتيجي	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسي في المخططات طويلة المدى	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
القانونية	إتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.	– تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				

		– تقييم الوجود التشريعي وتاثيره.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح).	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
الإدارية	–إتخاذ التدابير الإدارية لحماية التراث.	– الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– إشراك جميع المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– معالجة أوضاع المناطق التراثية بأسلوب	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				

		شامل ومتوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.	ضعيف التحقق				
			غير معروف				
	–إتخاذ التدابير الفعالة لمجابهة الأخطار المهددة للتراث	– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.	متحقق	✓	✓		✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق			✓	
			غير معروف				
		– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب.	متحقق	✓	✓		✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق			✓	
			غير معروف				
الإقتصادية	الدعم المادي	– توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
	الإستثمار في مواقع التراث.	– تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– إتاحة الإستخدامات السياحية وإستغلال عوائدها.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–إحياء الصناعات والحرف التقليدية.	متحقق		✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف	✓			
الإجتماعية	–دعم سياسات جعل التراث المعماري	– إستخدام التراث المعماري والعمراني في	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				

	والعمراني يؤدى وظيفة في المجتمع.	وظيفة تخدم المجتمع.	ضعيف التحقق					
			غير معروف					
		–المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.	متحقق	✓		✓	✓	
			غير متحقق		✓			
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					
		– تحسين الوضع الاجتماعي للسكان (المعيشي والاسكان).	متحقق	✓	✓	✓	✓	
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					
		– توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.	متحقق				✓	✓
			غير متحقق	✓	✓			
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					
الثقافية	– دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	– إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.	متحقق	✓	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					
		– تشجيع البحث العلمى والدراسات التفصيلية للتراث.	متحقق	✓	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					
	– إتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيري	–انشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.	متحقق	✓	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					
		– تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.	متحقق	✓	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					
		– تفعيل دور أجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.	متحقق	✓	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق					
			غير معروف					

الفنية	إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– التعاون الدولي فى تطوير المواصفات والمقاييس.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
	دعم الحرف والمهن التقليدية	– إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– التدريب علي تقنيات البناء التقليدية.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
التنظيمية	إتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ.	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.	متحقق	✓	✓		✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق			✓	
			غير معروف				

العوامل	الإعتبارات	عناصر التقييم (طرق الحفاظ على التراث المعماري والعمراني)	التحقق	نيجيريا	مصر	الأردن	المغرب
الإستراتيجية	أن يكون الحفاظ على التراث المعماري والعمراني أحد الأهداف الرئيسية لعمليات التخطيط الإستراتيجي.	– إدماج حماية التراث في التخطيط الاستراتيجي	متحقق		✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓			
			غير معروف				
		–إدراج سياسة الحفاظ كمتطلب أساسي في المخططات طويلة المدى	متحقق		✓		✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓		✓	
			غير معروف				
		– معاملة المناطق التراثية من خلال دراسات الحالة التفصيلية والإحتياج لكل منطقة.	متحقق		✓		✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓		✓	
			غير معروف				
		– إشراك المتخصصين في وضع الخطط الإستراتيجية للحفاظ.	متحقق		✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓			
			غير معروف				
القانونية	إتخاذ التدابير القانونية لحماية التراث.	– تطبيق قوانين ونظم تؤمن الحماية للتراث المعماري والعمراني.	متحقق				✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓	✓	
			غير معروف				
		– تطبيق المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓		
			غير معروف				
		– التكامل بين قوانين الحفاظ وقوانين البناء وتخطيط المدن.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓		
			غير معروف				
		– إلزام المواطنين بالتقيد باللوائح والقوانين.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓		
			غير معروف				

		– تقييم الوجود التشريعى وتاثيره.	متحقق				✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓	✓	
			غير معروف				
		– توضيح واجبات وحقوق مالكي المباني التراثية (القروض، التعويضات، المنح).	متحقق			✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓		
			غير معروف				
		–إصدار قوانين إعفاء المباني التراثية من الضرائب.	متحقق				✓
			غير متحقق		✓	✓	
			ضعيف التحقق	✓			
			غير معروف				
الإدارية	–إتخاذ التدابير الإدارية لحماية التراث.	– الإستفادة من التعاون الدولي في مجال الحفاظ وإدارة التراث المعماري والعمراني.	متحقق		✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓			
			غير معروف				
		– التنظيم الإداري، ووضع الخطط والدراسات المتكاملة الخاصة بإدارة التراث.	متحقق	✓	✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–تسريع إجراءات التدخل للحفاظ على التراث مع مراعاة خضوعها للرقابة والتنظيم.	متحقق				✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓	✓	
			غير معروف				
		– تقييم أثر السياحة على التراث المعماري والعمراني.	متحقق				✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق		✓	✓	
			غير معروف	✓			
		– إشراك جميع المتخصصين للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في كل المراحل.	متحقق		✓		✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓		✓	
			غير معروف				
		– معالجة أوضاع المناطق التراثية بأسلوب	متحقق			✓	✓
			غير متحقق		✓		

		شامل ومتوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.	ضعيف التحقق	✓			
			غير معروف				
	–إتخاذ التدابير الفعالة لمجابهة الأخطار المهددة للتراث	– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الكوارث الطبيعية.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق	✓			
			ضعيف التحقق		✓		
			غير معروف				
		– وجود إجراءات لحماية التراث في حالة الحروب.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق	✓			
			ضعيف التحقق		✓		
			غير معروف				
الإقتصادية	الدعم المادي	– توافر الدعم من خلال الجهات الرسمية.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓		
			غير معروف				
		– تقديم قروض لأعمال الترميم والصيانة.	متحقق				✓
			غير متحقق	✓	✓	✓	
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		–إنشاء جهاز مؤسسي مالي مستقل.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق	✓	✓		
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
	الإستثمار في مواقع التراث.	– تحقيق فرص الإستثمار من خلال القطاع الخاص.	متحقق			✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓		
			غير معروف				
		– إتاحة الإستخدامات السياحية وإستغلال عوائدها.	متحقق		✓	✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓			
			غير معروف				
		–إحياء الصناعات والحرف التقليدية.	متحقق		✓		✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق				
			غير معروف	✓		✓	
الإجتماعية	–دعم سياسات جعل التراث المعماري	– إستخدام التراث المعماري والعمراني في	متحقق				
			غير متحقق		✓	✓	

	والعمراني يؤدى وظيفة في المجتمع.	وظيفة تخدم المجتمع.	ضعيف التحقق	✓			✓
			غير معروف				
		–المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.	متحقق				✓
			غير متحقق	✓	✓	✓	
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				
		– تحسين الوضع الاجتماعي للسكان (المعيشي والاسكان).	متحقق				✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓	✓	
			غير معروف				
		– توافق حاجات المجتمع المحلية مع مشروعات الحفاظ.	متحقق				
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓	✓	✓
			غير معروف				
الثقافية	– دعم دراسات وأبحاث الحفاظ على التراث المعماري والعمراني	– إدخال منهج الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات والمعاهد العليا.	متحقق	✓		✓	
			غير متحقق		✓		
			ضعيف التحقق				
			غير معروف				✓
		– تشجيع البحث العلمى والدراسات التفصيلية للتراث.	متحقق				
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق	✓	✓	✓	✓
			غير معروف				
	– إتخاذ التدابير الفعالة لرفع مستوى الوعي الجماهيري	–انشاء المنظمات والجمعيات والمعاهد والمراكز الثقافية.	متحقق				✓
			غير متحقق	✓			
			ضعيف التحقق		✓	✓	
			غير معروف				
		– تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.	متحقق	✓		✓	✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق		✓		
			غير معروف				
		– تفعيل دور أجهزة الإعلام لنشر الوعي بأهمية التراث المعماري والعمراني.	متحقق	✓			✓
			غير متحقق				
			ضعيف التحقق		✓	✓	
			غير معروف				

الفنية	إتخاذ التدابير الفنية لحماية التراث.	–التقدير المناسب لقيم التراث عبر متخصصين.	متحقق				✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق	✓	✓			
			غير معروف					
		–إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق التراث المعماري والعمراني.	متحقق		✓		✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق	✓				
			غير معروف					
		– صيانه وترميم المباني التراثية ومشروعات التحسين بالمناطق التراثية.	متحقق		✓		✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق	✓				
			غير معروف					
		– الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني.	متحقق					✓
			غير متحقق		✓			
			ضعيف التحقق	✓			✓	
			غير معروف					
		– التعاون الدولي في تطوير المواصفات والمقاييس.	متحقق				✓	✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق	✓	✓			
			غير معروف					
	دعم الحرف والمهن التقليدية	– إعادة إستعمال مواد البناء المحلية.	متحقق					✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق	✓	✓		✓	
			غير معروف					
		– التدريب علي تقنيات البناء التقليدية.	متحقق					✓
			غير متحقق					
			ضعيف التحقق	✓	✓		✓	
			غير معروف					
التنظيمية	إتخاذ التدابير الفعالة لتنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ	– وجود جهاز يعمل على تنظيم وتنسيق العوامل المؤثرة على الحفاظ.	متحقق					✓
			غير متحقق		✓		✓	
			ضعيف التحقق	✓				
			غير معروف					
		– التعاون بين كل مستويات الإدارة للمستوى القومي والإقليمي والمحلي.	متحقق					✓
			غير متحقق		✓		✓	
			ضعيف التحقق	✓				
			غير معروف					

ملحق (٢):

قرار رئيس الجمهورية بحظر التصرف في الأراضي والعقارات الحكومية

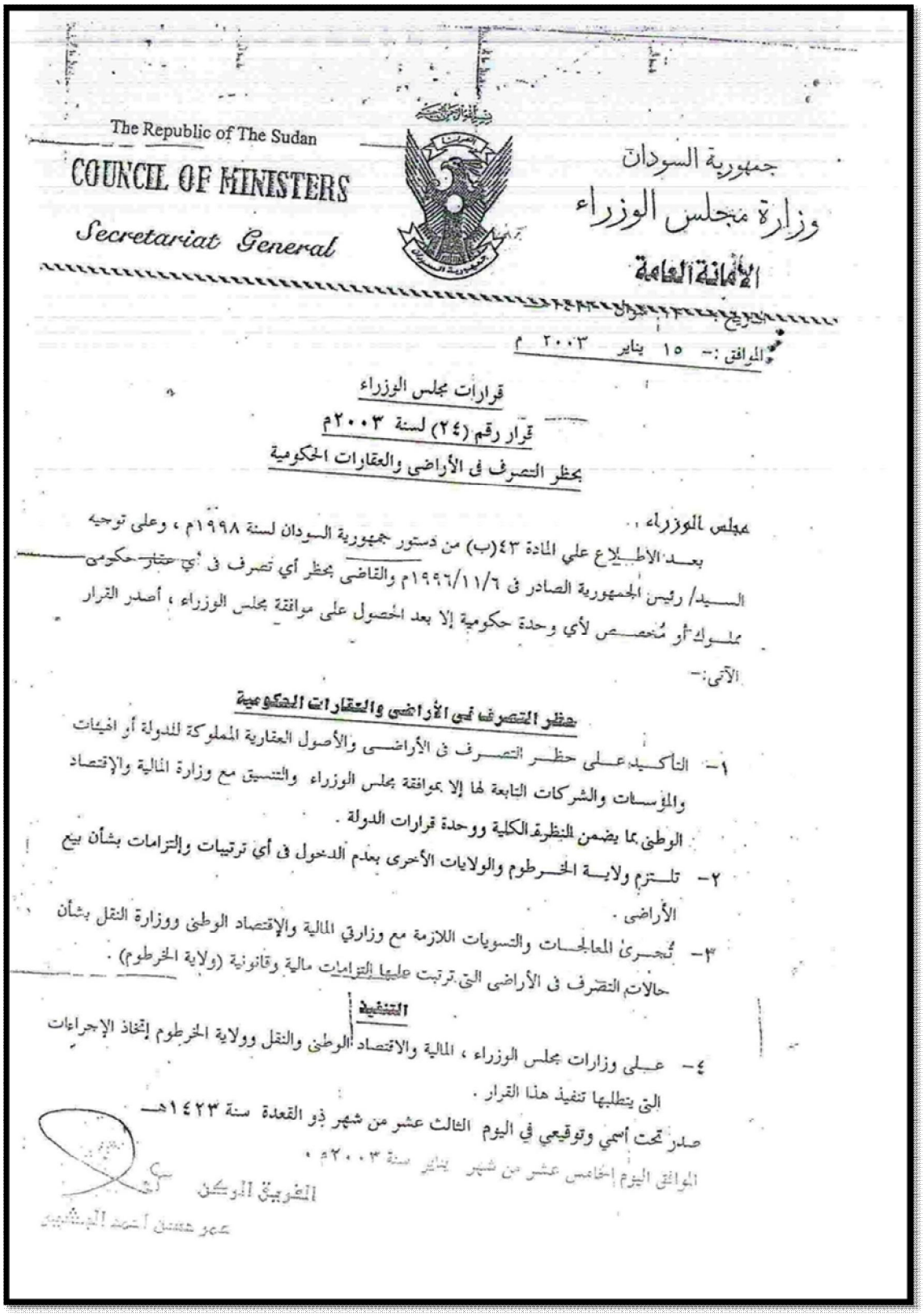

The Republic of The Sudan
COUNCIL OF MINISTERS
Secretariat General

جمهورية السودان
وزارة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

الموافق :- ١٥ يناير ٢٠٠٣ م

قرارات مجلس الوزراء
قرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٣م
بحظر التصرف فى الأراضى والعقارات الحكومية

مجلس الوزراء :-

بعد الاطلاع علي المادة ٤٣(ب) من دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨م ، وعلى توجيه السيد/ رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٩٦/١١/٦م والقاضى بحظر أي تصرف فى أي عقار حكومي مملوك أو مُخصص لأي وحدة حكومية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء ، أصدر القرار الآتى:-

حظر التصرف فى الأراضى والعقارات الحكومية

١- التأكيد على حظر التصرف فى الأراضى والأصول العقارية المملوكة للدولة أو اهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها إلا بموافقة مجلس الوزراء والتنسيق مع وزارة المالية والإقتصاد الوطنى بما يضمن النظرة الكلية ووحدة قرارات الدولة .

٢- تلتزم ولاية الخرطوم والولايات الأخرى بعدم الدخول فى أى ترتيبات والتزامات بشأن بيع الأراضى .

٣- تُجرى المعالجات والتسويات اللازمة مع وزارتي المالية والإقتصاد الوطنى ووزارة النقل بشأن حالات التصرف فى الأراضى التى ترتبت عليها التزامات مالية وقانونية (ولاية الخرطوم) .

التنفيذ

٤- على وزارات مجلس الوزراء ، المالية والاقتصاد الوطنى والنقل وولاية الخرطوم إتخاذ الإجراءات التى يتطلبها تنفيذ هذا القرار .

صدر تحت أسمي وتوقيعي في اليوم الثالث عشر من شهر ذو القعدة سنة ١٤٢٣هـ
الموافق اليوم الخامس عشر من شهر يناير سنة ٢٠٠٣م .

الفريق الركن
عمر حسن أحمد البشير

ملحق (٣): قرار بتكوين لجنة ترحيل الوزارات القومية المطلة على شارع النيل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

يجيء قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٤٥٢) لسنة ٢٠٠٦م القاضي بتكوين لجنة لترحيل الوزارات القومية المطلة على شارع النيل ترجمةً لموجهات الدولة الرامية إلى تخصيص تلك الأراضي وحسن استغلالها ، كما يأتي اهتمام رئاسة مجلس الوزراء بالأمر من بين اختصاصاتها بمتابعة تنفيذ ما يصدر عن المجلس من قرارات وتوجيهات ومنشورات بشأن القضايا المختلفة ذات الصلة بالأداء الكلي للأجهزة التنفيذية .

فقد اهتمت الدولة (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء) بترتيب مظهر العاصمة خاصة مركز الخرطوم الذي أضحى مزدحماً مكتظاً نتيجة لتركز الوزارات والوحدات على شارع النيل وما ينتج عن ذلك من تعثر انسياب حركة المرور .

في العام ١٩٩٥م صدر القرار الجمهوري رقم (٢٤٠) لسنة ١٩٩٥م القاضي بإعادة ترتيب وتنظيم مباني رئاسة الجمهورية والأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان الحكم الاتحادي تحقيقاً لذات المعاني والأهداف . كذلك أصدر مجلس الوزراء التوجيه رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٤م في جلسته رقم (٣٧) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢م القاضي بإعداد خرائط موجهة لمقار الوزارات خارج محيط شارع النيل مع المحافظة على المقار الأثرية القائمة .

في جلسته رقم (٤١) بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤م أكد مجلس الوزراء على التوجهات السابقة ووجه بعدم تشييد أية أبنية حكومية على شارع النيل لتخصيص الأراضي المطلة على هذا الشارع في الأغراض السياحية وخدمات الفنادق ، وذلك في خطوة جديدة تستهدف التوظيف الأمثل للأرض وزيادة مردودها الاقتصادي ، وبناء عليه جدد مجلس الوزراء التوجيه رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٥م مؤكداً على ضرورة تخصيص الأرض

تابع ملحق (٣)

للأغراض السياحية والخدمات الفندقية وتحديد مواقع بديلة لإقامة الوزارات القومية ، حائلاً على وقف أي تشييد أو إقامة منشآت لأغراض بخلاف تلك التي حددها مجلس الوزراء الموقر .

ولا شك أن الرؤية لإعادة ترتيب مركز الخرطوم بما يحقق تجميع الوزارات من شأنها أن تضاعف من الاستفادة من الأرض فضلاً عن ما ينتج عن ذلك من ترشيد للخدمات وسهولة الاتصال بما يمكّن من ترسيخ تجربة الحكومة الإلكترونية واختصار الوقت والجهد ، كما أنه يتسق وتوجهات ولاية الخرطوم الرامية إلى إعادة تنظيم مركز الخرطوم . ويشار في هذا المقام إلى المرحلة التي تقبل عليها البلاد بعد تحقيق السلام واستغلال ثروة النفط وما يترتب على ذلك من فتح لمجالات الاستثمار واستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية ، مما يضاعف من القيمة التجارية للأرض في هذا الموقع المتميز ، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في توظيفها لمضاعفة عائداتها الاستثمارية . وقد اتفقت كل الدراسات السابقة التي أجريت للعاصمة والتي يرجع تاريخها إلى العام ١٩٥٨م على أهمية تخصيص هذه المناطق ذات المواقع المتميزة للأغراض السياحية والتجارية .

أ/ تشكيل اللجنة :

بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨م أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٤٥٢) لسنة ٢٠٠٦م بتشكيل لجنة لترحيل الوزارات القومية وذلك على النحو التالي : -

أ/ السيد/وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء	رئيساً
ب/ السيد/وزير الدولة بوزارة الصناعة (علي أحمد عثمان)	رئيساً مناوباً
ج/ السيد/وزير الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني (د. أحمد محذوب)	عضواً
د/ السيد/وزير الدولة بوزارة الداخلية	عضواً
هـ/ السيد/وزير الدولة بوزارة الثقافة والشباب والرياضة (محمد أبو زيد)	عضواً
و/ السيد/وزير الدولة بوزارة السياحة والحياة البرية	عضواً
ز/ السيد/وزير التخطيط العمراني بولاية الخرطوم	عضواً ومقرراً

ملحق (٤): قرار وزاري بتشكيل لجنة لوضع تصور لإستخدام المباني بين شارع الجمهورية والنيل

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الآثار والسياحة والحياة البرية
الهيئة العامة للآثار والمتاحف

التاريخ : 2010/9/20
النمرة : و أ س ح /آثار/م.ع

أمر بتشكيل لجنة لوضع تصور لاستخدام المباني
بين شارع الجمهورية وشارع النيل

بالإشارة للقرار الوزاري رقم (24) من وزارة رئاسة مجلس الوزراء بتوقيع الأستاذ /د. محمد المختار حسن حسين بتاريخ 3 أغسطس 2010 بتكوين لجنة تضم مدير الهيئة العامة للآثار والمتاحف مهمتها وضع تصور خيارات الاستثمار والإستغلال البديل لمواقع الوزارات القومية ووحداتها الواقعة بين شارعي الجمهورية والنيل يسرني أن أمر بتشكيل لجنة من الهيئة لوضع ه>ا التصور فيما يخص المباني الأثرية والتاريخية وفقا لقانون الآثار لعام 1999 وأمر تأسيس الهيئة لعام 2007 من الآتية **أسماءهم :**

1. الأستاذة/ إجلال محمد عثمان	أمين أمانة الترميم	رئيسا
2. المهندس/ خالد بابكر عوض الكريم		رئيسا مناوبا
3. ممثل لأمانة الآثار		عضوا
4. ممثل لأملنة المتاحف		عضوا
5. مدير الشئون الإدارية والمالية		عضوا ومقررا

وعلى اللجنة الإستفادة من أي شخص بالهيئة وخارج الهيئة ومخاطبة المؤسسات التي يتطلب وضع التصور لزيارتها لتسهيل مهمة أعضاء اللجنة وأن ترفع تقرير خلال أسبوعين.

والله الموفق

حسن حسين إدريس
المدير العام للهيئة العامة للآثار والمتاحف

ملحق (٥): قرار وزير العدل بتفعيل الإجراءات القانونية لحماية المال العام

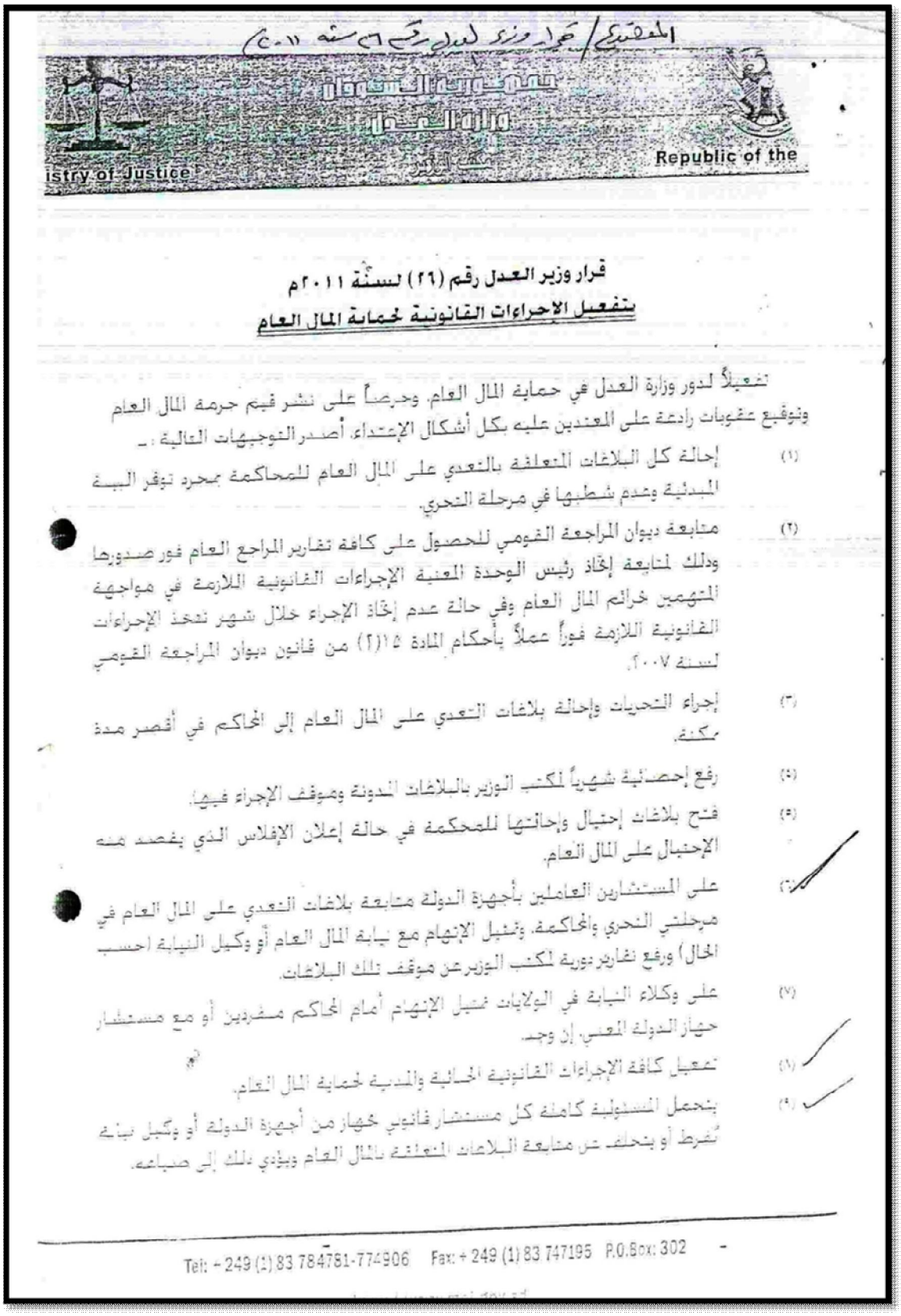

المعقبة / قرار وزير العدل رقم (٢٦) سنة ٢٠١١م

جمهورية السودان
وزارة العدل
مكتب الوزير

Republic of the
istry of Justice

قرار وزير العدل رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١م
بتفعيل الإجراءات القانونية لحماية المال العام

تفعيلاً لدور وزارة العدل في حماية المال العام، وحرصاً على نشر قيم جرمة المال العام وتوقيع عقوبات رادعة على المعتدين عليه بكل أشكال الإعتداء، أصدر التوجيهات التالية :ـ

(١) إحالة كل البلاغات المتعلقة بالتعدي على المال العام للمحاكمة بمجرد توفر البينة المبدئية وعدم شطبها في مرحلة التحري.

(٢) متابعة ديوان المراجعة القومي للحصول على كافة تقارير المراجع العام فور صدورها وذلك لمتابعة إتخاذ رئيس الوحدة المعنية الإجراءات القانونية اللازمة في مواجهة المتهمين خرائم المال العام وفي حالة عدم إتخاذ الإجراء خلال شهر تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة فوراً عملاً بأحكام المادة ١٥(٢) من قانون ديوان المراجعة القومي لسنة ٢٠٠٧.

(٣) إجراء التحريات وإحالة بلاغات التعدي على المال العام إلى المحاكم في أقصر مدة ممكنة.

(٤) رفع إحصائية شهرياً لمكتب الوزير بالبلاغات المدونة وموقف الإجراء فيها.

(٥) فتح بلاغات إحتيال وإحالتها للمحكمة في حالة إعلان الإفلاس الذي يقصد منه الإحتيال على المال العام.

(٦) على المستشارين العاملين بأجهزة الدولة متابعة بلاغات التعدي على المال العام في مرحلتي التحري والمحاكمة، وتمثيل الإتهام مع نيابة المال العام أو وكيل النيابة (حسب الحال) ورفع تقارير دورية لمكتب الوزير عن موقف تلك البلاغات.

(٧) على وكلاء النيابة في الولايات تمثيل الإتهام أمام المحاكم منفردين أو مع مستشار جهاز الدولة المعني، إن وجد.

(٨) تفعيل كافة الإجراءات القانونية الجنائية والمدنية لحماية المال العام.

(٩) يتحمل المسئولية كاملة كل مستشار قانوني جهاز من أجهزة الدولة أو وكيل نيابة يُفرط أو يتخلف عن متابعة البلاغات المتعلقة بالمال العام ويؤدي ذلك إلى ضياعه.

Tel: + 249 (1) 83 784781-774906 Fax: + 249 (1) 83 747195 P.O.Box: 302

ملحق(٦): قائمة بحصر المباني الأثرية والتاريخية بولاية الخرطوم

ولاية الخرطوم
وزارة البيئة والآثار
مكتب المدير العام

Khartoum State
Ministry of Environment & Antiquities

التاريخ :2010/1/18م النمرة:

السيد المحترم/...مدير...محمد...المحمدي.....

الموضوع/ المباني الأثرية والتاريخية بولاية الخرطوم

اشارة إلى الموضوع أعلاه نرفق لكم قائمة بحصر المباني الأثرية والتاريخية بولاية الخرطوم والتي يعتبر المقر الذي تشغلونه ضمنها . هذه المباني تعتبر تحت الحماية بموجب قانون الآثار والمتاحف بولاية الخرطوم لسنة 2009م .

عليه نتمنى أن تكونوا عوناً لنا في صون هذه المباني والحفاظ عليها بحيث لا تتم أعمال الترميم والصيانة الدورية إلا تحت إشراف وزارة البيئة والآثار مع الالتزام بعدم المساس بوحدة المبنى .

مع خالص شكرنا وتقديرنا

د. عمر محمد علي آدم

مدير عام وزارة البيئة والآثار

أمدرمان بانت غرب - تلفونات : ٨٧٥٦٢١٢١ - ٨٧٥٦٢٠٥٢ فاكس : ٨٧٥٦٥٧٢٧
Omdurman Bant West- Tel:87562121 -87562052 Fax:87565727

ملحق (٧)

أعداد السياح والإنفاق السياحي للفترة من ٢٠٠٠م-٢٠١١ م.

المصدر: وزارة السياحة والآثار والحياة البرية،٢٠١٢م

العام	عدد السياح	الايراد السياحي بالمليون دولار
٢٠٠٠	٣٧.٦٠٩	٢٩.٦
٢٠٠١	٥٠.٠٠٠	٦٠.٤
٢٠٠٢	٥٠.٩٣٠	٦١.٨
٢٠٠٣	٥٢.٢٩٠	٦٢.٧
٢٠٠٤	٦٠.٥٧٧	٦٨.٣
٢٠٠٥	٢٤٥.٧٩٧	٣١٦.٤
٢٠٠٦	٣٢٨.١٥٦	٤٠٩.٣
٢٠٠٧	٤٣٦.٢٩٢	٤٢٧.٦
٢٠٠٨	٤٣٩.١٦٦	٥٤٨.٠٠٠
٢٠٠٩	٤٢٠.٢٣٨	٥٢١.٧٤٨
٢٠١٠	٤٩٥.١٦١	٦١٦.٦
٢٠١١	٥٣٦.٤٠٠	٦٧١.٩

ملحق (٨)

جدول يوضح موقف العمل في ترحيل الوزارات والوحدات الحكومية من المنطقة بين شارع النيل والجمهورية.

البند	المربع	مكونات المربع	المساحة م٢	المتوافقة مع المخطط الهيكلى	تغيير الاستخدام		باقية كأثار ومناشط ثقافية	مواقع للترحيل
١	مربع برج الفاتح	فندق كورنثيا (برج الفاتح)	٤٥٤٧٨٥					
		فندق السودان	١٥٨١٨					
		الفندق الكبير	٢٩٩٥٧					
		شرطة المرور	٧٥٤٢		تم			
					لم يتم			
		الغزل والنسيج	٤١٧٧		تم			
					لم يتم			
		مؤسسة الامدادات الطبية	٤١٧٧		تم			
					لم يتم			
٢	مربع ولاية الخرطوم	الكنيسة القبطية	١٠٩١٨					
		وزارة التخطيط	٨٩٤٣					تم الترحيل
		ولاية الخرطوم	٥٩٨١		تم			
					لم يتم			
		جنينة السيد على الميرغنى	٢٥٢١٨		تم			
					لم يتم			
٣	مربع مجلس الوزراء	بيت السفير المصرى	٧٩١٠		تم			
					لم يتم			
		مجلس الوزراء	٢٨٦٥٧		تم			
					لم يتم			
		وزارة العدل	٩٣٤٥		تم التحويل الى فندق			
		الرى المصرى	٨٤٣٣		تم			
					لم يتم			
٤	مربع وزارة الزراعة	السلطة القضائية	٢٠٢٣٤					
		وزارة الزراعة	٦٧٢٢					

	والغابات	ديوان المراجعة القومى	٣٤٣٦		تم			
					لم يتم			
		وزارة الشباب والرياضة	٤٨٤٨		تم			
					لم يتم			
		وزارة الإرشاد والاوقاف	٩٥٥٨					تم الترحيل
		سوداتل	٦٦٠٩		تم			
					لم يتم			
٥	مربع وزارة الداخلية	وزراة الداخلية	٢١٠٧١					مرشحة للترحيل
		ابراج المالية	٤١٣٧					
		بنك الخرطوم	٤٧٣٣					
		هيئة المظالم	.....					
٦	مربع وزارة المالية	البريد والبرق	٧٤٨٩					مرشحة للترحيل
		النقل والطرق والجسور	١٩٣٧					
		وزارة المالية	٢١٦٦٩					مرشحة للترحيل
٧	مربع القصر الجمهوري	القصر الجمهوري	١٠٤١٤٣					
		متحف القصر						
		مسجد القصر						
٨	مربع ديوان الحكم الاتحادى	ديوان الحكم الاتحادى	٩٣٩٠		تم			
					لم يتم			
		الهيئة القومية للمساحة	٧٥٣٦		تم			
					لم يتم			
		الحرس الجمهورى	٢٥٤١		تم			
					لم يتم			
		نقطة التجارة الخارجية	٦٥٩٢		تم			
					لم يتم			

٩	مربع وزارة الخارجية	أبحاث الجيلوجيا	٨٩٩٨		تم			
					لم يتم			
		الطيران المدنى	٥٤٠٢		تم			
					لم يتم			
		وزارة الخارجية	٣٨٠٩١		تم			
					لم يتم			
		شركة إنشاءات	٧١٦٥		تم			
					لم يتم			
١٠	مربع العمارة الكويتية	الكنيسة الكاثوليكية	٦٩٤٣					
		العماة الكويتية	١٨٤٩٨		تم			
					لم يتم			
		الاكاديمة العسكرية	٨٠٩٠		تم			
					لم يتم			
		التدريب والاصلاح الادارى	٦٠٢٧		تم			
					لم يتم			
		مجلس الصداقة الشعبية	٦٠٣٥		تم			
					لم يتم			
		منزل النائب الاول	١١٥٩٩		تم			
					لم يتم			
١١	مربع وزارة الصحة	وزارة الطاقة والتعدين	٧٢٧٣					مرشحة للترحيل
		وزارة الرى والموارد البشرية	٨٥١٨					
		وزارة الصحة الاتحادية	١٥٣٠٣					
		وزارة الصحة الولائية	١١١٣٨					
		وزارة الرعاية الاجتماعية	٦٥٩٠					
		الادارة العامة للصيدلة	٢٩٦٠					
		المجلس الطبى	١٣١٠					

		معتمدية اللاجئين	٣٢٣٠					
		اكادمية السودان للعلوم الادارية	٥٦١٨					
		الامم المتحدة	٤٦٤٨					
١٢	جامعة الخرطوم	١٧٢٩٧٣	جامعة الخرطوم					
١٣	مربع مستشفى الخرطوم	مستشفى العيون	٢١٧٧٨		تم			
					لم يتم			
		الخدمات الصحية	٤٣٩٠		تم			
					لم يتم			
		التدريب المهنى	٥٠٩٤		تم			
					لم يتم			
١٤	مربع البركس	البركس	٩٤٠٤٧		تم			
					لم يتم			
		بترو ناس	٣٤٥٨٤		تم			
					لم يتم			
		معهد الخرطوم الحرفى	١٣٨٤٠					
		منازل جامعة الخرطوم	٢٣٦٩					
		وزارة التربية والتعليم	٥٠٢٧٠					تم ترحيل الولائية
		وزارة التخطيط العمرانى منطقة الخرطوم	٨٣١٣					تم الترحيل
		وزارة التربية دار النشر	١٧٢٠٩		تم			
					لم يتم			
		الخدمة الوطنية	٢٦٠٥		تم			
					لم يتم			
		الكهرباء والمياه	١٢٧٢٤٨		تم			
					لم يتم			
		جامعة الرباط +	٨٧٠٧٤		تم			

		مستشفى الشرطة			لم يتم			
		كلية الشرطة	٨١٢٤٠		تم			
					لم يتم			
		الرباط	٥٢٠٠١		تم			
					لم يتم			

المصدر: تقرير المتابعة للعام ٢٠١٢، وحدة متابعة انفاذ المخطط الهيكلى العمرانى،ولاية الخرطوم